مازاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع

د. سامي بن محمد سعيد عثمان عبد الشكور*

الأستاذ المساعد بجامعة طيبة – كلية المعلمين – مسار القراءات

* من مواليد عام ١٣٨٩هـ بالمدينة المنورة.

- نال شهادة الماجستير عام ١٤٢١هـ من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية – تخصص القراءات، بأطروحته: " **القراءات الشاذة بين الرواية و التفسير و أثرها في التفسير و الأحكام: دراسة مقارنة**"، ثم نال منها درجة الدكتوراه في ذات التخصص عام ١٤٢٧هـ ، بأطروحته: "**مبرز المعاني في شرح حرز الأماني للحافظ العمادي (ت٧٦٠هـ)** ".
- من بحوثه المحكمة: "**مناهج العلماء في توجيه القراءات** " ، و "**تبرئه الإمام الطبري المفسر من الطعن في القراءات و جهوده في بيان المشهور منها والشواذ**" .
- البريد الإلكتروني: dr.samiabdshkur@gmail.com

الملخص

هذا بحث في علم القراءات أردت فيه الوقوف على موضوع طالما شغل الباحثين ، وطلبة العلم ألا هو : ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأماني في القراءات السبع على كتاب الإمام الداني التيسير في القراءات السبع، إذ أن هذا الكتاب هو الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي وطلب اختصاره فنظمه، حتى خرج في أحسن مثال، والسبب الذي جعلني أختار هذا الموضوع هو أن المتأخرين من المشتغلين بعلم القراءات والذين يعرفون بـ(أصحاب التحريرات) حينما وقفوا على زيادات الشاطبي على التيسير؛ صرحوا في كتبهم بعدم الأخذ بها تارة ، وتركوا ذلك تارات أخرى ، فأردت أن أقف على السبب الذي أوجب عندهم المنع من القراءة ببعض هذه الزيادات، والقراءة ببعضها الآخر، وهل هناك فرق بين الزيادتين ، كما أردت الوقوف على الأساس الذي بنى عليه أصحاب التحريرات تحريراتهم على الشاطبية، وهل هو معتمد على تأصيل ومنهج ثابت أم لا؟ وهل كان ذلك محل اتفاقٍ بين المحررين، أم أنهم اختلفوا في حكمهم على تلك الزيادات؟ وما الذي يترتب على ذلك ؟

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، المنعم المتفضل على عباده من جميع الوجوه ، القائل في كتابه: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وأصلي وأسلم على خير من جاء الوجود؛ نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، القائل : «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه** » وبعد ،،،،

فهذا بحث في علم القراءات أردت فيه الوقوف على موضوع طالما شغل الباحثين ، وطلبة العلم ألا هو : ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأماني في القراءات السبع على كتاب الإمام الداني التيسير في القراءات السبع، إذ أن هذا الكتاب هو الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي وطلب اختصاره فنظمه، حتى خرج في أحسن مثال، والسبب الذي جعلني أختار هذا الموضوع هو أن المتأخرين من المشتغلين بعلم القراءات والذين يعرفون بـ(أصحاب التحريرات) حينما وقفوا على زيادات الشاطبي على التيسير؛ صرحوا في كتبهم بعدم الأخذ بها تارة ، وتركوا ذلك تارات أخرى ، فأردت أن أقف على السبب الذي أوجب عندهم المنع من القراءة ببعض هذه الزيادات، والقراءة ببعضها الآخر، وهل هناك فرق بين الزيادتين ، كما أردت الوقوف على الأساس الذي بنى عليه أصحاب التحريرات تحريراتهم على الشاطبية، وهل هو معتمد على تأصيل ومنهج ثابت أم لا؟ وهل كان ذلك محل اتفاقٍ بين المحررين، أم جاء عنه اختلاف في حكمهم على تلك الزيادات؟

ولا شك أن هذا الموقف من أصحاب التحريرات سيترتب عليه خروج أجيال من طلبة العلم لا يقرؤون بهذه الزيادات ، لتصريح المحررين بعدم الأخذ بها في كتبهم، وفي المقابل سيكون هناك جيل آخر أخذ بهذه الزيادات ؛ وحينها سيكون الاضطراب بين طلبة العلم وعدم القدرة على التوفيق بين الجيلين، ثم ما هو مصير

طلبة العلم الذين حرموا من القراءة بهذه الزيادات من مشايخهم ؟

- **وجاءت خطة البحث كالتالي :**

المقدمة، وفيها بيان أهمية البحث، واصطلاحاته ، والمنهج المتبع.

تـمهيد: وفيه نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي.

المبحث الأول : موقف علماء القراءات من زيادات الشاطبي، وفيه مطالب :

المطلب الأول: حقيقة الزيادة ، منشؤها ، ومشروعيتها .

المطلب الثاني: موقف المحققين من الإمام السخاوي حتى الإمام ابن الجزري.

المطلب الثالث: موقف أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري .

المبحث الثاني: دراسة تأصيلية تطبيقية، وفيها استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير مع بيان موقف العلماء ومقابلته بموقف أصحاب التحريرات في منعهم من القراءة بتلك الزيادات.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث والتوصيات. ثم فهرس المراجع وفهرس الموضوعات.

- **اصطلاحات البحث: حيث قصدت بـ:**

١- **المتقدمين** : أئمة القراءات أصحاب الكتب المسندة من ابن مجاهد صاحب كتاب السبعة وغيره ممن ألف وأسند تلك القراءات بالطرق المعروفة .

٢- **المحققين** : شراح قصيدة الإمام الشاطبي ، ممن اعتنى منهم ببيان الزوائد على التيسير وأشار إليها من كتب الداني، وهم الإمام السخاوي والإمام أبو شامة والإمام الفاسي والإمام الموصلي والإمام الجعبري والإمام المنتجب الهمذاني والإمام المقدسي والإمام ابن القاصح، وأذكر معهم ابن الجزري؛ لأنه اعتنى ببيان تلك الزيادات وأشار إلى طرقها في كتاب "النشر في القراءات العشر" وربما ذكرت غيرهم عند الحاجة.

٣- **أصحاب التحريرات** : وهم مشايخ القراءات المتأخرين من بعد ابن الجزري، الذين ألفوا كتباً على مسائل الشاطبية والتي زادها الشاطبي على التيسير، وربما أذكر من أصحاب التحريرات ممن ألف على مسائل طيبة النشر، ولكن في حدود مسائل الشاطبية إذا ورد عنهم تعليق .

منهج البحث:

١- الوقوف على ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني من خلال مقابلة الشاطبية بالتيسير .

٢- قسمت هذه الزيادات إلى قسمين:

الأول : ما زاده الشاطبي على الحرز ومنعه أصحاب التحريرات ، وأودعت هذا القسم في المبحث الثاني؛ لأنه هو أساس البحث وبينت فيه مواقف العلماء.

الثاني : الزيادات التي لم يمنع فيها أصحاب التحريرات وهي كثيرة جداً تربو على المائة رواية؛ فأشرت إلى بعضها في المبحث الأول؛ لبيان منهج أصحاب التحريرات ، والأساس الذي قام عليه ذلك المنهج، ولمقابلة كلا النوعين، إذ يتبين القارئ وتتضح له القضية، ولم أتناولها كلها بالبحث؛ لأنها ليست هي القضية، وإنما القضية فيما منع المحررون.

٣- قمت بتوثيق تلك الزيادات من كتب العلماء .

٤- وثقت طرق تلك الزيادات في كلا النوعين .

٥- أذكر أولاً بيت الشاطبي الذي تضمن تلك الزيادات أو موضع الشاهد، ثم أبين هل هي زيادة أم اختيار للشاطبي ، ثم أذكر موقف المحققين من شراح الشاطبية، ثم أعطف بموقف ابن الجزري منها، ثم أختم بموقف أصحاب التحريرات على ذلك في استعراض لمسيرة مواقف العلماء خلال خمسة قرون من

نظم الشاطبي لقصيدته، وحتى عصر أصحاب التحريرات، حتى يقف القارئ ويتعرف إلى بدايات المنع من القراءة فيما زاده الشاطبي على التيسير.

٦- ومنهجي في المبحث الثاني هو الاقتصار على ما منعه أصحاب التحريرات في كتبهم فيما زاده الشاطبي على التيسير مرتباً وفق آيات المصحف الشريف دون النظر في كونها من الأصول أو الفرش.

٧- أشير إلى الآية الكريمة بين قوسين مزهرين مع اسم السورة ورقم الآية في المتن.

٨- أترجم للأعلام في أول موضع، وأما من اشتهر كالقراء السبعة ورواتهم فأتركه لشهرة ذلك.

٩- أذكر اسم الكتاب في الحاشية باسم الشهرة مقروناً بمؤلفه اختصاراً في أول موضعٍ، ثم أكتفي باسم الكتاب فقط.

١٠- أقرن اسم صاحب الكتاب في حالة تشابه أسماء الكتب.

نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي

الإمام الداني :

عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي، مولاهم القرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، الإمام العلامة، شيخ مشايخ المقرئين ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، بدأ طلب العلم في سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق، ودخل مصر، ثم دخل الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، أخذ القراءات عرضاً عن ابن خاقان[١]، وابن غلبون[٢]، والفارسي[٣]، وأبي الفتح فارس[٤]، له كتاب "جامع البيان" وكتاب "التيسير" المشهور، و"المحكم"، و"المحتوى في الشواذ" وكتاب "طبقات القراء" ، توفي الحافظ أبو عمرو بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن عن يومه بعد العصر وشيعه خلق عظيم.[٥]

الإمام الشاطبي :

هو القاسم بن فِيْرُّه بن خلف الشاطبي الرُّعَيْني ، ولي الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار ، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، وقرأ ببلده القراءات، وأتقنها على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النَّفْزِي[٦] ، ثم رحل إلى بلنسية فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات

---

(١) خلف بن إبراهيم بن محمد المصري عرض على التجيبي مات سنة ٤٠٢هـ غاية النهاية ١/ ٢٧١.

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ، عرض على أبيه ، مات سنة ٣٩٩هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٣٩.

(٣) عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي الفارسي ، عرض على عبد الواحد والنقاش ، مات سنة ٤١٢هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٩٢.

(٤) فارس بن أحمد بن موسى الحمصي ، عرض على عبد الباقي مات سنة ٤٠١هـ ، غاية النهاية ٢/ ٥ .

(٥) بتصرف ، انظر غاية النهاية ، ١/ ٥٠٢.

(٦) محمد بن العاص النفزي ، أخذ عن أبي عبد الله سعيد الداني ، مات سنة (٥٥٠ هـ)، غاية النهاية ٢/ ٢٠٤.

على ابن هُذَيل[١]، ثم رحل للحج ، ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل، ونظم قصيدته اللامية والرائية بها ، وجلس للإقراء ، فقصده الخلائق من كل الأقطار ، توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادي الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة ، ودفن بالقَرافة بين مصر والقاهرة. [٢]

(١) علي بن محمد بن علي بن هُذَيل البلنسي ، عرض على أبي داود ، مات سنة ٥٦٤هـ ، غاية النهاية ١/ ٥٧٣.
(٢) بتصرف ، انظر غاية النهاية ٢ / ٢٠

المبحث الأول

موقف العلماء وأصحاب التحريرات من الزيادات

المطلب الأول: حقيقة الزيادة ، منشؤها ومشروعيتها:

لما كان كتاب "التيسير" للإمام أبي عمرو الداني ﷺ من أجلِّ كتب القراءات في بلاد المغرب؛ لما حواه عن الأئمة السبعة مع التحقيق الذي اختص به والتحرير والتنقيح والاختصار، حيث طلب الإمام الشاطبي اختصار هذا الكتاب كأحد مروياته لطلبة العلم ومن بعدهم، فنظم قصيدته المشهورة "حرز الأماني ووجه التهاني" التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، وضمنها كتاب التيسير في أوجز لفظ وأقربه ، وأجزل نظير وأغربه ، فقال:

أهلَّتْ فلبتها المعاني لبابها وصغت بها ما ساغ عذباً مسلسلاً
وفي يسرها التيسيرُ رمتُ اختصارَه فأجنت بعون الله منه مؤمَّلا
وسميتها حرزَ الأماني تيمناً ووجهَ التهاني فاهنه متقبَّلاً[1]

إلا أن الشاطبي لم يلتزم بما حواه التيسير من المرويات والأوجه عن الأئمة السبعة ورواتهم، بل زاد عليه تارة، وأغفل منه، ورتب أوجه الخلاف، وضعف بعضها، وصحح أخرى، وكل ذلك زيادة منه وتمحيصاً للروايات وقد أشار إلى صنيعه هذه فقال :

وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

قال الإمام أبو شامة[2]: « فتلك الألفاف نشرت فوائد زائدة على ما في كتاب التيسير من زيادة وجوه، أو إشارة إلى تعليل، أو زيادة أحكام ، وغير ذلك مما نذكره

(١) الحرز ص ٦.

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، قرأ على الإمام السخاوي ، توفي سنة ٦٦٥هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٦٥.

في مواضعه، ثم بعد هذا استحيت أن تفضل على كتاب التيسير استحياء الصغير من الكبير، والمتأخر من المتقدم ، وإن كان الصغير فائقاً والمتأخر زائداً» [١].

وقال السمين الحلبي[٢]: « وعنى بقوله: **(زادت بنشر فوائد)** أي: زادت أبياتها مع اختصارها على التيسير ببسط فوائد لم تكن فيه، فمنها باب كامل أودعها إياه، وهو باب مخارج الحروف وصفاتها، ومنها الثناء على قراءة ، ومنها التعليل لوجوه القراءة ، وما تضمنته من اللغة وصياغة الأدب وزيادة وجوه في القراءات»[٣] كما سنقف على ذلك كله إن شاء الله.

قلت: ومن أمثلة تصرف الشاطبي في كتاب التيسير ، إسقاطه وجه التخفيف للدوري ، ووجه التحقيق للسوسي اختياراً منه في قوله الناظم : «**ويبدل للسوسي كل مسكن**[٤]» ، والمشهور عند النقلة إجراء الوجهين لكل منهما؛ لأن الخلف منسوب للإمام أبي عمرو البصري .

وكذا زيادة وجه النقل لحمزة على التيسير وقفاً في نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]؛ إذ أن الحافظ أبا عمرو لم يذكره فيه ، فزاده الشاطبي واختاره واعتمد عليه .

وكذا في قوله:

وفي مائتي يـاء وعشر منيفة وثنتين خلف القوم أحكيه مجملا[٥]

فقد ذكر الإمام الداني في التيسير[٦] مائتين وأربع عشرة ياءً فعد ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾

(١) إبراز المعاني ١ / ١٩٧.

(٢) أحمد بن يوسف بن محمد أبو العباس، قرأ على أبي حيان والعشاب ، توفي سنة ٧٥٦هـ، غاية النهاية ١/ ١٥٢.

(٣) العقد النضيد : الجزء المحقق ١ / ٢٥٨.

(٤) الحرز ص ١٨٠.

(٥) الحرز ص ٣٢.

(٦) ص ٦٣.

[النمل:٣٦] ، ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزمر: ١٧]، وعدهما الشاطبي في الزوائد لأنهما حذفتا في الرسم .

وقال في موضع آخر موجهاً ومصححاً لبعض الأوجه وكل ذلك في التيسير :

..... **ومن يتقي زكا بيوسف وافى كالصحيح معللا** [١]

قال الإمام السخاوي[٢]: « **(زكا)** في صحة نقله رداً على من عاب ذلك ، وأكثر القول فيه ، وعد قوم الاحتجاج له معضلا، وأشار بقوله: "**وافي كالصحيح معللا**" إلى ما اختاره من الاحتجاج له، ومعنى ذلك أنه حكم على المعتل بحكم الصحيح ، وحكم الصحيح في الجزم أن تحذف الحركة من آخره ، فلما كانت هاهنا محذوفة اكتفى بذلك». [٣]

إلى غير ذلك مما سيأتي بعون الله، وفعل الإمام الشاطبي فيما زاده على التيسير من الأوجه؛ والتعاليل والتحقيق والتضعيف والإغفال لبعض الروايات حق مشروع ، نص عليه في نظمه حتى لا يعيب عليه أحد في ذلك، فقال:

وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا [٤]

فعلى هذا يكون قول الشاطبي: «**وفي يسرها التيسير رمت اختصاره** »[٥]لا يفهم منه تقيده المحض بمسائل التيسير وعدم الخروج عنها في شيء، وإلا لما احتاج أن يبين ذلك بقوله: «....**زادت بنشر فوائد**»، وقوله: «**فلفت حياءً وجهها أن تفضلا**».

وأما **منشأ هذه الزيادات** فمن خلال تتبعي لها، ومقابلة التيسير بالشاطبية،

---

(١) الحرز ص ٣٥.

(٢) علي بن محمد بن عبد الصمد ، قرأ على الإمام الشاطبي ، مات سنة ٦٤٣هـ ، غاية النهاية ١/ ٥٦٨.

(٣) فتح الوصيد ١ / ٦١٨.

(٤) الحرز ص٦.

(٥) الحرز ص٦.

وكتب الداني الأخرى ، وتنصيص العلماء في سائر الكتب التي وقفت عليها وجدت ما يلي:

النوع الأول: ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرق الإمام الداني في غير التيسير، وهذا النوع قد اشتمل على النسبة الأعلى من تلك الزيادات، ويشمل ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرقه هو بقراءته على شيخه النَّفْزِي؛ لما فيها من زيادة طرق على الإمام الداني .

النوع الثاني: ما اختاره الإمام الشاطبي وزاده على التيسير مما هو غير طريق الإمام الداني وهذا النوع نادر، ولم يتطرق إليه الإمام الشاطبي إلا لأسباب ذكرتها في مواضعها من انتصار لرواية طعن فيها، أو أغفلتها كتب الخلاف، أو تحقيق لمسألة فأوردها للدلالة على صحتها وقوتها، أو ضعفها وسقوطها.

فمن خلال هذا يتبين لنا أن الإمام الشاطبي رحمه الله لم يخرج في حرزه عن طرقه وطرق الإمام الداني في سائر كتبه، وقد وثقت ذلك كله أثناء التعليق على تلك المرويات، كما نبهت على روايات ذكرها الإمام الشاطبي مما هو طرق التيسير ولم يذكره الداني فيه، ونبهت على روايات ذكرها الداني في التيسير وهي ليست طرقه فيه، وإنما من غير التيسير، وما الذي ترتب على ذلك قراءةً ومنعاً عند المتأخرين من المحررين على الشاطبية.

المطلب الثاني: موقف المحققين من الإمام السخاوي وحتى الإمام ابن الجزري

فقد وافق أبا القاسم الشاطبي شُرّاح القصيد الذين عنوا ببيان اختلاف الروايات وطرقها في كل ما زاده على التيسير وتبعوه على ذلك، ونبهوا على منشأ تلك الزيادات من كتب الداني في غير التيسير، في إشارة منهم إلى أن الإمام الشاطبي لم يفعل شيئا يوجب الاختلاف على فعله هذا من حيث القراءة بما زاده أو المنع من ذلك، إيمانا منهم بما استقر عند علماء القراءات ، وبما نصت عليه كتبهم بأن الرواية إذا صحت وجب المصير إليها .

فكان منهجهم -رحمهم الله- في بيان ما زاده الإمام الشاطبي بقولهم : والخلاف الذي ذكره الشاطبي عنى به قول الداني في غير التيسير كذا وكذا .

ومثاله : قول الناظم :

وخلادهم بالخلف فالملقيات فالـ مغيرات في ذكراً وصبحاً فحصلا[1]

فقال الإمام السخاوي : «وأراد بالخلف عن خلاد قول صاحب التيسير : "... وذكر في غير التيسير أن حمزة لم يدغم إلا الأربع الأول لا غير ، فاقتضى ذلك الخلف عن خلاد».[2]

وفي قول الناظم :

وفي آل عمران رووا لهشامهم كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا[3]

قال الإمام أبو شامة عندما استشكل طلابه تنزيل النظم على ما في التيسير؛ وذلك لأن الداني لم يذكر فيه وجه القصر والتحقيق لهشام؛ فقال أبو شامة لهم: «وصوابه أن يقال: .... القصر والتحقيق .. وهو من زيادات هذه القصيدة».

---

(١) الحرز ص ٧٩.

(٢) فتح الوصيد ٣ / ٣١٩.

(٣) الحرز ص ١٧.

ثم قال لهم: «ولو أن الناظم أراد ما في التيسير فقط لقال :

ومدك قبل الضم بر حبيبه بخلف هـشام في الثلاثة فصلا

ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبالخلف سهلا» [1]

موقف ابن الجزري:

وأما ابن الجزري فقد تبع من قبله من المحققين في بيان ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير إلا أنه اختلف عنهم في عبارته فقط عند الإشارة إلى تلك الزيادة، وإن كان المضمون واحداً، فقد مر بنا أن المحققين أشاروا إلى تلك الزيادات من خلال نصوص الإمام الداني في كتبه الأخرى في غير التيسير؛ بأنه قرأ بهذا الوجه على شيخه الفلاني من الطريق الفلاني فحصل الخلف بذلك، وأما ابن الجزري فكانت عبارته مشتملة على لفظ "الخروج عن الطرق" تارة، في دلالة على أن هذا الوجه ليس طريق الداني في التيسير، وإنما هو من طرقه في غيره، كأن يقول عن الزيادة: وفي هذا الوجه خروج للشاطبي عن طرق كتابه، أو: وقد خرج صاحب التيسير عن طرقه وتبعه الشاطبي، وهكذا. وتارة يشير إلى الزيادة من كتب الداني كالمحققين قبله، وتارة يجمع بينهما، فهذه ثلاث عباراتٍ لابن الجزري عند تعليقه على مسائل الشاطبية والتيسير.

وفي تعبير ابن الجزري عن زيادات الشاطبي بقوله: «خروج عن طرقه» جاءت شبهة لمن بعده، وهي: هل أراد ابن الجزري بقوله: «خروج عن طرقه» المنع من القراءة بهذه الزوائد للإمام الشاطبي؛ أم أراد مجرد التنبيه على أنها زيادات على كتاب التيسير للداني وأنها من طرقه الأخرى في غير التيسير كما فعل المحققون قبله؟

وعلى هذا السؤال تكون القضية التي من أجلها خرج هذا البحث، لما ترتب عليه بعد ذلك من موقف أصحاب التحريرات بهذه الزوائد كما سيأتي .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٧١.

المطلب الثالث : موقف أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري

من المعلوم أن التحريرات إما على الشاطبية وإما على طيبة النشر ، والذي نحن بصدده هو التحرير على مسائل الشاطبية في القراءات السبع ، وعليه فإن التحرير على الشاطبية، أو أصحاب التحريرات في تحريرهم على الشاطبية بعد ابن الجزري هم مشايخ القراءات والإقراء بعده ، والذين عنوا باتباع ألفاظه في كتابه "النشر" عند تعليقه على كتابي "التيسير" و"الشاطبية"، كونهما إحدى طرقه من حيث بيان مواطن الخلاف وطرقها، وما انفرد به مع التصحيح والتضعيف والترجيح مما زاداه على كتابيهما، وما الذي تقتضيه طرقهما فيهما .

فكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه مادة التحرير على الشاطبية وهذا هو الفرق بينها وبين التحرير على طيبة النشر، فتتبع المحررون هذه الروايات وألفوا فيها الكتب ونظموا فيها المنظومات، والدليل على ذلك واضح وجلي، إذ لم يرجع أحد من المحررين في نظمه ولا نثره في تحرير تلك المسائل إلا وقال: «كذا قال ابن الجزري»، «كذا قال المحقق»، «كذا قال في النشر»، وغير ذلك من العبارات، متلمسين في ذلك ألفاظ ابن الجزري عند تعليقه على طرق الشاطبية والتيسير. وهذا هو الواقع الذي وقفت عليه من خلال تتبعي لكتب المحررين – رحمة الله عليهم – فهذا الشيخ الجمزوري يقول : « فلما كان العام الأول والثاني بعد المائتين ومنّ الله علي بقراءتي للعشرة ... أوقفني – أي: شيخه – على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يرجحه في كتاب النشر ، وعرفني المرجح من غيره ... وجمعت ذلك في نظم عجيب».[1]

كما أنه تبين لي من خلال البحث أن نشأة التحريرات على الشاطبية، أو على طيبة

(١) انظر باختصار: الفتح الرحماني شرح كنز المعاني ص ١٣.

النشر كعلم مستقل كانت في آواخر القرن العاشر، وبداية القرن الحادي عشر، على يد الشيخ المنصوري[١]، والأزميري[٢]، والسيد هاشم[٣]، والجمزوري وحتى عصر الشيخ خلف الحسيني[٤]، والشيخ رضوان المخللاتي[٥]، والشيخ المتولي[٦]، والشيخ الخليجي[٧]، ومن تبعهم بعد ذلك كالشيخ الضباع[٨]، وعبد الفتاح القاضي[٩] وغيرهم، رحم الله الجميع رحمة واسعة، وأسكنهم فسيح جناته . آمين

وإن كانت بداية التحريرات على الطيبة على يد الشيخ المنصوري والأزميري والمتولي ومن تبعهم أظهر، وأما على الشاطبية فعلى يد السيد هاشم والجمزوري والمخللاتي والخليجي والصفاقسي[١٠]ومن تبعهم أظهر، وإن كان لهم أيضاً تحريرات على طيبة النشر.

وهذا لا يعني أن المتقدمين لم ينبهوا على بيان الطرق واختلاقها ، بل بينوا ونصوا على ذلك من خلال قراءتهم على مشايخهم أنهم قرؤوا بالرواية الفلانية من الطريق الفلاني وهكذا، فحرروا الطرق وبينوها، ولكن الفرق أن المتقدمين لم

(١) علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري ، شيخ القراءات بالأستانة بتركيا مات سنة ١١٣٤هـ ، معجم المؤلفين ٢/ ٤٤٧.

(٢) مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، معجم المؤلفين ٣/ ٨٦٩.

(٣) السيد هاشم بن محمد المغربي ، مات سنة ١١٧٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٤/ ٦٧٥.

(٤) حسن بن خلف الحسيني العدوي المصري، مات سنة ١٣٠٣هـ ، أسانيد القراء ، ١/ ١٥٥.

(٥) رضوان بن محمد المخللاتي ، توفي سنة ١٣١١هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ٥٤٥.

(٦) محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان ، قرأ على البرموني والتهامي ، مات سنة ١٣١٣هـ ، انظر الإمام المتولي ص ٨١.

(٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي ، مات سنة ١٣٨٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٤/ ٢٤٣.

(٨) علي بن محمد بن الحسن الضباع الخلوتي ، انظر الإمتاع بترجمة الضباع ص١٣.

(٩) عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ، عرض على الشيخ غزال، مات سنة ١٤٠٣هـ ، إمتاع الفضلاء ١/ ٢٤٨.

(١٠) علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي ، معجم المؤلفين ٢/ ٥٠٤.

يمنعوا ، ولم يعيبوا على من زاد في كتابه مما صح من الروايات، بعكس أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري، كما سيأتي في المبحث الثاني.

ومن الأدلة أيضاً على أن التحريرات على الشاطبية كانت متأخرة ، وبعد عصر ابن الجزري بمائتي عام تقريباً ، أن الذين عاصروا ابن الجزري من العلماء ممن هم في طبقته بل والذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري؛ أخذوا بمسائل الخلاف عن الشاطبي وصاحب التيسير، وهو نقيض ما فعله أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري..

فهذا الإمام شمس الدين القباقبي[1] والذي نقل عن كتاب النشر، يأخذ بتلك المسائل، بل ويأخذ بما ليس من طرقه في كتابه؛ وذلك لأن الشاطبي والإمام الداني ذكرا ذلك الوجه، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

وهذا الإمام ابن القاصح[2] في شرحه للشاطبية ، وكذا في "قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين" يثبت ما أثبته الشاطبي مما زاده على التيسير، وينص على مواضع الخلاف من كتب الداني، وهو المعاصر لابن الجزري، وأحد الذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري كذلك، وهذا شيخ القراء سراج الدين النشار[3] المصري وبعد ابن الجزري بمائة عام تقريباً يثبت في كتابه "البدور الزاهرة" جميع مسائل الخلاف التي ذكرها الإمام الشاطبي على التيسير، وقد أشرت إلى ذلك عن هؤلاء في المبحث الثاني في موضعه كما سيأتي بإذن الله قريباً .

---

(١) محمد بن خليل بن محمد القباقبي الحلبي ، قرأ على اللبان شيخ ابن الجزري وابن القاصح مات سنة ٨٤٩هـ . معجم المؤلفين ٩/ ٢٨٨.

(٢) علي بن عثمان بن محمد العذري ، أخذ عن ابن إيدغدي شيخ ابن الجزري، مات سنة ٨٠١هـ ، معجم المؤلفين ١/ ٤٣٦.

(٣) عمر بن زين الدين الأنصاري المصري، قرأ على الخباز ، مات سنة ٩٣٨هـ ، الأعلام للزركلي ٥/ ٥٩.

فدل هذا على أن التحريرات على الشاطبية جاءت متأخرة، بسبب تتبع أصحاب التحريرات ألفاظ ابن الجزري على تلك المسائل، وهذا السبب هو الذي يقودنا إلى التعرف على حقيقة موقف أصحاب التحريرات من زيادات الشاطبي بإذن الله.

فقد تبين لي من خلال الوقوف على كتب التحريرات على الشاطبية أن أصحاب التحريرات تعلقوا بلفظ " الخروج عن الطريق " والذي استخدمه ابن الجزري عند بيان مواطن الخلاف في الشاطبية والتيسير ، كما سبق بيانه في المبحث السابق ، فجعل أصحاب التحريرات هذه العبارة دالة على المنع من القراءة في ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير ، ومما زاد الأمر شبهة أن ابن الجزري صرح في بعض المواطن " بعدم القراءة من التيسير والشاطبية ببعض المسائل".

فقرن المحررون بين تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة، ولفظ " الخروج عن الطريق " فجعلوا بعد ذلك كل تعليق لابن الجزري بلفظ الخروج على أي رواية المنع من القراءة لتلك الشبهة، والحق أن لفظ "الخروج " عند ابن الجزري على مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية لم يقصد منه المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريرات، ولكن أراد مجرد التنبيه على بيان الطرق التي زادها الشاطبي على التيسير، كما فعل المحققون من قبله عندما أشاروا إلى مواطن الخلاف من كتب الداني الأخرى . وأما تنصيص ابن الجزري على المنع من بعض مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية، والذي تعلق به المحررون فقد تبين من خلال تتبع منهج ابن الجزري أن المنع من القراءة لم يكن عاماً في كل مسائل الخلاف ، بل هو محصور في نوع خاص من تلك المسائل ، فمن المعلوم أنه لما كانت طرق الشاطبية والتيسير ضمن أسانيد الإمام ابن الجزري؛ كان لزاماً عليه تفنيد تلك الروايات الواردة من

تلك الطرق، إذ إنه صرح في كتاب النشر أنه لا يأخذ إلا بما صحَّ من طرق كتابه ، فكان من جملة ما علَّق عليه ابن الجزري على تلك الطرق قوله : «ولا ينبغي أن يقرأ بهذا الوجه من الشاطبية والتيسير»، فتتبعت تصريحه بعدم القراءة في كتابه النشر فوجدت أن ذلك الحكم وقع على نوعٍ خاصٍ من تلك الروايات ولم يكن في غيرها، ألا وهو: ما انفرد به الداني في بعض روايات التيسير وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي .

ثم تتبعت ما انفرد به الإمام الداني والإمام الشاطبي ، فوجدت أن حكم ابن الجزري بالمنع وقع في نوع خاص من المنفرد أيضاً، ألا وهو: ما كان من ذوات الأسباب عنده أدى لعدم الأخذ به عند ابن الجزري من طريق التيسير والشاطبية، كأن تكون الرواية المنفردة جاءت في التيسير حكاية لمذهب الغير، أو تتميماً لفائدة، أو أن تكون مما توهمه الشاطبي على حد زعم ابن الجزري، أو أن الرواة على خلاف الرواية المذكورة. وقد بيَّنت بحمد الله تلك الأسباب،وتلك الانفرادات في مواطنها من المبحث الثاني عند التعليق على كل رواية مما منعه أصحاب التحريرات.

والسبب الذي جعل ابن الجزري لا يأخذ بتلك الروايات المنفردة من التيسير والشاطبية أنه لم يقرأ بهذه الراويات من تلك الطرق؛ لما اشترطه في كتابه بعدم الأخذ إلا بما صح، أما ما كان حوله شبهة، أو سبب قادح فلا، وأن قراءته بهذه الروايات إنما كانت من طرقه الأخرى في غير التيسير والشاطبية . وقد بينت ذلك أيضا في مواضعه.

وأما ما لم يصرح فيه ابن الجزري بالمنع فإنه يذكره على أنه انفراد فقط دون تصريح بالمنع، وهذا لا يعني أن ابن الجزري يمنع لمجرد انفراد الشاطبي أو الداني بأحد الوجوه، إلا أن أصحاب التحريرات عمّموا كل ألفاظ الانفراد بالمنع، ودون

تمييز بين ذوات الأسباب عند ابن الجزري وغيرها من الانفرادات، ومما سبق يتبين أن أصحاب التحريرات قد اعتمدوا وبنوا تحريراتهم على الشاطبية على ظاهر ألفاظ ابن الجزري من خلال العبارات التالية :

١- ألفاظ الخروج عن الطريق - أو عدم ورودها من طريقه - فجعلوا مجرد ذكر لفظ الخروج مانعاً من القراءة .

٢- إطلاق لفظ الانفراد على الرواية .

٣- التصريح بعدم القراءة، والذي أوقعه ابن الجزري على نوع خاص من الروايات جعله المحرورن عاما على كل موطن فيه انفراد، أو لفظ الخروج عن الطريق، وابن الجزري لا يريد ذلك كله .

وأما **الأدلة التي تثبت أن ابن الجزري لا يريد المنع من زيادات الشاطبي** فيما اشتمل عليه لفظ "الخروج عن الطريق " أو الانفراد؛ وأن قصده هو التنبيه فقط على طرق الروايات فيما زاده الشاطبي على التيسير فهي كالتالي :-

• **أولا : أن ابن الجزري قد ترك لفظ "الخروج عن الطريق" في أكثر من مائة مسألة، قد خرج الشاطبي فيها عن طرقه في التيسير فيما زاده عليه** ، فكانت المفاجَأةُ أن أصحاب التحريرات قرؤوا بتلك المسائل الخلافية رغم خروجها عن طريق التيسير. وإليك بعض الشواهد:

- ففي قول الناظم : «**وآئمة بالخلف قد مد وحده** »[١]

فإثبات الإدخال لهشام هنا ليس طريق التيسير، فهي قراءة الإمام الداني من طريق أبي عبيد الله[٢] عن الحلواني[٣] .

---

(١) الحرز ص ١٦ .

(٢) عبيد الله بن محمد ، روى القراءة عن الحلواني عن هشام ، غاية النهاية ١/ ٤٩٣.

(٣) أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني ، قرأ على القواس وقالون ، مات سنة ٢٥٠هـ ، غاية النهاية ١/ ١٥٠.

إذ نص أن قراءته على ابن عبدان [1] – وهي طريق التيسير– إنما كانت بالقصر، فزاد الإمام الشاطبي لهشام وجه الإدخال من طريق الحلواني، وهو معنى قوله: «**بالخلف قد مد وحده**»، فقرأ أصحاب التحريرات بهذه الزيادة رغم أنها خروج عن طريق التيسير، ومن العجيب أن طريق عبيد الله عن الحلواني قد صرَّح ابن الجزري في موضع غير هذا بأنه خروج عن طريقه فمنع أصحاب التحريرات من القراءة بها، وهو ما أثبته في المبحث الثاني ، فأي فرق بين طريق عبيد الله هنا وهناك، فدل هذا أن لفظ "خروج عن الطريق " لا يقصد به ابن الجزري المنع؛ بل التنبيه على اختلاف الطرق .

– وفي قول الناظم : «**لأعنتكم بالخلف أحمد سهلا** » [2] .

إذ أفاد الناظم أن البزي قرأ بتسهيل الهمزة في رواية، وبتحقيقها في أخرى، فجمع بين الروايتين في الشاطبية، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه التحقيق للبزي ليس من طريق التيسير في شيء؛ فهي قراءة الداني من طريق ابن الحباب[3]، والخزاعي[4]، وابن هارون[5] كلهم عن البزي ، فعلى هذا تكون رواية التسهيل هي طريق التيسير، وهو ما صرح به الداني في جامع البيان عندما قال: « وبذلك قرأت في رواية البزي من طريق أبي ربيعة[6] وحده ، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة » [7] .

(١) محمد بن احمد بن عبدان الجزري ، قرأ على الحلواني ، غاية النهاية ، ٢/ ٦٤.
(٢) الحرز ص ٤١.
(٣) الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق ، روى عن البزي مات سنة ٣٠١هـ ، غاية النهاية ١/ ٢٠٩.
(٤) إسحاق بن أحمد المكي ، قرأ على البزي ، مات سنة ٣٠٨هـ ، غاية النهاية ١/ ١٥٦.
(٥) محمد بن الحسن بن هارون ، روى عن البيروتي ، غاية النهاية ٢/ ١٣٤.
(٦) محمد بن إسماعيل الربعي ، روى عن البزي ، مات سنة ٢٤٩هـ ، غاية النهاية ٢/ ٩٩.
(٧) ص٤٢١ .

ولأن ابن الجزري قال: « الوجهان صحيحان عن البزي »[١]، ولم يذكر خروجاً قرأ أصحاب التحريرات[٢] رغم الخروج الصريح. فهل يعقل أن يكون منهج ابن الجزري المنع مما خرج عن الطرق ويعلم أن هذا طريق ابن الحباب ثم لا ينص بعدم القراءة؟ فهذا يسمى تدليساً.

– وفي قول الناظم:

وفي الفجر بالوادي دنا جريانه وفي الوقف بالوجهين وافق قنبلا[٣]

حيث زاد الناظم وجه الحذف في حرف ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ، وذكر الداني في جامعه[٤] أنها رواية ابن شنبوذ، وابن الصباح، وابن بويان ... ثم قال: « وبذلك قرأت على أبي الحسن وغيره بروايته ». قلت: ومن المعلوم أن طريق التيسير من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس.

فأثبت أصحاب التحريرات[٥]الوجهين وأخذوا بهما تبعاً لظاهر ألفاظ ابن الجزري حيث قال : « وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصاً وأداءً ».

وفي قول الناظم : « **وقل لبداً في كسره الضم لازم بخلف** »[٦].

حيث أثبت الناظم لهشام في حرف ﴿عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]. وجه الكسر وهو من

---

(١) النشر ١ / ٣٩٩ . الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٢١٩ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص ١٥.

(٢) الفتح الرحماني للجمزوري ص٧٦ ، غيث النفع للصفاقسي ص٥٧ ، حل المشكلات للخليجي ص٥١ ، ولم يذكر الضباع في إرشاد المريد شيئا ص ١٤٦.

(٣) الحرز ص ٣٥ .

(٤) ص ٧٧٨ .

(٥) انظر البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي : ٣٤٢ ، إرشاد المريد للضباع : ١٣١ ، الفتح الرحماني للجمزوري ولم يذكر شيئاً ص:١٢١ ، اختلاف القراء للمنجرة : ٣٧ ، غيث النفع ص ٣٠٥ ، حل المشكلات للخليجي ١٠١ .

(٦) الحرز ٨٧

غير طريق التيسير، وهي رواية الداني عن هشام من طريق ابن عباد، من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس[1]، ولأن ابن الجزري لم يشر لخروج عن الطريق واكتفى ببيان ذلك بالإشارة إلى أقوال الداني في غير التيسير؛ وهو طريقه من الجامع؛وهو صنيع المحققين قبله ولم يمنع من القراءة بهذا الوجه؛ في حين قد أخرج المحرورون[2]وجهاً لابن عباد في المبحث الثاني وقالوا: إنه خارج عن طريق الشاطبية والتيسير ، وذلك لأن ابن الجزري ذكر هناك لفظ "خروج عن الطريق ".

– وفي قول الناظم :

وفي الكهف تسألني عن الكل ياؤه على رسمه والحذف بالخلف مثلا [3]

حيث زاد الإمام الشاطبي وجه الحذف في الحالين في حرف ﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠] لابن ذكوان من غير طريق التيسير وهي من طريق الأخفش[4]. ونص على ذلك الداني في الجامع ، وأن قراءة الإثبات هي طريق التيسير فقال: «وبذلك قرأت على الفارسي عن النقاش»[5]. وهو ما نص عليه ابن الجزري [6]، وكالعادة أثبت أصحاب التحريرات[7] الخلف وأخذوا به، رغم خروج الوجه عن طريق التيسير؛

(١) الجامع للداني : ٢٦١ .

(٢) انظر : الإرشاد للضباع ص٣١٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص٣٣٠ ، غيث النفع للصفاقسي ص٢٩٤ ، نظم تحرير مسائل الشاطبية لحسن خلف الحسيني ص٤٩ ، حيث لم يذكر شيئاً ، الفتح الرحماني للجمزوري لم يذكر شيئاً ص١٦٥ ، اختلاف القراء للمنجرة ص٣٦ . حل المشكلات للخليجي ص٥١ .

(٣) الحرز ٣٦ .

(٤) هارون بن موسى بن شريك التغلبي ، روى عن ابن ذكوان مات سنة ٢٩٢هـ، غاية النهاية ٢/ ٣٤٧.

(٥) الجامع للداني ٦١٢.

(٦) النشر ٢ / ٣١٢ .

(٧) ارشاد المريد ص١٣٤ ، البدور الزاهرة للقاضي ص١٩٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص١٧٥ ، الفتح الرحماني للجمزوري. إذ لم يذكر خلفا ص١٥٢ ، وكذا في حل المشكلات للخليجي ص٨٠ ، ونظم خلف الحسيني ص ٤٤.

لأن ابن الجزري قال: «والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصاً وأداءً»[١]. وهذا لا يعني أن ما منعه أصحاب التحريرات في المبحث الثاني غير صحيح، بل هو ثابت بأسانيد الإمام الداني، ونص على ذلك في كتبه وقد بينت ذلك كما سيأتي قريباً .

– وفي قول الناظم : « **ووجهان فيه لابن ذكوان ههنا** »[٢].

حيث زاد الناظم لابن ذكوان في سورة البقرة وجه إثبات الألف في حرف ﴿**إبراهم**﴾ [البقرة: ١٢٤] من غير طريق التيسير، وهي رواية الداني في غيره، من طريق ابن الأخرم[٣]عن الأخفش من قراءته على شيخه أبي الحسن بن غلبون[٤]، فقرأ أصحاب التحريرات[٥]ذلك من التيسير والشاطبية؛ لأن الداني قال في التيسير: «وقرأت لابن ذكوان في البقرة بالوجهين»[٦]، ولم يبين من أي طريق، وكذا في ما يربو على أكثر من مائة مسألة [٧]خرج فيها الإمام الشاطبي عن طرقه ، وزادها على

(١) النشر ٣/ ٣١٣ .

(٢) الحرز ص ٣٩.

(٣) محمد بن النضر بن مر الربعي ، روى عن الأخفش ، مات سنة ٣٤١هـ ، غاية النهاية ٢/ ٢٧٠.

(٤) الجامع ٤٠٨.

(٥) البدور الزاهرة للقاضي ص٤٠ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٢٦ ، لم يذكر شيئاً وكذا الخليجي في حل المشكلات ص٤٨ ، والصفاقسي في غيث النفع ص٤٩ ، والحسيني في منظومته ص٤٠ ، في إشارة منهم بقبول الوجهين وإلا لمنعوا ، إرشاد المريد للضباع ص١٤٧ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص١٥.

(٦) ص ٦٦.

(٧) انظر مثلاً : التشديد في ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام: ٨٠] ، البسملة لورش ، الوصل بين السورتين لابن عامر ، السكت لورش وابن عامر وأبو عمرو بين السورتين من غير بسملة ، الإشمام في ﴿ صِرَٰطَ ﴾ في الموضع الأول من الفاتحه لخلاد ، إيراد مذهب الكسائي في أصل لفظ ﴿ ءَالِ ﴾ ، التسهيل لأبي عمرو والبزي وصلا مع المد والقصر في ﴿ ٱلَّتِى ﴾ ، الإظهار في لفظ ﴿ طَلَّقَكُنَّ ﴾ للسوسي ، الصلة لهشام في ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾ بطه ، الإشباع لهشام في ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ ﴿ وَنُصْلِهِۦ ﴾ و﴿ نُؤْتِهِۦ ﴾ و ﴿ نُوَلِّهِۦ ﴾، القصر في المنفصل للدوري، القصر والمد لورش في البدل، المد اللازم لجميع القراء ، القصر في ﴿ طه ﴾ لجميع القراء، التوسط والإشباع في العين من مريم والشورى ، القصر في واو ﴿**سوءات** ﴾ لورش، تحقيق الهمزتين المفتوحتين من كلمة لهشام ، التحقيق مع القصر لهشام =

كتاب التيسير، وهو ما عناه بقوله:

وألـفـافها زادت بنشـر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

• **ثانيا : أن نسبة الخطأ والوهم عند أصحاب التحريرات واردة فهم بشر وليسوا معصومين .**

– ففي قول الناظم : «..... **ويأته لدى طه بالاسكان يجتلى**

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف ..... »[1]

إذ فهم أصحاب التحريرات من قول النـاظم: « **بخلف** » أن لهشام في حرف ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾ بطه : وجهين؛ قصر الهاء والصلة، فنسبوا للإمام الشاطبي أنه أراد الخلف في الحرف، ثم بعد ذلك استدركوا عليه، فمنعوا من القراءة بالقصر، وقالوا : "وليس لهشام إلا الصلة، فما يؤخذ من كلام الشاطبي من جواز القصر له غير مقروء به من طرقه"، وفهم من كلامهم أن وجه القصر مقروء من غير طرق الشاطبي، فهذه ثلاثة أوهام تناقلتها كتب المحررين، ونقل بعضهم عن بعض ذلك كأمر مسلم به لمن كتب أولاً من كبار المحررين .

قلت: ومن خلال تتبع هذه المسألة تبين لي من حيث الدراية والرواية أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً أصلاً، وأن الاستدراك عليه بالمنع لا وجه له وبيان ذلك كالتالي :

فمن حيث الرواية وهو الأهم : فإنه لا وجود لرواية عن هشام بقصر الهاء في

=في الهمزتين من كلمة ، التسهيل للبزي وقالون في الهمزة ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ ، الإشباع لورش في ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿أَرَىٰكَهُمۡ ﴾ التقليل لدوري أبي عمرو في ﴿بُشۡرَىٰ ﴾ ولابن ذكوان الفتح في﴿ حِمَارِكَ ﴾، الفتح للسوسي في نحو﴿ ٱلۡقُرَى ٱلَّتِي ﴾وصلاً، ترقيق ورش ﴿ حَيۡرَانَ ﴾، الوقف للبزي بسكون الميم في ﴿فِيمَ﴾ وأخواتها ، الإدغام بدون إشمام في حرف ﴿تَأۡمَنَّا ﴾ ،والإدغام مع الإشمام أيضاً، وغير ذلك كثير .

(١) الحرز ص:١٤.

حرف ﴿يَأْتِهِ﴾ بطه في بطون كتب القراءات، ولم تثبت هذه الرواية المزعومة عنه بطريق من الطرق لا صحيحة ولا سقيمة في كتب علماء القراءات الذين عنوا بمسائل الخلاف وطرقها، وعلى هذا فقول أصحاب التحريرات لا يقرأ بها من طريق الشاطبي – كما سيأتي بيانه – دلالة على أنها مقروء بها من غير طريقه؛ وهذا هو الخطأ فليس لهذه الرواية أصل ولا وجود ، بل إن أصحاب التحريرات لم يكتفوا بذلك فنسب بعضهم السهو لابن الجزري ، وتعجب آخر منه؛ لأنه لم يذكر ولم يعلق على هذه المسألة في كتابه النشر. وسيأتي تفصيله قريباً.

وأما من حيث الدراية : وكيف ندفع ما فهمه أصحاب التحريرات من أن الشاطبي أراد خُلْفاً : إذ إنه لما قال: « **وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف** » فشمل الخلف الألفاظ من قوله : « وسكن يؤده... » إلى قوله : « ويأته لدي طه بالاسكان ... »، وهذا الفهم متجه من ظاهر الشاطبية. فأقول وبالله التوفيق : إن الشاطبي عندما ذكر باب هاء الكناية قَسَّمَهُ إلى قسمين؛ الأول : من " يؤده " إلى " يتقه " وهذا تبعاً لفعل أصحاب كتب القراءات فإن هذه الألفاظ الستة لا تورد إلا مجتمعة ولا يفرد كل حرف منها على حدة كباقي الحروف في هاء الكناية ، فوافقهم الشاطبي على هذا الفعل في نظمه إلا أنه أقحم لفظ " يأته " بطه ، حتى يخرج الشاطبي في نظمه من اتفاق القراء عنده فيما سكنوا ، ويبدأ باقي الباب بما اختلفوا فيه .

فالذي حدث أن الشاطبي عندما قال : « **وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف**» أراد : وفي الكل: أي الكلمات الستة الأول ، ولم يرد حرف ﴿يَأْتِهِ﴾ اعتماداً على عدم اللبس؛ لأنه لا توجد رواية تسمى "خلف هشام في حرف "طه" عند علماء القراءات في كتبهم المسندة ، فلذا أقحم حرف " طه " مع القسم الأول المتفق عليه تسكيناً، وهذا هو الذي عليه المحققون من شراح القصيد كالإمام أبي شامة[1]

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٣.

والإمام السخاوي[١]، وابن القاصح[٢]، وخاتمتهم الإمام ابن الجزري[٣]، فلم يذكروا خلفاً لهشام، ولم يفهموا أن الشاطبي أراد خلفاً، وإلا لنبهوا، ونسب أصحاب التحريرات كالشيخ البنا[٤] للإمام الشاطبي إرادة الخلف لهشام عندما قال : «فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من يؤده إلى يأته»، ثم تعجب الشيخ البنا من ابن الجزري؛ لأنه لم ينبه على ذلك فقال : «ولم ينبه عليه في النشر وهو عجب! ».[٥]

قلت : لا عجب في ذلك لأن ابن الجزري لم يفهم من كلام الشاطبي إرادة الخلف؛ لأنه لا وجود أصلاً لتلك الرواية المزعومة ، فكيف ينبه ابن الجزري على شيء لا يعرفه ولم يفهمه .

وأما استدلال الشيخ البنا بأبي شامة في إرادة الخلف، فإن أبا شامة أراد ظاهر الشاطبية ، ولم ينسب للإمام الشاطبي أنه أراد خُلْفاً فقال : «وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين». فدل هذا أن أبا شامة أشار إلى ظاهر النظم ولم يشر كما أشار أصحاب التحريرات بأن الشاطبي جوّز الوجهين، بدليل أنه قال بعد ذلك مبطلا ما يوهمه ظاهر النظم : «لكن لم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى»، قلت: والدليل على أن أبا شامة لم يأخذ بالخلف في قوله: «**بان لسانه بخلفٍ**» قوله: «وأما حرف طه فوصله هشام».[٦]

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٣٢٢.

(٢) سراج القارئ ص ٤٧.

(٣) النشر ١/ ٣١٠.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني ، أخذ عن المزاحي والأجهوري ، مات سنة ١١١٧هـ ، معجم المؤلفين ٢/ ٧١.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٥١.

(٦) إبراز المعاني ١ / ٣١٣.

وتبع البنا في ذلك الشيخ الجمزوري ونقل كلامه بالنص وقال : «وقوله (بخلف) عائد على هشام لأنه الذي يليه .. هذا كلام الحرز ، يعني من أن لهشام الخلاف بين الصلة والاختلاس حتى في حرف ﴿يَأْتِهِۦ﴾... ولذا استثنيته بقولي "سوي يأته مؤمنا" ، فإنك لا تختلس هاءه لهشام (فأوصله) أي : فاقرأه بصلة كسرة الهاء فقط» .[١]

وقال الحسيني: «.. "ويأته أتمن" ... فقط عن هشام فادره لتجملا» [٢].

وكذا الخليجي بعدهم حيث قال : «ولم ينبه على القصر في نشره وجل من لا يسهو» [٣]،فنسب السهو لابن الجزري في شيء غير موجود أصلاً .

وقال السمنودي[٤]مستدركاً على الشاطبي: «صل عن هشام ها يأته مؤمنا».[٥]

وقال الشيخ الضباع مستدلاً ببيت الشيخ خلف الحسيني السابق: «ولا ينبغي أن يقرأ به من طريق النظم؛ لأنه ليس طريقه كما نبه في النشر[٦]، ولذا قال صاحب إتحاف البرية : ويأته أتمن».

قلت: ومن العجب أن الشيخ قال: «كما نبه عليه في النشر »، فمن المعلوم أن ابن الجزري لم ينبه على هذه المسألة أصلاً، وليس لهذا التنبيه وجود في كتاب النشر ولا غيره ، وقد تقدم تعجب الشيخ البنا من ابن الجزري لعدم تنبيهه على هذه المسألة،

(١) الفتح الرحماني ص ٥٦.

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص٧.

(٣) حل المشكلات ص٨٢.

(٤) إبراهيم علي شحاته السمنودي ، صاحب نظم جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات ، ولد سنة ١٣٣٣هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ٣١١.

(٥) جامع الخيرات ص٤٥٢.

(٦) إرشاد المريدص ٤٤.

وكذا الشيخ عبد الفتاح القاضي، وتبعه الشيخ جادو[١]: إذ نصا بأنه لا يقرأ إلا بالصلة لهشام؛ لأن القصر غير مقروء به من طرقه.[٢]

قلت: فكل هذا النظم والتحرير لا داعي له من أصحاب التحريرات؛ لأنه لم يقف على مسألة أصلاً .

– وفي قول الناظم : «**وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا**» [٣]

إذ انفرد الشيخ الضباع[٤]، وتبعه الشيخ محمود جادو[٥]، أن الإمام الشاطبي أورد الخلف للبزي، للأخذ به، وعليه فينبغي تركه؛ لأنه ليس طريق النظم، ولا أصله، ثم استدلا بأن ابن الجزري نبه على ذلك .

والحق أن الإمام الشاطبي لم يورد هذا الخلف إلا للتنبيه على ضعف هذا الخلف عن البزي، رغم أن الداني ذكره في التيسير[٦] فوصف الخلف بـ"هلهلا" وعلى ذلك جرى فهم شراح الشاطبية، وأن الشاطبي أشار إلى ضعف الرواية، وليس إثباتاً الرواية للأخذ بها، فقال الإمام أبو شامة: «وقول الناظم: "هلهلا"، يشير إلى ضعف الرواية بترك الهمز وضعف القراءة به»[٧]، وهذا تلميذ الإمام الشاطبي الإمام السخاوي يقول : «ومعني هلهل: لم يتقن». [٨]

---

(١) محمود بن عبد الخالق محمد جادو ، محقق كتاب إبراز المعاني لأبي شامة ، المدرس بكلية القراءات بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ١/ ٤٦٣ .

(٢) انظر البدور الزاهرة ٢٠٥ ، وإبراز المعاني ١ / ٣١٣ .

(٣) الحرز ص٦٤.

(٤) إرشاد المريد ص٢٢٧

(٥) في تحقيقه لإبراز المعاني ٣ / ٣٠٨.

(٦) ص ١١١.

(٧) إبراز المعاني ٣/ ٣٠٩.

(٨) فتح الوصيد ٢ / ٣٢١ .

وقال الإمام الفاسي[١]: «هلهل الحذف : أي ضعف». [٢]

وقال الإمام الجعبري[٣]: «ولما قل إحكام هذه اللغة بقلة الاستعمال أشار إليها الناظم بقوله : "هلهلا"، من هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه». [٤]

بل إن صاحب هذه الرواية وهو الإمام الداني نص في كتابه المفردات بقوله : «والعمل على الهمز ، وبه آخذ» [٥] .

– وفي قول الناظم : «**وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا** » [٦]

حيث أفاد ظاهر النظم في قول الناظم: «وبعضهم» أن الشاطبي أثبت لورش خلفا في لفظ ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ فقال أصحاب التحريرات بعدم القراءة بهذا الخلف، ولعل السبب الذي جعلهم يأخذون بهذا قول الجزري: «وكأن الشاطبي ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخلٌ في الممدود لورش»[٧]، فجاء النظم في ذلك بعدم القراءة بهذا الخلف .

قلت: والحق أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً بقوله: "**وبعضهم**" فكل ما قصده الشاطبي هو أن الإمام الداني لما انتهى من ذكر المستثنى في الباب في كتابه التيسير ولم يذكر بعض الكلمات، استدرك الإمام الشاطبي عليه ذلك فذكر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿ٱلْآنَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فقال: "**وبعضهم**"، أي: وبعض أهل الأداء استثنى

(١) محمد بن حسن بن يوسف المغربي ، عرض على ابن شداد ، مات سنة ٦٥٦هـ ، غاية النهاية ٢/ ١٢٢ .

(٢) اللآلىء الفريدة ٣ / ٨٥

(٣) إبراهيم بن عمر بن خليل الربعي الشافعي ، عرض على كوكبة منهم الآدمي ، مات سنة ٧٣٢هـ ، غاية النهاية ١/ ٢١ .

(٤) كنز المعاني مخطوط ، ورقة ٣٠٤.

(٥) النشر ٢ / ٣٠٣.

(٦) الحرز ص ١٥ .

(٧) النشر ١/ ٣٤٠.

لورش مواضع غير مذكورة في التيسير، لا أن يكون المعنى: وبعضهم، أي: الخلف لورش. وحتى يتبين الإشكال بشكل أكثر عمقاً، وهو في الحقيقة الذي أوهم بأن الشاطبي في الظاهر أراد خلفاً هو أن الشاطبي عندما أقحم لفظ "يؤاخذ" المجمع على استثنائه مع ﴿ٱلْـَٔانَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ المختلف فيهما عند أهل الأداء؛ أورث ذلك أن لفظ "بعضهم" قد شمل الثلاثة الألفاظ، فبدل أن يكون الشاطبي مستدركا على الداني أصبح مبتدعا لخلف مجمع على استثنائه في حرف ﴿يُؤَاخِذُ﴾.

فهذا الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي يبين لنا أن هذه الثلاثة أحرف زائدة على التيسير في إشارة إلى أن الشاطبي أوردها استدراكا فقال : «وما بعد همز الوصل معطوف على ما قبله فهو داخل في المستثنى ، وأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿ٱلْـَٔانَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فهي من زيادات القصيد».(١)

وقال أبو شامة في إشارة إلى أن (بعض) تعني: بعض أهل الأداء وليس الخلف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾: « ثم ذكر الناظم ما استثني من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لورش فقال: (وبعضهم)، أي وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع أخر ليست في كتاب التيسير»، إلى أن قال : «فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني من استثناء بعضهم ، فأدخل الشاطبي فيها "يؤاخذهم" لما رأى بعض المصنفين قد قرنها بهن».(٢)

والأدلة على أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وإنما الاستدراك على التيسير فيما ذكره من حيث الرواية والدراية هي :

١- فمن حيث الرواية : أن الشاطبي عندما أقحم لفظ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ المجمع على

(١) فتح الوصيد ١ / ٣٣٣.
(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٣٠.

استثنائه مع الألفاظ الأخرى المختلف عليها عند أهل الأداء والمستدركة على التيسير.. أنها عنده من باب عدم اللبس، لأنه لا يوجد خُلْفٌ أصلاً في كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ في كتب القراءة المسندة عن ورش، ولم يقرأ به أحدٌ بخلاف بقية الكلمات الثلاث، وهذا ابن الجزري لم يشر كعادته إلى من قرأ بالخلاف من أصحاب الكتب وكذا شُرّاح القصيد ، فعلى هذا يكون الشاطبي قد ابتدع وجهاً لورش لم يقرأ به، وحاشاه أن يصنع هذا، وكفى بعدم ثبوت أصل هذه الخلف دليلا على عدم إرادة الشاطبي الخلف .

٢- أن الداني حكى الإجماع في كتبه أن نقلة ورش استثنوا ﴿يُؤَاخِذُ﴾ من المد فقال في المفرادات: « وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله: لا يؤاخذكم وبابه».[١] وقال في الإيجاز: « أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يؤاخذكم حيث وقع ».[٢]

٣- أن أصحاب الكتب المسندة بطرقها المختلفة لم يذكروا عن ورش في لفظ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ إلا تخفيف الهمزة ، وفي هذا إشارة إلى سبب استثناء هذا الحرف والإجماع على ذلك؛ لأنها عندهم مما لم يقع فيه المد بعد الهمزة البتة، فهي عند ورش من (واخذ) فالواو عنده أصلية، لا منقلبة عن همز، وهو ما أشار إليه الداني في الإيجاز بقوله: « وكأن عندهم من واخذت غير مهموز »[٣]. قلت : فكيف يورد الإمام الشاطبي كلمة ليست من باب البدل عن ورش ، ثم يعطف بالخلف فيها ؟

لذا يرى السمين الحلبي أن الاستثناء هنا في قول الناظم : « سوى ... وبعضهم

(١) الدر النثير للمالقي ٣٣٥.

(٢) النشر ١/ ٣٤٠.

(٣) النشر ١ / ٣٤٠ ، والدر النثير للمالقي ٣٧١ ، والكنز في شرح الشاطبية لشعلة ١٠٧.

يواخذكم» استثناءً منقطعاً، وليس متصلا، لئلا يتوهم بعض الناس أنه من الباب.[١]

وقال المالقي : «وذكر – أي: الداني – في إيجاز البيان : أنه من "واخذ " ... فعلى هذا لا يكون ﴿يُؤَاخِذُ﴾ من هذا الباب ، فلا يحتاج أن يذكره فيها بتسهيل ورش بل كان ينبغي أن ينبه على أن أصله في قراءة ورش الواو». [٢]

٤- ما نقله الإمام أبو شامة عن شيخه الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي أن القصر في الباب هو اختيار الناظم ، وأنه مذهب ابن غلبون قولاً وحداً.[٣]

٥- أن أسانيد الشاطبي من طريق ابن غلبون والداني من قراءته على شيخه ابن هُذَيل والنَّفْزِي ليس فيها خُلفٌ عن ورش في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فهل يعقل أن الشاطبي يصل إلى هذه الدرجة مما ظُنّ به، حتى يورد خلفا مقفلا من طرقه ولم تحكها طرق غيره؟

٦- أن قول ابن ا لجزري : « وكأن الشاطبي » فيه دلالة على مجرد الظن لا غير ، ولو كان ابن الجزري مستيقنا لجزم في المسألة وساق الأدلة على ثبوت الخلف عند أصحاب الكتب المسندة كما هو منهجه في حروف الخلاف.

– وفي قول الناظم : « **أرهطي سما مولى** »[٤]

حيث أثبت الناظم لابن ذكوان الفتح في حرف ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢]. فيكون لهشام الإسكان ، وهذا الذي في التيسير[٥]، وأما في الجامع فقد صرح الداني

(١) العقد النضيد ١ / ٦٦٢ .
(٢) الدر النثير ٣٧١.
(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٣٢ .
(٤) الحرز ص٣٣.
(٥) ص٥٧.

بأن لهشام أيضا الفتح كابن ذكوان من طريق شيخه أبي الفتح أي من طريق التيسير، ولكنه اختار لهشام الإسكان من طريق التيسير فقط، وقال : «وعلى الإسكان العمل في روايته» [(١)] ، فقال ابن الجزري عن هذه الرواية: «وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير» [(٢)]، فلشبهة كلمة «خرج فيها عن طرق التيسير» تبادر للشيخ عبد الفتاح القاضي أن ابن الجزري يقصد أن هذه الرواية ليست من طريق التيسير فقال : «ولكن الذي يؤخذ من النشر أن هشاماً ليس له من طريق التيسير إلا الإسكان فليتأمل» [(٣)].

ومن خلال تتبعي لمنهج ابن الجزري في كتابه النشر ، وجدت أن كلمة "خروج عن الطريق" والتي بنى عليها أصحاب التحريرات تحريراتهم عن ابن الجزري لها معنيان :

الأول: ما خرج فيه الداني عن طرقه في التيسير بأن يودع فيها رواية ليست من طرق التيسير، وهذا الذي عمل به أصحاب التحريرات ومنعوا من الأخذ به .

الثاني: أن يترك رواية هي من طريق التيسير ولا يودعها فيه اختياراً منه ، لأن كتبه واحدة فيودع في هذا ما يشاء من الروايات ، ويترك ما يشاء، فتبادر للشيخ عبدالفتاح أن كلمة "خروج" من النوع الأول، وقال: «إن في النشر لهشام الإسكان فقط» ، قلت : وهذا غير صحيح ، بل إن النشر أثبت وجه الفتح لهشام وأنه طريق التيسير؛ ولكن لما قال: «وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير» انصرف الذهن إلى النوع الأول من معاني "الخروج"، وسيأتي مزيد أمثلة من هذا

(١) جامع البيان ٥٥٩.
(٢) النشر ٢/ ١٦٦.
(٣) البدور الزاهرة ١٥٨.

للشيخ عبد الرازق وبقية المحررين بإذن الله .

– وفي قول الناظم : « **وبالخلف غيباً يحسبن له ولا** »[1] .

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٦٩] بين الخطاب والغيب، فقرأ أصحاب التحريرات بالوجهين[2]، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه الغيب لهشام ليس من طريق التيسير ، لأن الداني في التيسير عندما قال: «هشام من قراءتي على أبي الفتح بالياء» [3] . أوهم ذلك أن هذا طريق التيسير، ولكن الداني نص في جامع البيان أن قراءته بالياء كانت من طريقي ابن عباد[4] وأبي عبيد الله، وأن قراءته من طريق ابن عبدان وهي طريق التيسير كانت بالتاء.[5]

– وفي قول الناظم : « **لينذر دم غصناً والاحقاف هم بها بخلف هدى** »[6]

حيث جمع الناظم للبزي في قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] بين الخطاب والغيب، فقرأ أصحاب التحريرات[7] بوجه الخطاب، ومنعوا الغيب .

أما وجه المنع فقد ذكرته في المبحث الثاني لتعلق المحررين بلفظ "الخروج"

---

(١) الحرز ص٤٦.

(٢) الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٧٢ وإرشاد المريد للضباع ص١٦٣ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٣٣، حل المشكلات للخليجي ص٥٧ غيث النفع للصفافسي ص٧٦ ، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ٤١ ، حيث صرح بعضهم بالأخذ بالوجهين وترك الباقون فلم يذكروا شيئاً.

(٣) ص ٧٦.

(٤) إبراهيم بن عباد التميمي البصري ، عرض على هشام ، غاية النهاية ١/ ١٦.

(٥) جامع البيان ص ٤٦٧.

(٦) الحرز ص ٧٩.

(٧) جامع الخيرات للسمنودي ص٥٤١ ، غيث النفع للصفاقسي ص ٢٦١ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني وكذا الخليجي فلم يذكرا شيئاً ، إرشاد المريد للضباع ، الفتح الرحماني للجمزوري ص ١٥٦ ، البدور الزاهرة للقاضي ص٣٥٠ ، الوافي ص٢٩٥.

والذين يعنينا هنا وجه الخطاب، إذ أوهم قول ابن الجزري: « فروى عبد العزيز الفارسي-أي بالخطاب-...[١]» أن هذا طريق التيسير، فأخذ به أصحاب التحريرات. وتبين لي أن هذا الوجه لم يقرأ به الداني من طريق التيسير، فقد كشفته من جامع البيان للداني حيث صرح بأن وجه الخطاب للبزي لم يكن من طريق النقاش فقال: «وبذلك قرأت في رواية البزي من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة»[٢]. وقال في المفردات: «وأقرأني الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه بالياء».[٣]

ففي هذه دلالة على تعلق المحررين بالظاهر من ألفاظ ابن الجزري وأن أمر التحرير قائم على ذلك ، وإلا فما معنى قول المتولي : « ثم اعلم أن ما ذكرناه من منع إظهار الغنة على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب هو ما عليه شيوخنا وسائر من علمناهم ، والآن قد ظهر لنا من كلام النشر أن الأمر بخلافه ولذلك قلت :

وما قلته من منع إظهار غنة على وجه إدغام لدى ولـد الـعلا
توهـمه قومي وإني أجيزه له وهي عن روح من الكامل اعتلا »[٤]

- **ثالثا : اضطراب المحررين من حيث المنع والقراءة في الزيادات**

– ففي قول الناظم : **" وهيت .. وضم التا لوا خلفه "**[٥]

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى:﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] بين ضم التاء وفتحها، فجاء الاضطراب عن أصحاب التحريرات فمنع الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي[٦] تبعاً لمنع الشيخ الصفاقسي في غيث النفع[٧]؛ لأن ابن الجزري

(١) النشر ٢/ ٣٧٣.
(٢) ص ٧٢.
(٣) انظر فتح الوصيد للسخاوي . ٢/ ٤٣٢ الدر النثير للمالقي ٦٨٦.
(٤) الروض النضير ٧١.
(٥) الحرز ص٦١.
(٦) ص ١٦١.
(٧) ص ١٤٨.

قال: خروج عن طريقه[١]، بينما أخذ بالوجهين الشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني[٢]؛ لأن ابن الجزري قال في جمع الشاطبي للوجهين: « أنه تحر منه للصواب»[٣]، وتبع الجمزوري على ذلك كل من الشيخ الخليجي في حل المشكلات[٤]، وخلف الحسيني في نظمه[٥]، والضباع في إرشاد المريد.[٦]

– وفي قول الناظم : « **ومدغم له الرأس شيباً باختلاف توصلا** »[٧]

حيث جمع الناظم للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] بين الإدغام وتركه فانفرد الشيخ الضباع بعدم الأخذ إلا بوجه الإدغام فقال : «فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا»[٨]، وأخذ بقية المحررين بالوجهين[٩].

– وفي قول الناظم: « **وإسكان يرضه يُمْنه لبس طيب بخلفهما** »[١٠]

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى: ﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ [الزمر: ٧] ، بين الإسكان والضم مع عدم الصلة فانفرد الشيخ عبد الفتاح في البدور[١١] تبعاً للشيخ

(١) النشر ٢/ ٣٧٣.

(٢) ص ١٤٩.

(٣) النشر ٢/ ٣٧٣.

(٤) ص ٧٥.

(٥) ص ٤٦ .

(٦) ص ٢١٧.

(٧) الحرز ص١٢.

(٨) إرشاد المريد ص٣٩.

(٩) البدور الزاهرة للقاضي ص١٩٩ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص٤٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص ١٧٨، حل المشكلات للخليجي ص٨٠ ، إبراز المعاني في تحقيق الشيخ جادو ١ / ٢٨٤ .

(١٠) الحرز١٤.

(١١) ص ٢٧٤.

المتولي[١] بالمنع من قراءة الإسكان؛ لأن ابن الجزري قال : «ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية»[٢]. وأخذ بقية المحررين[٣] بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال: «ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره» . وسيأتي بإذن الله المزيد من هذا الاضطراب للمحررين في المبحث الثاني .

• **رابعاً : أن أصحاب التحريرات قرؤوا بالاختيارات وهو أشد خروجاً من الذي منعوه مما زاده الشاطبي على التيسير:**

– ففي قول الناظم :

مع السوق ساقيها وسوق اهمز زقا ووجه بهمز بعده الواو وكلا[٤]

حيث زاد الإمام الشاطبي على التيسير وطرقه في حرفي ﴿ بِٱلسُّوقِ ﴾ [ص: ٣٣] و ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩] وجه الواو بعد الهمز المضموم اختياراً منه، وتحقيقاً لما صحَّ عن الأئمة الثقات، وهذا الوجه ليس من طرق الشاطبي ولا الداني ولا طريق طيبة النشر لابن الجزري ؛ لأنه من طريق بكار[٥] عن ابن مجاهد[٦]، فقرأ وأخذ به أصحاب التحريرات.[٧]

---

(١) ذكره الأزميري في عمدة العرفان ص٣٧١ .

(٢) النشر ١/ ٣٠٨.

(٣) إرشاد المريد للضباع ص٤٥ ، غيث الرحمن للأبياري ص٢٣٩ ، حل المشكلات للخليجي ص٩٠ ، الإتحاف للبنا ٢ / ٤٢٧ ، حصن القارئ للسيد هاشم ورقة ٢٨ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص٥٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص٢٤٣ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني ص٨ ، نظم اختلاف القراء للمنجرة ص٣٠.

(٤) الحرز ص٧٥.

(٥) بكار بن أحمد بن بكار البغدادي ، عرض على ابن مجاهد ، غاية النهاية ١/ ١٧٧ .

(٦) أحمد بن موسى بن مجاهد ، شيخ الصنعة ، عرض على ابن عبدوس ، وعلى قنبل ، مات سنة ٣٢٤هـ ، غاية النهاية ١/ ١٣٩ .

(٧) الوافي للقاضي ص٢٣٥ ، إرشاد المريد للضباع ص٢٦٢ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص٢٩ ، إبراز المعاني بتحقيق الشيخ جادو ص ٤ / ٥٨ ، غيث النفع للصفاقسي ٢٤١ .

فإذا كان أصحاب التحريرات قد تتبعوا ألفاظ ابن الجزري في النشر، ووقفوا على تعليقاته على الروايات، فكان ينبغي عليهم عدم الأخذ بهذه الرواية، فعلى حسب منهجهم أنهم يمنعون ما زاده الشاطبي على التيسير مما هو خارج عن التيسير، فهذه الرواية أشد بعداً، إذ لم تثبت من طرق الداني ولا الشاطبي، ولو نظرنا في المقابل لوجدنا ابن الجزري قد أخذ بهذا الوجه فقال: «والسوق ساقيها وسوق اهمز زقا»[1]، رغم أنه ليس طرقه ، فأيهما أحق بالمنع؟

وهذا ورش يخالف شيخه نافعاً ويضمن روايته عن نافع ذلك ففي حرف ﴿مَحۡيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، روى عن شيخه الإسكان، وزاد اختياراً من نفسه الفتح ؛ لصحة ذلك وثبوته عن النقاش أيضا؛ لذا قال الداني : « فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان، ويختار من عند نفسه الفتح».[2]

وكذلك ما اختلف فيه عن ورش في حرف ﴿أَرَىٰكَهُمۡ﴾ [الأنفال :٤٣] بين الفتح والتقليل، فروايته عن نافع هي الفتح، وأما التقليل فهو اختيار منه، لذا قال المالقي[3]:«فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين، وهو خلاف روايته عن نافع»[4]. قلت: وهو ما يقرأ به الناس اليوم، وكذا شعبه عن عاصم ، واليزيدي عن أبي عمرو البصري وغيرهم، فهو اختيار من غير طرقهم وضمنوه أسانيدهم من صحيح الروايات.

(١) طيبه النشر ص ٨٩.

(٢) التيسير ص٩٠.

(٣) عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد الأندلسي ، مات سنة ٧٠٥هـ ، غاية النهاية ١/ ٤٧٧.

(٤) الدر النثير ص ٤٦٧.

المبحث الثاني

دراسة تأصيلية تطبيقية

وفيها استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني مع بيان موقف العلماء وأصحاب التحريرات منها

• **قال الناظم :**

وبارئكم بالهمزة حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدلا [١]

الوجه الزائد: إبدال الهمزة ياء في ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] للسوسي .

حيث زاد الشاطبي هذا الوجه له؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير[٢]. وذكره في الجامع من قراءته على شيخه أبي الحسن غَلْبون من طريق أحمد النحوي[٣]. ونصه: «وإبدالها ياء ... وبذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته».[٤] وقال في موضع آخر: «إن أبا الحسن قرأ في رواية أبي شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو بإبدال الهمزة ياء ساكنة ... وأقرأني غيره في روايته بتحقيقها ساكنة».[٥]

وقد تبع المحققون[٦] الشاطبي في اختياره ونبَّهوا على أنها زيادة من الشاطبي، وأن الداني ذكره في الجامع.

قال أبو شامة: « والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة... ومما

---

(١) الحرز ص ١٨.

(٢) ص ٦٣.

(٣) أحمد بن الحسين النحوي الرقي الكتاني ، عرض على ابن جرير النحوي ، غاية النهاية ١/ ٥٠.

(٤) جامع البيان ص٣٩٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) لابن القاصح ٧٨ ، فتح الوصيد للسخاوي ١/ ٣٧٥ ، كنز المعاني للجعبري٢/ ٤٤٣ ، اللآلي الفريدة للفاسي ١/ ٢٧٧، العقد النضيد للسمين ١/ ٨٦٣ ، الدرة الفريدة للمنتجب ورقة ١٠٨.

يقوي البدل التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة ﴿البريئة﴾ [البينة:٦] »[١] .

بينما رأى ابن الجزري الهمز أقوى، وذكر أنه "أولى، وهو الصواب"[٢].

ثم علل عدم أخذه بالإبدال؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون المعنى من "البرا" وهو التراب، وهذا مخالف لأصل أبي عمرو، كما أن السكون في هذه الكلمة عارض، وعلى قراءته بالابدال يكون قد ألحق بالهمز الساكن، وهذا غير مرضي، لأن السكون عارض[٣].

وأما أصحاب التحريرات[٤]فمنعوا من القراءة بهذا الوجه ، ثم اختلفوا في سبب ذلك، فمنهم من ردَّه للانفراد، ومنهم من ردَّه إلى أن المعنى على الإبدال يغير المعنى، وزاد بعضهم على ابن الجزري أسباباً أخرى، فجعل الإبدال مستثنى للسوسي، ومنهم من ضعّف الوجه كالصفاقسي[٥]. قلت : والذي وقفت عليه من منهج ابن الجزري أن الانفراد عنده لا يعني عدم القراءة وسقوطها كما أراد أصحاب التحريرات، فهذا كتاب النشر مليء بالانفرادات وهي موجودة في طيبة النشر وأخذ بها. وقد قدمت في أول البحث أن منهج ابن الجزري إنما يمنع من المنفرد ما كان من ذوات الأسباب عنده فقط، إلا أن المحررين عمموا.

والحق أن هذا الوجه صحيح مسند قرأ به الداني بسنده إلى السوسي؛ إذ إن الداني صرح بقوله : «وبذلك قرأت» كما تقدم، والقراءة إذا ثبت صحتها لا يردها

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٨ .

(٢) النشر ١/ ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إرشاد المريد للضباع ، ص ٦٢. البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٢، إبراز المعاني ، تحقيق محمود جادو ١/ ٣٩٨، إتحاف فضلاء البشر للبنا ١/ ٢٠١، غيث النفع للصفاقسي ص٤١، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ص ٢٤، فتح المقفلات للمخللاتي مخطوط ورقة ٣٦.

(٥) غيث النفع ص ٤١ .

الانفراد.

ومما تجب الإشارة إليه أنني قد وقفت على نص لأبي عمرو الداني في كتاب التهذيب، نص فيه على أنه قرأ على فارس أيضاً بالوجهين، فعلى هذا النص يكون كلام ابن الجزري فيه نظر بأنه انفراد لابن غلبون، ثم إني بحثت في كتاب النشر عن كتاب التهذيب للداني فلم أجده قد اطلع عليه، وإليك النص كما في التهذيب، قال الداني : « قرأت في رواية أبي شعيب مما تقدم ذكره أن أهل العراق يختلسون الحركة فيه في (بارئكم) ..... بإسكان الهمزة والراء في ذلك حيث وقع ، وقد أخذ عليّ أبو الحسن في رواية أبي شعيب (بارئكم) في الموضعين بياء ساكنة بدلاً من الهمزة وقرأتهما على فارس»[١].

- **قال الناظم** : « **وفي البقرة فقل ... يعذب دنا بالخلف** »[٢]

الوجه الزائد : الإدغام لابن كثير في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقد ذكره الداني في جامع البيان فقال: «.... وابن كثير في رواية ابن فليح [٣]، وفي سائر الطرق عن القواس[٤] ، والبزي».

وقد تبع المحققون[٥] الشاطبي في ذكر هذا الوجه تبعاً للداني مع التنبيه على

(١) التهذيب ، مخطوط ورقة ٢٢.

(٢) الحرز ص٢٣.

(٣) عبد الوهاب بن فليح بن رباح ، أخذ عن داوود بن شبل ، مات سنة ٢٥٠هـ ، غاية النهاية ١/ ٤٨٠.

(٤) أحمد بن محمد بن علقمة ، عون النبال ، أخذ عن ابن واضح ، مات سنة ٢٤٠هـ غاية النهاية ١/ ١٢٣.

(٥) فتح الوصيد للسخاوي ١/ ٤٤٩ ، الكنز للجعبري ورقة ٩٣ ، سراج القارئ ١٠١ ، اللآلىء الفريدة للفاسي ١/ ٣٧٥ ، إبراز المعاني لابي شامة ٢/ ٦٩ ، والمفيد للمقدسي ورقة ١٢٨ ، والعقد النضيد للسمين الحلبي ٢/ ١٢٣٠ .

الطرق حتى يبينوا أن هذا الوجه ليس في التيسير، كما نبه ابن الجزري بلفظ (الخروج) كما هي عادته عند اختلاف الطرق فقال: «وهو ما خرج فيه عن طرقه وتبعه على ذلك الشاطبي» [١]. قلتُ: وهذا لا يعني المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريرات لشبهة لفظ خروج عن الطريق، والدليل هنا قول ابن الجزري: «وأطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون والوجهان عن ابن كثير صحيحان». [٢]

وأما أصحاب التحريرات فقد اضطربوا في قبول هذا الوجه ، فمنهم من تعلق بظاهر لفظ ابن الجزري عندما قال: «خرج فيه عن طرقه» وهم: الشيخ جادو محقق إبراز المعاني[٣]، والشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور[٤]، والشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني[٥] والمخللاتي في فتح المقفلات [٦] والشيخ الضباع في الإرشاد [٧]. لأن ابن الجزري قال: «وهو ما خرج فيه عن طرقه». ومنهم من أخذ بالخلف؛ لأن ابن الجزري قال : «والوجهان عن ابن كثير صحيحان»، كخَلَف الحسيني في منظومته[٨] والسيد هاشم في حصن القارئ حيث قال : « وأقرأني بهما كل من قرأت عليه»[٩]. قلت: فهذا إن دل إنما يدل أن ابن الجزري لم يرد من لفظ "الخروج عن

(١) النشر ٢/ ١٠ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر تحقيقه على إبراز المعاني ٢/ ٦٩.
(٤) انظر البدور الزاهرة ص ٦٠ .
(٥) ص ٩٦ .
(٦) ورقة ٥٦ .
(٧) إرشاد المريد ، ٨٩.
(٨) نظم مسائل الشاطبية ص ٢٨ ، ٤٠ .
(٩) مخطوط ورقة ٧ .

الطريق" المنع من القراءة بهذا الوجه ، ومن جهة أخرى يتبين لنا أن أصحاب التحريرات قد ألزموا ابن الجزري ما لم يلزمه بأن لفظ "خروج عن الطريق" دال على المنع من القراءة، بسبب الأخذ بظاهر ألفاظ ابن الجزري.

- **قال الناظم :**

وكنتم تمنون الذي مع تفكهو ن عنه على وجهين فافهم محصلا [١]

الوجه المختار : التشديد للبزي في قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] و ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] ، وقد ذكرهما الداني في التيسير[٢] والجامع[٣] والمفردات[٤] من طريق الزينبي[٥] عن أبي ربيعة . وقال الداني في التهذيب : «قال الخزاعي[٦]: والمكيون يجعلون علامة تثقيلها في مصاحفهم نقطتين بحمرة قبل التاء»[٧].

وقد تبع المحققون[٨] الشاطبي في اختياره هذا الوجه، ونبهوا على أنه طريق الزينبي في إشارة منهم على أنه ليس من طريق التيسير، مع عدم المنع من القراءة به

---

(١) الحرز ص ٤٣.

(٢) ص٧١.

(٣) ص٤٣٢.

(٤) ذكره المالقي في الدر النثير ص ٦٣١.

(٥) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الهاشمي ، عرض على أبي ربيعة ، مات سنة ٣١٨هـ ، الغاية ٢/ ٢٦٧.

(٦) إسحق بن أحمد بن إسحق ، عرض على البزي ، مات سنة ٣٠٨هـ ، الغاية ١/ ١٥٦.

(٧) مخطوط ورقة ١٤.

(٨) ابراز المعاني لأبي شامة ٢/ ٣٧٨. ، فتح الوصيد للسخاوي ٢/ ٩٣. اللآلىء الفريدة للفاسي ٢/ ١٧٨، سراج القارئ ص ١٦٧، كشف المعاني للحسيني عباد مخطوط ورقة ١٤٠، مبرز المعاني للعمادي ، مخطوط ورقة ١٢٠، الدرة الفريدة للمنتجب مخطوط ورقة ٢٧٠..

كعادتهم .

وقد أشار كذلك ابن الجزري في سائر كتبه لهذا الاختيار وصحته، فقال في النشر: « ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه، وهو فلم يسندهما في كتاب التيسير، بل قال فيه وزادني أبو الفرج النجاد[1] ...وهذا صريح في المشافهة ... ولولا إثباتها في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط نص البزي لما ذكرتها؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا ، وذكر الداني لها في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما ، وهذا موضع بتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية» [2].

قلت: فقول ابن الجزري: «ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه» تصريح منه باختيار هذا الوجه لصحته واتباعاً للداني والشاطبي كاختياره حرفي ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ ﴿وبالسؤوق﴾ السابقين . وقد أخبرني شيخي فضيلة الشيخ رشاد عبد التواب السيسي[3] أن الشيخ الزيات أقرأ بالخلف للبزي غير واحد من مشايخ القراءات من طريق الطيبة لابن الجزري أيضاً.

وهذا القباقبي أحد العلماء المعاصرين لابن الجزري ومن الذين نقلوا عن النشر في مواضع كثيرة في كتابه أثبت الوجهين للبزى ، وطرقه هي طرق النشر[4].

وهذا ابن القاصح وهو من طبقة ابن الجزري يثبت الوجهين للبزي دون منع[5].

(١) محمد بن عبد الله النجاد ، أخذ عن ابن بدهن ، مات بعد سنة ٤٠٠هـ ، الغاية ٢/ ١٨٨.

(٢) النشر ٢/ ٢٣٥.

(٣) رشاد بن عبد التواب السيسي ، مدرس القراءات العشر ، كلية المعلمين سابقاً ، ومجمع الملك فهد حالياً ، إمتاع الفضلاء ١/ ١٤٣.

(٤) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٣٠٩.

(٥) سراج القارئ ص ١٦٧.

وهذا أيضاً ابن النشار المصري وفي منتصف القرن العاشر يثبت الوجهين للبزي في كتابه[١]، كما أورد الشيخ المنصوري[٢] في الإرشاد حرفي ﴿كنتم تمنون﴾ ﴿ظلتم تفكهون﴾ للبزي وساق الشاهد عليه من الطيبة، وكذا الشيخ القمحاوي[٣] في الكوكب الدري شرح الطيبة[٤]، وكذا الشيخ محمد سالم محيسن[٥] في المهذب من طريق النشر، وقال : فعلى ظاهر الطيبة يكون للبزي بالخلاف فيهما. كما أشار الإمام المتولي إلى هذين الحرفين في كتابه الروض عندما قال:

وما بعد كنتم مع فضلتم لدى أبي ربيعة يروي الزينبي مثقلا

على ما أبو عمرو روى مسندا له نعم من طريق الزينبي النشر قد خلا

ثم بين أنها ليست من طريق النشر في إشارةٍ لاختيار ابن الجزري.[٦]

وانفرد البنا[٧] وتبعه الجمزوري[٨] حيث رأى أن كلام ابن الجزري في النشر اعتذار من ذكر الحرفين لأنهما من طريق الزينبي، وأنهما اختيار من الداني والشاطبي.

قلت: والذي يقف على نصوص ابن الجزري يجد الاعتذار لذكرها في كتابه، وليس كما أراد الشيخ الجمزوري.

فقول ابن الجزري : «وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين» .

وقوله : «ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني» .

---

(١) البدور الزاهرة ١/ ٢٤٦.

(٢) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة ص ٢٥١،٤٩.

(٣) محمد الصادق قمحاوي ، عرض على السيد عامر ، مات سنة ١٤١٨هـ ، إمتاع الفضلاء ١/ ٣٩١.

(٤) ص ١٣٦.

(٥) محمد سالم محيسن، مدرس بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ٤/ ٤٥١.

(٦) الروض النضير ١٩٠.

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٥٥.

(٨) الفتح الرحماني ص ١٣٢.

وقوله : «ولا اتصلت تلاوتنا بهما - أي : حرفي كنتم وظلتم - إلا إليه» .

وقول الداني: «وزادني أبو الفرج النجاد فهذا صريح في المشافهة» .

وقول ابن الجزري: «وأما أبو الفتح بن بدهن فهو من الشهرة والإتقان بمحل، ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبي».

وقوله: «ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرتهما» .

وقوله :« ودخولهما – أي: ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ - في ضابط نص البزي لما ذكرتهما».

وقوله : « وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والإتقان». قلت: فكل هذه الأعذار تدل على اختيار ابن الجزري لهذين الحرفين لأنهما من غير طرقه في النشر .

والذي يجب الإشارة إليه في قول ابن الجزري : « وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا ... » لا يقصد منه بيان طريق الزينبي في هذه الرواية فإن خروجه عن طريق التيسير واضح وجلي، وهذا لا يحتاج من ابن الجزري أن يكون هذا الموضع جدير بالتنبيه، فالاهتداء إليه سهل؛ ولكن صحة القراءة به وشهرة وإمامة وضبط ومشافهة الناقلين لهذا الحرف ؛ هو الذي لا يهتدي إليه إلا الحذاق الضابطين الجامعين من الرواية والدراية، وهو الجدير بالتنبيه، وهذا هو قصد ابن الجزري.

قلت : فهل يعقل أن ابن الجزري لا يريد هذا الحرف ثم يشفع بكل هذه الأقوال، وهو لا يريد ذكره ثم يذكره في سائر كتبه ، فالذي يريد إغفال وجه أو التنبيه عليه يكتفي بالتنصيص عليه مرة واحدة، أو يهمله في سائر كتبه حتى يؤكد

عدم إرادته له؟ فدل هذا أن ما انفرد به الشيخ الجمزوري غير متجه.

وأما من طريق الحرز فقد منع أصحاب التحريرات[١] من القراءة بهما، وتعلقوا بقول ابن الجزري "خروج عن طريق الشاطبي" . وفي المقابل قرؤوا بما ليس من طرق ابن الجزري لأنه لم يصرح بالخروج عن الطريق في حرف ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ و﴿سَاقَيْهَا﴾ كما مر معنا، وقد خالف أصحابَ التحريرات السيد هاشم إذ صرح بأنه قرأ بالوجهين للبزي ثم استدل بنصوص ابن الجزري بقوله: «وزادني أبو الفرج النجاد» وقوله: «ولولا ثبوتهما في التيسير والشاطبية ودخولهما في ضابط البزي ... والتزامنا بما في الكتابين من الصحيح لما ذكرتهما» [٢] .

قلت: وهذا نقيض ما فهمه وانفرد به الشيخ الجمزوري سابقاً، فالنص واحد لابن الجزري واختلف المحررون في فهمه فصدر كل عما فهم ، والحق أن الصواب مع السيد هاشم؛ لقوة ألفاظ ابن الجزري في اختيار الحرفين، وتوسط الخليجي في المسألة: فرأى أن الأوفق من الشاطبية أن يُقرأ بالتخفيف[٣]، وركن الصفاقسي إلى أقوال ابن الجزري فقال : « ولكن أقول كما قال المحقق .. ولولا اثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر مافيهما من الصحيح لما ذكرناهما». [٤]

- **قال الناظم : « تلا ... يواري أواري في العقود بخلفه[٥]»**

الوجه المختار: إمالة يوارى من قوله تعالى: ﴿يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ ﴿ فَأُوَٰرِىَ

(١) البدور الزاهرة ص ٧٠. إرشاد المريد ص ١٥١، منظومة مسائل الشاطبية ص٤٤، فتح المقفلات ، مخطوط ورقة ٥٧، جامع الخيرات ص٤٦٥.

(٢) حصن القارئ مخطوط ورقة ٩.

(٣) حل المشكلات ص ٥٢.

(٤) غيث النفع ص ٧٦.

(٥) الحرز ص٢٧

سَوْءَةَ ﴾ [المائدة: ٣١] .

وقد ذكره الداني في التيسير[١] من طريق الضرير[٢] عن الدوري، وليس هو طريق التيسير فزاده الشاطبى في حرز الأماني. وذكره الداني أيضاً في جامع البيان[٣] وهو طريق الداني فيه إذ قال: « ذكر أسانيد قراءة الكسائي ..... وأما طريق أبي عثمان الضرير عنه : فحدثنا .... ».[٤]

وقد تبع المحققون[٥] الشاطبي والداني في اختيارهما، مع التنبيه على طرق الرواية.

وأما ابن الجزري فرأى أنه لا وجه لذكره في الشاطبية ولا التيسير وأن ذكر الداني لهذا الحرف لإرادة الفائدة فقط، وأنه انفراد له غير مشهور؛ لذا قال ابن الجزري : «وخالف فيه جميع الرواة».[٦]

قلت : وقد أورد علم الدين السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي وجهين لإيراد الشاطبي هذا الحرف في الشاطبية: فالأول : ما حدثه به شيخه الشاطبي من طريق شيخه ابن هذيل بإمالة هذا الحرف من طريق أبي عثمان الضرير أيضاً .

وأما الوجه الثاني: اتباع الأثر[٧] فقال: «وحجته في الإمالة ها هنا اتباع الأثر ، وإلاّ فأي فرق بينه وبين قوله تعالى:﴿ يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦] »

---

(١) ص ٤٨.

(٢) سعيد بن عبد الرحيم أبو عثمان الضرير ، عرض على الدوري توفي بعد ٣١٠هـ ، الغاية ١/ ٣٠٦.

(٣) ص ٣٢٨.

(٤) ص ١٤٣ .

(٥)الدر النثير للمالقي ص ٤٩٣ ، سراج القارئ لابن القاصح ص ١١٥ ، اللآلئ الفريدة للفاسي ١/ ٤٣٠ ، إبراز المعاني لأبي شامة ٢/ ١٣٦ الكنز في شرح الشاطبية ص ١٩٤ ، والكشف للحسيني عباد ورقة ٨٦ ، والمفيد في شرح القصيد للمقدسي ورقة ١٥٧ ، النجوم الزاهرة للحكري ، مخطوط ورقة ١٢ المبسوط ، للسمرقندي ورقة ٢٩.

(٦) النشر ٢/ ٣٩.

(٧) فتح الوصيد ١/ ٤٩٩ .

قلت : ويكفي اختيار الإمام الشاطبي لهذا الحرف، وهو من أرباب الاختيار في علم القراءات، وهو الأعلم بالتيسير من غيره، وإذا صح المقروء به فلا حرج من الأخذ به، إذ إن ابن الجزري ذكر أن أمالته عن الضرير مما أجمعت الطرق عليه نصاً وأداءً .

وقال المنتجب الهمذاني[١]في وجه إيراد هذا الوجه للشاطبي: وأما وجه تخصيصه إمالة (يُوَرِي) و(أواري) في المائدة .... فلإرادته الجمع بين نقله ذلك وعمن أخذ عنه[٢]». وقال العلامة ابن الوجيه الواسطي[٣]: «وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿فَأُوَرِيَ ﴾، ﴿يُوَرِي ﴾ فقط» [٤]. وعند الرجوع إلى إسناده عن طريق المصريين ساق سنده كما هو في التيسير[٥].

وأما أصحاب التحريرات [٦] فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً، مع التباين الكبير بين ابن الجزري وأصحاب التحريرات، فإن غاية ما ذكره ابن الجزري ألاّ وجه للشاطبي في ذكر هذا الحرف في الحرز، ولم يمنع صراحة، بينما نسب أصحاب التحريرات المنع لابن الجزري من القراءة بهذا الوجه ، وأخذوا بذلك ، وخالف البقري[٧]أصحاب التحريرات بقراءته ﴿يُوَرِي ﴾ و﴿ فَأُوَرِيَ ﴾ بالعقود للدوري

(١) المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني ، قرأ على أبو الجود ، مات ٦٤٣، الغاية ٢/ ٣١١.
(٢) ورقة ١٩١ .
(٣) عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي ، مات سنة ٧٤٠هـ ، الغاية ١/ ٤٢٩.
(٤) الكنز ص ٩٣.
(٥) الكنز ص ٣٤ .
(٦) إرشاد الطلبة للمنصوري ، ص ٦١، غيث النفع للصفاقسي ص ٩٣، منظومة مسائل الشاطبية للحسيني ص٣٤، الإتحاف للبنا ١/ ٢٥٦، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٠٣، حل المشكلات للخليجي ص٦٠، الوافي للقاضي ص ٩٢، إرشاد المريد للضباع ص١٠٣، شرح المقفلات ، مخطوط ورقة ٧٦، حصن القارئ للسيد هاشم مخط ورقة ١٣، جامع الخيرات للسمنودي ، ٤٦٠، إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ٢/ ١٣٧ .
(٧) محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري ، عرض على عبد الرحمن شحاذه ، مات سنة ١١١١هـ ، الأعلام ٧/ ٣١٧.

بالوجهين من طريق الشاطبية على شيخه عبد الرحمن شحاذة اليمنى[1] [2]. قلت: فهذا دليل على أن ابن الجزري لم يمنع ولكنه ينبه على الطرق، ورأى أن وجه الإمالة بعيد عن الشاطبية والتيسير، فلا يعني هذا المنع من القراءة كما أراد المحررون، فهذا عند ابن الجزري من ذوات الأسباب التي منعته من الأخذ بهذا الوجه من طريق التيسير والشاطبية، وإنما كان أخذه بالإمالة من طرقه هو في النشر.

وقد التمس محقق كتاب القواعد المقررة في تحريرات البقري ونَقَّر عن السبب الذي جعل الإمام الشاطبي يورد الإمالة للدوري، فخرج بسبب لم يسبقه أحد إليه وهو: أن الشاطبي وقع في وهم عندما قرأ عبارة الداني وهي "وبذلك أخذ " فقرأها الشاطبي "آخذ " بالمضارع ، فظن أن هذا هو الذي اختاره الداني فأوردها في الحرز، ثم قال المحقق: «والصواب فيها: وبذلك أخذ.... بصيغة الماضي، ثم قال المحقق: «فينبغي أن يعلم ذلك».[3] قلت : فَفَطِنَ هو لعبارة الداني ووهم فيها الإمام الشاطبي، وأخطأ الشاطبي في معرفة الفعل الماضي من المضارع وصوب ذلك محقق الكتاب، وغاب عنه أن الإمام الشاطبي يحفظ التيسير عن ظهر قلب كما ذكرت التراجم عنه، وأنه لا يقرأ لأنه "بصير".

فنسأل الله أن يرزقنا الأدب مع علمائنا ومشايخنا ومشايخ مشايخنا .

- **قال الناظم :**

«وحرفي رأي كلاً أمل مزن صحبه وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا
بخُلْفٍ وخلف فيهما مع مضمر مصيب .. .. ..

(١) عبد الرحمن بن شحاذة اليمني ، عرض على والده مات سنة ١٠٥٠هـ ، خلاصة الأثر ٢/ ٣٥٨.
(٢) القواعد المقررة ص ٣٣٠.
(٣) ص ١٣٨.

وقبل السكون الراء أمل في صفا يد بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا» [١]

الأوجه الزائدة:

١- إمالة الراء قبل متحرك وصلاً للسوسي .

٢- إمالة الراء والهمزة قبل ساكن وصلاً للسوسي .

٣- إمالة الهمزة قبل ساكن وصلاً لشعبة .

أولاً : وجها السوسي ذكرهما الداني في التيسير[٢]، ولكن نبه في الجامع[٣] أنهما من غير طريق أبي عمران النحوي[٤]، وعليه فيكون هذان الوجهان خارجين عن طرق التيسير فزادهما الشاطبي في الحرز .

وتبع المحققون[٥]الشاطبي في إثبات هذه الزيادة، وعدم ردها وأشاروا إلى أنها من طرق الداني كما سيأتي. ورأى ابن الجزري عدم الأخذ بها من الشاطبية وذلك لأنها من ذوات الأسباب عنده فقال فيما استقبله متحرك : «وانفرد أبو القاسم بإمالة الراء .... فخالف سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه ورد عن السوسي من طريق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق كتابنا».[٦]

وقال فيما استقبله ساكن : « وأما إمالة الراء والهمزة فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح وقد تقدم آنفاً ... وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق كتابنا سبيل» ، ثم بين السبب

(١) الحرز ٥١-٥٢.

(٢) ص ٨٦.

(٣) ص ٤٩٨.

(٤) موسى بن جرير الرقي الضرير ، أخذ عن السوسي ،مات ٣١٠هـ، الغاية ٢/ ٣١٧.

(٥) سراج القارئ ص٢١٠ ، الكنز للجعبري ورقة ٢٣٧ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٨٣ ، إبراز المعاني ٣/ ١٢٣، الدر النثير ٦٤٢ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٠ الدرة الفريدة للمنتجب ورقة ١٣٧.

(٦) النشر ٢/ ٤٤.

فقال : « على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد».[1]

قلت : والذي يقرأ نصوص ابن الجزري هذه لأول وهلة يخيل إليه أن الشاطبي قد ابتدع هاتين الروايتين دون أصل يعتمد عليه، أو أنه ينظم كل ما يجده من روايات، وهذا غير صحيح . ولا يمكن أن يظن بالإمام الشاطبي هذا، فلو أعدنا النظر مرة أخرى في قول الشاطبي "يجتلا "؛ لعلمنا أن الشاطبي على علم ووعي بمصدر هذه الحروف، وأن هذه الزيادات جاءت بعد تمحيص وتحقيق، فكيف وهو من أئمة المحققين، فهذا تلميذ الإمام الشاطبي والأعلم بشيخه من غيره، والأقرب والمشافه له لا الناقل عن كتبهم يقول في فتح الوصيد: « "يجتلا " أي : يكشف» ثم قال : «وإنما قال: " يجتلا " لأنه لم يوضح ذلك في التيسير؛ لأنه قال فيه: "وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة»[2]. وقال المنتجب الهمذاني: « فلهذا قال يجتلا لما فيه من اختلاف الطرق» [3].

ففى هذا دلالة واضحة على أن الشاطبي المحقق قد أشار إلى أن أمر هذه الرواية كشف من طرق أخرى للداني، وأما مصدر هاتين الروايتين فتؤخذ من قول الداني في غير التيسير، قال في التنبيه والموضح[4]: «وقرأت على أبي الفتح عن قراءته في رواية أبي شعيب السوسي بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً، قال لي أبو الفتح : وإنما اختار فتح الراء أبو عمران موسى بن جرير خالف في ذلك أبا شعيب» .

وقال في الجامع : « فإني قرأت عليه من غير طريق أبي عمران .... فيما لم يستقبله ألف ولام وفيما استقبلاه بإمالة فتحة الراء والهمزة معا» [5]. حيث أفادت هذه

(١) النشر ٢/ ٤٧.
(٢) ٢/ ٢٠٠.
(٣) الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ١٣٧ .
(٤) ذكره السخاوى في فتح الوصيد ، المرجع السابق.
(٥) ص ٤٩٨ .

النصوص أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح فارس من سائر طرقه غير طريق ابن جرير النحوي عن السوسي بإمالة الهمزة والراء في الباب كله من طريق أبي عثمان النحوي[١]، وأبي الحسين الرقي[٢]كلاهما من طريق عبد الله بن الحسين[٣]ومن طريق أبي بكر القرشى[٤].وعلى هذا يكون الشاطبي اختار هاتين الروايتين من قراءة الداني على أبي الفتح الذي هو طريق التيسير، ولكن من الطرق السابقة وهي طرق الداني في غير التيسير .

لذا نجد المحققين[٥] في تعليقهم على اختيارات الشاطبي يقولون : والخلف المشار إليه عن السوسي هو ما ذكره أبو عمرو الداني، قال : ... ثم يذكرون نصوص الداني في كتبه الأخرى وقد ذكرت آنفاً .

فهذا يدل على أن كتب الداني كلها عند المحققين ككتاب واحد ، لذا نجده يقول عن هذه الروايات : « وقد روى غير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتح الراء والهمزة ... وقد قرأت بذلك .. وكل صحيح معمول به»[٦]. قلت: فهذا تصريح بالقراءة وثبوتها وصحتها. وقال في الموضح: «وبالجميع قرأت»[٧]. ونشير هنا أن الداني ذكر في كتابه التهذيب أن هاتين الروايتين فيما استقبله ساكن مما انفرد به السوسي فقط ، وأما ما استقبله متحرك فليس فيه انفراد للسوسي[٨]، وقد ذكر ابن

(١) عبد الله بن الحسين بن حسنون ، عرض على محمد بن حمدون ، مات ٣٨٦هـ الغاية ،١/ ٤١٧.
(٢) علي بن الحسين الرقي ، عرض على السوسي ، غاية النهاية ١/ ٥٣٤.
(٣) أبو عثمان النحوي الرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ١/ ٦١٨.
(٤) محمد بن إسماعيل القرشي، عرض على السوسي، الغاية ٢/ ١٠٢وانظر أسانيد الداني في الجامع ١١٧-١١٨.
(٥) انظر اللآلئ للفاسي ٢/ ٣٨٢ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٠ ، الكنز للجعبري ورقة ٣٣٧ ، والدرة للمنتجب ورقة ١٣٧ .
(٦) التيسير ص٨٦.
(٧) ذكره ابن القاصح في سراج القارئ ص٦٥.
(٨) مخطوط ورقة ص٢٢.

الجزري ذلك الخلف في طيبة النشر فقال : «وقيل قبل ساكن حرفي رأى .. عنه».[١]

قال ابنه[٢]في شرح الطيبة : «وإن كنا قرأنا به على الجملة» [٣] .

وقال القباقبي وهو من طبقة ابن الجزري وقرأ على بعض شيوخه[٤]وأحد الذين نقلوا من كتاب النشر في غير موضع : «واختلف عن السوسي في إمالة الراء».[٥]

قلت : فأثبت الخلف للسوسي لاختيار الشاطبي والداني لهما.

وهذا ابن القاصح أحد المعاصرين لابن الجزري يثبت للسوسي الخلف[٦] أيضاً ولم يمنع من القراءة به؛ اتباعاً للشاطبي والداني فيما صح عنهما .

وكذا ابن النشارالمصري صاحب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة وهو بعد ابن الجزري وفي منتصف القرن العاشر تقريباً يثبت للسوسي الخلف في الباب كله[٧].

ثانياً: إمالة الهمزة بعد ساكن وصلاً لشعبة : فقد ذكر ذلك الداني في كتابه التيسير فقال: «وقد روى خلف[٨] عن يحيى عن أبي بكر.....إمالة فتحة الراء والهمزة»[٩] وكذا في الجامع [١٠] .

---

(١) طيبة النشر ص ٥٤.

(٢) أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، عرض على أبيه ، مات ٨٣٥ ، الأعلام ١/ ٢٢٧.

(٣) ص ١٣١.

(٤) مثل ابن الجندي .

(٥) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٢٠٥.

(٦) ص ٢١١.

(٧) ١/ ٣٢٤.

(٨) يحي بن آدم بن سليمان روى عن أبي بكر ، مات سنة ٢٠٣هـ ، الغاية ٢/ ٣٦٣ .

(٩) ص ٨٩.

(١٠) ص ٤٩٥.

وقد تبع المحققون[١] الشاطبي في اختياره لهذه الزيادة على التيسير ، وأشاروا لمصدر الخلاف، وأنها رواية خلف عن يحيى في إشارة منهم أنها ليست من طريق التيسير، دون أن يمنع أحد منهم من القراءة بها، ورأى ابن الجزري من بين المحققين الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من الشاطبية والتيسير والنشر، وعدم القراءة بإمالة الهمزة؛ لأنها من ذوات الأسباب عنده، وذلك عندما قال: «فحسب الشاطبي أنه ذلك من طريق كتابه فحكى خلافاً عنه». قلت: والحق أن قول ابن الجزري: « فحسب الشاطبي أن ذلك عن طريق كتابه فحكى فيه خلافا عنه » فيه اتهام للإمام الشاطبي بالغفلة والوهم، فكيف ينظم كتاب التيسير وهو يحفظه عن ظهر قلب ولا يعرف طرقه، وقد تقدم قول الشاطبي في "يجتلا " أي يكشف عن هذا الوجه لأن الداني لم يوضحه فيه.

ومن خلال تتبع أسانيد الشاطبي- يرحمه الله - تبين أن الشاطبي لم يذكر هذه الرواية كما قال ابن الجزري بسبب الوهم والغفلة، بل هي رواية قرأ بها على شيخه النَّفْزِي من طريق خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر[٢].

وهذه الطريق زائدة على التيسير وعلى كتاب النشر لابن الجزري؛ لذا لم ينبه عليها في كتابه كما هي عادته ، وهي أيضاً ضمن أسانيد الداني في الجامع وأحد طرق يحيى بن آدم التي ساقها ولكن من طريق إدريس بن عبد الكريم الحداد[٣]عن خلف، وأما طريق الشاطبي فمن طريق محمد بن البراء[٤]عن خلف . فعلى هذا تكون هذه الزيادة عن طرق الشاطبي الزائدة على طرق التيسير، وطرق النشر.

(١) انظر اللآلئ ١/ ٣٨٤ ، سراج القارئ ، ص ٦٧ .

(٢) انظر أسانيد الإمام السخاوي في فتح الوصيد والتى قرأ بها على شيخه الشاطبى ١ / ١٣٢ .

(٣) أبو الحسن البغدادي ، أخذ عن هشام ، مات سنة ٢٩٢هـ ، الغاية ١ / ١٥٤ .

(٤) محمد بن أحمد المبارك ، عرض على خلف ، مات سنة ١٩١هـ ، الغاية ٢ / ٥٦ .

بدليل أن ابن الجزري قال: «والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمز من الطرق التي ذكرناها في كتابنا» [1]، يشير إلى طريقي شعيب[2] وأبي حمدون[3] كلاهما عن يحى بن آدم، فقد رويا إمالة الراء دون الهمز، وأما خلف عن يحيى فقد روى الإمالة فيهما فهذه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النّفْزِي، كما تقدم.

وأما قول ابن الجزري: « والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا والتي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير»؛ ففيه دلالة على أن ابن الجزري يراعي في تعامله مع الشاطبية والتيسير ما وافق طرقه فيهما فقط، فابن الجزري معذور عندما يمنع وجهاً؛ لأنه ليس من طرقه، ولكن أصحاب التحريرات غير معذورين؛ لأنهم يقرئون تلاميذهم من خلال أسانيد النشر، فبأي حق يمنعون القراءة باختيارات الشاطبي والتي لم يخرج فيها عن طرقه وطرق الداني في سائر مؤلفاته، إلا لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال أسانيد ابن الجزري. ثم قال ابن الجزري في إشارة أخرى: « أما من غير هذه الطرق – أي طريقي شعيب وأبي حمدون – فإن إمالتها لم تصح عندنا». [4]

فقوله: «عندنا» دليل على تخصيص طرقه هو فقط، لأن هذه الرواية قد صحت من طرق أخرى فهذا الداني يقول: «وروى خلف وابن المنذر وابن شجاع عن يحيى عن أبي بكر في الباب بإمالة الراء والهمزة جميعاً » [5] .

وقال الإمام ابن الباذش[6]: « وقد روى ... خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة

(١) النشر ٢ / ٤٧.

(٢) شعيب بن أيوب بن رزيق الصريفيني ، مات سنة ٢٦١هـ ، الغاية ١/ ٣٢٧ .

(٣) الطيب بن إسماعيل الذهلي ، أخذ عن يحيى ، مات ١١٢هـ ، الغاية ١/ ٣٤٣ .

(٤) النشر ١ / ٤٧ .

(٥) الجامع ص٤٩٥.

(٦) أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ، أخذ عن والده ، مات سنة ٥٤٠ هـ ، الغاية ١/ ٨٢ .

فتحة الراء والهمزة، قال الخزاعي : وهي رواية الشذائي عن أبي عون ، وأبي حمدون عن يحيى»، ثم قال: «وذكر الأهوازي أنها رواية المعلى ، وحسين الجعفي عن أبي بكر» [(١)]. وأما قول ابن الجزري: «وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة ، ولم يأخذ بسوى ذلك»؛ فليس على عمومه لأن الإمام الشاطبي روى عنه الإمالة فيهما من طرقه وطرق الإمام الداني، وكذلك الإمام ابن الباذش وكذلك الإمام السخاوي عن شيخه كما سبق. وكل ذلك ليس طرق النشر وكلهم أخذ بالوجهين ، وكفى بقول الداني : «وقد قرأت بذلك في روايتهما ... وكل صحيح معمول به» [(٢)] .

وأما أصحاب التحريرات[(٣)]ففيما يتعلق بروايتي السوسي فكانوا تبعاً لابن الجزري، وأنه خروج عن طريق الشاطبي فلا يقرأ به كما نص ابن الجزري بعدم الأخذ به، وخالفهم السيد هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين[(٤)]، وكذا الشيخ البقري المصري من قراءته على شيخه شحاذة اليمني، وهما رجال السند الموصل للشاطبي، والذي قرأتُ به من خلال شيخي الشيخ رشاد – حفظه الله –.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أمر هذه التحريرات أمر متأخر جاء من خلال تتبع ظاهرألفاظ ابن الجزري دون الوقوف على منهجه .

وأما فيما يتعلق برواية شعبة، فذكر المحررون أن سبب المنع هو خروج الشاطبي عن طريقه، وأما ابن الجزري فلم يمنع من أجل هذا السبب أصلاً؛ لأنه لا يريد من

(١) الإقناع ص ١٩٣.

(٢) التيسير ص٨٦.

(٣) انظر حل المشكلات للخليجي ص ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاقسي، ونظم الحسيني ص ٣٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ١٠٧ ، والإرشاد للضباع ص ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ١/ ٢٧٨ ، والفتح للجمزوري ص ١٣٩ ، ومحقق إبراز المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤ وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣ .

(٤) حصن القارئ مخطوط ورقة ١٣.

لفظ "الخروج" إلا التنبيه فقط على أصل الرواية وأنها ليست من التيسير، وهو مصداق قول المحققين قبله: «وروى خلف » في إشارة إلا أنها رواية خلف .

وأما سبب المنع الحقيقي عند ابن الجزري – على حد رأيه – فهو كما تقدم أن الشاطبي وقع في الوهم والغفلة؛ لأن الداني عندما صحح الإمالة في التيسير ظن الشاطبي أن طريق خلف طريق التيسير فحكى خلافاً، وقال ابن الجزري مباشرة: «والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة »، أي لهذا السبب بدليل أنه قال : «فإن إمالتها لم تصح عندنا إلا من طريق خلف ». قلت: وطريق خلف هذا هو طريق الشاطبي كما سبق، فتكون هذه الرواية من ذوات الأسباب عند ابن الجزري.

فنقل أصحاب التحريرات[1] كلام ابن الجزري جملةً وتفصيلاً، وخالفهم السيد هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين لشعبة[2]، وكذا الشيخ البقري من قراءته عن شيخه شحاذة اليمني[3]. وأما قول الشيخ عبد الفتاح والشيخ الضباع أنها لم تصح من طرق الشاطبية[4]فغير صحيح، فقد تقدم صحتها من طريق الشاطبي ومن طريق الداني في الجامع .

- **قال الناظم**: «... **واقتده حذف هائه** .. .. **ومد بخلف ماج** .... »[5]

الوجه المختار : القصر لابن ذكوان في ﴿ ٱقۡتَدِهۡ ﴾ [الأنعام: ٩٠]

(١) انظر حل المشكلات للخليجي ص ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاقسي، ونظم الحسيني ص ٣٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ١٠٧، والإرشاد للضباع ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ١/ ٢٧٨ ، والفتح للجمزوري ص ١٣٩، ومحقق إبراز المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤، وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣ .

(٢) حصن القاريء مخطوط ورقة ١٤ .

(٣) القواعد المقررة والفوائد المحررة ، ص ٣٠٢ .

(٤) البدور الزاهرة ص ١٠٧ ، إرشاد المريد ، ص ١٨٢ .

(٥) الحرز ص ٥٢ .

وهي رواية ابن مجاهد في كتابه السبعة[١]، فبذلك تكون هذه الرواية خارجة عن طرق التيسير فزادها الشاطبي عليه، ثم وصف هذا الوجه بالاضطراب فيه بين النقلة والعلماء، وذلك لأن ابن مجاهد قال على هذا الوجه : «وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها» [٢].

فأمر الناظم بقراءة الوجهين أي مد مداً ملتبساً بخلف لصحة هذا الوجه وثبوته، وترك قول ابن مجاهد فيه . وتبع المحققون[٣]الشاطبي، ونصّوا على أن هذا الوجه زائد على التيسير، ثم أشاروا إلى أن هذا الوجه ليس من طرق التيسير بقولهم: « والكسر بغير ياء، وبه قطع ابن مجاهد». وكذا ابن الجزري إلا أنه قال : « ولا أعلمها وردت عنه – أي الشاطبي–»، قلت : وهذا لا يعني أن ابن الجزري منع من قراءتها من الشاطبية، فإن منهجه كما تقدم استخدام لفظ "الخروج من الطريق"، فهي نفسها لفظة المحققين قبله عندما قالوا: « وبه قطع ابن مجاهد » ، بدليل أن ابن الجزري قال : «ولا شك في صحتها عنه ».

وأما أصحاب التحريرات[٤]فتعلقوا بنص ابن الجزري بأنه خروج عن طريقه، فمنعوا القراءة به، وخالفهم المغاربة من قراءة السيد هاشم عليهم، فقرأ بالوجهين[٥] على كل من قرأ عليه أي بإجماع مشايخهم، وفي نسخة أخرى للتيسير[٦]

(١) ص ٢٦٢ .

(٢) السبعة ص ٢٦٣ .

(٣) إبراز المعاني ، ٣/ ١٣٠ اللآلي الفريدة ٢ / ٣٩٥ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٧ ، النشر ٢/ ١٤٢ ، كنز الجعبري، مخطوط ورقة ٢٣٩ ، الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ١٤٣ ، سراج القارئ ص ٢١٢ .

(٤) الفتح الرحماني ص ١٤٢ ، حل المشكلات ص ٦٦ ، إرشاد المريد ص ١٨٣ ، نظم مسائل الشاطبية ص ٤٤ ، غيث النفع ص ١٠٣ .

(٥) مخطوط ورقة ١٢، الجامعة الإسلامية برقم ٤٥.

(٦) مخطوط تحت رقم ١١٤ معهد المخطوطات القاهرة .

لم يذكر الداني عن ابن ذكوان إلا القصر في ﴿ أَقْتَدِهْ ﴾ قولا واحداً، حيث قال : «ابن ذكوان ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ بكسرها من غير صلة » ، وهو عكس النسخ الباقية ، فإذا ثبت هذا، ففي قول ابن الجزري نظر .

• **قال الناظم** : «...**وفي الخلق بسطة وقل فيهما الوجهان قولا موصلا** »[1]

الوجه المختار : بالسين في قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً ﴾ [الأعراف : ٦٩] لابن ذكوان، ولم يذكره الداني في التيسير[2]، وقال في الجامع:«وروى صالح بن إدريس[3] عن ابن السفر[4]، عن الأخفش عن ابن ذكوان بالسين في السورتين »[5]، وكذا في سائر مؤلفاته كما نبه المحققون، وقد جمع الشاطبي بين رواية الداني في التيسير من طريق النقاش عن الأخفش بالصاد في الأعراف ورواية ابن السفر عن الأخفش أيضاً، فزاد وجه السين في الأعراف اختياراً منه لما نص عليه الداني في سائر مؤلفاته، وإن كان ابن السفر ليس من طرق التيسير، لذا قال الشاطبي عن هذا الجمع بين الطريقين : "موصلاً" أي منقولا إلينا.

وقد تبع المحققون[6] الشاطبي وأثبتوا الوجهين، ونبهوا على أنهما زيادة من الشاطبي على التيسير، وأشاروا إلى أن هذه الزيادة هي نقل الداني في غير التيسير منصوصاً عليه، وأما ابن الجزري فعبر عن زيادة الشاطبي بقوله : « وهذا الموضع

(١) الحرز ص ٤١ .

(٢) ص ٦٩ .

(٣) بن صالح بن شعيب أبو سهل الوراق ، مات سنة ٣٤٥ ، الغاية ١/ ٣٣٣ .

(٤) علي بن الحسين بن أحمد بن السفر ، عرض على الأخفش ، الغاية ١/ ٥٣٢ .

(٥) ص ٤٢٣.

(٦) فتح الوصيد ٢/ ٧٦ ، الكنز لشعلة ص ١٨٠ ، إبراز المعاني ٢/ ٣٦٢ ، سراج القارئ ص ١٦٣ ، اللآلئ الفريدة ٢/ ١٤٩ ، الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ٢٦٢، مع تنصيصه بأنه قرأ بالوجهين لابن ذكوان على شيخه .

مما خرج فيه عن التيسير وطرقه »[١]، ثم تعجب من ترك الشاطبي رواية التيسير التى لم يذكر الداني سواها . وهنا لابد من التنبيه على أن تعجب ابن الجزري لا يعني بالضرورة المنع من قراءة هذا الوجه؛ وهذا ما تمسك به أصحاب التحريرات ، والصواب أن ابن الجزري لا يريد من لفظ " الخروج " المنع ؛ لذا لا ينبغي أن يفهم من كلام الجزري المنع من القراءة ، إذ إن من طرق ابن الجزري ما لم يقع تلاوة لمن تتبع الأسانيد . وأما أصحاب التحريرات[٢]فقد منعوا من الأخذ بهذا الوجه؛ لأنه خروج عن طرقه، وأحالوا على نص ابن الجزري، ولم يمنع المغاربة من قراءة السيد هاشم على كل من قرأ عليه منهم مع تنصيصه بأنه خروج عن الطرق.[٣] وأما الخليجي فقال : « فإن قلتَ : بم تقرأ بمقتضى الشاطبيه له ، قلت : أقرأ له بالوجهين فيهما ، لأن ذلك مقروء به ، ولم ينبه الشاطبي على ضعفه »[٤].

قلت : وكفى بهذا دليلاً على أصحاب التحريرات أنهم قرؤوا الشاطبية من خلال كتاب ابن الجزري .

وقال الجمزوري: « والحجة لمن قرأ بالوجهين اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، وقوله: "موصلاً" أي: منقولاً إلينا بالسند الصحيح، أي: يوصله قوم إلى قوم لصحته »، ثم نبه على أنها ليست من طريق الناظم فقال: «لكن رواية السين عن ابن ذكوان ليست من طريق الناظم »[٥].

---

(١) النشر ١/ ٢٢٩

(٢) البدور الزاهرة ص١١٩ ، إرشاد المريد ص ١٤٨ ، الفتح الرحماني ص١١٥ ، حصن القارئ ص٤٦ ، فتح المقفلات مخطوط ورقة ٩٣ ، اختلاف القراء للمنجرة ص ١٦، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٤٤.

(٣) النشر ٢/ ١٨٨.

(٤) حصن القارئ ص١٦ .

(٥) حل المشكلات ص٥١ .

- **قال الناظم** : « ..... **وكيدون في الاعراف حج ليحملا بخلف...** »[1]

الوجه الزائد: حذف الياء في الحالين لهشام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [الأعراف١٩٥].

وقد ذكره الداني في التيسير بقوله: « أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه ».[2] وفي الجامع عن شيخه فارس من طريق ابن عباد وطريق الحلواني[3] كلاهما عن هشام ، وبقراءته من طريق عبد الباقي عن الحلواني بغير ياء في الحالين. إلا أنه نص في المفردات أنه يأخذ بالإثبات في الحالين[4]. لذا قال ابن الجزري: « ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه »[5]. فأثبت الشاطبي هذا الخلاف على الرغم أن الداني أخذ بالإثبات فقط ، وترك قراءته بالحذف وما حكاه عن مشايخه فتبعه المحققون[6]، بل وانتصروا لذلك بقوله : « حج ليحملا بخلف » وبأنه أعاد حكم الخلف تأكيداً لهذا الأمر. فقال السخاوي: وقوله: "حج" أي غلب في الحجة، فظاهر الكلام الذي ينتظم به أنه حج ليحمل ذلك عنه، ثم ساق أسانيد الداني لبيان إثبات هذا الخلف[7].

وقال أبو شامة : « وقوله: "حج" أي غلب في الحجة بإثبات يائه ليحمل ذلك عنه ويقرأ به»[8]. وهذا هو الموضع الذي أثبته هشام في الحالين بخلاف عنه فيها.

---

(١) الحرز ص٣٥.
(٢) ص ٩٥.
(٣) أحمد بن يزيد الصفار ، عرض على هشام وقالون ، مات سنة ٢٥٠هـ ، الغاية ١/ ١٤٩.
(٤) ذكره السخاوي في فتح الوصيد ، ١/ ٦١٦ ، وابن الباذش في الإقناع ص ٤٠٤.
(٥) النشر ٢/ ١٨٤.
(٦) الكشف للحسيني عباد ، مخطوط ورقة ١١٠، المفيد للمقدسي ، مخطوط ورقة ١٩٣، كنز الجعبري مخطوط ورقة ١٤٢. ، الكنز لشعلة ص ٢٥٠.
(٧) فتح الوصيد ١/ ٦١٦.
(٨) إبراز المعاني ٢/ ٢٦٥.

وقال ابن القاصح : «"حج" أي غلبه في الحجة ليحمل ذلك عنه بقراءته»[١].

وأما ابن الجزري فقد رد هذا الخلف من التيسير والشاطبية، وذلك لأنها عنده من ذوات الأسباب. فأما من التيسير : فلأن الداني أوردها على سبيل الحكاية، واستدل ابن الجزري على هذا بقول الداني في المفردات ما نصه: «قرأ -يعني هشام- بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ»، ثم قال ابن الجزري: «وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ»[٢]، فتبين من خلال هذا النص ما يلي :

- أن الداني قرأ بالوجهين عن شيوخه، ثم اختار الإثبات فقط .

- أن قول ابن الجزري: « لا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه - أي الإثبات-» منعه لنص الداني باختيار الأول.

- أن قول ابن الجزري: « وإن كان حكى فيها عنه خلافاً، فإن ذكره على سبيل الحكاية»؛ قلت: لا يعني هذا أن الداني لم يقرأ بالوجهين ولكنه اختار أحدهما وهو الإثبات، كما أنه لا يعني كلام ابن الجزري بأن الشاطبي قد أخطأ بإيراد الخلف فإن الحرف إذا ثبت وصح لا يعني أن اختيار العلماء خطأ ولا يقرأ به، والأدلة على أن الداني قرأ بالخلف كثيرة، نذكر منها :

أولاً : قوله في المفردات : «وبالأول آخذ»، فقرأ بالوجهين ثم اختار أحدهما .

ثانياً: قراءة ابن الفحام[٣] بالحذف في الحالين من طريق أبي عبيد الله عن الحلواني ، وهي طريق الداني من قرأته على شيخه أبي الفتح فارس[٤].

---

(١) سراج القارئ ص١٤٤.

(٢) النشر ٢/ ١٨٤.

(٣) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي ، عرض على ابن الخياط ، مات سنة ٥١٦هـ ، الغاية ١/ ٣٧٥.

(٤) التجريد ص ٢٣.

ثالثاً : تنصيص الإمام أبي جعفر بن الباذش أن الداني قرأ بذلك [١].

رابعاً : تنصيص الداني في الجامع على هذه الرواية وورودها عن مشايخه.

وعلى هذه الأدلة اعتمد المحققون في إثبات الخلاف في التيسير، وأخذوا به معتبرين أن أخذ الداني بأحد الوجهين اختياراً منه، ولا يعني ذلك أن الأخرى قد فقدت مكانتها بالاختيار، وإلا لما ذكرها في سائر كتبه، وأما ابن الجزري فأخذ بنص الداني في المفردات فقط، ومنع من القراءة به لذا قال: « وروى بعضهم عنه -أي: عن هشام - الحذف في الحالين ، ولا أعلمه نصاً من طرق كتابنا ».

قلت : وفي كلام ابن الجزري نظر: فأما من طرق الداني فقد ثبت كما تقدم من طريق أبي عبيد الله ورواية ابن عبد الرازق وإسحاق بن أبي حسان وابن أنس، فكل هذه طرق الداني في الجامع، وقد أشار إليها ابن الجزري في النشر[٢]، إلا أنه لم يذكر أن الداني قرأ من طريق أبي عبيد الله، وذكر روايات الباقين دون الإشارة للداني أيضا[٣]. وقد روى هذا الوجه أيضاً ابن مهران[٤] في "المبسوط" عن ابن عامر بتمامه[٥]. وقال الإمام شهاب الدين ابن الناظم : « والخلاف الذي عن هشام صح عندنا عنه وقفاً ووصلاً» [٦]. قلت: وعلى ضوء انفراد ابن الجزري بالمنع من القراءة بالتيسير بهذا الوجه من بين المحققين حاول ﷺ أن يبين لنا أن الخلاف الذي ذكره الداني في التيسير ليس في الوصل وإنما وقفاً أي يكون لهشام الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل الإثبات فقط.

---

(١) الإقناع ص ٤٠٤.

(٢) النشر ١/ ١٨٥.

(٣) المصدر السابق .

(٤) أحمد بن الحسين بن مهران ، أخذ عن العجلي ، مات سنة ٣٨١هـ ، الغاية ١/ ٤٩.

(٥) ص ١٨٨.

(٦) شرح طيبة النشر ١٦٠.

ولأن عبارة الداني في التيسير وفي الجامع لا تحتمل كلام ابن الجزري؛ لأنها صريحة "في الحالين " رجع ابن الجزري لكلام الداني في المفردات فيما نصه : « ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه»[1].فجعل ابن الجزري كلمة الداني " في الوصل والوقف بخلاف عنه" عبارتين منفصلتين حتى تكون العبارة متفقة مع طرق النشر:

العبارة الأولى : "بياء ثابتة في الوصل" فيكون الخبر قد تم هنا .

والعبارة الثانية : " والوقف، وفيه خلاف عنه " فتكون هذه العبارة مستأنفة لكلام جديد بحيث يكون ضمير "وفيه" عائد على الوقف فقط دون الوصل، وعليه يكون الخلاف في التيسير معناه : الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل بالإثبات. لذا قال ابن الجزري: «وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير»[2]، قلت: وهذا ما لم يقرأ به الداني ولم يحكه في التيسير ولا الجامع، ولم يذكر المحققون أن الداني ذكره في سائر كتبه . فإذا فعلنا ذلك وحملنا الخلف كما أراد ابن الجزري فإنه سيكون خروجاً للداني عن طرقه، فكيف يمنع ابن الجزري من التيسير بوجه ثم يأمر بقراءة حرف آخر ليس من طريق التيسير؛ إذ إن الداجوني[3] الذي روى الإثبات في الوصل دون الوقف ليس من طرق الداني عن هشام، وإنما هو طريق ابن الجزري. والأدلة على أن الضمير لا يعود للوقف كما أراد ابن الجزري وإنما للوصل والوقف كما ثبت عند الداني كالتالي :-

١- أن ابن الجزري استدل بنص الداني في المفردات مرتين : الأولى : «بياء ثابتة

(١) النشر ٢/ ١٨٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٨٥.

(٣) محمد بن أحمد بن عمر الرملي ، أخذ عن الأخفش ، مات ٣٢٤هـ ، الغاية ٢/ ٧٧.

في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه»، فجعل كلمة "في الوصل والوقف" كلمة واحدة يريد الإثبات في الحالين، وكلمة "وفيه خلاف عنه" كلمة أخرى يريد الحذف في الحالين . فاستدل بقول الداني : «وبه آخذ» على أن الحذف في الحالين لا ينبغي أن يقرأ من التيسير، ثم عاد مرة أخرى لنفس النص، فجعل "في الوصل" كلمة، و" الوقف وفيه خلاف" الكلمة الثانية، عندما قال : «وروى الآخرون عنه – أي هشام – الإثبات في الوصل دون الوقف»، ثم قال: « وهو الظاهر من عبارة الداني» ، ثم ذكر نص الداني السابق .

٢- أن قول ابن الجزري: « وهو الظاهر من عبارة الداني » لا تثبت به الرواية ، وإنما النص والمشافهة، كما بين الداني في الجامع.

٣- أن الداني لم يذكر في كتبه أنه قرأ بالخلف في الوقف وإنما الخلف عنده كان في الوقف والوصل، وهذا الذي ذكره المحققون عنه في سائر كتبهم وأشاروا إليه .

٤- أنه لو ثبت أن الداني قرأ بهذا الوجه لما احتاج ابن الجزري لهذا العمل في مرجع الضمير.

٥- قول ابن الجزري: « إن جعلنا ضمير " وفيه " عائد على الوقف» فيه دلالة على عدم جزم ابن الجزري في المسألة، وأرجع الأمر إلى مرجع الضمير فقط وليس إلى تصريح الداني.

٦- قولـه: « وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور إن أخذ به – أي الداني–» ، فعبارة " إن أخذ به" دلالة على عدم اليقين وإنما هو على الشرط وجزائه.

٧- تنصيص المحققين أن مرجع الضمير للوصل والوقف، وليس كما أراد ابن الجزري؛ بل ولا مستند إليه، فقال الجعبري عن الشاطبي في عود الضمير : «وأعاد

خلف هشام بعدما تقدم في " لوا معاً بخلف " تأكيداً لئلا يظن أن المتقدم للوقف ، ولا مستند لهذا الظن». [١]

وقال شعلة[٢] : «وإنما كرر الخلاف للتأكيد أو لدفع من يقول لا خلاف عن هشام» [٣]، وقال أبو شامه : «إنما أعاد ذكر الخلف عن هشام لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده فأبان بهذا أن له في الوصل أيضا خلافاً»[٤].

وأما قول ابن الجزري: «على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط».[٥]

قلت: بل هو في غاية القرب لأنه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النَّفْزِي، فقد أثبت ابن مجاهد في كتابه السبعة أنه قرأ لابن عامر بتمامه ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف، من طريق الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن هشام[٦]. قلت: فطريق الحسن ابن أبي مهران هو طريق الشاطبي[٧] في رواية هشام طريق الحلواني، من قراءته على شيخه النَّفْزِي، وهي طريق الإمام السخاوي في كتابه فتح الوصيد. وقد أثبت محقق كتاب السبعة أنه في نسخة أخرى لكتاب السبعة وجد تنصيصاً على هذا الخلف أيضاً فقال ابن مجاهد: « والرواية عن ابن عامر بطريق هشام مع الخلاف عنه» [٨]. كما أن ابن مجاهد من نفس الطريق أورد عن ابن عامر

(١) الكنز ورقة مخطوط ١٤٢.
(٢) محمد بن أحمد الموصلي ، قرأ على الإربلي ، مات ٦٥٦هـ ، الغاية ٢/ ٨٠.
(٣) الكنز ص٢٥٠.
(٤) إبراز المعاني ٢/ ٢٦٦.
(٥) النشر ٢/ ١٨٥.
(٦) ص ٢٩٩.
(٧) انظر أسانيد الشاطبي من قراءة الإمام السخاوي ١/ ١٢٨.
(٨) السبعة ص ٢٩٩.

أيضاً بالإثبات في الوصل دون الوقف، وهي الرواية التي ذكرها ابن الجزري في النشر من طريق الداجوني[١]، وعليه فيكون ابن الجزري قد وافق الشاطبي في هذه الرواية، فالشاطبي من طريق ابن مهران عن الحلواني عن هشام ، وابن الجزري من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام، وليستا من طرق الداني.

وأما أصحاب التحريرات[٢]: فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً ونقلوا نصه في النشر تارة، وأحالوا عليه أخرى ولم يتجاوزوه بعبارة واحدة.

فقال الصفاقسي: «وإنما لم نذكر الخلاف .... لأنه يبعد أن يكون الخلاف لهشام من طريقه وطريق أصله، بل لم يثبت من طريق النشر» [٣].

قلت : فقد ثبت أنه طريق الشاطبي، وأنه طريق للداني ولكنه اختار الإثبات، فهل يعني الاختيار فساد الرواية الأخرى؟ وكذا خلف الحسيني في منظومته[٤]، ونقل شارحها كلام الصفاقسي، فدل هذا على أن أصحاب التحريرات يتتبعون الظاهر من ألفاظ ابن الجزري ، وقد أخذ فضيلة الشيخ محمد سالم محيسن بالوجهين في شرحه[٥] لطيبة النشر وكتاب المهذب[٦]، وحكي الخلف عن هشام، فلعله أراد الجمع بين اللغتين وصحة الأثر . إذ إن ابن الجزري حكى الخلاف في طيبة النشر دون إشارة بقيل أو روى، رغم أنه قال في النشر: « وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير

(١) النشر ٢/ ١٨٤.

(٢) شواهد الطيبة للمنصوري ٨٤، البدور الزاهرة ص١٢٧، إبراز المعاني ، تحقيق محمود جادو ٢/ ٦٥، نظم المتولي شرح الزيات ص٧٧، جامع الخيرات ص٦٤، الفتح الرحماني ص١٢٢، حل المشكلات ص٦٨، فتح المقفلات مخطوط ورقة ٩٨.

(٣) غيث النفع ص ١٢٢.

(٤) بلوغ الأمنية ص٣٩.

(٥) الهادي ١/ ٤١٨.

(٦) ص ٢٤١.

الإثبات من طرق كتابنا، وتبعه ابنه بعد ما أثبت صحة الخلف وأنه ثبت صحته عندهم »[١].

- **قال الناظم : « وفي نرتعي خلف زكا .... »**[٢]

الوجه الزائد : إثبات الياء في الحالين لقنبل في قوله تعالى: ﴿**نَرْتَعِ**﴾ [يوسف: ١٢] وذكره الداني في التيسير[٣] من رواية أبي ربيعة وابن الصباح[٤] عن قنبل، وهما طريقا الداني من الجامع[٥] فزاد الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية اختياراً منه .

وقد تبع المحققون[٦] الشاطبي وبينوا أن الخلاف المذكور في الحرز في قوله: "زكا" إشارة من الشاطبي إلى ما روى أبو ربيعة وابن الصباح من إثبات الياء في الحالين ، وإلى ما روى غيرهما من حذفها في الحالين، ووافقهم ابن الجزري، ونبه بلفظ "الخروج" فقال: « وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه». دون أن يكون ذلك دالاً على عدم القراءة أو المنع، إذ أنه قال: « والوجهان صحيحان عن قنبل وهما في التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقيهما»[٧]. فهذا ابن الفحام يثبت الخلف أيضاً من طريق أبي ربيعة في كتابه[٨] وهي ليست طريقه، وذكره ابن الوجيه في كتابه في الحالين من طريق ابن الصباح[٩]، ثم أشار إلى نص

(١) شرح طيبة النشر ص ١٦٠.
(٢) الحرز ص٣٦.
(٣) ص ١٠٧.
(٤) محمد بن عبد العزيز بن عبد الله الصباح ، أخذ عن قنبل ، الغاية ٢/ ١٧٢.
(٥) ص ٥٦٤.
(٦) الكنز للجعبري ورقة ١٤٥، إبراز المعاني ٣/ ٢٧٩، سراج القارئ ص١٤٧، اللآلئ الفريدة ص٥٨٥، فتح الوصيد ١/ ٦٢٥، الدرة الفريدة ص ٢٣٦.
(٧) النشر ١/ ١٨٧.
(٨) التجريد ص ٢٤٢.
(٩) ص ١٧٨.

الداني. قلت : وفي هذا إشارة أن المتقدمين يضمنون كتبهم مما هو ليس من طرقهم، ولكن لما صحت الرواية جاء الاختيار .

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم، فقرأ السيد هاشم على كل من قرأ عليه من مشايخه بالوجهين لقنبل[١]. ولم يذكر خلف الحسيني[٢]عن الخلف شيئاً، فكأنه أخذ بالوجهين لقول الجزري: «والوجهان صحيحان»، أو أغفل ذكرها. وقال الصفاقسي وتبعه المخللاتي بعد أن بين خروج الداني عن طريقه تبعاً لابن الجزري: « فإن قلت ذكره – أي الخلف – في التيسير وهو أصله : قلت ذكره على وجه الحكاية لا على وجه الرواية». [٣]

قلت: وهذا وهْم من الصفاقسي فلم يذكر أحد من المحققين ولا ابن الجزري أن سبب ذكر الداني لها في التيسير حكاية؛ بل هي روايته في الجامع من قراءته على أبي الفتح من طريق ابن شنبوذ[٤] وابن الصباح كلاهما عن قنبل، واستدل الصفاقسي أنها حكاية بأن الداني قال في التيسير بلفظ: «وروى أبو ربيعة» ، قلت : وليس في هذا دليل، إذ إن روايات الداني غالباً ما يستعمل هذا اللفظ، فعلى هذا ينبغي أن نخرج كل لفظ "روى" وقع في التيسير، والدليل على أن الصفاقسي واهم قوله: « وإن كان على وجه الرواية فهو أيضاً خارج». وتعلق بقية المحررين[٥] بلفظ ابن الجزري فمنعوا ، وأشاروا إلى نصه.

---

(١) حصن القارئ ، مخطوط ورقة ٢٠.

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص٢٠.

(٣) غيث النفع ص ١٤٧، وفتح المقفلات ورقة ١٢١.

(٤) أبو داود شبل بن عباد المكي ، أخذ عن ابن محيصن ، مات ١٦٠هـ ، الغاية ١/ ٣٢٣.

(٥) الفتح الرحماني ص١٢٥، جامع الخيرات ٥١٨، الروض النضير ٢٥٨، الدرة الفريدة ورقة ١٦١، إرشاد المريد ١٣٤، حل المشكلات ص٤٦.

- **قال الناظم:** « **وهيت ..... وضم التاء لوا خلفه ...** »[١]

الوجه الزائد : ضم التاء في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] لهشام.

وقد ذكره الداني في التيسير[٢]، وقال في الجامع: «وكذلك روي إبراهيم بن عباد» ، فزاد الشاطبي هذه الرواية في الحرز، وهي ليست طريق التيسير؛ لأن الداني قال : «وهذا هو الصواب»[٣]، وضعف الداني رواية التيسير فقال في الجامع : «وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وهم منه» [٤]. فجمع الشاطبي بين الروايتين؛ لأن كلتيهما صواب ، مستدركا على الداني في ذلك نسبة الوهم للحلواني ، فهذا من باب تحقيق الروايات، وتحري الصواب منه.

وقد تبع المحققون[٥]الشاطبي في جمعه بين الروايتين مع بيان الطرق. وامتدح ابن الجزري هذا الصنيع من الشاطبي فقال: «ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجيهن عن هشام في قصيدته، فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب»[٦].

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم كالتالي :

فالجمزوري[٧]وخلف الحسيني[٨]لم يذكرا شيئاً، وكأنهما أخذا بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال عن الشاطبي في جمعه بين الروايتين تحرياً للصواب. وأما الضباع[٩]

---

(١) الحرز ص ٦١.

(٢) ص١٠٤.

(٣) ص٥٦٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح الوصيد ٢/ ٢٩٦، الكنز للجعبري ورقة ٢٩٠، إبراز المعاني ٣/ ٢٦٥، اللآلئ الفريدة ٣/ ٤١، سراج القارئ ٢٥٦، الكنز لشعلة ٤٣٨، النشر ٢/ ٢٩٤.

(٦) النشر ٢/ ٢٩٤.

(٧) الفتح الرحماني ١٨٤.

(٨) نظم مسائل الشاطبية ص٤٦.

(٩) إرشاد المريد ٢١٧،

والخليجي[١] فأوردا نص ابن الجزري فقط دون تصريح بعدم القراءة، وهو توقف منهما . وتعلق المخللاتي[٢]، والصفاقسي[٣]، والقاضي[٤]، ومحمود جادو[٥]بلفظ ابن الجزري حيث قال: «فخرج بذلك عن طرق كتابه »، فصرحوا بالمنع من القراءة بهذا الوجه. وقال المخللاتي في سبب خروج الشاطبي عن طرقه: « لأنه طريق الداجوني عن هشام وهو طريق النشر ، وطريق الحرز الحلواني» [٦].

قلت : فالشاطبي لم يروه من طريق الداجوني، وإنما من طريق ابن عباد وهي قراءة الداني على شيخه أبي الفتح، فهذه الطريق أقرب للشاطبية من طريق الداجوني، ،وإنما ذكر المخللاتي طريق الداجوني؛ لأنه لا معتمد له إلا نصوص ابن الجزري فقط، لأن ابن الجزري لما ذكر أنها رواية الداجوني أراد التنبيه أن هذه الرواية من طريقه هو في النشر ولم يقصد أنها رواية التيسير ، وعلى هذا فليس سبب خروج الشاطبي أنها رواية الداجوني، وإنما لأنها رواية ابن عباد، وهذا مراد ابن الجزري لا بالأخذ بظاهر النصوص.

قلت : ويعلوا هذا الاضطراب أمر آخر، وهو أن رواية التيسير (بفتح التاء والهاء) التي أخذ بها المحرورن لأنها طريق التيسير والحرز فإن الداني قد صرح في جامع البيان أنها وهم من الحلواني ، فصار هذا خروجاً للداني من طرقه في التيسير ، فكان ينبغي على أصحاب التحريرات ألا يقرؤوا بهذا الوجه . وأما وجه (ضم التاء والهاء) التي زادها الشاطبي فلم يقرؤوا بها؛ لأنها خروج من طرق التيسير؛

(١) حل المشكلات ص ٧٧.
(٢) فتح المقفلات ورقة ١٣٢.
(٣) الصفاقسي في غيث النفع ص ١٤٨.
(٤) البدور الزاهرة ص١٤٨.
(٥) في تحقيقه لإبراز المعاني ٣/ ٢٦٥.
(٦) فتح المقفلات ورقة ١٢٢.

لأنها رواية ابن عباد، فأيهما أحق بالمنع: ما تركه الداني وضعفه، أم ما صوبه من طريق آخر؟ فدل هذا على أن أصحاب التحريرات ، إنما يصدرون عن نصوص الجزري فقط دون الوقوف على منهج ابن الجزري ، والأولى منهم اتباع الإمام الداني والإمام الشاطبي وأقوالهما واختياراتهما .

- **قال الناظم : « نآى شرع يمن باختلاف... »** [(١)]

الوجه الزائد : إمالة الهمز للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾[الإسراء: ٨٣]، وفي [فصلت: ٥١].

وقد ذكر الداني ذلك في التيسير[(٢)]، وأوضح في الجامع أن شيخه أبا الفتح حكى له عن قراءته في روايته عنه بالوجهين . ثم بين الداني أيضاً أنه قرأ في رواية عبد الوارث[(٣)]بإمالة فتحة الهمزة في السورتين، فزاد الإمام الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية من قراءة الداني على شيخه أبي الفتح من طريق السوسي وعبد الوارث عن أبي عمرو البصري. ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله: « شرع يمن » لزيادة التأكيد على صحة نقلها وظهور حجتها .

وقد تبع المحققون[(٤)] أبا القاسم الشاطبي على إثبات هذه الرواية، وبينوا أن هذا الخلاف هو ما أشار إليه الداني في التيسير وفي غيره، ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله : «شرع يمن» .

---

(١) الحرز ص ٢٦.

(٢) ص ١١٥.

(٣) بن سعيد بن ذكوان التنوري ، أخذ عن أبي عمرو البصري ، مات ١٨٠هـ ، الغاية ١/ ٤٧٨.

(٤) اللآلئ الفريدة ١/ ٤٠٧، الكنز الشعلة ص١٨٥، إبراز المعاني ٢/ ١٠٩، فتح الوصيد ١/ ٤٧٥، سراج القارئ ص١١٠، كنز الجعبري ورقة ١٠٢، مبرز المعاني للعمادي ورقة ١٠٠، الدرة الفريدة ورقة ٨٣، الكشف للحسيني عباد ورقة ٨٣.

فقال الفاسي:«قوله: "شرع يمن" أشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته...والحجة للسوسي:اتباع الأثر والجمع بين اللفظين».[1]

وقال الموصلي: «الشرع : المورد اليمن البركة ..... ثم مدح الإمالة بأنه محل يمن وبركة».[2]

وأما ابن الجزري: فقد ذكر أن هذه الرواية انفراد من شيخ الداني، وتبعه الشاطبي.

والملاحظ هنا أن ابن الجزري لم يحكم على هذه الرواية بمنع القراءة، والسبب في ذلك لأنها ليست طريق النشر، بل ذكرها في طيبة النشر[3] والتقريب[4] على رغم أنها ليست من طرقه، فكان الأولى أن لا يعرج عليها ، ولكن لصحتها وثبوتها عن الداني والشاطبي ذكرها فيها.

وأما قوله: «وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً».

قلت: في هذا الإجماع نظر . فقد ثبت هذا الخلاف عن السوسي من بعض طرقه، فقد أثبت ابن مهران من قراءته على شيخه أبي بكر النقاش أنه قرأ بفتح النون وكسر الهمزة للسوسي[5]، وقراءته هذه من طريق محمد بن أحمد الرقي عن السوسي، فعلى هذا تكون رواية السوسي بالإمالة والتي ضمنها الشاطبي للحرز واصفاً إياها باليمن والبركة وصحة النقل قد جاءت من طريق أبي الفتح، والتي نعتها ابن الجزري بأنها انفراد عنه .

(١) اللآلئ الفريدة ١/ ٤٠٧.
(٢) كنز المعاني ص١٨٥.
(٣) ص ٥٢.
(٤) ص٥٨.
(٥) المبسوط في القراءات العشر ٢٣٠، الغاية ٣٠٣.

ومن رواية كل من المروزي[١] عن السوسي من طريق ابن سعدان[٢]، ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو، ورواية إبراهيم بن اليزيدي[٣] عن أبيه عن أبي عمرو[٤] وبالإمالة للسوسي قطع الأهوازي.[٥]

وأما قول ابن الجزري: «ولهذا لم يذكره في المفردات ولا عول عليه - أي الإمالة للسوسي-» ؛ قلت: فقد عول عليه وذكره في التيسير والجامع وغيرهما كما أثبت ذلك السخاوي[٦] ، وعدم ذكره في المفردات فقط ليس حجه؛ لأنه ذكره في غيره.

وأما أصحاب التحريرات : فقد أجمعوا على عدم القراءة بهذه الرواية لأنها انفراد وخروج عن طرقه، وذكر بعضهم أن ابن الجزري منع من القراءة، وهذا غير صحيح فإنه نبه على الانفراد فقط، وزاد بعضهم أنه خلاف غير صحيح [٧] . وهذا ما لم يقله أحد، وقد ثبتت صحته عن الداني والشاطبي، وكفى بذلك.

ولو أن لفظ الانفراد يعني سقوط القراءة لأخرجنا كل انفراد يذكره ابن الجزري، فخذ مثلاً في حرف ﴿هَـارٍ﴾ قال: « وانفرد صاحب التجريد ... بفتحه، وانفرد سبط الخياط بإمالته من رواية إدريس، وانفرد في المبهج بالخلاف فيه عن حمزة ... و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ وانفرد أبو معشر في تلخيصه... وانفرد النهرواني من طرق .. بإمالته» [٨]. وهذا دليل على أن ابن الجزري لا يريد من مجرد كلمة انفراد المنع إلا إذا

(١) محمد بن يحيى بن سليمان ، عرض على ابن سعدان ، مات ٣٠٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٧٦.
(٢) محمد بن سعدان الضرير ، عرض على اليزيدي ، مات ٢٣١هـ ، الغاية ٢/ ١٤٣.
(٣) إبراهيم بن يحيى بن المبارك ، قرأ على أبيه ، الغاية ١/ ٢٩.
(٤) ذكره ابن الباذش في الإقناع ص ١٩٣.
(٥) نص على ذلك الجعبري في كنزه ورقة ١٠٢.
(٦) ذكره السخاوي عن الداني في غير التيسير ١/ ٤٧٥.
(٧) تقريب النشر لابن الجزري ص ٦٢ .
(٨) إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ٢/ ١٠٩. وإرشاد المريد ص ٩٧.

كانت عنده من ذوات الأسباب.

وقال بعض المحررين: «لأن كل انفراد لا يقرأ به لعدم تواتره» [(١)]. قلت: وهذا تناقض، إذ قد مر معنا في مقدمة البحث أن الأمة قد قرأت فيما انفرد فيه حفص وورش وابن ذكوان وغيرهم مخالفين شيوخهم ، فالسوسي واحد من هؤلاء الرواة.

ثم إن قولهم : « لعدم تواتره» فإن الانفراد لا يطلق عليه لفظ التواتر فالانفراد إما أن يكون مشهوراً أو أقل شهرة أو ضعيفاً أو غير ثابت .

وأما بقية المحررين فقد جاءت عبارتهم وألفاظهم واحدة بنقل الآخر عن الأول، وقد خالف إجماع المحررين الشيخ البقري من قراءته على شيخه شحاذة اليمني فأثبت الوجهين للسوسى آخذاً بالخلف[(٢)] ، وهذا طريق إسنادي من قراءتي على شيخي رشاد السيسي – حفظه الله – عن الشيخ الزيات رحمه الله.

- **قال الناظم: «... ونافع لدي مريم ها يا ... »**[(٣)]

الوجه الزائد: تقليل الهاء والياء لقالون في قوله تعالى:﴿كٓهيعٓصٓ﴾[مريم: ١].

وقد ذكر الداني هذه الرواية لقالون في التيسير[(٤)]، وأوضح في الجامع أنها رواية الحلواني عن قالون، وأنها أيضاً قراءة مشايخه أبو الفتح، والحسن بن غلبون، وصرح أيضاً أن هذه هي قراءته في جميع الطرق عن نافع[(٥)]، وزاد الشاطبي هذا الوجه في الحرز، وتبع المحققون الشاطبي في ذلك، وكذا ابن الجزري، وبين أنها طريق الحلواني، فوافق المحققين قبله دون ذكر كلمة "خروج"؛ لأن الداني قال:

(١) حل المشكلات ص٣٠، إرشاد المريد ص ٩٧، غيث النفع ص ١٧٠.
(٢) القواعد المقررة ص ١٦٥ .
(٣) الحرز ص ٥٩.
(٤) ص ١٢٠.
(٥) جامع البيان ص ٦١٣.

«وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني[١] الهاء والياء بين بين»[٢]. أي : من جميع الطرق عن نافع بالإمالة بين بين .

وأما قول ابن الجزري : « وبه – أي: بين بين – قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين يعني من طريق الحلواني» [٣]؛ فظاهر نص ابن الجزري يفيد أنه ليس طريق التيسير، وهو ما تعلق به أصحاب التحريرات فمنعوا القراءة بهذه الرواية، فابن الجزري اكتفى برواية الحلواني فقط؛ لأنها طريقه في النشر، فتوهم أصحاب التحريرات أنه يقصد التيسير والشاطبية فمنعوها.

وبحمد الله وبالإسناد الصحيح تبين أن الداني قرأ لقالون من طريق التيسير أيضاً بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط، فقد أثبت الإمام ابن الوجيه الواسطي أنه قرأ على شيخه أبي عبد الله المصري[٤]بسنده إلى الداني، وهي طريق المصريين بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط، وساق سنده من طريق المصريين فقال : «وقرأ أبو نشيط على قالون من طريق المصريين، قرأت بها على شيخنا الإمام أبي عبد الله المصري بسنده إلى الداني، قال : قرأت على أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى المقرئ الضرير الحمصي، وقال : قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي، وقال : قرأت بها على إبراهيم بن عمر المقرئ، وقال قرأت بها على ابن بويان بسنده». [٥]

وكذا ابن الباذش فقد قرأ لقالون بين بين وجهاً واحداً من قراءته على شيخه بسنده إلى الإمام الداني من طريق أبي نشيط، حيث قال: «وقرأ أبو عمرو على أبي

(١) محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم الأسدي ، عرض على أبي الربيع ، مات ٢٩٦، الغاية ٢/ ١٧٠.

(٢) جامع البيان ص ٦١٣.

(٣) النشر ٢/ ٦٧.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ المصري ، عرض على ابن شجاع ، مات ٧٢٥هـ ، الغاية ٢/ ٦٥.

(٥) محمد بن هارون المروزي البغدادي، عرض على قالون ، الغاية ٢/ ٢٧٣، وانظر الكنز للواسطي ص١٧.

الفتح فارس وأخبرهما أنه قرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي وقرأ ..... على أبي أحمد بن عثمان بن بويان ، وقرأ .... على أحمد بن محمد الأشعث وقرأ أبو حسان على أبي جعفر ... ويعرف بأبي نشيط ، وقرأ على قالون».[1]

قلت : وهذه طريق التيسير لذا فإن الداني لم يذكر فيه إلا الإمالة بين بين فتكون من طريق الحلواني كما أشار ابن الجزري من قراءته على عبدالله بن الحسين ومن طريق أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح فارس كما أشار ابن الوجيه.[2]

وهذا معنى قول الداني في الجامع: « وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني الهاء والياء بين بين» [3]، وهو ما قطع به الموصلي جعفر بن مكي[4] وجهاً واحداً عن نافع بالإمالة بين بين من طريق الحرز [5] للشاطبي وهو قول الشاطبي : «ونافع لدي مريم ها يا » [6]، أضف إلى ذلك قول ابن الجزري : «وهو الوجه الثاني في الشاطبية» دون أن يذكر خروجا للشاطبي كعادته .

وأما أصحاب التحريرات : فقد جاء التباين عنهم كالتالي:

فبينما أثبت البقري في القواعد المقررة الإمالة بين بين لقالون وجهاً واحداً[7]، وذكر السيد هاشم الوجهين[8]؛ أغفل كل من الخليجي[9] والجمزوري[10] الإمالة

(١) الإقناع ص٣٤.
(٢) الكنز ص١٧.
(٣) الجامع ص ٦١٣ .
(٤) جعفر بن مكي بن جعفر ، شيخ شيراز ، عرض على عبد الله بن إبراهيم ، مات ٧١٣، الغاية ١/ ١٩٨.
(٥) انظر الكامل في التجريد ، مخطوط ورقة ١٠٩.
(٦) الحرز ص ٥٩.
(٧) القواعد المقررة ص ٢٧٩.
(٨) حصن القارئ ،مخطوط ورقة ٢٤.
(٩) حل المشكلات ص ٨١.
(١٠) الفتح الرحماني ص ١٤٥.

لقالون فلم يذكرا شيئاً . ولعله إشارة منهما للأخذ بها. وأشار بقية المحررين[١] إلى إمالة قالون هنا خروج للشاطبي عن طريقه، وذكروا أن ابن الجزري أشار إلى ذلك وعليه فينبغي أن لا يقرأ بها . وقد غر أصحاب التحريرات ظاهر نصوص ابن الجزري فقط، فكما سبق فإن ابن الجزري لم يذكر للداني سوى طريق الحلواني بالإمالة بين بين والموافقة للنشر، بينما أثبت الإمالة ابن الباذش وابن الوجيه الواسطي بين بين لقالون بنفس طريق التيسير؛ ولكن أصحاب التحريرات تعلقوا بلفظ خروج عن طريق الشاطبي، وهو وهم، بل هو طريق التيسير، وإذا أخذنا بكلام المحررين؛ فإننا ننسب إلى الشاطبي والموصلي وابن الوجيه الواسطي وابن الباذش الوهم في رواياتهم والطعن في أسانيدهم – معاذ الله–، ونتعلق بظاهر نصوص أخذ بها المحررون، علماً بأن الداني لم يذكر الفتح في التيسير وذكره في الجامع ، فأخذوا به لقالون وتركوا طريق الداني في الجامع بالإمالة بين بين لقالون.

وعلى هذا الاضطراب بين المحررين بين آخذٍ وتاركٍ سيكون الاضطراب بين طلبة العلم تبعاً لشيخه الآخذ عنه.

- **قال الناظم : «... يا كاف والخلف ياسر »** [٢]

الوجه الزائد : إمالة الياء للسوسي في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

وقد ذكر الداني هذه الرواية في التيسير[٣]، ونبه في الجامع[٤] أنها من غير طريق أبي عمران النحوي الذي هو طريق التيسير، فتكون هذه الرواية من طريق الرقيين

(١) إرشاد المريد ص ٢٠٨، البدور الزاهرة ص ١٩٨، إبراز المعاني ٣/ ٢١٧، بلوغ الأمنية ص ٣١، غيث النفع ص ١٧٨، فتح المقفلات ، مخطوط ورقة ١٤٩.

(٢) الحرز ص ٥٨.

(٣) ص ٤٢٠.

(٤) ص٦١٤.

غير أبي عمران من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس، ومن طريق القرشي من قراءة أبي الفتح على عبد الباقي، وهذه الرواية أشار إليها ابن الجزري في النشر[١] أنها رواية صاحب التجريد، وكذا من طريق أبي عثمان النحوي من قراءة الداني على عبد الباقي أيضاً[٢]، فزاد الإمام الشاطبي هذه الرواية على التيسير من هذه الطرق، وقد تبع المحققون[٣] أبا القاسم الشاطبي، واستدلوا على صحتها وثبوتها بقول الداني في غير التيسير:«قرأت على فارس بإمالة فتحة الهاء والياء جميعاً للسوسي»[٤].

وكذا ابن الجزري فقد بين طريق هذه الرواية ، وأنها ليست طريق التيسير .

وأما قول ابن الجزري: « وبالجملة فلا نعلم إمالتها وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق التيسير والشاطبية ولا في طرق كتابنا ، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا ». [٥]

قلت : فإن هذا النص والذي تعلق به أصحاب التحريرات لا يعني- بل ولا يفهم منه- أن ابن الجزري يمنع من القراءة بإمالة السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، فكل ما أراده ابن الجزري هنا أنه لا يأخذ ألا بالفتح ، لأن الإمالة ليست طريقه، فاعتذر عن إدراجها في النشر لأنه لا يعلم أن الإمالة وردت عن السوسي إلا من طريق من ذكر، أي "الرقيين" والقرشي، وأن أبا عمران النحوي - وهي طريق النشر- لم يقرأ الداني له إلا بالفتح، ثم بين أن الإمالة أيضا ليست طريق الشاطبي ولا التيسير؛ لأنها لو كانت فيهما لكانت ضمن طرق النشر، إلى أن قال:

---

(١) جامع البيان ص ٦١٤، انظر أسانيد الداني ص ١١٦.

(٢) إبراز المعاني ٣/ ٢١٦، كنز شعلة ص٤١٧، الدر النثير ص ٦٧٠، سراج القارئ ص ٢٤١، اللآلئ الفريدة ٢/ ٥٠٦، فتح الوصيد ٢/ ٢٦١، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤.

(٣) فتح الوصيد ٢/ ٢٦١، اللآلئ الفريدة ٢/ ٥٠٦، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤.

(٤) النشر ٢/ ٦٩.

(٥) النشر ٢/ ٧٠.

«ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا »، في إشارة صريحة عن نفسه وعن كتابه النشر، وفيما يخصه هو ، وإلا لو شاء لقال : ولا يقرأ به من الشاطبية والتيسير، أو لا سبيل للأخذ به منهما كعادته.

وأما نسبة ابن الجزري الوهم للشاطبي في متابعة التيسير في قول الداني: « وكذا قرأت في رواية أبي شعيب » بأنه ظن أن الإمالة من طريق أبي عمران فهذا غير مقبول، وقد رد الإمام الشاطبي هذا بقوله : « والخلف ياسر»، حيث بين الشراح وعلى رأسهم أبو شامة فقال: «والياسر في اللغة هو اللاعب بقداح الميسر،وكان لا يتعاطاه من العرب إلا الكرماء، فكأنه قال: والخلف خلف كريم، أي صادر عن نقل صحيح »[1]. قلت : ففي هذا إشارة من الشاطبي أن هذه الرواية من غير التيسير، فوصفها بالخلف الكريم كناية عن النقل الصحيح.

وأما أصحاب التحريرات ، فقد تعلقوا بقول ابن الجزري : « وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية »، ظناً منهم أن هذا تصريح منه بعدم القراءة من الشاطبية والتيسير، وهذا غير صحيح كما تقدم، فإن هذا النص يفيد اعتذار ابن الجزري عن الأخذ بالإمالة للسوسي من طريق كتابه فقط؛ لأن هذه الرواية من ذوات الأسباب عنده، وهو الوهم من الشاطبي على حد قوله، فابن الجزري معذور بعدم الأخذ بهذه الرواية؛ لأنها ليست متصلة بأسانيده من طريق الشاطبي ولا التيسير ، ولا الزائدة عليهما، فلم يأخذ بها لا أن يكون معنى كلامه المنع، فهي صحيحة ثابتة من طريق الداني من سائر طرقه إلا طريق ابن جرير، وفي ذلك النقل الصحيح للشاطبي هذا، فهذا جُل ما أراده ابن الجزري، فلا يعقل أن يمنع ابن الجزري ما صح عند غيره .

وأما أصحاب التحريرات فغير معذورين، لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال

(١) إبراز المعاني ٣/ ٢١٦.

كتاب ابن الجزري وأسانيده، وتركوا طرق الداني والشاطبي في سائر كتبه في هذه الرواية، بدليل أن الذين عاصروا ابن الجزري ممن في طبقته كالقباقبي وابن القاصح قد أثبتوا الخلف للسوسي[1]، فهدا القباقبى قال: « وإنما ذكرتهما تبعاً للشاطبي والداني »[2]، فعلى الرغم من أنهما ليستا طريق القباقبي ذكرهما؛ لأن الشاطبي والداني ذكراها، وكذا ابن النشار صاحب البدور الزاهرة.[3]

وقد خالف البقري سائر المحررين فأثبت هذه الرواية للسوسي من قراءته على شيخه شحاذة اليمني من طريق الشاطبية،فأثبت الوجهين للسوسي، وأخذ بالخلف[4].

وكذا السيد هاشم حيث جمع بين الوجهين بإمالة الداني في غير التيسير ونص على ثبوتها من قراءته على شيوخه.[5]

- **قال الناظم : « وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا »** [6]

الوجه الزائد: الإدغام لابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ [الحج: ٣٦]. ولم يذكره الداني في التيسير [7] وذكره في غيره ففي الجامع قال : « وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرازق وغيرهم عن الأخفش عنه ... ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ بالإدغام »[8]. وفي غير الجامع قال: « فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام»[9]، فزاد

(١) البدور الزاهرة ص ٢٨٥، حل المشكلات ص ٨١، الفتح الرحماني ص ١٤٥، إرشاد المريد ص٢٠٨، غيث النفع ص ١٧٨، نظم مسائل الشاطبية ص٣١، فتح المقفلات مخطوط ورقة ١٤٩.

(٢) سراج القارئ ص ٢٤١، إيضاح الرموز ص ٢١٧.

(٣) ٢/ ٦٠ .

(٤) القواعد المقررة ص ٢٧٢ .

(٥) حصن القارئ ورقة ٢٥.

(٦) الحرز ص٢٢.

(٧) ص ٤٣.

(٨) جامع البيان ص ٢٧٩.

(٩) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.، إبراز المعاني ٢/ ٥٠، كنز الجعبري ٢/ ٥٦٣.

الناظم اختياراً هذا الوجه لصحة نقله وثبوته عن الداني ، ثم قال عن هذا الوجه : "يفتلا "، قال السخاوي : « يقول : افتليت الشعر إذا تدبرته، وإنما قال ذلك : لأن المشهور عن ابن ذكوان فيه الإظهار»[١]. وقد تبع المحققون[٢] الشاطبي وأثبتوا الخلف، وأشاروا إلى طريقه في الجامع وفي غيره، وأنها قراءة الداني على شيخه كما سيأتي .

وأما ابن الجزري: فذكر أن هذه الرواية انفراد للشاطبي، وأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من هذه الطرق، أي الشاطبية والتيسير، فاعتذر عن الأخذ بها، فنبه على هذا الانفراد غير المعروف في طرق الشاطبية والتيسير، حتى لا يُظن أنه أخذ به عن طرقه، وعليه فتكون هذه الرواية من ذوات الأسباب عنده؛ لأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من طريق الشاطبية والتيسير، وليس المنع؛ لأنها انفراد كما هو ظاهر الأمر، وهو ما تعلق به المحررون، فجعلوا كل انفرادٍ لا يقرأ به، فهذا غير صحيح في منهج ابن الجزري ، فقال في الطيبة : « لا وجبت وإن نقل». [٣]

ولما أورد أبو شامة نصاً يفيد أن الداني قرأ على أبي الفتح لهشام وابن ذكوان معاً بالإدغام لجأ ابن الجزري إلى الجامع للداني، واستشهد من خلاله بأن الداني إنما قرأ بالإدغام على أبي الفتح في رواية هشام فقال : «ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام عن أبي الفتح إلا في رواية هشام».[٤] وأنه لا خلف في حرف ﴿وَجَبَتْ﴾ لابن عامر بكماله، فلهشام الوجهان ولابن ذكوان وجه. ولمناقشة هذا نلقي الضوء على ما يلي :

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩، العقد النضيد ٣/ ١١٥١، اللآلئ الفريدة ١/ ٣٤٤، إبراز المعاني ٢/ ٥٠، كنز الجعبري ٢/ ٥٦٣، كنز شعلة ص١٦١، سراج القارئ ص٩٣، شرح الشاطبية للسيوطي ص ١١١، إيضاح الرموز ص ١٨٥.

(٣) طيبة النشر ص ٤٩.

(٤) النشر ٢/ ٦٠

أولاً: قول ابن الجزري: «وقد قال أبو شامة ... »[1]، قلت: فإن هذا النص ليس لأبي شامة وإنما هو للإمام السخاوى في فتح الوصيد ذكره نصاً عن الداني، وذكره أبو شامة حكاية عنه.

ثانيا: أن ما ذكره أبو شامة من قراءة الداني على أبي الفتح بالوجهين لابن عامر بتمامه ليست في جامع البيان أصلاً بل في غيره، فظن ابن الجزري أن كلام أبي شامة هذا يقصد منه الجامع للداني، بدليل أن ابن الجزري قال مباشرة ليبين أن الجامع لا يدل على كلام أبي شامة : « والذي نص عليه في جامع البيان ... » إلى أن قال : « ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام».

قلت: وقد أورد الإدغام الإمام السخاوي ما يؤيد كلام أبي شامة بتنصيص الداني على القراءة بالوجهين وكذا الإمام الجعبري في الكنز .

فقال الإمام السخاوي : «وقال أبو عمرو في غير التيسير: وقد اختلف عن ابن ذكوان في إدغامهما في الجيم في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام ، وقرأت على أبي القاسم ، وأبي الحسن بالإظهار» .

وقال الإمام السخاوي : « وقال - أي: الداني- في موضع آخر: واتفق ابن ذكوان وهشام على الإدغام في الجيم في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ من قراءتي على أبي الفتح عن قراءته».[2] وقال الإمام الجعبري : « ولابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وجهان ذكرهما الداني في غير التيسير ، الإظهار من طريق أبي الحسن ... والإدغام من طريق فارس».[3] وقال الإمام الجعبري : «ونقل الداني الخلاف عنهما أيضاً».[4]

---

(١) المصدر السابق .

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.

(٣) الكنز ٢/ ٥٦٢.

(٤) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.

قلت: هذا تصريح من الداني بالقراءة لا يقبل التأويل. فاستدل الشاطبي والسخاوي وأبو شامة والجعبري في غير الجامع على تنصيص الداني بالخلف، واقتصر ابن الجزري على الجامع والتي لم يشر فيها الداني إلى الخلاف أصلاً.

ثالثاً: قول ابن الجزري : «وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح»[١]، قلت : ففي هذا إشارة إلى عدم تيقن ابن الجزري من قراءة الداني أو عدمها - لاقتصاره على رواية الجامع-، فلو كان جازماً لما اضطر لهذه العبارة .

وهذا الإمام أبو معشر الطبري[٢]يثبت لهشام وابن ذكوان الإدغام فقال : «وبإدغامهما في ... والجيم هشام ... زاد ابن ذكوان في الجيم». [٣]

قلت: وهذا مصداق قول ابن الجزري : « ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق»[٤]. يريد طرق الشاطبية والتيسير، لأنه قد ثبت الإدغام من غيرهما، كالداني وأبي معشر الطبري. كما أثبت الخلف الإمام القباقبي الحلبى فقال: «واختلف عن ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ﴾ والأكثرون على الإظهار» [٥]، وكذا ابن النشار الأنصاري المصري فقال : « وقرأ ابن ذكوان بالإظهار والإدغام ». [٦]

وأما أصحاب التحريرات[٧]فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال: « ولا نعرف خلافا عنه -أي ابن ذكوان- من هذه الطرق». ومنهم من زاد على ابن الجزري،

---

(١) النشر ٢/ ٦٠.

(٢) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان ، عرض على الخباز ، مات سنة ٤٧٨هـ ، الغاية ١/ ٤٠١.

(٣) التلخيص ص ١٣٩ .

(٤) النشر ٢/ ٦٠

(٥) إيضاح الرموز ص١٨٥.

(٦) البدور الزاهرة ٢/ ٩٥.

(٧) الفتح الرحماني ص٩١، البدور الزاهرة ص ٢١٨، حل المشكلات ص ٨٣، الإتحاف ٢/ ٢٧٥، غيث النفع ص ١٩٢، حصن القارئ ورقة ٢٤.

فقال القاضي : « وابن ذكوان اختلف عنه ....، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس صحيحاً عنه»[1]. وهذا لم يقله ابن الجزري والذي نص عليه ابن الجزري أنه لا يعرف خلفاً لابن ذكوان من طريقي الشاطبية والتيسير، وأما الشيخ القاضي فجعل الخلف غير صحيح عن ابن ذكوان . وهذا مردود لما قدمنا من الأدلة .

وأما في البدور فقال:«وقد أشار الشاطبي إلى ضعف الخلاف عنه بقوله: يفتلا».[2]

قلت: ولم يذكر أحد من المحققين وكذا ابن الجزري أن "يفتلا" إشارة لضعف الخلف، بل أنهم فهموا إثبات الخلف لابن ذكوان، لا تضعيف الخلف عنه.

وقال الجمزوري : « وليس سوى الإظهار في النشر "يجتلا" »[3]، فيه دلالة على أن المحررين يقرؤون الشاطبية من خلال كتاب النشر وأسانيده ، وقد سبق بيان أن ابن الجزري معذور، فمثل هذه الرواية لم تثبت من طرقه .

- **قال الناظم**: «... **وتحت النمل عندي .... دره بالخلف وافق موهلا**»[4]

الوجه الزائد : الفتح للبزي ، والإسكان لقنبل في قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ أَوَلَمْ﴾ [القصص: ٧٨].

ولم يذكره الداني في التيسير[5]، وذكره في الجامع وأن قراءة الفتح للبزي هي رواية سائر الطرق عنه غير طريق أبي ربيعة، وأن الإسكان لقنبل هي طريق أبى ربيعة كما أشار في التيسير وزاد في الجامع، إلا أنها أيضاً طريق الزينبي وابن الصباح

(١) الوافي ص ٢١٨.
(٢) البدور الزاهرة ص١٣٢.
(٣) ص ٢٥١.
(٤) الحرز ص ٣٣.
(٥) ص٥٧.

وابن بقرة عن قنبل أيضاً.[١] فزاد الإمام الشاطبي هذين الوجهين، وأطلق الخلاف عن ابن كثير بتمامه. ثم وصف هذا الخلاف بقوله: «وافق موهلا» أي : مجعولاً أهلاً للموافقة للصواب، من قولهم : آهلك الله لكذا ، أي : جعلك أهلاً له.[٢]

وقد تبع المحققون[٣] الشاطبى في إيراد الخلف لابن كثير بتمامه، ونبهوا أن هذا الخلف مأخوذ من غير التيسير، فقال الإمام السخاوي: « والخلف هو قول الإمام أبى عمرو: قرأت في رواية أبى ربيعة عنه بالإسكان ، وكذلك روى محمد ، وقرأت فى رواية ابن مجاهد وغيره عنه بالفتح». [٤]

وقال الإمام ابن الجزري : « وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبى ... وكلاهما صحيح عنه، ثم أشار إلى أن الوجهين - الفتح للبزي والإسكان لقنبل- خارجان عن طرق التيسير والشاطبية»[٥]، وهو ما أشار إليه المحققون قبله، ولكن بالإشارة إلى طرق الداني في غير التيسير، وكانت إشارة ابن الجزري بلفظ "الخروج"، وهذا هو الفرق بين ابن الجزري ومن قبله من المحققين . وقال الإمام الموصلي في إشارة إلى ورود الخلف عن ابن كثير: « وابن كثير بخلاف عنه؛ لمجيء الإسكان أيضاً عنه، ولأجل ذلك الخلاف احتاج إلى إفراده بالذكر، وإلا لكان داخلاً تحت الضابط»[٦] .لذا قال الإمام الجعبري لمن ظن أن صنيع الشاطبى هذا

(١) الجامع ص٦٦٤ .
(٢) إبراز المعاني ٢/ ٢٣٧.
(٣) كنز ورقة ١٣٣ .، فتح الوصيد ١/ ٥٣٧، ابراز المعاني ٢/ ٢٣٧، سراج القارئ ١٣٥، البدور الزاهرة للنشار ٢/ ١٧٢.
(٤) فتح الوصيد ١/ ٥٨٢، وكنز الجعبري ورقة ١٣٣.
(٥) النشر ٢/ ١٦٥.
(٦) كنز المعاني ص ٢٣٤.

يورث تداخلاً في الطرق: «ولا يلزمه شيء – أي الشاطبي – على نقل الأهوازى؛ لأنه قال : واختلف عن ابن كثير فيهما» [1].

وأما أصحاب التحريرات[2]: فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال: « غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير ... »[3]، فمنعوا من القراءة بها ، على الرغم من ثبوت الخلف عن ابن كثير بتمامه كما نبه الجعبري وابن الجزري بأن الخلف ثابت وصحيح عن ابن كثير، كما تقدم، وخالف الإمام الصفاقسي المحررين فأثبت الخلف لابن كثير؛ وذاك تبعاً لقول ابن الجزري وكلاهما صحيح عنه[4].

- **قال الناظم : « فبشر عباد افتح وقف ساكناً يدا »** [5]

الوجه الزائد : إثبات الياء وصلاً مفتوحة وإثباتها وقفاً ساكنة للسوسي في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزمر: ١٧].

وقد ذكره الداني في التيسير[6]، إلا أنه نص في المفردات[7] أنه من طريق محمد ابن إسماعيل القرشي، وذكر الداني رواية أخرى عن السوسي، وهي: فتح الياء وصلاً، محذوفة في الوقف[8]، وذكر في غير التيسير رواية ثالثة، وهى: الحذف في

(١) الكنز ورقة ١٣٣، وانظر الوجيز للأهوازي ص ٢٨٥.
(٢) الوافي ١٨٧، إرشاد المريد ١٢٦، حلَ المشكلات ٨٧، الفتح الرحماني ١١٨، نظم مسائل الشاطبية ص٢، حصن القارئ ٢٦،
(٣) النشر ٢/ ١٦٥.
(٤) غيث النفع ص ٢١٨.
(٥) الحرز ص ٣٦ .
(٦) ص١٥٣.
(٧) ذكره صاحب النشر ٢/ ١٨٩.
(٨) التيسير ص ١٥٣.

الحالين[١]، وهي طريق أبي عمران النحوي وغيره، وهي طريق التيسير إلا أنه لم يذكره فيه .

فلما وقع هذا الاختلاف عن السوسي فيما نقل عنه قال الشاطبى: «وقف ساكناً يداً»، فقال الإمام السخاوى: « وأشار الناظم بقوله: "وقف ساكناً يداً" إلى ترك الحركة باليد؛ لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف» [٢]. وقال أبو شامة: « " وقف ساكناً يداً " : أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل». [٣]

فاختار الناظم أقوى النقول عن السوسي والأقيس وهو فتح الياء وصلاً، وساكنة وقفاً، كما صرح بذلك الإمام الجعبري[٤] والداني[٥]، واختار الداني مفتوحة في الوصل محذوفة فى الوقف؛ لأنها عنده قياس قول أبي عمرو في إتباع المرسوم ، وقطع بذلك في التيسير [٦]، وقال في الجامع: «فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدنى الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبى عمرو، ومن عد عدد المدني الأول فتحها» . ثم قال: «واتبع أبا عمرو في القراءة والعدد» [٧] ، وترك كلٌ من الناظم والداني الرواية الثالثة وهي الحذف في الحالين، اختياراً منهما أيضاً، وهي طريق التيسير كما نص على ذلك ابن الجزري فقال: «وهو الذى ينبغي أن يكون في التيسير»[٨].

(١) انظر كنز الجعبري ورقة ١٤٤، وفتح الوصيد ١/ ٦٢٤، وإبراز المعاني ٢/ ٢٧٢.
(٢) ١/ ٦٢٣.
(٣) ٢/ ٢٧٢.
(٤) الكنز ورقة ١٤٤.
(٥) ذكره صاحب النشر ٢/ ١٩١.
(٦) ص ١٥٣.
(٧) ص ٧٠١.
(٨) النشر ٢/ ١٩٢.

وقد تبع المحققون[1] أبا القاسم الشاطبي على اختياره ، وأشاروا إلى بقية الخلاف عن السوسي فيما نقل عنه وأنه صحيح منقول ، فقال ابن الجزري : «وكل من الفتح وصلاً، والحذف وقفا ووصلاً عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة نصاً وقياساً»[2].

وأما أصحاب التحريرات[3] فقد أخذوا بظاهر نصوص الداني في التيسير ولم يمنعوا على الرغم من أن هذه الرواية ليست طريقه ولا طريق التيسير؛ لأنها طريق القرشي، وهو ما صرح به الداني في كتابه المفردات مقيداً نص التيسير، وانفرد الشيخ القاضي في البدور[4] والوافي[5] بالمنع ، وتعلق بتحريرات السيد هاشم في حصن القارئ[6]، وأخذ بالحذف في الحالين فقط من طريق الشاطبية فقال : «وذكر السيد هاشم أن فتح الياء للسوسي وصلاً وسكونها وقفاً ليس من طريق الحرز بل طريقه الحذف في الحالين».[7]

قلت: وهنا إشارة إلى أن الشيخ عبد الفتاح لم يرجع لكتاب النشر في هذه المسألة لأن السيد هاشم إنما نقل ذلك عن ابن الجزري، فاكتفى الشيخ عبد الفتاح بالنظر

(١) فتح الوصيد ١/ ٦٢٥، النشر ٢/ ١٩١، إبراز المعاني ٢/ ٢٧٢، كنز شعلة ص ٢٥٣، اللآلئ الفريدة ١/ ٥٨٣، كنز الجعبري ورقة ١٤٤، الدرة الفريدة ورقة ٢٦٦، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧، سراج القارئ ص ١٤٦.

(٢) النشر ١/ ١٩١.

(٣) الروض النضير ص٢٣٧-٢٣٨، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٢٨، جامع الخيرات ص٤٦٤، الكاشف لمعاني القصيد ص٩٣، حل المشكلات ص٩١، غيث النفع ص٣٤٢، نظم مسائل الشاطبية ص٤٠، اختلاف القراء ص ٢٤ ، الفتح الرحماني ص١٢٤، إرشاد المريد ص١٣٣، حصن القارئ ورقة ٢٨.

(٤) ص ٢٧٥.

(٥) ص ١٩٧

(٦) ورقة ٢٨

(٧) البدور الزاهرة ص٢٧٥.

في تحريرات السيد هاشم فقط، والذي وقفت عليه في كلام السيد هاشم أخذه لجميع ما نقل عن السوسي – أي: الروايات الثلاثة المتقدمة– وخص رواية الحذف في الحالين بقوله : « ولم يذكره في التيسير والأولى ذكره».[١]

فاكتفى الشيخ القاضي بهذه الرواية عن السيد هاشم – الحذف في الحالين – ، لأنها الموافقة لطريق التيسير والشاطبي، وقد وهم الشيخ عبد الرازق بن على بن إبراهيم موسى[٢] رحمه الله عندما ظن أن رواية الحذف في الحالين ليست من طريق الشاطبية، وجعل الشيخ القاضي مخالفا للمحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء في نظره، وذلك لأن القاضي تبع السيد هاشم في تحريراته الذي ادعى أن وجه الحذف في الحالين من طرق الشاطبية، ثم حمل الشيخ عبد الرازق على الشيخ محمود جادو محقق كتاب إبراز المعانى بشدة؛ لأنه تبع الشيخ عبد الفتاح القاضي فقال: « ووافق الشيخ القاضي – فيما ذكره من باب النفاق– محقق كتاب إبراز المعاني، طبعة الجامعة الإسلامية، وخطأ الشاطبي وأبا شامة وعمل بكلام القاضي الذي لم يستند إلى دليل ولا أصل له، انتهى محققه»[٣] . ثم استدل الشيخ عبد الرازق على أن وجه الحذف في الحالين ليس من طرق الشاطبية بالأدلة التالية:

أولاً : إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية من المتقدمين على عدم ذكر الحذف في الحالين.

ثانياً: أن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا هذا الوجه .

ثالثاً: أن ما اعتمد عليه الشيخ القاضي وتبعه الشيخ جادو على تحريرات السيد

(١) حصن القارئ ص٢٨.

(٢) عرض على والده والشيخ الزيات ، توفي سنة ١٤٢٩هـ ، إمتاع الفضلاء ١/ ٢٠٨.

(٣) اللآلئ الفريدة ١/ ٥٨٣.

هاشم لم تكن على الشاطبية وإنما على الطيبة.

رابعاً: أنَّ رواية الحذف في الحالين لم تستند لدليل، ولا أصل لها، فما عمله الشيخ القاضي والشيخ جادو يعتبر تخطئة للشاطبي وأبي شامة.

وذكر الشيخ أدلة أخرى فى تحقيقه لكتاب الفتح الرحماني فقال:

١- أنَّ قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير ، والحذف من طريق القرشي[١].

٢- أن قول ابن الجزري في النشر: «وروى الآخرون حذفها ،وبه قطع الداني أيضا في التيسير»[٢]معناه: أي الداني أثبت لجميع القراء الحذف في الحالين إلا السوس، فليس له الحذف فيهما .

٣- أن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التى أثبتت الحذف في الحالين فى قوله: «وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً» فيه دلالة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير ولا الشاطبية ، بل طريق النشر .

٤- أن قول ابن الجزري: «أن الحذف في الحالين: هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير» لا دلالة فيه؛ لأن كلمة " ينبغى" لا تفيد الوجوب.

وعند التأمل في أدلة الشيخ ﷾ تبين أنها لم تستند إلى تحقيق ولا تأصيل.

فأما قوله : «إن إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية لم يذكروا إلا الإثبات للسوسي ولم يذكروا الحذف في الحالين» فلا دلالة فيه؛ لأن الروايات إنما تأخذ من كتب القراءات المسندة ومن طرقها المختلفة، وليس من شروح الشاطبية، هذا من

(١) الفتح الرحماني ص ١٦٠.
(٢) النشر ٢/ ١٨٩.

جهة، ومن جهة أخرى فما حكاه الشيخ من إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية على الإثبات فقط فغير صحيح، فهذا أبو شامة يثبت ذلك فيقول : « وروى عن أبي عمرو نفسه الحذف في الحالين»[١]. وقال الإمام السخاوي : « قال أبو عمرو ﷺ: وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي ، عن أبي عمرو على فارس وعلى الفارسي وعلى أبي الحسن وغيرهم»[٢].وقال الإمام الجعبري: «وقال في غيره -أي الداني-: وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي على فارس والفارسي وأبي الحسن»[٣].

وأما قول الشيخ: «وأن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا الحذف في الحالين»، قلت: فإن الشاطبية لا أخطاء فيها حتى تحرر، وقد ذكر هذا الوجه من المحررين كل من المتولي في الروض حيث قال: «الحذف في الحالين مع القصر والإمالة .... وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»[٤]، وذكره السيد هاشم في تحريراته فقال: « بالحذف في الحالين .. غير أنه لم يذكره في التيسير والأولى ذكره»[٥]، وتبعه الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابيه[٦]، وكذا الشيخ جادو في تحقيقه إبراز المعاني[٧] .

وأما قول الشيخ : «أن سبب ذكر السيد هاشم للحذف في الحالين لأن تحريراته على الطيبة لا على الشاطبية». قلت: فهذا مردود بقول السيد هاشم عندما قال:

---

(١) إبراز المعاني ٢٧٢.
(٢) فتح الوصيد ٢/ ٦٢٤.
(٣) كنز المعاني ص ١٤٤.
(٤) ص٣٣٨.
(٥) حصن القارئ ورقة ١٢٨.
(٦) البدور ص٢٧٥، والوافي ص ١٩٧.
(٧) ٢/ ٢٧٢.

«فهذا تقييد قصدت به بيان ما اختلف فيه من أوجه القراءات من طريق الشاطبية»[1]. ثم إنه مردود أيضاً بذكر المتولي لهذا الوجه وأنه في التيسير كما سبق، كما أنه مردود بنص ابن الجزري حيث صرح بأنه من طريق التيسير.

وأما قول الشيخ : « إن رواية الحذف في الحالين لم تستند إلى دليل ، ولا أصل لها» فهذا غاية في البعد، وهو غير مقبول، فقد جاءت هذه الرواية في كثير من الكتب ومن طرق كثيرة أيضاً، فقد أثبته صاحب الكافي[2]من طريق أبي عمران النحوي عن السوسي[3]،وهذا طريق التيسير، وكذا طريق التذكرة[4]من طريق أبي عمران طريق الكسروي[5]، وهذه طريق الداني في غير التيسير، وكذا من طريق صاحب المصباح[6]من طريق المطوعي[7][8]،ومن طريق الطوسي[9]ومن طريق الأنطاكي[10] وهي طريق صاحب الاختيار في القراءات العشر[11]، كلهم عن ابن جرير الرقي .

ومن غير طريق ابن جرير الرقي جاءت أيضاً هذه الرواية من طريق أبي الحارث

(١) حصن القارئ الورقة الأولى .
(٢) صاحب الكافي الإمام ابن شريح .
(٣) ص ١٩٤.
(٤) الإمام طاهر ابن غلبون ص ٤٤٧.
(٥) نظيف بن عبد الله أبو الحسن ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٢/ ٣٤١.
(٦) الإمام أبو الكرم الشهرزوري .
(٧) الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي البصري ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٢/ ٢١٣.
(٨) المصباح في القراءات العشر ٣/ ٢٣٦.
(٩) الخضر بن الهيثم بن جابر الطوسي ، عرض على الأشنائي وأبي حمدون والسوسي ، مات ٣١٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٧٠.
(١٠) عبدا لله بن محمد بن اليسع الأنطاكي ، عرض على موسى بن جرير ، مات ٣٨٥هـ ، الغاية ١/ ٤٥٦.
(١١) المعروف بسبط الخياط ، انظر طريقه عن السوسي من طريق الأنطاكي ١/ ١٤٣.

الرقي[١]، وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات العشر[٢]، وطريق صاحب التلخيص[٣]، وطريق صاحب التجريد[٤]، وطريق صاحب الروضة[٥]. وجاءت أيضاً من طريق جعفر بن سليمان[٦]عن السوسي، وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات السبع[٧] .

وأما قول الشيخ: « إن قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير، والحذف عن طريق القرشي»، ففي حصره ﷺ لهذه الروايات بهذه الطرق نظر آخر، إذ إن طريق القرشي ليس من طرق النشر، فعلى هذا يجب أن لا نقرأ بالحذف في الحالين من طريق النشر .

وأما قوله ﷺ: أن كلمة «وروى الآخرون حذفها، والتي ذكرها ابن الجزري في النشر أثبت لجمع القراء الحذف في الحالين ما عدا السوسي فله الإثبات فقط » فهذا توهم آخر من الشيخ ﷺ، إذ ظن أن كلمة "وروى الآخرون" هم بقية القراء الستة، وهذا لم يرده ابن الجزري؛ لأن عبارة "وروى الآخرون" هي تابعة لمن أثبت الياء وصلاً للسوسي، والكلام ما زال متصلاً لرواية السوسي، فبعد أن بين ابن الجزري الذين أثبتوا الياء للسوسي وصلاً قال: «واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً فروى الجمهور الإثبات .... وروى الآخرون حذفها»[٨]،

(١) محمد بن أحمدا لرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ٢/ ٩٤.
(٢) علي بن فارس الخياط ، انظر ص ٤٧٦
(٣) الإمام أبو معشر الطبري ، انظر ص ٣٩١.
(٤) الإمام أبو القاسم بن الفحام انظر ص ٣٠٠.
(٥) الإمام أبو علي الحسن بن محمد المالكي انظر ص ١/ ٤٥٥.
(٦) جعفر بن سليمان أبو الحسين المشحلائي ، عرض على السوسي ، مات ٣٣٠هـ ، الغاية ١/ ١٩٢.
(٧) ص ٣٢٣.
(٨) النشر ٢/ ١٨٩.

فاقتطع الشيخ عبد الرازق هذه العبارة الأخيرة وجعلها دالة على بقية القراء الستة ، وابن الجزري لم يحتج لبيان قراءة بقية القراء أصلاً في كلامه؛ لأنه لم تأت رواية واحدة تثبت خلفاً لهم، فهو أمر مجمع عليه عند القراء، فالخلف ثابت فقط عن السوسي؛ لذا أفرده بالذكر .

وأما قوله ﷺ: «إن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التي ذكرت الحذف في الحالين، فيه دلالة على أن الحذف ليس طريق التيسير» فليس صحيحاً، بل إن ابن الجزري ذكره بقوله : «وهو طريق أبي عمران» ، فهذا هو طريق كتاب التيسير، ثم قال: «وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح»[1]، وهذا مما يؤخذ من كتب الداني الأخرى غير التيسير، فكتبه يكمل بعضها بعضاً، فليس بالضرورة أن تكون كل رواية يذكرها الداني في التيسير هي طريقه، والعكس صحيح، وفي ما قدمت من ثبوت هذه الرواية باختلاف الطرق عن السوسي دلالة كافية على ثبوتها من طريق التيسير .

وأما قوله: « إن قول ابن الجزري : "إن الحذف في الحالين هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير " بأن كلمة (ينبغي) لا تفيد الوجوب» . قلت: فالمسألة هنا ليست مسألة فقهية ، بل مرد ذلك للروايات واختلاف طرقها وثبوتها من عدمه، وتصريح العلماء في كتبهم.

وقد تتبعت السبب الذي من أجله ساق الشيخ تلك الأدلة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير، وذاك لأن ابن الجزري عندما قال عن رواية السوسي : « فقطع له بالفتح والإثبات صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشى لا من طريق ابن جرير، كما نص عليه في

(١) النشر ٢/ ١٩٠

المفردات فهو في ذلك خارج عن طريق التيسير»[١]؛ عظم عند الشيخ عبد الرازق أن يكون وجه الإثبات خارجاً عن طرق التيسير؛ لأن شراح القصيد قد ذكروه وكذا سائر المحررين، فالأولى أن يكون وجه الحذف هو الخارج؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير فقال رحمه الله: «وبالرجوع إلى النشر تبين أن في هذه المسالة اضطراباً في المعنى واللفظ، وأنها تحتاج إلى تحقيق، فقد يكون الخطأ من الكُتاب»[٢]، - يقصد كُتاب النشر، فلم يتهم ابن الجزري بالاضطراب، وإنما أحال ذلك على النساخ- ، وقبل أن نذكر تصويب الشيخ عبد الرازق للنشر أنبه إلى بعض الأمور:

١- اعتقاد أصحاب التحريرات أن كلمة "خروج عن الطريق" تعني عدم القراءة بهذا الوجه وهذه هي المشكلة، فإن ابن الجزري ومن خلال تتبع منهجه في كتاب النشر لا يريد ذلك ولا يقصده، وقد بينت منهجه في أول البحث .

٢- أنه ليس كل رواية تذكر في التيسير بالضرورة أن تكون طريق الداني فيه، وليس كل رواية لا يذكرها الداني في التيسير لا تكون هي طريق التيسير.

٣- نقل أصحاب التحريرات بعضهم عن بعض، حتى ولو كان ذلك المنقول فيه نظر، وخير مثال ذكرته على ذلك رواية القصر عن هشام في ﴿يأته﴾ بطه، وحرف ﴿يؤاخذ﴾ وغيره.

ونعود إلى تصويب فضيلة الشيخ رحمه الله إذ يقول: « والصواب أن يعود الحذف على الحالين، كما فعل الصفاقسي ص ٣٣٨، والمتولي في الروض النضير (مخطوط) وغيرهم»[٣]. أي يريد الشيخ أن قول ابن الجزري: «فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس»؛ لا بد أن يكون هكذا:

---

(١) النشر ٢/ ١٨٩.

(٢) الفتح الرحماني بتحقيق الشيخ عبد الرزاق ص ١٦٨.

(٣) الفتح الرحماني ص ١٦٩.

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وقرأ الباقون بالحذف في الحالين، وبه قرأ على فارس. واستدل الشيخ على هذا بأن المتولي فعل هذا، والصفاقسي وغيرهم . وعند الرجوع إلى الروض النضير للشيخ المتولي لم أجد هذا النص ، بل الذي وجدته خلاف ما ذكره الشيخ عبد الرازق، وهو تأكيد الشيخ المتولي أن الحذف في الحالين طريق التيسير، فقال: « الحذف في الحالين مع القصر والإمالة ... وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»[(١)]. إلا أن الشيخ عبد الرازق قال: « أن كلمة ينبغي هنا للمتولي رأي منه». قلت: وعلى هذا لم يتبق إلا نص الصفاقسي، وهو لا شك أنه سبق قلم وهو لا يريد ذلك، وحتى نتأكد بشكل قاطع ولا يكون في النفس شيء فقد رجعت إلى النسخة المصرية من كتاب النشر مخطوط بالمكتبة الأزهرية ٦٥ / ٤٤٧٠، فكان النص موافقاً للمطبوع، وكذا رجعت إلى نسخة أخرى مصدرها تونس، دار الكتب الوطنية، فلم أجد سقطاً، ثم رجعت إلى تلميذ ابن الجزري الإمام النويري[(٢)] في كتابه شرح طيبة النشر[(٣)]، فوجدت في نسخته التي نقل كلام شيخه من النشر بالنص، وليس هناك سقط أو تنبيه منه على ذلك، فدل هذا على أن ما كتبه الصفاقسي سبق قلمٍ منه، وأن اعتماد الشيخ عليه لا أصل عليه من الرواية ولا الدراية.

وأختم هنا بدليل آخر غاب عن فضيلته ﷾، وهو: أن ابن الجزري عندما ذكر الإثبات للسوسي ذكر الكتب التي حكت تلك الرواية في تسعة أسطر من كتابه، فلو أن الضمير يعود على الحذف في الحالين لبينت تلك الكتب التناقض، ولدلَّ ذلك على أن هناك سقطاً في النشر ، ثم كيف يرجع ابن الجزري مرة أخرى

(١) الروض النضير ص ٣٣٨.
(٢) محمد بن محمد بن محمد النويري القاهري، عرض على ابن الجزري ، الضوء اللامع ٩/ ٢٤٦.
(٣) ٣/ ٣١٥.

للحذف في الحالين في آخر كلامه، وقد ذكر في بداية الكلام كتباً أخرى ذكرت الحذف في الحالين، وبالله التوفيق.

قلت: والحق أن الثلاثة الأوجه هي للسوسي من التيسير أيضاً وليس وجهان، أو وجه، فأما الحذف في الحالين فتقدم إثباته من العنوان والتبصرة للخياط، والكافي والتذكرة والمصباح والتلخيص والتبصرة لمكي، وقد ذكر ابن الجزري بعض هذه الكتب وهي طريقه فيها. وأما الإثبات وصلاً والحذف وقفاً - وهو ما يقتضيه كلام الشاطبي من ظاهر النظم لمن تأمل- فقد جاء السند المتصل بهذه الرواية من طريق المصريين، من طريق موسى بن جرير الرقي عن السوسي، وهي طريق التيسير من قراءة الإمام ابن الوجيه الواسطي صاحب الكنز، فقال: « فأثبت فيها ياء محركة وصلاً .. والسوسي من طريق المصريين»[(١)]، قلت : وأما ثبوتها لابن الجزري فمن طريق ابن حبش، وأما الإثبات في الحالين فأثبتها الإمام ابن الباذش صاحب الإقناع من طريق موسى بن جرير الرقى، من ثلاث طرق: طريق السامري وهي طريق التيسير ، وطريق ابن حبش وهي طريق العراقيين، وطريق الكسروي.. عنه، وهي طريق الداني في غير التيسير فقال رحمه الله: « وأبو شعيب بياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف»[(٢)]، وبالله التوفيق .

- **قال الناظم:** « ...**والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف ..** »[(٣)]

الوجه الزائد: إثبات الياء وصلاً لقالون في قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر: ١٥] ، ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] .

(١) الكنز في القراءات العشر ص ٢٣٠.
(٢) الإقناع في القراءات السبع ص ٤٥٣.
(٣) الحرز ص ٣٥.

وذكره الداني في التهذيب[١]، وفي التيسير، وقال إنه قرأ لقالون بالوجهين[٢]، وأوضح في الجامع أنها رواية أبى مروان العثماني[٣]وأحمد بن فليح عن قالون ، ثم بين أن هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح من رواية قالون.[٤]

وقد تبع المحققون[٥] أبا القاسم الشاطبي على اختياره لهذه الرواية؛ لصحة سندها وثبوتها عن الداني، وأشاروا إلى مصدرها من أقوال الداني في غير التيسير ، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية مما انفرد به أبو الفتح فارس، وتبعه الداني من قراءته عليه، فأثبته في التيسير وتبعه الشاطبي[٦]، إلاّ أنَّ قوله في النشر: « ولا أعلمه - أي: إثبات الياء وصلاً لقالون- ورد من طريق من الطرق عن أبى نشيط، ولا الحلواني بل ولا عن قالون أيضاً في طريق؛ إلا عن طريق أبى مروان عنه، وسائر الرواة عن قالون على خلافه»[٧] ففيه نظر، فقد جاءت الروايات بالسند الصحيح، وبتنصيص من أصحابها وبما يخالف قول ابن الجزري،وأنها ليست رواية أبى مروان فقط عن قالون، بل ثبتت عن الحلواني وعن أبي نشيط وعن أحمد بن فليح كلهم عن قالون، فهذا ابن الباذش ينص في كتابه الإقناع أنه قرأ لأبى نشيط من طريق أبى عمرو الداني على فارس عن عبد الباقي عن قالون بالوجهين: الإثبات في الوصل،

(١) ورقة ٦.

(٢) التيسير ص ١٥٦.

(٣) محمد بن عثمان بن خالد القرشي العثماني ، عرض على قالون، مات ٢٤١هـ الغاية ٢ / ١٩٦.

(٤) الجامع ص ٧٠٦.

(٥) فتح الوصيد ١ / ٦١٩ ، الكنز للجعبري ورقة ١٤٣ ، اللآلئ الفريدة ١ / ٥٧٩ ، النشر ٢ / ١٩٠ ، سراج القارئ ص ١٤٥ ، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧ . إبراز المعاني ٢ / ٢٦٩ ، كنز شعلة ص ٢٥٣ ، الدرة الفريدة ورقة ٢٣٥ .

(٦) النشر ٢ / ١٩٠ .

(٧) النشر ٢ / ١٩٠ .

والحذف في الحالين[١]، فهذا طريق التيسير وهي مصداق قول الداني في الجامع: «وقرأتهما أنا على أبى الفتح في رواية .... قالون من طرقهم على قراءته على عبدالباقي عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف»[٢]. وهذا الإمام العماني[٣] في كتابه الأوسط أثبت لقالون وصلاً إثبات الياء من طريق الحلواني من طريق أبى عون الواسطي [٤][٥]، قلت: وهذه الطريق هي مدار رواية الحلواني عن قالون عند الإمام العماني، وهذا أبو الكرم الشهرزوري ينص على الإثبات وصلاً في كتابه المصباح عن قالون من طريق أحمد بن صالح[٦]، وهى طريق ابن مجاهد في كتابه السبعة[٧]، وأيضاً نص الداني على أنها رواية قالون من طريق أحمد بن فليح، وإن لم يكن طريقه، ونص على أنها رواية الحلواني أيضاً من طريق الرازي[٨]، وهذه طريقه في الجامع[٩]، فكل هذه الروايات والطرق تدل على أن هذه الرواية لم يختص بها أبو مروان العثماني كما ذكر ابن الجزري في النشر، بل شاركه غيره كما تبين .

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم، فبينما أثبت الأزميري في عمدة العرفان [١٠] والمتولي في الروض النضير[١١] الياء لقالون وصلاً من الشاطبية

(١) الإقناع ص ٤٥٥ .
(٢) الجامع ص ٧٠٦ .
(٣) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ ، الغاية ١/ ٢٢٣.
(٤) محمد بن عمر بن عون الواسطي ، عرض على الحلواني ، مات نحو ٢٦٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٢١.
(٥) الأوسط ص٤٥١ .
(٦) المصباح الزاهر ٣/ ٢١٤.
(٧) النشر ٢ / ١٩٠ .
(٨) محمد أحمد أبو العباس الرازي ، أخذ عن الحلواني ، الغاية ٢/ ٩٤.
(٩) الجامع ص ٧٠٨ .
(١٠) انظر تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان ص ٣٨٢ .
(١١) ص ٣٤٣.

والتيسير، منعها كل من السيد هاشم[١] والخليجي[٢] وعبد الفتاح القاضي[٣] والضباع[٤] والحسيني[٥]؛ لأنه خروج عن طريق الشاطبية، وهو أيضاً انفراد ، تبعوا في ذلك ألفاظ ابن الجزري في النشر، وتوسط الصفاقسي في المسألة فقال: «ونقل الخلاف في الطيبة يدل على أنه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية» [٦]، وأما السمنودي فجعلها رواية العثماني فقط، وأن صاحب النشر لا يرى خلفاً، فقال : «وفي النشر قد خلا»[٧]، وهذا عكس ما أثبته الأزميري والمتولي والصفاقسي .

قلت: وسبب الاضطراب هو أن ابن الجزري عندما قال: « ولا أعلمه ورد من طريق ... إلا طريق أبى مروان، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً»[٨]؛ أوهم ظاهر العبارة أن قراءة الداني هذه من طريق أبى مروان؛ هي التي أثبتها الداني في التيسير، فأصبح هذا خروجاً للداني في التيسير، والحق أن ابن الجزري لم يرد هذا؛ لأن قراءة الداني من طريق أبى مروان إنما كانت على شيخه عبد العزيز بن جعفر، وهذه ليست طريق التيسير، وأما قراءته على أبي الفتح على عبد الباقي كانت من طريق أبي نشيط والحلواني والشحام[٩]، والزبيري[١٠]، وهو ما غفل عنه

(١) حصن القارئ ورقة ٢٨.
(٢) حل المشكلات ص ٩١.
(٣) البدور الزاهرة ص ٢٧٩.
(٤) الإرشاد ص١٣٣ .
(٥) نظم مسائل الشاطبية ص ٣٩
(٦) غيث النفع ص ٢٤٦.
(٧) جامع الخيرات ص ٥٣٨.
(٨) النشر ٢ / ١٩٠
(٩) الحسن بن علي بن عمران ، عرض على قالون ، الغاية ١/ ٢٢٥.
(١٠) مصعب بن إبراهيم بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام ، قرأ على قالون ، الغاية ٢/ ٢٢٩.

أصحاب التحريرات، فقول ابن الجزري: « ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبى نشيط ولا الحلواني» .. لأنها لم تصل لابن الجزري من هذه الطرق – إلا ما ذكره الداني في التيسير والجامع- والذي وصله هو من طريق أبى مروان فقال : «وذكره الداني في جامعه أيضاً عن العثماني»، فلفظ "أيضاً" يدل على أن غيره شاركه أيضاً، بدليل أن ابن الجزري لم يذكر كعادته خروجاً للداني عن طريق التيسير، فكل ما أراده ابن الجزري في هذه النصوص أن رواية الإثبات لقالون التي ذكرها الداني هي انفراد عن عبد الباقي، والتي هي طريق التيسير ، فلما كانت هذه الرواية هي انفراد وطريقها التيسير ذكرها ابن الجزري في تقريب النشر فقال: «... وكذا قالون فيما ذكره الداني من الخلاف عنه»[١]، وقال في طيبة النشر: «وقيل: الخلف بر»[٢]، فذكره بصيغة التمريض، ولو أنها رواية غير ثابتة لما عرج عليها في سائر كتبه ولأسقطها رأساً، وقد تقدم بالإسناد الصحيح ثبوتها من طريق التيسير كما مر . إلا أن ابن الجزري لم يأخذ بها من هذه الطريق؛ لأنها لم تثبت عنده من طرق التيسير، فهي من ذوات الأسباب عنده، وليس كما أراد المحررون أن سبب ردها أنها طريق أبي مروان العثماني.

- **قال الناظم : « لينذر ... والاحقاف هم بها بخلف هدى »**[٣]

الوجه الزائد: الخلف في قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] بالياء والتاء للبزي. وذكر الداني هذين الوجهين في التيسير[٤] وفصّل في الجامع[٥] وبين طرق

(١) ص ١٦٩.
(٢) ص ٦٠.
(٣) الحرز ٧٩.
(٤) ص ٧٢٠.
(٥) ص ٧٢٠.

الروايتين وأنهما من قراءته على مشايخه، فزاد الشاطبي هذين الوجهين اختياراً منه.

وقد تبع المحققون[1] أبا القاسم الشاطبي في اختياره، وبين ابن الجزري أن هذا الخلف في التيسير خروج عن طريقيه؛ لأنهما ليسا طريق التيسير.

وأما أصحاب التحريرات فجعلوا وجه (الغيب) للبزي خارجاً عن طرق التيسير فقط، وليس كما قال ابن الجزري أن كلا الوجهين خارج عن التيسير. وذلك لأن ابن الجزري عندما قال: « وروى عبد العزيز الفارسي عن النقاش كذلك – أي بالخطاب – ... وبذلك قرأ الداني من طريق أبى ربيعة» . قلت: فظاهر كلام ابن الجزري أفاد أن الداني قرأ بالخطاب من هذه الطريق، وهى طريق التيسير. وعند الرجوع إلى نص ابن الجزري مرة أخرى بشكل تفصيلي، نجد أنه اشتمل على أربع عبارات، وهي كالتالي:

الأولى: فروى عبد العزيز الفارسي .... عن النقاش وهى رواية الخزاعي واللهبيين وابن هارون عن البزي – أي : الخطاب–.

الثانية: وبذلك قرأ الداني من طريق أبى ربيعة .

الثالثة: وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقيه .

الرابعة: وروى الطبري والفحام والحمامي عن النقاش وابن بنان عن أبي ربيعة وابن الحباب عن البزي بالغيب ، وبذلك قرأ الباقون.

فمن خلال العبارة الأولى والثانية أخذ المحررون "وجه الخطاب" للبزي؛ لأنه الموافق لطريق الداني في التيسير .

ومن خلال العبارة الرابعة أخذ المحررون للبزي وجه(الغيب) بأنه وجه زائد على التيسير؛ لأنها ليست هذه طرق التيسير، مستدلين في ذلك بقول الجزري :

(١) إبراز المعاني ٤ / ١٢١، فتح الوصيد ٢ / ٤٣٢، كنز شعلة ص ٥٦٠ ، سراج القارئ ص ٣٣٣.

«خروج من طريقيه»، وعلى ضوئه منعوا من قراءة الغيب للبزي، فقالوا : لا يقرأ به؛ لأنه خروج عن طريق التيسير كما نبه المحقق – أي ابن الجزري–. وأما العبارة الثالثة فكما نلاحظ أن ابن الجزري قال: «خروج عن طريقيه»، بالتثنية ولكن المحررين قالوا: «خروج عن طريقه» على الإفراد؛ لأن وجه الخطاب موافق لطرق الداني في التيسير في نظرهم، ووجه الغيب هو الزائد، فلابدّ أن تكون العبارة : خروج عن طريقه بالإفراد، وليس كلا الوجهين زائد ، وهنا تكمن القضية، فإن ابن الجزري لم يقل: «خروجه عن طريقيه» بالتثنية اعتباطاً؛ فقد كشفته من الجامع؛ إذ إن الداني قال فيه عن قراءته الخطاب للبزي : « وبذلك قرأت في رواية البزي من غير طريق النقاش عن أبى ربيعة» [1]، فبهذا يكون الداني قيد إطلاقه للخلاف للبزي في غير التيسير، وهو مصداق قول ابن الجزري عندما قال: «وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج طريقيه» ، قلت: وخروجه عن طريقه الأول؛ لأنه لما قرأ للبزي من غير طريق النقاش عن أبى ربيعة فإنه يقصد بذلك طريق ابن بقرة عن أبي ربيعة، وطريق عبد الله بن الحسين عن أبي ربيعة، فهذان الطريقان كما نلاحظ ليسا في التيسير؛ لأنهما من قراءته على شيخه أبى الفتح فارس، فهذا الخروج الأول للداني، والذي أشار إليه الجزري بقوله: «خروج عن طريقيه»؛ لأن طريقه في التيسير شيخه عبد العزيز الفارسي من طريق النقاش عن أبى ربيعة . ونص في الجامع أنه لم يقرأ من هذه الطريق بالخطاب وإنما الغيب، ويَعْضُدُ هذا إسناد ابن الباذش من طريق عبدالعزيز الفارسي بأنه قرأ ﴿لينذر﴾ بالتاء للبزي، إلا من طريق النقاش عن أبي ربيعة. قلت: وهذا الإسناد هو الموافق لكلام الداني في الجامع، فعلى

(١) جامع البيان ص ٧٢٠ .

هذا يكون الداني قد اختار قراءة الخطاب وضمنها التيسير، وهي ليست من طرق التيسير؛ لأنها الرواية المشهورة عن البزي عن ابن كثير كما نص على ذلك علماء القراءات، فأخذ بالأشهر عنه.

وأما الخروج الثاني للداني عن طرقه في التيسير فقول الداني في غير التيسير: «قرأ البزي ﴿لتنذر﴾ بالتاء: وأقرأني الفارسي، عن النقاش عن أبى ربيعة عنه بالياء، وبالأول آخذ »[1]. قلت: فترك الداني قراءة شيخه عبد العزيز الفارسي بالياء وهي طريقه في التيسير، وأخذ بقراءة التاء على شيخه أبي الفتح فارس بقوله: « وبالأول آخذ»، وهذا الخروج الثاني للداني والذي قصده ابن الجزري بقوله: « وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقيه»، فعلى هذا يكون أصحاب التحريرات قرؤوا للداني بالخطاب بما اختاره عن البزي عن ابن كثير . وهو ليس طريقه في التيسير ، وفي المقابل جعلوا وجه الغيب وهو طريق التيسير الأساس غير مقروء به. ولو افترضنا أن ابن الجزري قال: « خروج عن طريقه بالإفراد، وأن لفظة "طريقيه" خطأ من النساخ، فإن الخروج عن الطريق ما زال قائماً؛ لأن الخطاب للبزي في التيسير لم يقرأ به الداني من طريق النقاش عن أبى ربيعة، كما نص في الجامع، وإنما من طريق ابن بقرة والحسين عن أبي ربيعة على شيخه أبي الفتح فارس، فدلّ هذا على أن كلمة "طريقيه" لابن الجزري ليس خطأ من النساخ ، وإنما هي مقصودة. وعلى هذا الافتراض أيضاً تبقى مشكلة القراءة بالغيب؛ لأن الداني قال: وبالأول آخذ -أي: الخطاب- ، فيكون ذلك من باب التعارض عند ابن الجزري ، فكل هذا يدل على أن ابن الجزري لا يمنع من القراءة مما خرج الداني والشاطبي عن

(١) فتح الوصيد٢/ ٤٣٢، نقلاً عن الداني في كتابه المفردات، وانظر الدر النثير للمالقي ٦٨٦، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٨.

طرقهما ولا المحققون قبله ، وأن لفظه "خروج عن الطريق" لا يفهم منها عدم القراءة كما أراد المحررون منفردين بذلك المنع ولم يشاركهم أحد فيه، بل ولا المعاصرون لابن الجزري، ولا الذين من طبقته ممن قرؤوا على شيوخه كابن القاصح والقباقبي، ومن أتى بعدهم كابن النشار. وعلى هذا يتبين أن قول ابن الجزري : « وروى عبد العزيز الفارسي ... عن النقاش كذلك - أي: الخطاب- » أن الداني لم يقرأ عليه بالخطاب من هذا الطريق كما صرح في الجامع، ويعضد هذا إسناد ابن الوجيه الواسطي عن الداني من طريق شيخه الفارسي عنه قال: « وافقهم في الأحقاف البزي -أي: الخطاب- من طريق المصريين بخلافٍ نقله الداني »[١]، وهذا يدلُّ أن الداني حكى عن شيخه الفارسي الخطاب. ثم قال ابن الجزري : «وهو رواية الخزاعى واللهبيين وابن هارون عن البزي ». ، فهذا يدل على أن هذه الرواية للبزي طريق الخزاعي واللهبيين وابن هارون عن البزي، وهي كما نلاحظ ليست طرق التيسير ، ثم قال ابن الجزري : « وبذلك قرأ الداني من طـريق أبى ربيعة » ، -أي: الخطاب- قرأ الداني من طريق أبى ربيعة ، ولم يقل ابن الجزري من طريق النقاش؛ لأن الداني قرأ أيضاً من طريق أبي ربيعة من طريق ابن بقرة وعبد الله بن الحسين على شيخه أبي الفتح فارس.

وقد خالف أصحاب التحريرات صاحب منظومة اختلاف القراء الشيخ المنجرة، فأخذ بالوجهين للبزي[٢]، وفي المقابل سكت خلف الحسيني في منظومته[٣]، فلم يذكر في المسألة شيئاً، وقد نقل الجمزوري[٤] عن العلامة

(١) الكنز في القراءات العشر ص ٢٢٥.
(٢) ص ٣٤.
(٣) ص ٤٨.
(٤) ص١٥٦.

الأَسقاطي[1] أن صاحب النشر ضعّف وجه الغيب، قلت: فهذا غير صحيح وليس له أصلٌ في النشر.

قلت : فأي اضطراب عن المحررين هذا ؟! فهل يعقل أن تكون مسائل التحريرات لها أصل عند العلماء المتقدمين ثم يجيء هذا التضارب بين قارئٍ، وبين تاركٍ، وبين ساكتٍ ؟! فدلَّ هذا على أن أمر التحريرات على الشاطبية حادث وقريب العهد، وأن الأساس الذي قامت عليه اعتراه الاضطراب؛ لأنه لا وجه للتحرير على الشاطبية ، وإنما التحرير على طيبة النشر لما يحصل فيها من التركيب.

- **قال الناظم : « وفي آنفاً خلفٌ هدى ... »**[2]

الوجه الزائد: قصر الهمزة في قوله تعالى: ﴿ ءَانِفًا ﴾ [محمد: ١٦] .

ذكر الداني هذا الوجه في التيسير[3] والجامع[4]، ونبه فيهما أن القصر من قراءته على أبي الفتح، وليس الفارسي الذي هو طريقه في التيسير، ثم بين أنه لا يأخذ بهذه الرواية، وإنما يأخذ بالمد اختياراً منه. وقد أثبت المحققون[5] ما أثبته الشاطبي في الحرز، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية انفراد لأبي الفتح فارس، وعليه فلا وجه لإدخالها في طريق الشاطبية والتيسير، وإن صحت من طريق النقاش عن أبي ربيعة كما أشار ابن الجزري. قلت: وهذا طريق التيسير إلا أن الداني لم يقرأ بالقصر من هذه الطريق، فأما اختيار الشاطبي لهذه الرواية فلشبهة أراد إزالتها ودحضها، وهو

(١) أحمد بن عمر القاهري ، عرض على البنا ، مات ١١٥٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ١٨٨.
(٢) الحرز ص٨٣.
(٣) ص١٦٣.
(٤) ص٧٢٢.
(٥) إبراز المعاني ٤ / ١٧٨ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٧٩، فتح الوصيد ٢ / ٤٦٣ ، كنز الجعبري ورقة ٣٨٣، سراج القارئ ص ٣٥٣، كنز شعلة ص٥٨٥.

ما أشار إليه الإمام الجعبري، فقال: «ومسألة﴿ءَانِفًا﴾ ساقطة من أكثر كتب الخلاف لقطعهم بالمد، ولهذه الشبهة قال الشاطبي: " بخلف هدا " أي: عرف ناقله صحته بالبحث عن طريقه »[١]، فعلى هذا يكون اختيار الشاطبي لهذا الوجه إحياءً له وتتبعاً لما صح عن الثقات؛ لأن الداني قد ترك هذا الوجه وأخذ بالمد، فكان على ابن الجزري أن يشيد بصنيع الإمام الشاطبي في تتبع الصحيح.

وأما أصحاب التحريرات[٢]، فتعلقوا بقول ابن الجزري: « فلا وجه لادخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير»، فمنعوا من القراءة به، وخالفهم السيد هاشم في تحريراته، فأخذ بالوجهين للبزي[٣]، ولم يذكر الحسيني في منظومته شيئاً[٤].

وبالله التوفيق ،،

(١) الكنز ورقة ٣٨٣ .

(٢) حل المشكلات ص ٩١، الفتح الرحماني ص ١٥٩، إرشاد المريد ص٢٩٤، غيث النفع ص٢٦٣.

(٣) حصن القارئ ورقة ٣٠ .

(٤) نظم الحسيني ص ٤٨.

الخاتـــمة

- **النـــتـــائج:**

١- أن ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني لم يخرج فيها عن طرق الداني الأخرى، وطرقه هو من قراءته على شيخه ابن هذيل والنّفْزِي، وما اختاره الشاطبي مما صح عن الثقات، فهذه هي مصادر زيادات الشاطبي على التيسير.

٢- أن المنع مما زاده الشاطبي على التيسير لم يكن معروفاً عند المحققين من بعد الإمام الشاطبي، أي من أواخر القرن السادس وحتى أواخر القرن العاشر، حيث ظهرت كتب التحريرات.

٣- أن بدايات المنع من زيادات الشاطبي كانت من بدايات القرن الحادي عشر.

٤- سبب ظهور كتب التحريرات على مسائل الشاطبية هو تتبع ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل ، فأفردوا لها كتباً خاصة ، ونظموا فيها ، وكان ذلك متأخراً جداً ، أي بعد ابن الجزري بمائتي عام تقريباً .

٥- أن ابن الجزري عندما علق على زيادات الشاطبي في كتابه النشر، اختار ألفاظاً أوهم ظاهرها المنع من القراءة بهذه الزيادات، وهذا سبب خروج كتب التحريرات على الشاطبية .

٦- أن ابن الجزري صرح بعدم الأخذ ببعض زيادات الشاطبي، فكان هذا سبباً ثانيا لأصحاب التحريرات بالمنع من الزيادات، حيث ربط أصحاب التحريرات بين تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ، وبين لفظ "خروج عن الطريق"، فجعلوا كلَّ رواية يقول فيها ابن الجزري : « خروج عن الطريق » ممنوعة من القراءة بها عندهم.
فتبين لي من خلال البحث أنه لا رابط بين اللفظين، فأما تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات فقد كان ذلك مخصوصاً ببعض الروايات من ذوات الأسباب، التي امتنع ابن الجزري من الأخذ بها، إلا أن المحررين عمموا ذلك على جميع الروايات الزائدة، وقد بينت تلك الأسباب في مواضعها، وأما لفظ "الخروج

عن الطريق" فقد ثبت أن ابن الجزري لا يريد من هذا اللفظ المنع من القراءة بالأدلة القاطعة، إلا أن أصحاب التحريرات جعلوه دليلاً على المنع، وابن الجزري منه بريء .

٧- الأساس الذي قامت عليه التحريرات على الشاطبية ، تبين لي من خلال البحث أنه غير سليم ، إذ أثبتُّ اضطراب المحررين فيه، وأنهم غير متفقين، فمنهم من منع، ومنهم من أخذ، ومنهم من لم يشر لشيءٍ أصلاً، ومنهم من دخله الوهم والخطأ فأثبت للشاطبي ما لم يقله، وكل ذلك على حسب فهم نصوص ابن الجزري في النشر، فكل واحد منهم صدر عما فهمه، وبنوا عليها تحريراتهم ، وابن الجزري لا يريد ذلك كلَّه.

٨- أن السمة البارزة عند المحررين في تحريراتهم كانت نقل الآخر منهم عن الأول، دون الوقوف على منهج ابن الجزري في كتابه.

٩- أدت هذه التحريرات إلى اضطراب طلبة العلم وطالبي علم القراءات بين الأخذ بتلك التحريرات أو نبذها .

١٠- أن أصحاب التحريرات منعوا كل رواية يذكر ابن الجزري أنها انفراد، والصحيح أن ابن الجزري لم يعمم بالمنع لكل ما انفرد، وإنما كان ذلك في نوع خاص من ذوات الأسباب.

- **التوصيات** :

يرى الباحث أن يقرأ بكل ما أثبته الإمام الشاطبي من زيادات على التيسير كما قرأ من قبلنا من الأئمة الثقات، من عام ٥٩٠ هـ - وهو عام وفاة الشاطبي- وحتى أواخر القرن العاشر حين ظهرت كتب التحريرات، وبدأ المنع من القراءة بهذه الزيادات بسبب تتبع ألفاظ ابن الجزري؛ لأن المنع يعني أن الشاطبي قد جاء بأمر منكر أدى إلى ذلك المنع؛ علماً بأن كل ما زاده الشاطبي مسند موثق بالأسانيد عن الثقات، ولم تخرج عن طرقه وطرق الداني أو الطرق التي اختارها.

فهرس المراجع

١- **القرآن الكريم** ، مصحف المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد ، رواية حفص .

٢- **الإبانة في معاني القراءات** ، لمكي القيسي ، تحقيق : د . عبدالفتاح شلبي ، المكتبة الفيصلية.

٣- **إبراز المعاني في شرح حرز الأماني**، لأبي شامة، تحقيق الشيخ جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٤- **إتحاف فضلاء البشر** ، لأحمد البنا ، حققه ، د . شعبان إسماعيل ، عالم الكتب

٥- **الاختيار في القراءات العشر** ، لسبط الخياط، تحقيق : د .عبد العزيز السبر ،١٤١٧هـ – مكتبة الرياض.

٦- **الإدغام الكبير** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق د . زهير زاهد ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

٧- **الأرجوزة المنبهة** ، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد الجزائري ، دار المغني الرياض .

٨- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد** ، للضباع ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، مكتبة البابي – القاهرة .

٩- **الاستكمال** ، لابن غلبون ، تحقيق د . عبد العزيز سفر ، الكويت ، ١٤٢٢ هـ ط١.

١٠- **الإشارة في القراءات العشر** ، لأبي نصر العراقي مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٣ / ٢٢٣ .

١١- **الإقناع في القراءات السبع** ، لابن خلف الأنصاري، تحقيق أحمد المزيدي ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٢- **إمتاع الفضلاء بتراجم القراء** لإلياس البرماوي ، ط٢ ١٤٢٨هـ ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة .

١٣- **الأوسط في علم القراءات** ، للحسن بن على العماني ، تحقيق : د . عزة حسن ، دار الفكر .

١٤- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز** ، للقباقبي ، تحقيق د . أحمد شكري ، دار عمار ، ١٤٢٤ هـ .

١٥- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، لعبدالفتاح القاضي ، دار الكتب بيروت .

١٦- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، للنشار ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .

١٧- **البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان** ، للأندلسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٠٢ .

١٨- **التبصرة في القراءات السبع** ، لمكي القيسي ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .

١٩- **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة** ، للخياط ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

٢٠- **تحبير التيسير** ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢١- **التحديد في الإتقان والتجويد** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د . غانم قدوري ، دار عمار.

٢٢- **تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان** ، لجمال شرف ، دار الصحابة.

٢٣- **تحفة الإخوان في الخلف بن الشاطبية** والعنوان لابن الجزري، مخطوط، الجامعة الإسلامية برقم: ٣٠٦.

٢٤- **التذكرة** ، لابن غلبون ، تحقيق : د . سعيد زعيمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٥- **تقريب النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، تحقيق : إبراهيم عوض ، دار الحديث، القاهرة .
٢٦- **التلخيص** ، لأبي معشر الطبري ، تحقيق : محمد موسي ، الجماعة الخيرية بجدة.
٢٧- **تلخيص العبارات** ، لابن بليمة ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .
٢٨- **تمكين المد** ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د . أحمد فرحات ، جامعة الإمارات .
٢٩- **التهذيب لما تفرد به الأئمة السبعة** ، لأبي عمرو الداني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٧٦٧ .
٣٠- **التيسير في القراءات السبعة** لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
٣١- **جامع البيان في القراءات السبع** ، لأبي عمرو الداني ، رسائل جامعية ، جامعة الشارقة.
٣٢- **جامع البيان للداني** ، تحقيق : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية، بيروت .
٣٣- **جامع الخيرات في تجويد وتحرير القراءات** ، لإبراهيم السمنودي ، وزارة الأوقاف الكويتية .
٣٤- **حرز الأماني ووجه التهاني** ، للشاطبي ، ضبط محمد تميم الزعبي ، ١٤١٧هـ
٣٥- **حل المشكلات** : لمحمد الخليجي ، مخطوط ، مكتبة الإسكندرية ، برقم ٢
٣٦- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، لمحمد أمين المحبي ، مكتبة الخياط ، بيروت.
٣٧- **الدر النثير والعذب النمير** ، للمالقي ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
٣٨- **الدرة الفريدة في شرح القصيدة** ، للمنتجب الهمذاني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم : ٢١٦ .
٣٩- **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير** ، لمحمد المتولي ، تحقيق خالد أبو الجود .
٤٠- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة** ، للمالكي ، تحقيق د . مصطفى عدنان ، دار العلوم والحكم.
٤١- **سراج القارئ** ، لابن القاصح مكتبة مصطفى البابي ، ط ٣ ، ١٣٧٣هـ.
٤٢- **شرح الشاطبية** ، لجلال الدين السيوطي ، مؤسسة قرطبة ، ط ١، ٢٠٠٤م.
٤٣- **شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم** ، لأحمد الزيات، ط ١ ١٤١٨ هـ.
٤٤- **شرح طيبة النشر** ، لأبي القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح أبو سنة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة .
٤٥- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** لأحمد بن محمد الجزري ، ضبط الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب .
٤٦- **شواهد الطيبة** ، لعلي المنصوري ، تحقيق : جمال شرف .
٤٧- **العقد النضيد في شرح القصيد** ، للسمين الحلبي ، تحقيق د . أيمن سويد ، دار نور المكتبات، جدة.
٤٨- **العنوان في القراءات السبع** ، لأبي طاهر الأندلسي ، تحقيق : د . زهير زاهد ، عالم الكتب .
٤٩- **غاية الاختصار** ، للهمذاني العطار ، تحقيق ، د . أشرف طلعت ، الجماعة الخيرية للتحفيظ بجدة .
٥٠- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري، عني بنشره ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية،بيروت.

٥١- **الغاية في القراءات العشر** ، لابن مهران ، تحقيق د . محمد غياث ، دار الشواف الرياض .

٥٢- **غيث الرحمن** ، للشيخ ا لأبياري ، تحقيق جمال شرف ، دار الصحابة .

٥٣- **غيث النفع في القراءات السبع** ، لعلي الصفاقسي ، دار الكتب ، ط ١ ١٤١٩ هـ .

٥٤- **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني تحرير حرز الأماني** ، لسليمان الجمزوري ، تحقيق : شريف العدوي ، دار الكتب .

٥٥- **فتح الوصيد في شرح القصيد** ، للسخاوي ، تحقيق ، د . أحمد الزعبي ، مكتبة دار البيان ، الكويت .

٥٦- **قراءات القراء المعروفين** ، للأندرابي ، تحقيق : أحمد الجنابي ، مؤسسة الرسالة.

٥٧- **قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين** ، لابن القاصح ، تحقيق د . الجرمي، دار عمار ، ١٤٢٦ هـ.

٥٨- **القصيدة الحصرية** ، للحصري ، تحقيق د.العبقري ، ط ، ١٤٣٣ ، مكتبة أولاد الشيخ .

٥٩- **القواعد المقررة ، والفوائد المحررة** ، للبقري ، تحقيق : د : محمد المشهداني ، مكتبة الرشد .

٦٠- **القول الأصدق فيما خالف الأصبهاني الأزرق** ، لمحمد علي الضباع، المكتبة الأزهرية .

٦١- **الكاشف لمعاني القصيدة** ، لمحمد المغربي ، تحقيق : جمال الشايب ، مكتبة أولاد الشيخ .

٦٢- **الكافي في القراءات السبع** ، لابن شريح ، تحقيق : أحمد الشافعي ، دار الكتب ، لبنان .

٦٣- **الكامل في التجريد** ، للموصلي جعفر بن مكي ، مخطوط المكتبة الأزهرية ، برقم ٨٦.

٦٤- **كتاب التجريد لبغية المريد** ، لابن القاسم الفحام ، تحقيق ، د . ضاري الدوري ، دار عمار .

٦٥- **كتاب السبعة** ، لابن مجاهد ، تحقيق : د : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .

٦٦- **كتاب فتح القدير** ، لعامر السيد عثمان ، الكليات الأزهرية .

٦٧- **كشف المعاني في شرح حرز الأماني** ، للحسيني عباد ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٣٠٤ .

٦٨- **كشف المعاني في شرح حرز الأماني** للخلاطي ، مخطوط الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٤

٦٩- **الكفاية الكبري في القراءات العشر** ، للقلانسي ، تحقيق: جمال شرف ، دار الصحابة ، ط ١ ،

٧٠- **كنز المعاني – شرح حرز الأماني** ، للموصلي ، المكتبة الأزهرية ، ط١٤١٨ هـ .

٧١- **كنز المعاني ، في شرح حرز الأماني** ، للجعبري ، تحقيق : أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف المغربية.

٧٢- **كنز المعاني شرح حرز الأماني** ، للجعبري ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٩٢

٧٣- **الكنز في القراءات العشر** ، لابن الوجيه الواسطي ، تحقيق ، هناء الحمصي ، دار الكتب ، بيروت .

٧٤- **الكوكب الدري شرح طيبة النشر** ، محمد الصادق قمحاوي ، المكتبة الأزهرية .

٧٥- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة** ، للفاسي ، تحقيق الشيخ : عبدالرازق إبراهيم موسي ، مكتبة الرشد .

٧٦- **المبسوط في القراءات العشر** ، لابن مهران ، تحقيق ، سبيع حاكمي ، دار القبلة للطباعة ، جدة .

٧٧- **المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط** ، مخطوط، دار الكتب المصرية ، برقم ١٧٧ .

٧٨- **مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة** ، لمحمود برانق و محمد سليمان صالح ، مكتبة البدوي .

٧٩- **المستنير في القراءات العشر** ، لابن سوار البغدادي ، تحقيق : د . عمار الدَّدو ، دولة الإمارات .

٨٠- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** ، للمبارك الشهرزوري ، تحقيق : عثمان غزال ، دار الحديث، القاهرة .

٨١- **المفتاح في القراءات السبع** ، للقرطبي ، تحقيق : أحمد المزيدي ، دار الكتب العلمية .

٨٢- **المفيد في شرح القصيد** ، للمقدسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٦٤ .

٨٣- **منظومة اختلاف القراء السبع** ، لإدريس محمد المنجرة ، تحقيق : عبد العظيم عمران ، مكتبة أولاد الشيخ . القاهرة .

٨٤- **المهذب في القراءات العشر** ، د : محمد سالم ، مكتبة الكلية الأزهرية .

٨٥- **النجوم الزاهرة في القراءات السبع المتواترة** ، للحكري ، مخطوط ، سليمان باشا ، تركيا برقم ٨٥ .

٨٦- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٧- **النظم الجامع لقراءة نافع** ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة تاج .

٨٨- **نظم تحرير مسائل الشاطبية** ، لخلف الحسيني ، ضبط عبد القادر شاهين ، دار الكتب .

٨٩- **الهادي شرح طيبه النشر** ، د : محمد محيسن ، دار الجبل ، بيروت .

٩٠- **الوافي في شرح الشاطبية** ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة السوادي ، المدينة المنورة .

٩١- **الوجيز ، لأبي على الأهوازي** ، تحقيق : د : دريد أحمد ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

٩٢- **الوسيلة إلى كشف العقيلة** ، للسخاوي ، تحقيق د . نصر سعد ، دار الصحابة .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• **الملخص**	١٣
• **المقدمة**	١٤
- خطة البحث	١٥
- اصطلاحات البحث	١٥
- منهج البحث	١٦
• نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي	١٨
• **المبحث الأول: موقف العلماء وأصحاب التحريرات من الزيادات**	٢٠
- المطلب الأول : حقيقية الزيادة ، منشؤها ومشروعيتها	٢٠
- المطلب الثاني : موقف المحققين (من الإمام السخاوي وحتى ابن الجزري)	٢٤
- المطلب الثالث : موقف أصحاب التحريرات (بعد ابن الجزري)	٢٦
• **المبحث الثاني: دراسة تأصيلية تطبيقية** استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير مع بيان موقف المحررين منها	٥١
• **الخاتـــمة**	١٢١
• **فهرس المراجع**	١٢٤
• **فهرس الموضوعات**	١٢٨

التعامل مع المنافقين
دراسة موضوعية قرآنية

د . محمد بن عبد العزيز بن عبد الله المسند*

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية كلية المعلمين – جامعة الملك سعود

* من مواليد عام ١٣٨٣هـ بمدينة الرياض.

- نال شهادة الماجستير من قسم القرآن وعلومه كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٩هـ بأطروحته:" **أساليب المجرمين في التصدي لدعوة المرسلين وعاقبة ذلك في ضوء القرآن الكريم** "، ثم نال منه شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٦هـ بأطروحته: " **اختيارات ابن تيمية وترجيحاته في التفسير ، من أول سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء ، جمعاً ودراسة** ".
- له العديد من المقالات والمؤلفات والبحوث، منها:" **تنبيه الحفّاظ للآيات المتشابهة الألفاظ** "، و" **تفسير القرآن بالسنّة** "، وغيرها.
- البريد الإلكتروني: malmosned@hotmail.com

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا بحث في المنافقين مختص بالحديث عن جانب من الجوانب المتعلقة بهذه الفئة الخطرة في المجتمع المسلم، ألا وهو: كيفية التعامل مع هذه الفئة، سواء على مستوى القادة والأمراء، أو على مستوى الأفراد والعامة، وقد قمت باستقراء أساليب التعامل مع المنافقين كما جاءت في القرآن الكريم، وجعلتها على شكل **معالم**، وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فأما المقدمة فتشتمل على أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في البحث..

وأما التمهيد فقد سميته (تعريف النفاق وأقسامه) وقسّمته إلى مطلبين، المطلب الأول بينت فيه تعريف النفاق والمعالم. والمطلب الثاني بينت فيه أقسام النفاق .

وأما المبحثان:

فالمبحث الأوّل خصصته للمعالم الخاصّة بالنبيّ ﷺ ومن يقوم مقامه من ولاة المسلمين وقادتهم.

والمبحث الثاني للمعالم العامّة لجميع المسلمين.

ثم الخاتمة ، وذكرت فيها أهمّ النتائج والتوصيات.

المقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فقد جرت سنّة الله وحكمته البالغة أن يوجد في المجتمع المسلم منافقون، بل إنّ وجودهم في المجتمع المسلم دليل على صحّة هذا المجتمع وسلامته، والشهادة له بالاستقامة في الجملة، إذ إنّ ظهور النفاق والمنافقين يتناسب تناسباً طردياً مع قوّة الإسلام وأهله، فكلّما قوي الإسلام في بلد؛ قوي النفاق واشتدّ، والعكس صحيح، ولهذا لم يكن في مكّة قبل فتحها منافقون، إذ لا حاجة إلى النفاق في مجتمع مشرك كافر يستخفي فيه المؤمن أحياناً، كما يستخفي المنافق في بلاد الإسلام. ولّما كان الأمر كذلك؛ كان لا بدّ من التعرّف على الطرق والأساليب التي ينبغي أن يُعامل بها هذا العدوّ الخفي الماكر. وهذا ما سعيت إليه في هذا البحث.

أهميّة الموضوع:

إنّ الحديث عن هذا الموضوع أمر في غاية الأهميّة، وذلك أنّ المنافقين في المجتمع المسلم يخفى حالهم ـ كما سبق ـ على بعض الناس، لحرصهم الشديد على إخفاء ما يبطنونه من الكفر والنفاق، وتملّقهم للعامّة لكسبهم في معركتهم ضدّ المؤمنين الصادقين من أصحاب البصائر النافذة الذين لا تخدعهم أساليب المنافقين في التدسّس والخداع، ولذا كان الحديث عن هذا الموضوع أمر في غاية الأهمية.

أسباب اختيار الموضوع:

١. أهمية هذا الموضوع لما سبق من خفاء المنافقين في المجتمع المسلم..

خطورة الدور الذي يلعبونه في محاولة إضعاف دولة الإسلام، بل السعي إلى القضاء عليها، كما نبّه إلى ذلك ربّنا ﷻ في كتابه الكريم في آيات كثيرة.

٢. جهل كثير من الناس بالكيفية التي ينبغي أن يُعامل بها هؤلاء المنافقين، لا سيما من ظهرت عليه علامات النفاق أو بعضها.

٣. عدم وجود دراسة مستقلّة تتناول هذا الموضوع حسب اطلاعي.

ولذا فإنّ من الشبه التي يثيرها بعض الناس قولهم: كيف نتعامل مع هؤلاء المنافقين، وماذا نصنع بهم في المجتمع المسلم وهم يصلّون ويصومون معنا، لا سيما إذا كانوا من الطوائف المخالفة لأهل السنّة من باطنية أو عصرانية تظهر خلاف ما تبطن! وربّما أثار هذه الشبهة بعضُ أولئك المنافقين دفاعاً عن أنفسهم ووجودهم في المجتمع المسلم، وتلبيساً على العامّة، وترويجاً لفكرهم المنحرف.. وهذا ما دفعني إلى اللجوء إلى القرآن الكريم، لاستقراء الآيات الواردة في التعامل مع المنافقين، والوقوف على التوجيهات الربّانية في أساليب التعامل معهم، وقد قمت بجمعها فبلغ ما جمعته منها: خمسة عشر أسلوباً، وقد جعلتها على شكل معالم لتكون مناراً للسالكين.

خطّة البحث:

وقد قسّمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

فأما **التمهيد** فقد سمّيته (تعريف النفاق وأقسامه)، وقسّمته إلى مطلبين، المطلب الأول: بينت فيه تعريف النفاق و"المعالم". والمطلب الثاني: بيّنت فيه أقسام النفاق.

وأما **المبحث الأوّل** فقد خصصته للمعالم الخاصّة بالنبيّ ﷺ ومن يقوم مقامه من ولاة المسلمين وقادتهم.

و**المبحث الثاني** للمعالم العامّة لجميع المسلمين.

ثم الخاتمة ، وذكرت فيها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء لنصوص القرآن الكريم فيما يتعلّق بهذا الموضوع من التوجيهات الربّانيّة لنبيّ الرحمة ﷺ وللمؤمنين من خلال تعايشهم مع المنافقين، ثمّ صياغتها على شكل معالم.

أما **منهج الكتابة** فقد سلكت فيه ما يلي:

١. أذكر الآية أوّلاً، ثم أقوم بشرحها والتعليق عليها - بعد الرجوع إلى أقوال المفسّرين فيها -. وربّما ذكرت بعض أقوال المفسّرين بنصّها دون تشعّب أو تشتيت.

٢. عند اختلاف المفسّرين في معنى بعض؛ الآيات أقوم بالترجيح حسب ما يظهر لي بالدليل والبرهان.

٣. عند اشتباه بعض هذه المعالم ببعضها الآخر؛ أبيّن الفرق بينها حسب ما يظهر لي من الدلالات اللغوية والقرآنية، والأدلّة الشرعية الأخرى.

٤. عزوت جميع الآيات والأحاديث والآثار إلى مصادرها المعتمدة.

٥. استشهدت ببعض أقوال السلف بياناً لمعاني بعض هذه المعالم.

٦. شرحت الغريب من الألفاظ.

٧. استشهدت ببعض الأخبار والقصص من السيرة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم - ، مما يدعم المعنى ويقويه، وحرصت أن تكون من السيرة النبوية الصحيحة بقدر الإمكان.

٨. حاولت بقدر الإمكان ربط هذه المعالم بواقعنا المعاصر، إذ إنّ ذلك من أجلّ مقاصد هذا البحث.

٩. ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

هذا وأسأل الله ـ عزّ وجلّ التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.

التمهيد

(تعريف النفاق وأقسامه)

المطلب الأوّل: تعريف النفاق

قال الزبيدي رحمه الله في تاج العروس[١]: « النِّفاق ككِتاب: فِعْلُ المُنافِق، وهو الدّخولِ في الإسلام من وجهٍ، والخُروج عنه من آخر. وقد نافَقَ مُنافَقَةً ونِفاقاً. وقد تكرّر في الحديثِ النِّفاق وما تصرّفَ منه اسْماً وفِعْلاً، وهو اسمٌ إسلاميٌّ لم تعْرِفْهُ العربُ بالمَعْنى المَخْصوصِ به - وهوَ الذي يسْتُرُ كُفرَه ويُظْهِرُ إيمانَه ـ وإن كان أصلُه في اللّغة معْروفاً ».

قال ابن منظور في لسان العرب[٢]: «.. سمي المنافقُ مُنافقاً للنَّفَق وهو السَّرَب في الأَرض. وقيل: إنّما سمي مُنافقاً لأنه نافَقَ كاليربوع[٣]، وهو دخوله نافقاءه. يقال: قد نفق به ونافَقَ. وله جحر آخر يقال له القاصِعاء، فإذا طُلِبَ قَصَّع فخرج من القاصِعاء. فهو يدخل في النافِقاء، ويخرج من القاصِعاء. أو يدخل في القاصِعاء، ويخرج من النافِقاء، فيقال: هكذا يفعل المُنافق؛ يدخل في الإسلام، ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه ».

وقال الفيروز آبادي في القاموس المحيط: « ونافَقَ في الدينِ : سَتَرَ كُفْرَهُ وأظْهَرَ

---

(١) ١/ ٦٩٥٨، مادة (ن ف ق).

(٢) ١٠/ ٣٥٧، مادة (نفق).

(٣) اليربوع دويبة فوق الجُرَذ، تمتاز بطول في ذنبها وأذنيها. ورجلاها أطول من يديها، والجمع (يَرَابِيعُ). والعامة تقول: (جَرْبُوعٌ). (ينظر: لسان العرب: ٨/ ٩٩ مادة: ربع، والمصباح المنير: ١/ ٢١٧، مادة الربع).

إيمانَهُ »[1].

هذا هو معنى النفاق وحقيقته.

وأمّا **المعالم** فهي جمع مَعْلَم، قال ابن منظور رحمه الله: « والمَعْلَمُ ما جُعِلَ عَلامةً وعَلَماً للطُّرُق والحدود، مثل أَعلام الحَرَم ومعالِمِه المضروبة عليه»[2].

وقيل: المعلم: الأثر[3]. والمعنى متقارب، إذ الأثر لا يعدو أن يكون علامة يستدلّ بها على صاحبه. وهو – على التعريفين – أمر محسوس، واستعير في الأمور المعنوية كما في هذه المعالم القرآنية، إذا هي علامات معنوية ترشد إلى السبيل الأمثل في التعامل مع المنافقين. وقد جرى على ذلك بعض السلف فصنّفوا كتباً، ووسموها بذلك، كالخطّابي في معالم السنن، والبغوي في معالم التنزيل وغيرهما.

المطلب الثاني: أقسام النفاق:

يقسّم العلماءُ النفاقَ إلى قسمين:

- **النفاق الاعتقادي**، وهو النفاق الأكبر، وحقيقته إضمار الكفر وإظهار الإسلام، وهو المذكور في القرآن. وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، ومن أبرز مظاهره: تكذيب الرسول ﷺ أو بعض ما جاء به. والمسرّة بانخفاض دين الإسلام، والفرح بما يصيب المؤمنين من المصائب، والسعي إلى إقصاء الشريعة وإسقاط دولة الإسلام، مع مدّ الأيدي إلى الأعداء الخارجيين.

---

(١) ١/ ١١٩٦، مادة (ن ف ق).

(٢) لسان العرب: ١٢/ ٤١٦، مادة (علم).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

• **النفاق العملي**، وهو النفاق الأصغر، ومظاهره خمسة وهي المذكورة في الحديث الشريف: ((**آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**))، وفي رواية : ((**وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر**))[(١)]. وهو عمل شيء من أعمال المنافقين؛ مع بقاء الإيمان في القلب، وهذا لا يُخرج من الملة، لكنه وسيلة إلى ذلك، وصاحبه يكونُ فيه إيمان ونفاق، وإذا كثر؛ صارَ بسببه منافقًا خالصًا، والدليل عليه ما جاء في بعض روايات الحديث أنّ النبيّ ﷺ : ((**أربع من كُنَّ فيه كانَ منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؛ إذا أؤتمن خان، وإذا حدّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**))[(٢)].

• والحديث في هذا البحث إنّما هو عن القسم الأوّل: (الاعتقاديّ). إذ هو المذكور في القرآن كما سبق، وأهله هم الأخطر، ولذا عُني القرآن الكريم بهتك أستارهم ، وكشف خباياهم في مواضع وآيات متعددة من القرآن، ليكون المؤمنون منهم على حذر، وقد كان منهج القرآن الكريم في الحديث عن المنافقين التركيز على

---

(١) الحديث مخرّج في الصحيحين، ولفظه في روايات عدّة: « **أربع من كنّ فيه..** » ولم يذكر هذه الخمس مجتمعة، وأكثر الروايات التي ذكرت الأربع ليس فيهنّ « **وإذا اؤتمن خان** »، إلا رواية واحدة عند البخاري ذُكر فيها هذا اللفظ بدل قوله: « **وإذا وعد أخلف** »، وهكذا في سائر روايات الأربع في غير الصحيحين لم يُذكر فيها « **وإذا اؤتمن خان** ». وفي صحيح مسلم وغيره رواية أخرى اقتُصر فيها على ثلاث فقط، منها هذا اللفظ، وهي قوله: « **آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان** »، والغالب أنّ هذه الخصال متلازمة ، فإنّ الذي يحدّث بالكذب مخلف للوعد، غير حافظ للأمانة والعهد، فاجر عند الخصومة. والله تعالى أعلم.

(٢) ينظر في أقسام النفاق: الدرر السنية في الأجوبة النجدية: ٢/ ٧٢، وكتاب التوحيد لصالح الفوزان: ص٢٣.

أوصافهم دون ذواتهم، حيث لم يذكر أحداً منهم بعينه، لأنّ الذوات قد تتغيّر وتتبدّل مع مرّ العصور، لكنّ الصفات ثابتة لا تتغير[1]، فمهما تغيرت ذوات المنافقين، فإن الصفات باقية تفضحهم حيثما حلّوا وأينما رحلوا، وهذا من لطف الله ﷻ وحكمته.، إذ إنّ النفاق شيء خفيّ في الأصل، والمنافقون متلوّنون وحذرون غاية الحذر، وفتح الباب للحديث عن الذوات قد يؤدّي إلى رمي بريء بما هو منه براء، بل إنّ المنافقين أحياناً ليرمون بعض المؤمنين بالنفاق ليبعدوا التهمة عن أنفسهم، لذا وجب إغلاق هذا الباب درءاً للفتنة، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر: قواعد فقه التعامل مع المخالفين لسليمان الماجد: ص ٥٣.

المبحث الأوّل

(المـــعالم الخاصّـــة)

وهي الخاصّة بالنبيّ ﷺ ومن يقوم مقامه من الولاة والقادة وأولياء الأمور.

وهي بإجمال:

المعلم الأوّل: جهادهم.

المعلم الثاني: الإغلاظ عليهم.

المعلم الثالث: ترك الصلاة عليهم أو القيام على قبورهم.

المعلم الرابع: منعهم من الخروج للقتال مع المؤمنين.

المعلم الخامس: إنكار التميّع في الموقف من بعضهم.

المعلم السادس: النهي عن اتّخاذهم بطانة.

المعلم السابع: عدم قبول اعتذارهم إذا اعتذروا.

التفصيل:

المعلم الأوّل والثاني: جهادهم والإغلاظ عليهم..

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة: ٧٣].. هذه الآية وردت في موضعين من القرآن، أحدهما في سورة التوبة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن. والثاني في سورة التحريم وهي من أوائل ما نزل في المدينة حيث بدأ النفاق.

فأمّا جهادهم فيكون باللسان والبيان[1]، وذلك بنحو الردّ عليهم وإفحامهم

---

(١) ينظر: زاد المسير: ٣/ ٤٦٩.

وإلزامهم بالحجة، لأنّ المنافق إنّما يتمسّح بالإسلام، ويصبغ حديثه بصبغة الدين تحقيقاً لنفاقه، وتلبيساً على العامّة، فمجاهدته إنّما تكون بفضحه، ومقارعته بالحجّة الواضحة، حتى ينكشف عواره، ولفظ الجهاد أعمّ من القتال، فلا يلزم من كلّ جهاد أن يكون قتالاً. وهذا النوع من الجهاد هو جهاد الخاصّة كما سمّاه الإمام ابن القيّم، قال – رحمه الله تعالى–: « فجهاد المنافقين أصعب من جهاد الكفار، وهو جهاد خواص الأمة وورثة الرسل. والقائمون به أفراد في العالم. والمشاركون فيه والمعاونون عليه وإن كانوا هم الأقلين عدداً؛ فهم الأعظمون عند الله قدراً »[1].

وإمّا الإغلاظ عليهم فيكون بالكلام الغليظ كشدّة الانتهار ونحوه كما قال غير واحد من السلف[2]. وقال ابن مسعود ﷺ: « بيده، فإن لم يستطع فليكفهّر في وجهه »![3].

والسرّ في الإغلاظ على المنافقين –والله تعالى أعلم– ؛ أنّهم قوم في غاية اللؤم والجبن والخسّة، واللئيم إن أحسنت إليه ولاطفته ازداد لؤماً وشرّاً، وإن أغلظت عليه وزجرته، كُفيت شرّه، ولم يجرؤ على إظهار شيء مما يبطنه من الشرّ والفساد والتشكيك في الدين والمؤمنين.

وإنّما جمع الله بين جهادهم والإغلاظ عليهم؛ توجيهاً لمن يرى ضرورة الرفق بهم وملاطفتهم، وإن كان ذلك يختلف باختلاف درجات النفاق، وأحوال المنافقين كما سيأتي، لكن يبقى الإغلاظ عليهم هو الأصل في التعامل معهم، والله تعالى

---

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣/ ٥.

(٢) ينظر: زاد المسير: ٣/ ٤٧٠.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٣٧١.

أعلم.

وقد امتثل النبيّ ﷺ أمر ربّه في جهاد المنافقين والإغلاظ عليهم، فقد ذكر ابن إسحاق رحمه الله في سيرته أسماء بعض المنافقين من الأنصار واليهود، ثمّ قال: «فكان هؤلاء المنافقون يحضرون المسجد، ويسمعون أحاديث المسلمين، ويسخرون ويستهزئون بدينهم، فاجتمع في المسجد يوماً منهم أناس، فرآهم رسول الله ﷺ يتحدّثون بينهم خافضي أصواتهم، قد لصق بعضهم إلى بعض، فأمر بهم رسول الله ﷺ فأخرجوا من المسجد إخراجاً عنيفاً، فقام أبو أيوب إلى عمرو بن قيس أحد بني النجار - وكان صاحب آلهتهم في الجاهلية - فأخذ برجله فسحبه حتى أخرجه وهو يقول - لعنه الله -: أتخرجني يا أبا أيوب من مربد[1] بني ثعلبة؟ ثمّ أقبل أبو أيوب إلى رافع بن وديعة النجاري، فلبّبه بردائه ثمّ نتره نتراً شديداً[2]، ولطم وجهه فأخرجه من المسجد وهو يقول: أفٍ لك منافقاً خبيثاً. وقام عمارة بن حزم إلى زيد بن عمرو - وكان طويل اللحية- فأخذ بلحيته وقاده بها قوداً عنيفاً حتى أخرجه من المسجد، ثمّ جمع عمارةُ يديه جميعاً فلدمه بهما لدمة[3] في صدره خرّ منها، قال: يقول: خدشتني يا عمارة! فقال عمارة: أبعدك الله يا منافق، فما أعدّ الله لك من العذاب أشدّ من ذلك، فلا تقربنّ مسجد رسول الله ﷺ، وقام أبو محمد مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك بن النجار - وكان بدرياً-

---

(١) المربد: المكان الذي تحبس فيه الإبل والغنم.(ينظر: لسان العرب: ٣/ ١٧٠ مادة: ربد).

(٢) لَبَّبَ الرجلَ: جعل ثيابه في عُنقِه وصدره في الخصومة ثم قَبَضَه وجَرَّه. (لسان العرب: ١/ ٧٣٣، مادة: لبب). والنتر: الجذب بجفاء. (المصدر السابق: ٥/ ١٩٠ مادة : نتر).

(٣) اللدم: الضرب والدفع، يقال:لدمت المرأة وجهها: ضربته.(ينظر:لسان العرب:١٢/ ٥٣٩، مادة (لدم).

إلى قيس بن عمرو بن سهل وكان شاباً - وليس في المنافقين شاب سواه -، فجعل يدفع قفاه حتى أخرجه، وقام رجل من بني خدرة إلى رجل يقال له الحارث بن عمرو- وكان ذا جمّة[1]- فأخذ بجمّته، فسحبه بها سحباً عنيفاً على ما مر به من الأرض حتى أخرجه، فجعل يقول المنافق: قد أغلظت يا أبا الحارث! فقال: إنك أهل لذلك أي عدو الله، لِمَا أُنزل فيك، فلا تقربنّ مسجد رسول الله ﷺ فإنّك نجس. وقام رجل من بني عمرو بن عوف إلى أخيه زوي بن الحارث، فأخرجه إخراجاً عنيفاً، وأفّف منه، وقال: غلب عليك الشيطان وأمره..[2].

ولمّا بلغ رسول الله ﷺ أنّ ناساً من المنافقين يجتمعون في بيت سويلم اليهودي..، يثبّطون الناس عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك؛ بعث إليهم طلحة بن عبيد الله في نفر من أصحابه، وأمره أن يحرق عليهم بيت سويلم، ففعل طلحة، فاقتحم أحدهم - وهو الضحّاك ابن خليفة - من ظهر البيت فانكسرت رجله واقتحم أصحابه فأفلتوا[3].

ولمّا انصرف ﷺ قافلاً إلى المدينة بعد غزوة تبوك، وكان في الطريق ماء يخرج من وَشَل[4] يروي الراكب والراكبين والثلاثة، بواد يقال له وادي المشقق، فقال رسول الله ﷺ : ((**من سبقنا إلى ذلك الماء فلا يستقينّ منه شيئاً حتّى نأتيه**))،

---

(١) الجمّة: الشعر الكثير، وقيل:ما سقط من الشعر على المنكبين. (ينظر: لسان العرب: ١٢/ ١٠٤مادة(جمم).

(٢) ينظر: البداية والنهاية: ٣/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) المصدر السابق: ٥/ ٣، ٤.

(٤) أصل الوَشَل في اللغة: الماء القليل الذي يخرج من بين الصخر، والجمع أوشال. (ينظر: لسان العرب: ١١/ ٧٢٥، مادة: (وشل).

قال: فسبقه إليه نفر من المنافقين، فاستقوا ما فيه، فلمّا أتاه رسول الله ﷺ، وقف عليه فلم ير فيه شيئاً، فقال: ((**من سبقنا إلى هذا الماء؟**))، فقيل له: يا رسول الله، فلان وفلان. فقال: ((**أَوَلَمَ أنهم أن يستقوا منه حتّى آتيه!**))، ثم لعنهم ودعا عليهم. ثم نزل فوضع يده تحت الوَشَل فجعل يصبّ في يده ما شاء الله أن يصبّ، ثمّ نضحه به ومسحه بيده ودعا بما شاء الله أن يدعو، فانخرق من الماء كما يقول من سمعه ما أنّ له حسّاً كحسّ الصواعق، فشرب الناس واستقوا حاجتهم منه[١].

هذا، ولا يلزم من الأمر بالإغلاظ على المنافقين، أن يكون ذلك في كلّ وقت، ومع كلّ منافق، ولهذا كان ﷺ يترفق برأس المنافقين عبد الله بن أبيّ بن سلول، ويحسن صحبته، عملاً بالسياسة الشرعية، فإنّه لمّا قال مقولته المعروفة: (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعزّ منها الأذلّ) وبلغ ذلك رسولَ الله ﷺ وعنده عمر رضي الله عنه فقال: ألا نقتل يا رسول الله هذا الخبيث ؟ فقال رسول الله ﷺ: ((**دعه لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه !**))[٢].

ولمّا جاء عبد الله بن عبد الله بن أُبيّ بن سلول إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إنّه بلغني أنّك تريد قتل عبد الله بن أُبيّ فيما بلغك عنه، فإن كنت فاعلاً فمر لي به فأنا أحمل إليك رأسه فو الله لقد علمت الخزرج ما كان بها من رجل أبرّ بوالده منّي، وإنّي أخشى أن تأمر به غيري فيقتله، فلا تدعني نفسي أن أنظر إلى قاتل عبد الله بن أُبيّ يمشي في الناس، فأقتله فأقتل مؤمناً بكافر، فأدخل النار. فقال

---

(١) البداية والنهاية: ٥/ ١٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير،باب قوله:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾[المنافقون: ٦]: ص ١٠٥٤، برقم: ٤٩٠٥، ومسلم في كتاب البر والصلة، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً: ص٦٥٩، برقم: ٢٥٨٤.

رسول الله ﷺ : ((**بل نترفّق به، ونحسن صحبته ما بقي معنا**))، وجعل بعد ذلك إذا أحدث الحدث كان قومه هم الذين يعاتبونه ويأخذونه ويعنّفونه، فقال رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب حين بلغه ذلك من شأنهم: ((**كيف ترى يا عمر، أما والله لو قتلته يوم قلت لي لأرعدت له أُنُف لو أمرتها اليوم بقتله لقتلته**))، فقال عمر: قد والله علمت لأمرُ رسول الله ﷺ أعظم بركة من أمري[1].

ويشير ابن حجر رحمه الله إلى السر في ذلك بقوله: « قال الخطابي : إنّما فعل النبيّ ﷺ مع عبد الله بن أبي ما فعل، لكمال شفقته على من تعلّق بطرف من الدين ، ولتطييب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح ، ولتألّف قومه من الخزرج لرياسته فيهم »[2].

والمقصود أنّ جهاد المنافقين والإغلاظ عليهم لا يكون بقتلهم وقتالهم، وإنّما بما دون ذلك ممّا ذُكر.

المعلم الثالث: ترك الصلاة عليهم والقيام على قبورهم

قال تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٨٤].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: « أمر الله تعالى رسوله ﷺ أن يبرأ من المنافقين، وأن لا يصلي على أحد منهم إذا مات، وأن لا يقوم على قبره ليستغفر له أو يدعو له، لأنّهم كفروا بالله ورسوله وماتوا عليه. وهذا حكم عامّ في كلّ من عُرف نفاقه وإن

---

(١) ينظر: البداية والنهاية: ٤/ ١٥٧، ١٥٨.

(٢) فتح الباري: ٨/ ٣٣٦.

كان سبب نزول الآية في عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين» [(١)].

وقد أخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: « لمّا توفي عبد الله، جاء ابنه عبدالله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفّن فيه أباه، فأعطاه، ثم سأله أن يصلّي عليه، فقام رسول الله ﷺ ليصلّي، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، تصلّي عليه وقد نهاك ربّك أن تصلّي عليه؟! فقال رسول الله ﷺ : ((**إنّما خيّرني الله فقال:** ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ ، **وسأزيده على السبعين**)). قال: إنّه منافق! قال: فصلّى عليه رسول الله ﷺ ، فأنزل الله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة: ٨٤] »[(٢)].

قال الرازي رحمه الله في تفسيره: « اعلم أنّه تعالى أمر رسوله بأن يسعى في تخذيلهم وإهانتهم وإذلالهم، فالذي سبق ذكره في الآية الأولى، وهو منعهم من الخروج معه إلى الغزوات، سبب قويّ من أسباب إذلالهم وإهانتهم، وهذا الذي ذكره في هذه الآية وهو منع الرسول من أن يصلي على من مات منهم سبب آخر قوي في إذلالهم وتخذيلهم. عن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنّه لمّا اشتكى عبد الله بن أبيّ بن سلول عاده رسول الله ﷺ ، فطلب منه أن يصلي عليه إذا مات ويقوم على قبره، ثم إنّه أرسل إلى الرسول عليه الصلاة والسلام يطلب منه قميصه ليكفّن فيه، فأرسل إليه القميص الفوقاني، فردّه وطلب الذي يلي جلده ليكفّن فيه، فقال عمر رضي الله عنه: لمَ

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٣٧٨.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[التوبة: ٨٠]: ص٩٧١، برقم: ٤٦٧٠، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر: ص ٦١٦، برقم: ٢٤٠٠ .

تعطي قميصك الرجسَ النجس! فقال عليه الصلاة والسلام: ((**إنّ قميصي لا يغني عنه من الله شيئاً، فلعلّ الله أن يُدخل به ألفاً في الإسلام**)). وكان المنافقون لا يفارقون عبد الله، فلمّا رأوه يطلب هذا القميص ويرجو أن ينفعه، أسلم منهم يومئذ ألف، فلمّا مات جاء ابنه يعرّفه فقال عليه الصلاة والسلام لابنه: ((**صلّ عليه وادفنه**))، فقال: إن لم تصلّ عليه يا رسول الله لم يصلّ عليه مسلم. فقام عليه الصلاة والسلام ليصلّي عليه، فقام عمر فحال بين رسول الله وبين القبلة لئلا يصلّي عليه، فنزلت هذه الآية، وأخذ جبريل عليه السلام بثوبه وقال: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ »[1].

قال الإمام النووي رحمه الله: « إنّما أعطاه قميصه ليكفّنه فيه تطييباً لقلب ابنه عبدالله، فإنّه كان صحابياً صالحاً، وقد سأل ذلك فأجابه إليه. وقيل بل أعطاه مكافأة لعبد الله بن أبيّ المنافق الميّت ؛ لأنّه ألبس العبّاس حين أسر يوم بدر قميصاً»[2].

وهذا النهي عن الصلاة عليهم – والله تعالى أعلم – إنّما هو للأئمّة والقادة والعلماء وذوي الفضل، أمّا عامّة الناس فلا حرج عليهم في الصلاة على أمثال هؤلاء ممّن أظهروا الإسلام، ويخفى نفاقهم على كثير من الناس، لكن من ترك الصلاة عليهم من العامّة، فلا حرج عليه. ويؤيّد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في

---

(١) مفاتح الغيب: ١٦/ ١٢١. والقصّة التي ذكرها أخرج نحوها أبو داود في سننه: ٢/ ٢٠١، برقم: ٣٠٩٤ بسند ضعيف كما قال الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ١/ ٣١٥، برقم: ٦٨١ ، وذكر أنّ قصّة القميص صحيحة، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ٣٣٤): « وهذا مرسل مع ثقة رجاله ». وينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري للزيلعي: ٢/ ٩٢.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج: ١٥/ ١٦٧.

مسنده أنّ النبيّ ﷺ كان إذا دعي لجنازة سأل عنها، فإن أُثني عليها خير قام فصلّى عليها، وأن أُثني عليها غير ذلك قال لأهلها: ((**شأنكم بها**)) ولم يصلّ عليها. ولم ينه عن الصلاة عليها[١].

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه - كما ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسيره - لا يصلّي على جنازةِ من جُهل حاله حتّى يصلّي عليها حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، لأنّه كان يعلم أعيان المنافقين، فقد أخبره بهم رسول الله ﷺ ، ولهذا كان يقال له صاحب السرّ الذي لا يعلمه غيره، أي من الصحابة[٢].

المعلم الرابع: منعهم من الخروج للقتال مع المؤمنين

قال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴾[التوبة: ٨٣].

هذه الآية نزلت في طائفة من المنافقين تخلّفوا عن الغزو بلا عذر، وكان الله قد ثبّطهم عن الخروج لما في خروجهم من إلحاق الضرر بالمؤمنين ووقوع الفتنة، وبيّن ذلك سبحانه بقوله: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَـٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّـٰعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٦، ٤٧][٣].

---

(١) ٥/ ٢٩٩، برقم: ٢٢٦٠٨، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تخريجه على المسند.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٤٩٨. وقد ثبت في الصحيح وصف أبي الدرداء لحذيفة بأنّه صاحب سر النبيّ ﷺ أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب مناقب عمار وحذيفة: ص ٧٦٨، برقم: ٣٧٤٢.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٦/ ٤٣٨.

و(لن) في الآية ليست إخباراً عن غيب في المستقبل، وإنّما هي في معنى النهي.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣]: « أي تعزيرًا لهم وعقوبة »[١]. فهو إخبار منه سبحانه في معنى النهي، للتعزير والمبالغة[٢].

وإلى هذا ذهب القرطبيّ رحمه الله ، فإنّه قال في بيان معنى النهي في الآية: « أي عاقبْهم بألا تصحبَهم أبداً، وهو كما قال في سورة الفتح :﴿قُل لَّن تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح : ١٥] »[٣].

ولذا جمع بين (لن) و (أبداً) للتأكيد على منعهم من الخروج في المستقبل للغزو مع المسلمين[٤].

قال الشنقيطي صاحب الأضواء رحمه الله: « عاقب الله في هذه الآية الكريمة المتخلّفين عن غزوة تبوك بأنّهم لا يؤذن لهم في الخروج مع نبيّه، ولا القتال معه ﷺ، لأنّ شؤم المخالفة يؤدّي إلى فوات الخير الكثير »[٥].

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله: «فصل : ولا يستصحب الأمير معه مخذّلاً، وهو الذي يثبّط النّاس عن الغزو، ويزهّدهم في الخروج إليه والقتال والجهاد، مثل أن يقول: الحرّ أو البرد شديد، والمشقّة شديدة، ولا تؤمن هزيمة هذا الجيش، وأشباه

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٤٩٨.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاويّ: ١/ ١٦٣٠، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود: ٤/ ٨٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ١٩٩.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ١٨٩١.

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٢/ ١٤٧.

هذا. ولا مرجفاً، وهو الذي يقول: قد هلكت سرية المسلمين، ومالهم مدد، ولا طاقة لهم بالكفّار، والكفّار لهم قوّة ومدد وصبر، ولا يثبت لهم أحد، ونحو هذا. ولا من يعين على المسلمين بالتجسّس للكفّار، وإطلاعهم على عورات المسلمين، ومكاتبتهم بأخبارهم، ودلالتهم على عوراتهم، أو إيواء جواسيسهم. ولا من يوقع العداوة بين المسلمين، ويسعى بالفساد، لقول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا وَلَأَوۡضَعُواْ خِلَٰلَكُمۡ﴾ [التوبة: ٤٦، ٤٧]، ولأنّ هؤلاء مضرّة على المسلمين، فيلزمه منعهم. وإن خرج معه أحدُ هؤلاء؛ لم يسهم له، ولم يرضخ، وإن أظهر عون المسلمين؛ لأنّه يحتمل أن يكون أظهره نفاقاً، وقد ظهر دليله، فيكون مجرّد ضرر، فلا يستحقّ ممّا غنموا شيئاً.. »[1].

فإن قيل: إنّ من أبرز صفات المنافقين: التخلّف عن الجهاد، واختلاق الأعذار الكاذبة لذلك، فكيف يَسْتأذنون للخروج، وما وجه منعهم حينئذ؟

فالجواب: أنّهم ربّما استأذن بعضهم للخروج لتثبيط المؤمنين وإيقاع الفتنة بينهم كما فعل رأسهم وكبيرهم عبد الله بن أبيّ في أُحُد لمّا رجع بثلث الجيش..وربّما خرج بعضهم طمعاً في الغنيمة.. لكنّهم لا يخرجون للقتال أبداً، لذا جاء التوجيه الربّاني بمنعهم من الخروج، والله تعالى أعلم.

ومنعهم من الخروج يقتضي - من باب أولى - أن لا يعيّنوا أصلاً في رتب قيادية في الجيش ونحوه، لما في ذلك من الخطر على الدولة الإسلامية.

---

(١) المغني: ١٠/ ٣٦٦.

المعلم الخامس: إنكار التميّع في الموقف من بعضهم

قال تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٨٨] .

وهذا خاصّ بمن يقيم بين أظهر المشركين من أهل النفاق، ويتّخذ من ذلك ذريعة لحفظ نفسه وماله في حال إقامته، وفي حال خروجه إلى بلاد المسلمين. ففي حال الإقامة يوافق المشركين في دينهم ومذهبهم، وفي حال خروجه للمسلمين يظهر لهم الإسلام تقية، وهذه التقية هي التي جعلت المؤمنين يختلفون في حال هؤلاء المنافقين ما بين مصدّق لهم ومكذّب، فأنكر الله تعالى هذا التميّع في الموقف منهم، وقد ظاهروا الكفّار، وأقاموا بين ظهرانيهم مع قدرتهم على الهجرة، ونهى عن إحسان الظنّ بهم واتّخاذهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، فإن لم يفعلوا؛ فقد أحلّ الله دماءهم وأموالهم، وردّهم إلى أحكام أهل الشرك، وهذا معنى قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾ [1]، ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ٨٩].

وقيل: « أركسهم في الكفر بأن خذلهم حتى أركسوا فيه. لما علم من مرض قلوبهم » [2].

ولا تعارض بين القولين، فإنّ الأوّل نتيجة للثاني، ومن لوازمه، والله أعلم.

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٤/ ١٩٤.

(٢) الكشّاف للزمخشري: ١/ ٢٧٠.

قال ابن عبّاس رضي الله عنهما : نزلت في قوم كانوا بمكّة قد تكلّموا بالإسلام، وكانوا يظاهرون المشركين، فخرجوا من مكّة يطلبون حاجة لهم، فقالوا: إن لقينا أصحاب محمّد فليس علينا منهم بأس، وإنّ المؤمنين لّما أخبروا أنّهم قد خرجوا من مكّة قالت فئة من المؤمنين: اركبوا إلى الجبناء فاقتلوهم فإنّهم يظاهرون عليكم عدوّكم، وقالت فئة أخرى من المؤمنين: سبحان الله – أو كما قالوا –: أتقتلون قوماً قد تكلّموا بمثل ما تكلّمتم به من أجل أنّهم لم يهاجروا ولم يتركوا ديارهم نستحلّ دماءهم وأموالهم ؟ فكانوا كذلك فئتين، والرسول عندهم لا ينهى واحداً من الفريقين عن شيء، فنزلت: ﴿فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ﴾. رواه ابن أبي حاتم[1].

وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أخبار أخرى، بعضها لا يبعد عمّا ذكره ابن عبّاس رضي الله عنهما وعموم الآية يشملها جميعاً، والله تعالى أعلم[2].

ونُلاحظ في هذه الآيات " استنكاراً لانقسام المؤمنين فئتين في أمر المنافقين، وتعجّباً من اتخاذهم هذا الموقف، وشدّة وحسماً في التوجيه إلى تصور الموقف على حقيقته ، وفي التعامل مع أولئك المنافقين كذلك .

وكل ذلك يشي بخطر التميّع في الصفّ المسلم حينذاك – وفي كل موقف مماثل– التميّع في النظرة إلى النفاق والمنافقين؛ لأنّ فيها تميّعاً كذلك في الشعور بحقيقة هذا الدين . ذلك أنّ قول جماعة من المؤمنين: « سبحان الله! – أو كما قالوا– أتقتلون قوماً قد تكلّموا بمثل ما تكلمتم به من أجل أنّهم لم يهاجروا ولم يتركوا

(١) تفسير ابن أبي حاتم: ٣/ ١٠٢٣، وينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١/ ٥٣٢.
(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٩٩٩، والمحرر الوجيز لابن عطية: ٢/ ١٠٥.

ديارهم ، نستحلّ دماءهم وأموالهم! » . . وتصوّرهم للأمر على هذا النحو ، من أنّه كلام مثل ما يتكلّم المسلمون! مع أنّ شواهد الحال كلّها، وقول هؤلاء المنافقين : «إن لقينا أصحاب محمّد فليس علينا منهم بأس ». وشهادة الفئة الأخرى من المؤمنين، وقولهم : « يظاهرون عدوّكم » ؛ تصوّرهم للأمر على هذا النحو فيه تمييع كبير لحقيقة الإيمان ، في ظروف تستدعي الوضوح الكامل ، والحسم القاطع . فإنّ كلمة تقال باللسان، مع عمل واقعي في مساعدة عدوّ المسلمين الظاهرين؛ لا تكون إلا نفاقاً . ولا موضع هنا للتسامح أو للإغضاء . لأنّه تمييع للتصور ذاته . . وهذا هو الخطر الذي يواجهه النص القرآني بالعجب والاستنكار والتشديد البيّن "[1] .

وقد استثنى الله ﷻ من هؤلاء المنافقين طائفتين:

- **الطائفة الأولى**: الذين لجئوا وتحيزوا إلى قوم بينهم وبين المسلمين مهادنة، أو عقد ذمة؛ فيُجعل حكمهم كحكمهم. وهي التي عناها الله بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [النساء: ٩٠].

- **والطائفة الثانية**: الذين يخرجون مع قومهم وصدورهم حصرةٌ أي ضيقة، مبغضين أن يقاتلوا المسلمين، ولا يهون عليهم أيضاً أن يقاتلوا قومهم مع المسلمين، بل هم لا للمسلمين ولا عليهم، فهاتان الطائفتان لم يبح الله دماءهم وأموالهم[2].

وأضاف الشيخ عبد الرحمن السعدي ﷺ طائفة ثالثة، فقال: « الفرقة الثالثة:

---

(١) في ظلال القرآن: ٢/ ٢٠٨.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٢٩٤.

قوم يريدون مصلحة أنفسهم بقطع النظر عن احترامكم، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ أي: من هؤلاء المنافقين، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ﴾ أي: خوفاً منكم، ﴿وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُواْ فِيهَا﴾ أي: لا يزالون مقيمين على كفرهم ونفاقهم، وكلما عرض لهم عارض من عوارض الفتن أعماهم ونكسهم على رءوسهم، وازداد كفرهم ونفاقهم، وهؤلاء في الصورة كالفرقة الثانية، وفي الحقيقة مخالفة لها، فإنّ الفرقة الثانية تركوا قتال المؤمنين احترامًا لهم لا خوفاً على أنفسهم، وأمّا هذه الفرقة فتركوه خوفاً لا احتراما، بل لو وجدوا فرصة في قتال المؤمنين، فإنّهم مستعدّون لانتهازها، فهؤلاء إن لم يتبيّن منهم ويتّضح اتّضاحًا عظيمًا اعتزال المؤمنين وترك قتالهم؛ فإنّهم يقاتلون، ولهذا قال: ﴿فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ أي: المسالمة والموادعة ﴿وَيَكُفُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٩١] أي: حجّة بيّنة واضحة، لكونهم معتدين ظالمين لكم تاركين للمسالمة، فلا يلوموا إلا أنفسهم »[1].

المعلم السادس: النهي عن اتّخاذهم بطانة

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وهذا على أحد القولين في الآية.

والقول الثاني أنّ المقصود بالبطانة هنا: الكفّار الصرحاء، من اليهود

---

(١) تيسير الكريم الرحمن: ص ١٩١. وينظر: نظم الدرر للبقاعي: ٢/ ٢٩٦.

وغيرهم[١]. ولا تعارض بين القولين، فالآية تحتملهما جميعاً بناء على القاعدة المعروفة أنّ الآية إذا كانت تحتمل معنيين ولم يتنافيا؛ جاز حمل الآية عليهما جميعاً[٢]. ولأنّ المنافقين كفّار في الباطن، فلا فرق بينهم وبين الكفّار الصرحاء إلا في إخفاء كفرهم.

قال مجاهد رحمه الله: « نزلت في قوم من المؤمنين كانوا يصافون المنافقين، فنهاهم الله تعالى عن ذلك »[٣].

وقال قتادة رحمه الله: « نهى الله عز وجل المؤمنين أن يستدخلوا المنافقين، أو يؤاخوهم، أو يتولوهم من دون المؤمنين »[٤].

وأصل البطانة في اللغة: ما يلي البدن من اللباس ونحوه[٥]، فاستعير هذا المعنى في اتّخاذ الكافرين والمنافقين أولياء وتقريبهم وإطلاعهم على أسرار المسلمين.

قال الإمام ابن جرير رحمه الله: « وإنّما جعل البطانة مثلاً لخليل الرجل، فشبّهه بما ولي بطنه من ثيابه؛ لحلوله منه ـ في اطّلاعه على أسراره وما يطويه عن أباعده وكثير من أقاربه ـ محلّ ما ولي جسده من ثيابه »[٦].

وقد ذمّ الله المنافقين في هذه الآية والآيتين بعدها من وجوه :

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٣/ ٤٠٦، ٤٠٧، وزاد المسير: ٢١٩. وتفسير القرآن العظيم: ١/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٦٨، والتحرير والتنوير ، القاعدة التاسعة: ٢/ ١٣٤.

(٣) ينظر: معالم التنزيل للبغوي: ١/ ٩٥.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٣/ ٤٠٧.

(٥) ينظر: لسان العرب: ١٣/ ٥٢، مادة (بطن).

(٦) جامع البيان: ٣/ ٤٠٦. وينظر: المفردات في غريب القرآن: ص٦٢.

- **أحدها**: أنّهم لا يألون المؤمنين خبالاً، أي " يسعون في مخالفتهم وما يضرهم بكلّ ممكن، وبما يستطيعون من المكر والخديعة "[(١)].
- **الثاني**: مودّتهم العنت للمؤمنين، أي: ما يشقّ عليهم ويحرجهم[(٢)].
- **الثالث**: ظهور البغضاء من أفواههم، بالشتيمة والوقيعة في أعراض المؤمنين، والتشكيك فيما هم عليه من الحقّ. أو بإطلاع المشركين والكفرة على أسرار المؤمنين. ليس هذا فحسب؛ فما تخفي صدورهم من العداوة والغيظ للمؤمنين أكبر مما نطقوا بألسنتهم[(٣)].
- **الرابع**: أنّهم إذا لقوا المؤمنين أظهروا لهم الإيمان، وإذا خلوا عضّوا أناملهم من الغيظ على المؤمنين الذين يحولون بينهم وبين تحقيق ما يصبون إليه من الكفر والفجور والفساد.
- **الخامس**: الاستياء مما يمسّ المؤمنين من الخير والنجاح. والفرح بما يصيبهم من الشرّ واللأواء.

وفي هذا دليل على خطورة المنافقين، وخطورة تقريبهم وتوليتهم مناصب حسّاسة، أو اتّخاذهم أعواناً ومستشارين، وإطلاعهم على أسرار الدولة المسلمة، وهل سقطت الخلافة العبّاسية في بغداد، وسارت دماء المسلمين كالأنهار على يد التتار، إلا بتدبير من أحد الوزراء الباطنيين المدّعين للإسلام، الذين اتّخذهم الخليفة

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: السابق، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٤/ ١٧٤.

(٣) ينظر: معالم التنزيل للبغوي: ١/ ٩٥.

بطانة من دون المؤمنين؟!![1].

قال الإمام الذهبي رحمه الله: « ثمّ إنّه [أي الخليفة] استوزر المؤيّد ابن العلقمي الرافضي، فأهلك الحرث والنسل، وحسّن له جمع الأموال، وأن يقتصر على بعض العساكر، فقطع أكثرهم.. » [2].

ومثل ذلك حدث في الخلافة الإسلاميّة العثمانية، حيث اختار الإنجليز الرجل المناسب لإسقاط الخلافة، بعد مكر كبّار، وصنعوا له انتصارات وبطولات وهميّة، حتّى تمّ إسقاط الخلافة، وتصنيم ذلك الرجل[3].

وقد أثبتت وقائع التاريخ والأحداث أنّه ما من دولة إسلامية سقطت في القديم أو الحديث إلا وكان للمنافقين دور بارز في إسقاطها، بتواطئهم مع العدوّ المحتلّ، ومدّ اليد إليه، إضافة إلى العوامل الأخرى المؤدّية إلى سقوط الدول[4].

---

(١) ينظر في هذه الحادثة: البداية والنهاية: ١٣/ ٢٠١. وينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ١٧٨، ١٨٠، والتاريخ الإسلامي ، الدولة العبّاسية، لمحمود شاكر: ١/ ٢٨، وكيف دخل التتر بلاد المسلمين.. الأدوار الخفيّة في سقوط الخلافة العبّاسية لسليمان العودة.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٧٥.

(٣) هذا الرجل هو مصطفى كمال أتاتورك، وهو من أصل يهودي، وقد تظاهر بالإسلام، ولا يزال الكثير من الأتراك يعظمونه إلى هذا اليوم.. وقد قال عنه الأستاذ مصطفى صبري شيخ الإسلام في تركيا آنذاك، بعد أن أُخرج من البلاد والتجأ إلى مصر، وكان معاصراً له: « والرجل مَن لا تجد إنكلترا مثله ولو جدّت في طلبه؛ من حيث أنّه يهدم ماديّات الإسلام وأدبيّاته ما لا تهدم إنكلترا نفسها في عام ». ينظر: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية لعلي حسّون: ص: ٣١٥، و٣٢٧.

(٤) ينظر: معركة المصحف في العالم الإسلامي: ص ١٧١

المعلم السابع: عدم قبول اعتذارهم إذا اعتذروا

قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] .

فأمر الله نبيّه ﷺ بألا يقبل اعتذارهم، بل أمره بأن يحكم عليهم بالكفر لإظهارهم ما في قلوبهم من البغض للنبيّ ﷺ وأصحابه، واستهزائهم بهم.

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه ابن جرير وغيره أنّ رجلاً من المنافقين قال لعوف بن مالك رضي الله عنه في غزوة تبوك: ما لقرّائنا هؤلاء أرغبنا بطوناً، وأكذبنا ألسنة، وأجبننا عند اللقاء! فقال له عوف: ولكنّك منافق! لأخبرنّ رسول الله ﷺ! فذهب عوف إلى رسول الله ﷺ ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، قال زيد: قال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما: فنظرت إليه متعلّقاً بحَقَب[1] ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة يقول: (إنّما كنّا نخوض ونلعب)! فيقول له النبيّ ﷺ: ((**أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون ؟**)) ما يزيده[2].

قال أبو حيّان رحمه الله: « نهوا عن الاعتذار ، لأنّها اعتذارات كاذبة، فهي لا تنفع» [3].

---

(١) الحَقَبُ (بالتحريك): الحِزامُ الذي يَلِي حَقْوَ البَعِير أي: خاصرته. (لسان العرب: ١/ ٣٢٤، مادة حقب).

(٢) جامع البيان: ٦/ ٤٠٩. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٧/ ٣١٣، وأخرج نحوه الطبراني في الكبير: ١٩/ ٨٥، برقم: ١٧٣، وينظر: الدرّ النضيد في تخريج كتاب التوحيد لصالح بن عبد الله العصيمي: ص١٨.

(٣) البحر المحيط: ٥/ ٥٣.

وقال ابن عاشور رحمه الله: « فجملة (لا تعتذروا) من جملة القول الذي أمر الرسول أن يقوله ، وهي ارتقاء في توبيخهم ، فهي متضمّنة توكيداً لمضمون جملة ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾، مع زيادة ارتقاء في التوبيخ وارتقاء في مثالبهم بأنّهم تلبّسوا بما هو أشدّ وهو الكفر ، فلذلك قطعت الجملة عن التي قبلها، على أنّ شأن الجمل الواقعة في مقام التوبيخ أن تقطع ولا تعطف لأنّ التوبيخ يقتضي التعْداد ، فتقع الجمل الموبَّخ بها موقع الأعداد المحسوبة نحو واحد ، اثنان . فالمعنى لا حاجة بكم للاعتذار عن التناجي فإنّكم قد عُرفتم بما هو أعظم وأشنع »[1].

فإن قيل:فإنّ المنافقين لم يكونوا مؤمنين، فكيف قال:﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾؟.

أجاب عن ذلك الخازن رحمه الله فقال: « قلت : معناه أظهرتم الكفر بعد ما كنتم قد أظهرتم الإيمان، وذلك أنّ المنافقين كانوا يكتمون الكفر ويظهرون الإيمان؛ فلمّا حصل ذلك الاستهزاء منهم – وهو كفر– قيل لهم: قد كفرتم بعد إيمانكم. وقيل: معناه قد كفرتم عند المؤمنين بعد أن كنتم عندهم مؤمنين »[2].

ومن ذلك: عدم قبول اعتذارهم في التخلّف عن الجهاد، مع توبيخهم بقول بليغ كما سبق يصل إلى أعماق نفوسهم، قال تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ أي من الغزو. فقال الله لنبيّه ﷺ : ﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ٩٤]. ولعلّ الحكمة من ذلك: أن يعلم هؤلاء

---

(١) التحرير والتنوير: ٦/ ٤٠٤.

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل: ٣/ ١١٨.

المنافقون أنّ ألاعيبهم لا تنطلي على النبيّ ﷺ والمؤمنين، وأنّ خططهم مكشوفة، وأستارهم مهتوكة، فلا يتمادون في غيّهم. والله تعالى أعلم.

وإنّما جمع ضمير المتكلم في الموضعين ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾ ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ " للمبالغة في حسم أطماعهم من التصديق رأساً ببيان عدم رواج اعتذارهم عند أحد من المؤمنين أصلاً، فإن تصديق البعض لهم ربّما يطمعهم في تصديق الرسول أيضا ﷺ بواسطة المصدّقين. وللإيذان بأنّ افتضاحهم بين المؤمنين كافّة "[1].

هذا ما ظهر لي من المعالم الخاصّة.

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٩٣.

المبحث الثاني:

(المعـــالم العامّـــة)

وهي التي لا تختصّ بالولاة والقادة فقط، بل يشترك فيها جميع المؤمنين.

وهي بإجمال:

المعلم الأوّل: الإعراض عنهم.

المعلم الثاني: موعظتهم.

المعلم الثالث: القول البليغ لهم.

المعلم الرابع: عدم طاعتهم.

المعلم الخامس: ترك أذاهم.

المعلم السادس: الحذر منهم.

المعلم السابع: مقاطعة أوكارهم ومنتدياتهم.

المعلم الثامن: عدم الرضا عنهم مهما حلفوا من الأيمان.

المعلم التاسع: التحذير من السماع لهم، والتأثّر بما يبثّونه من الشكوك والشبهات.

المعلم العاشر: النهي عن المجادلة عنهم.

التفصيل:

المعلم الأوّل إلى الثالث: الإعراض عنهم، وموعظتهم، والقول البليغ لهم:

قال تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

وقد جاء ذلك كلّه في سياق الحديث عن الحكم والتحاكم، فذكر رغبة

المنافقين أصحاب القلوب المريضة في التحاكم إلى الطاغوت - كالكهّان والرؤساء وأشباههم - وإعراضهم عن التحاكم إلى شرع الله، إلى درجة الصدود الشديد، وهم الذين يزعمون الإيمان بما جاء به محمّد ﷺ وحين تحلّ بهم مصيبة تلجئهم إلى صاحب الشرع، فإنّهم يحلفون زوراً وبهتاناً أنّهم ما أرادوا إلا الإحسان والتوفيق، وهم ما أرادوا إلا الفرار من الشرع والتلفيق! وهذا هو ديدن المنافقين في كلّ زمان ومكان، فلا شيء أثقل عليهم من أحكام الله التي تحول بينهم وبين ما يشتهون، ولهذا قال الله تعالى معقّباً على ذلك: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ أي من الكفر والزيغ والنفاق[1]. ثمّ بيّن الله تعالى لنبيّه طريقة التعامل مع هذا الصنف، فقال سبحانه: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴾ ..

فأمّا الإعراض عنهم؛ فقيل هو ترك معاقبتهم في الدنيا[2]، اكتفاء بظاهرهم، ولأنّ العقوبات إنّما هي كفّارات لأصحابها، وهؤلاء جرمهم لا كفّارة له، إذ هم كفّار في الباطن كما قال الله تعالى عنهم: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ [المنافقون: ٣]. ويشكل على هذا القول أمور:

- **أحدها:** أنّ المنافق تجري عليه الأحكام التي تجري على عامّة المسلمين، لإظهاره الإسلام.
- **الثاني:** أنّ الأمر بالإعراض جاء في موضع آخر في حق المشركين بمكة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [النجم: ٢٩]، والنبيّ

(١) ينظر: جامع البيان للطبري: ٤/ ١٥٩، والوجيز للواحدي: ١/ ٢٧٢.
(٢) ينظر: جامع البيان: ٤/ ١٥٩، ومعالم التنزيل للبغوي: ٢/ ٢٤٤.

ﷺ كان آنذاك مستضعفاً لا يملك عقابهم.

• **الثالث:** أنّ الأمر بالإعراض عنهم جاء موجهاً للمؤمنين أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾[التوبة: ٩٥].

وقال بعض المفسّرين: (أعرض عنهم)، أي: لا تقبل عذرهم[(١)]. وهو كسابقه، ترد عليه بعض الإشكالات السابقة، وقد سبق الحديث عن عدم قبول عذرهم في معلم مستقلّ[(٢)].

وذهب بعض المفسّرين إلى إنّ الإعراض هنا يحتمل أن يكون إعراضاً قلبياً وهو عدم الحزن من صدودهم عنه، كأنّه قال له: لا تهتم بصدودهم فإنّ الله مجازيهم.. بدليل قوله:﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣][(٣)]. وهو قول حسن ومتوجّه.

وقد سبق قريباً أنّ الأمر بالإعراض عنهم جاء موجهاً للمؤمنين بعد رجوعهم من الغزو كما في قوله تعالى: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾[التوبة: ٩٥].

قال ابن جرير رحمه الله في تفسير هذه الآية: « يقول تعالى ذكره: سيحلف أيّها المؤمنون بالله لكم هؤلاء المنافقون الذين فرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله ﴿إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ يعني: إذا انصرفتم إليهم من غزوكم لتعرضوا عنهم، فلا تؤنّبوهم، ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ ، يقول جل ثناؤه للمؤمنين: فدعوا تأنيبهم، وخلّوهم وما اختاروا

---

(١) ينظر: معالم التنزيل: ٢/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: ص ١٥٧.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ٤/ ١٧٥.

لأنفسهم من الكفر والنفاق.. »[١]. ففسّر الإعراض عنهم بترك تأنيبهم، وهو فرع عن الإعراض القلبي، فإنّ إعراض القلب يقتضي ترك التأنيب واللوم الظاهر.

وأمّا الموعظة؛ فهي تذكيرهم بالله باللسان، وتخويفهم من عقابه في الدارين، وترغيبهم في ثوابه إن آمنوا، فلعلّ هذه الموعظة تشفي قلوبهم المريضة[٢]..

وأمّا القول البليغ، فهو الذي يبلغ قرارة نفوسهم متغلغلاً فيها[٣].

قال الزمخشري رحمه الله: « أي : قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم، مؤثّراً في قلوبهم، يغتمّون به اغتماماً، ويستشعرون منه الخوف استشعاراً، وهو التوعّد بالقتل والاستئصال إن نجم منهم النفاق، وأطلع قرنه. وأخبرهم أنّ ما في نفوسهم من الدغل والنفاق معلوم عند الله، وأنّه لا فرق بينكم وبين المشركين، وما هذه المكافّة[٤] إلا لإظهاركم الإيمان وإسراركم الكفر وإضماره، فإن فعلتم ما تكشفون به غطاءكم لم يبق إلا السيف »[٥].

ويلاحظ التدرّج في هذه الأساليب الثلاثة؛ فالأوّل مجرّد إعراض بلا قيل. والثاني مجرّد وعظ وتذكير. والثالث: تهديد ووعد بالتنكيل، والله تعالى أعلم.

ويرى بعض أهل التفسير أنّ الموعظة تكون على الملأ، والقول البليغ يكون في

---

(١) جامع البيان: ٦/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: الوجيز: ١/ ٢٧٢، وزاد المسير: ١/ ١٢٢..

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٤/ ١٧٥.

(٤) المكافّة: المحاجزة، والكفّ عن القتال. (ينظر: تاج العروس: ١/ ٦١٠٣، والمغرب في ترتيب المعرب: ٢/ ٢٢٦).

(٥) الكشّاف: ١/ ٢٧٦، ٢٧٧.

حال السرّ، أي: " انصحهم فيما بينك وبينهم بكلام بليغ رادع لهم "[1]. وهو محتمل، والله تعالى أعلم.

المعلم الرابع والخامس: عدم طاعتهم، وترك أذاهم

قال تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٨].

فأمّا عدم طاعتهم فواضح، فإنّهم لا يأمرون - في الغالب - إلا بما فيه ضرر على الإسلام والمسلمين.

وأمّا ترك أذاهم، فيحتمل معنيين كما ذكر المفسّرون، أحدهما: الصبر على أذاهم وتحمّل ما يصدر منهم من أذى. والثاني: ترك مجازاتهم على الأذى الصادر منهم، وأن يكل أمرهم إلى الله فهو كافيه سبحانه. وهذا الثاني هو الأظهر، وهو الذي يدلّ عليه السباق والسياق، فإنّ هذا الأمر جاء بعد الإشارة بأنّه مبعوث بالبشارة قبل النذارة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٧] ، وهذا يقتضي الصفح والتجاوز. ثمّ ختم الآية بقوله: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وهو مناسب لترك أذى هؤلاء، فإنّه وإن ترك أذاهم على سبيل المقابلة؛ فلن يضرّوه شيئاً إذا كان الله وكيله وكافيه.

وهذا لا ينافي ما سبق من الأمر بالإغلاظ عليهم، فإنّ ذلك حسب ما يقتضيه الحال أحياناً، لكن يبقى ترك أذاهم هو الأصل والغالب في التعامل معهم.

والفرق بينه وبين الإعراض عنهم؛ أنّ الإعراض عنهم يكون بالقلب كما

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير:١/ ٥١٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٥/ ٢٦٥.

سبق ترجيحه[١]، فهو عمل قلبيّ. أمّا ترك الأذى فهو عمل ظاهر لا يتعلّق بالقلب، بأن لا يعاقبهم؛ إمّا ابتداءً، وإمّا على وجه المقابلة. قال القرطبيّ رحمه الله: « أي دع أن تؤذيهم مجازاة على إذايتهم إياك فأمره تبارك وتعالى بترك معاقبتهم... »[٢]. وهكذا قال غيره[٣].

وفسّر مجاهد رحمه الله[٤] تركَ الأذى بالإعراض. وهو على سبيل تقريب المعنى، وإلا فإنّ الإعراض أعمّ من ترك الأذى كما هو ظاهر- والله تعالى أعلم -.

فإن قيل: فكيف يدع أذاهم وهو مأمور بقتالهم لا سيّما الكفّار؟ وهل هذا منسوخ بآية السيف؟

فالجواب: أنّ هذا إعراض خاصّ لا عموم له، وذلك بأن يترفّع عن مؤاخذتهم على ما يصدر منهم في شأنه من مثل السباب والشتائم ونحو ذلك ممّا لا ضرر فيه على الدولة الإسلاميّة. فليست آيات القتال بناسخة له[٥].

المعلم السادس: الحذر منهم

قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾[المنافقون: ٤].

فحصر العداوة فيهم، مع وجود غيرهم من الأعداء الخارجيين، وليس المراد الحصر التام الذي لا يدخل فيه غيرهم ، وإنّما المراد إثبات الأولويّة والأحقيّة لهم في

(١) ينظر: ص: ١٦٢.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٧٩.
(٣)ينظر: معالم التنزيل للبغوي:١/ ٣٦١، والوجيز للواحدي:١/ ٨٦٩، وزاد المسير لابن الجوزي:٦/ ٤٠٠.
(٤) ينظر: جامع البيان: ١٠/ ٣٠٧، ومعاني القرآن للنحّاس: ٥/ ٣٥٩.
(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢١/ ٢٨٥.

هذا الوصف. والسرّ في ذلك – والله تعالى أعلم – أنّ العدوّ الخارجي لا قدرة له – في الغالب – على النفوذ إلى المجتمع المسلم إلا عن طريق هؤلاء المنافقين، فرتّب على ذلك الحذر منهم ومن كيدهم، وعلاقاتهم المشبوهة مع الأعداء، وهذا يقتضي إبعادهم عن مواطن النفوذ في المجتمع الإسلامي، وعزلهم عن الوظائف الحسّاسة في الدولة الإسلامية..

قال الإمام ابن القيّم رحمه الله في قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾: «ومثل هذا اللفظ يقتضي الحصر أي لا عدو إلا هم، ولكن لم يرد ها هنا حصر العداوة فيهم، وأنّهم لا عدوّ للمسلمين سواهم؛ بل هذا من إثبات الأولوية والأحقية لهم في هذا الوصف، وأنّه لا يتوهم بانتسابهم إلى المسلمين ظاهراً وموالاتهم لهم ومخالطتهم إياهم أنّهم ليسوا بأعدائهم، بل هم أحقّ بالعداوة ممّن باينهم في الدار، ونصب لهم العداوة، وجاهرهم بها، فإنّ ضرر هؤلاء المخالطين لهم المعاشرين لهم وهم في الباطن على خلاف دينهم؛ أشدّ عليهم من ضرر من جاهرهم بالعداوة وألزم وأدوم، لأنّ الحرب مع أولئك ساعة أو أياماً ثم ينقضي ويعقبه النصر والظفر، وهؤلاء معهم في الديار والمنازل صباحاً ومساءً، يدلّون العدوّ على عوراتهم، ويتربّصون بهم الدوائر، ولا يمكنهم مناجزتهم، فهم أحقّ بالعداوة من المباين المجاهر، فلهذا قيل (هم العدو فاحذرهم) لا على معنى أنّه لا عدوّ لكم سواهم، بل على معنى أنّهم أحقّ بأن يكونوا لكم عدوّاً من الكفار المجاهرين »[1].

وقال الشنقيطي رحمه الله موضّحاً حقيقة هذا الحصر في الآية : « فيه ما يشعر

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين: ص ٣٧٤.

بحصر العداوة في المنافقين مع وجودها في المشركين واليهود، ولكنّ إظهار المشركين شركهم، وإعلان اليهود كفرهم، مدعاة للحذر طبعاً، أمّا هؤلاء فادعاؤهم الإيمان وحلفهم عليه قد يوحي بالركون إليهم ولو رغبة في تأليفهم، فكانوا أولى بالتحذير منهم لشدة عداوتهم، ولقوّة مداخلتهم مع المسلمين ممّا يمكّنهم من الاطّلاع على جميع شؤونهم »[1].

وقد امتثل النبيّ ﷺ هذا الأمر، فكان شديد الحذر من هذه الشرذمة المندسّة في الصفّ المسلم، ومن ذلك أنّه كان إذا أراد غزوة ورّى بغيرها[2]، حفظاً لأسرار الدولة أن يطلّع عليها أهل النفاق وغيرهم، فتصل إلى العدوّ.

المعلم السابع: مقاطعة أوكارهم ومنتدياتهم

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾[التوبة: ١٠٧] ثمّ قال سبحانه وتعالى موجّهاً رسوله تجاه هذه الظاهرة: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة: ١٠٨] إلى آخر الآيات.

فهذا المسجد الضرار بناه المنافقون في المدينة ليضاهي مسجده ﷺ وليكون

---

(١) أضواء البيان: ٨/ ١٩٨.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب من أراد غزوة فورّى بغيرها.. : ص ٥٩٨، برقم: ٢٩٤٧، ومسلم في كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه: ص ٧٠٣، برقم: ٢٧٦٩ عن كعب بن مالك ﷺ. والتورية : أن يظهر غير ما يريد. قال الحافظ ابن حجر ﷺ: « والتورية أن يذكر لفظاً يحتمل معنيين؛ أحدهما أقرب من الآخر، فيوهم إرادة القريب وهو يريد البعيد »(فتح الباري: ٨ / ١١٧)، وينظر: شرح السنّة للبغوي: ١١/ ٤٢ .

مقرّاً ووكراً لتجمّعاتهم المشبوهة، وليحدثوا الفرقة بين المؤمنين كما نصّت على ذلك الآية الكريمة، ثمّ إنّهم جاءوا ليستغفلوا رسول الله ﷺ، فطلبوا منه أن يصلّي فيه مفتتحاً له ليكتسب الشرعية بذلك، فيقبل عليه العامّة من المؤمنين من أصحاب القلوب الطاهرة، فيشكّكوهم في دين الله، ويصرفوهم عن مجالس الحقّ والإيمان في مسجده ﷺ ولهذا جاء الأمر الحاسم من الله ﷻ بالنهي عن القيام فيه نهياً أبدياً، فما كان منه ﷺ إلا أن أمر بهدمه وحرقه على من فيه، فخرجوا منه مولّين هاربين كالجرذان..[1] وكان ممّن بنى هذا المسجد منافق يقال له جارية بن عامر وابناه يزيد ومجمع، وكان مجمع غلاماً حدثاً قد جمع أكثر القرآن، وكان يصلّي بهم فيه، فلمّا خرب مسجد الضرار بعد غزوة تبوك، وكان في أيام عمر سأل أهلُ قباء عمرَ أن يصلي بهم مجمعٌ، فقال: لا والله، أو ليس إمام المنافقين في مسجد الضرار؟ فحلف بالله: ما علمت بشيء من أمرهم. فتركه عمر، فصلّى بهم..[2].

وقد بيّن الله الأغراض التي من أجلها أقيم هذا المسجد، وهي أربعة:

- **أحدها:** ﴿ضِرَارًا﴾، أي المضارّة للمؤمنين.
- **الثاني:** ﴿وَكُفْرًا﴾، أي بالله ورسوله، وطعناً فيهما.
- **الثالث:** ﴿وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقد كان الجميع يصلّون في مسجد واحد وهو قباء، فبنوا هذا المسجد ليصلي فيه بعض المؤمنين، فتحدث الفرقة ، هذا مع ما سيبثونه فيه من شكوك وشبهات.

---

(١) ينظر في سبب النزول: جامع البيان: ٦/ ٤٦٩، والدرّ المنثور: ٢٨٥، ولباب النقول في أسباب النزول للسيوطي: ص ١/ ١١٥، وعزاه إلى ابن مردويه.

(٢) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٣/ ٢٣٩.

• **الرابع:** ﴿وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾، وهو أن يكون هذا المسجد مكان رصد وانتظار وإعداد وإعانة لكلّ موتور وحاقد ومارق عن دين الله ومحارب له، ليكتمل لهم ما أرادوا من الكيد والمكر لدين الله[(١)].

فما أحوج العلماء والدعاة اليوم إلى الاقتداء بنبيّهم وامتثال أمر ربّهم بترك القيام في مساجد الضرار العصرية، سواء سميت مساجد أو مدارس أو نوادي أو منتديات أو قنوات فضائية، فهي ما لم تؤسس من أوّل يوم على تقوى من الله ورضوان، لهي أحقّ بأن لا يقوم فيها الدعاة مهما كانت المسوّغات والغايات، والمصالح المرجوة، فإنّ مفاسد القيام فيها أكبر بكثير من المصالح المرجوّة، ودرء المفاسد مقدّم على جلب المصالح كما هو مقرّر في القواعد الشرعية[(٢)].

فإن قال قائل: فقد كان النبيّ ﷺ يغشى مجالس الكفّار ومنتدياتهم..

فالجواب: أنّ غشيان مجالس الكفّار ليس كالقيام في مساجد الضرار من وجوه عدّة، منها:

١. أنّ مجالس الكفّار ومنتدياتهم لا يلتبس أمرها على المؤمنين، بخلاف مساجد الضرار، فقد يلتبس أمرها على بعض المؤمنين كما سبق بيانه.

٢. أنّ الداعي في مجالس الكفار يقتحمها اقتحاماً فيعرض نفسه، ويطرح ما يريد، في الوقت الذي يريد دون إملاءات أو شروط أو مداهنة، بخلاف القائم في مساجد الضرار، فإنّه له دوراً مرسوماً لا يُسمح له بتجاوزه ، وفي وقت محدد قد لا

---

(١) ينظر: معالم التنزيل: ٤/ ٩٤، ومفاتح الغيب: ١٦/ ١٥٤.

(٢) ينظر: الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي: ٤/ ٢٧٢.

يكون هو الذي يختاره.

٣. أنّ القائم في مجالس الكفّار ليس ممّثلاً لها ولا متحدثاً باسمها كضيف شرف، بخلاف القائم في مساجد الضرار، فإنّه يقوم ممّثلاً لها، وضيف شرف فيها ممّا يعطيها الشرعية التي يريدها أصحابها للتلبيس على المسلمين.

هذه أهمّ الفروق بين مجالس الكفّار ومساجد الضرار، ولذا لم ينه الله نبيّه عن غشيان مجالس الكفّار ، ونهاه عن القيام في مساجد الضرار.. بل إنّ الله ﷻ قد نهى الله نبيّه ﷺ عن حضور مجالس الكفّار التي يُستهزأ فيها بآيات الله، فقال - سبحانه- : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وإذا كان هذا في حقّ مجالس الكفّار التي لا التباس فيها على مسلم؛ فكيف بمساجد الضرار وأشباهها التي يخفى حالها على كثير من المسلمين، وقد أسّست -أوّل ما أسّست- للنيل من هذا الدين، وهدمه من أساسه، وربّما تحت لافتات إسلامية ظاهرة، يشارك بعض الدعاة في إرسائها والدعوة إليها وإعطائها الشرعية، إمّا بحسن نيّة، أو طلباً للشهوة الخفية: حبّ الظهور والشهرة!! في غفلة عن كيد المنافقين ومكرهم، وربما خالف في ذلك بعض الدعاة، ويبقى لكلٍّ رأيه واجتهاده، والله تعالى أعلم.

المعلم الثامن: عدم الرضا عنهم مهما حلفوا من الأيمان

قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْاْ عَنْهُمْ ۖ فَإِن تَرْضَوْاْ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٩٦] .

وقد أخبر الله سبحانه في آية أخرى أنّهم : ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ ،

فأنكر الله عليهم ذلك بقوله في تمام الآية: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢].. وهذه الأيمان في الحالين تدلّ على اضطراب المنافقين في المجتمع المسلم، وسعيهم الحثيث لحماية مصالحهم الشخصية والشهوانية بهذا الأسلوب الرخيص من الأيمان الكاذبة، ذلك بأنّهم يشعرون بالغربة الشديدة في المجتمع المسلم المحافظ، فلا يملكون إلا الكذب والنفاق، وقد كشف الله حقيقتهم بقوله في موضع آخر: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾ لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾[التوبة: ٥٦، ٥٧]. أفبعد هذا يرضى المؤمنون عنهم؟!.

قال البيضاوي رحمه الله بعد تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ﴾[التوبة: ٩٦] : « والمقصود من الآية النهي عن الرضا عنهم والاغترار بمعاذيرهم بعد الأمر بالأعراض وعدم الالتفات نحوهم »[(١)].

وقال ابن عاشور رحمه الله: « وهذا تحذير للمسلمين من الرضى عن المنافقين بطريق الكناية، إذ قد علم المسلمون أن ما لا يرضي الله لا يكون للمسلمين أن يرضوا به »[(٢)].

وقال ابن أبي السعود رحمه الله: « والمراد به نهي المخاطبين عن الرضا عنهم والاغترار بمعاذيرهم الكاذبة على أبلغ وجه وآكده، فإنّ الرضا عمّن لا يرضى عنه الله تعالى ممّا لا يكاد يصدر عن المؤمن. وقيل: إنّما قيل ذلك لئلا يتوهّم متوهّم أنّ

---

(١) أنوار التنزيل: ص ١٦٧٠.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ١٩٠٠.

رضا المؤمنين من دواعي رضا الله تعالى »[1].

والآية محتملة للمعنيين حسب حال المؤمنين من علمهم بحال أولئك المنافقين أو جهلهم به، ففي حال العلم يتوجّب عدم الرضا عنهم، وفي حال الجهل فإنّ رضا المؤمنين لا ينفعهم، والله تعالى أعلم.

فإن قيل: فما الفرق بين عدم الرضا وبين الإعراض عنهم كما سبق في المعلم الأوّل؟

فالجواب: أنّ عدم الرضا عنهم لا يقتضي الإعراض على المعنى الذي رجّحته وهو عدم الحزن من صدودهم، فقد لا يرضى عنهم، ويظلّ حزيناً من صدودهم وإعراضهم، ومما يدل على الفرق: أنّ الله ﷻ ذكر الأمرين في آيتين متتابعتين، فقال في الأولى: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾[التوبة: ٩٥]، وقال في الثانية: ﴿فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦]، ولو كان الإعراض هو عدم الرضا لاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، والله تعالى أعلم..

المعلم التاسع: التحذير من السماع لهم، والقبول لما يبثّونه من الشكوك والشبهات

قال تعالى: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾[التوبة: ٤٧].

أي: فيكم أيها المؤمنون من يستجيب لهم، ويتأثّر بما يبثّونه من الشكوك

---

(١) إرشاد العقل السليم: ٤/ ٩٤، ٩٥.

والشبهات، ويقبلها. وهذا على أحد القولين في الآية[١]، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإنّه قال في قوله تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾[التوبة: ٤٧]: « وإنّما عدّاه باللام؛ لأنّه متضمّن معنى القبول والطاعة ، كما قال الله على لسان عبده (سمع الله لمن حمده) أي: استجاب لمن حمده. وكذلك ﴿سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾أي: مطيعون لهم »[٢].

وقال الحافظ ابن كثير – عليه رحمة الله–: « ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾أي: مطيعون لهم، ومستحسنون لحديثهم وكلامهم، يستنصحونهم، وإن كانوا لا يعلمون حالهم، فيؤدي إلى وقوع شر بين المؤمنين وفساد كبير »[٣].

والمقصود: أنّ هذا خبر في معنى النهي، أي: لا تسمعوا لهم، ولا تقبلوا ما

---

(١) اختاره الواحدي في الوجيز: ١/ ٤٦٦، وابن كثير: ٢/ ٤٧٥، والبقاعي في نظم الدرر: ٣/ ٣٢٩، والشوكاني: ٢/ ٤١٨، والسعدي: ٣/ ٢٤٤. **القول الثاني**: أنّ المراد بقوله:﴿سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾: نقل الأخبار إليهم بمثابة الجواسيس، واختاره الطبري: ٦/ ٣٨٤، والقرطبي: ٨/ ١٥٧،وغيرهما. وحجّتهم أنّ الأغلب من كلام العرب في قولهم (سمّاع) أن يصفوا به من يسمع الكلام لغيره.. والقول الأوّل الذي اختاره شيخ الإسلام هو الراجح، لدلالة السياق عليه، فإنّ سياق الآيات كلّه في المنافقين، وفضح أحوالهم وخباياهم، فلمّا قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ دلّ على أنّ هؤلاء السمّاعين ليسوا منهم، ويؤيّد هذا المعنى أنّ المنافقين ليسوا بحاجة إلى من يسمع لهم، فهم مندسّون في الصف المسلم، يسمعون بأنفسهم ما يجري. (ينظر: اختيارات ابن تيمية وترجيحاته في التفسير لمحمد المسند: ص ٥١٧– ٥١٩). وقد أكّد ذلك شيخ الإسلام بقوله: « وبعض الناس يظنّ أنّ المعنى: سمّاعون لأجلهم، بمنزلة الجاسوس. أي: يسمعون ما يقول، وينقلونه إليهم، حتى قيل لبعضهم: أين في القرآن (الحيطان لها آذان)؟ قال: في قوله:﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ !. وكذلك قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] أي: ليكذبوا: أنّ اللام لام التعدية، لا لام التبعية. وليس هذا معنى الآيتين، وإنّما المعنى: فيكم من يسمع لهم، أي: يستجيب لهم ويتّبعهم». (مجموع الفتاوى: ٢٨/ ١٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى: ٢٥/ ١٢٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٤٧٥.

يبثّونه من شكوك وشبهات حول الدين والدعوة وخلّص المؤمنين، ليوقعوا الفتنة بينكم.

فإن قيل: كيف يجوزُ ذلك على المؤمنين مع ما علموه من التحذير من المنافقين؟

فالجواب: أنّ ذلك قد يحصل إمّا لحداثة عهد بالإسلام، أو لقرابة توجب حسن الظنّ والتقدير، أو لغفلة وسذاجة وجهل بالواقع من قبل بعض المؤمنين، لا سيما مع تفنّن المنافقين في الخداع والتمويه والتظاهر بالصلاح والتقى ممّا قد ينطلي على بعض المؤمنين الطيبين[1]. ومن ذلك أنّهم - أي المنافقون - قد يقسمون الأيمان المغلّظة على أنّهم ما أرادوا إلا الخير كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧] ، فأيّ تلبيس أعظم من هذا التلبيس!.

المعلم العاشر: النهي عن المجادلة عنهم

قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ إلى أن قال سبحانه: ﴿هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٧، ١٠٩] .

نزلت هذه الآيات في رجل من المنافقين، سرق متاعاً ودرعاً، فافتضح أمره بقرينة واضحة رآها بعض القوم، وبلغ ذلك النبيّ ﷺ، فجاء بعض أصحابه فجادلوا عنه، واتّهموا رجلاً بريئاً من اليهود، حتى غضب عليه الصلاة والسلام، وأوشك على تبرئة هذا المنافق عملاً بالظاهر، فنزلت هذه الآيات في بيان حقيقة

---

(١) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ١٠٩.

الأمر، والنهي عن المجادلة عن أهل النفاق.

أخرج ابن جرير بسنده عن ابن زيد في قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾[النساء: ١٠٥] ، قال: كان رجل سرق درعًا من حديد في زمان النبيّ ﷺ وطرحه على يهوديّ، فقال اليهوديّ: والله ما سرقتها يا أبا القاسم، ولكن طرحت عليّ! وكان للرجل الذي سرق جيرانٌ يبرِّئونه ويطرحونه على اليهوديّ، ويقولون: يا رسول الله، إنّ هذا اليهوديّ الخبيث يكفر بالله وبما جئت به! قال: حتّى مال عليه النبي ﷺ ببعض القول، فعاتبه الله ﷻ في ذلك فقال: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ﴾ بما قلت لهذا اليهوديّ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء:١٠٥، ١٠٦] ، ثم أقبل على جيرانه فقال: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ١٠٩][(١)].

ففي هذه الآية العظيمة نهي صريح عن المجادلة عن أهل النفاق، والدفاع عنهم لما جُبلوا عليه من الكذب والخديعة وقلب الحقائق، وخيانة الأمانات، لا سيما في مواجهة المؤمنين الصادقين أصحاب القلوب الطاهرة والسرائر النظيفة، وقد تحمل القرابة أو العصبية القبلية بعض ضعاف الإيمان على الوقوف مع المنافقين والمجادلة عنهم، وذلك قد ينفعهم في الدنيا ؛ لكنّه لن ينفعهم يوم الدين يوم لا تخفى من الناس خافية. ولهذا قال القرطبي رحمه الله: « قال العلماء: لا ينبغي إذا ظهر للمسلمين نفاقُ قومٍ أن يجادل فريق منهم فريقاً عنهم ليحموهم ويدفعوا عنهم،

(١) ينظر: جامع البيان: ٤/ ٢٦٥،

فإنّ هذا قد وقع على عهد النبيّ ﷺ وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] »[(١)].

وما أكثر اليوم من يجادل عن أهل النفاق إمّا بحسن نيّة، وطهارة قلب، لما برع فيه أهل النفاق من التلوّن والتمويه والخداع. وإمّا بسوء نيّة وفساد في الطويّة. كفانا الله شرّ النفاق وأهله.

قال الرازي رحمه الله: « وأعلم أنّ في الآية تهديداً شديداً، وذلك لأنّ النبيّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ لمّا مال طبعه قليلاً إلى جانب طعمة، وكان في علم الله أنّ طعمة كان فاسقاً؛ فالله تعالى عاتب رسوله على ذلك القدر من إعانة المذنب، فكيف حال من يعلم من الظالم كونه ظالماً ثمّ يعينه على ذلك الظلم، بل يحمله عليه ويرغبه فيه أشدّ الترغيب! » [(٢)].

فإن قيل: لمَ قال: ﴿لِّلْخَآئِنِينَ﴾ و﴿يَخْتَانُونَ﴾ مع أنّ الخائن واحد فقط ؟

فالجواب: بأنّه جمع ليتناول طعمة وكلّ من خان مثل خيانته. أو ليتناوله وقومه الذين شاركوه في الإثم حين شهدوا على براءته وخاصموا عنه وهم يعلمون خيانته[(٣)].

وفي هذه القصّة تتجلّى عظمة الإسلام دين العدل والإنصاف، فكفر هذا اليهودي – مع ما عُرف عن اليهود من عداوتهم للإسلام وتربّصهم به – لم يمنع أن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣٥٧.

(٢) مفاتح الغيب: ١١/ ٢٨. وطعمة هو ابن أبيرق وهو السارق الذي نزلت فيه الآيات.

(٣) ينظر: تفسير السراج المنير للشربيني: ١/ ٢٦٥.

تنزل هذه الآيات البيّنات في إحقاق الحقّ، وتبرئة هذا اليهودي المظلوم ممّن ظلمه، حتّى ولو كان الظالم منتسباً إلى الإسلام ظاهراً، فلله الحمد والمنّة.

وهكذا ينبغي أن يكون أهل الإسلام، مقيمين للعدل، متحلّين بالإنصاف، ولو مع الأعداء، لا سيّما إذا كانوا في مجتمع واحد، وفي هذا يقول الله ﷻ مؤكّداً هذا المعنى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : ٨] .

هذا ما ظهر لي من المعالم القرآنية (الخاصّة والعامّة) في التعامل مع المنافقين، وهي كثيرة ومتنوعة. وليس بالضرورة أن يُعمل بها كلّها في جميع الأزمنة والأمكنة، ومع كلّ منافق أو متخلّق بأخلاق أهل النفاق، وإنّما يُسلك فيها مسلك السياسة الشرعية كما سبق، بحسب ما تقتضيه الأحوال والمآلات، والله تعالى أعلم.

وبعد؛ فما كان من هذه المعالم صواباً فهو من توفيق الله تعالى، وما كان منها من خطأ، فهو من نفسي ومن الشيطان، فأسأل الله العفو والمغفرة..

الخاتـــمة

في ختام هذا البحث الموجز؛ هذه أهمّ النتائج التي توصّلت إليها:

١. إنّ المنـافقين في المجتمـع المـسلم هـم أخطـر عـدوّ يـسعى إلى تقـويض هـذا المجتمع، وبثّ الفرقة بين أفراده، ومدّ اليد إلى العدوّ المتربّص.

٢. ضرورة فقه التعامل مـع المنـافقين المندسّـين في الـصفّ المسلم، وأنّ غيـاب هذا الفقه يـؤدّي إلى تمكّـن أولئـك المنـافقين، ونجـاح مـساعيهم الخثيثـة في تقـويض المجتمع المسلم كما سبق، وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة.

٣. أنّ القـرآن الكـريم اشـتمل عـلى معـالم واضـحة في التعامـل مـع المنـافقين والتصدّي لهم، وهي مبثوثة في ثنايا الآيات والسور، ولعل أبرزها ما قمـت بجمعـه وتوضيحه في هذه الدراسة.

٤. ضرورة الحذر من المنافقين، وإجراء هذه المعالم في التعامـل معهـم، بحـسب ما تقتضيه السياسة الشرعية.

٥. أنّ المسؤولية الكبرى في التصدّي للمنافقين، وكـبح جمـاح أذاهـم ومكـرهم تقع – في الدرجة الأولى – على عاتق القادة والرؤساء الذين بأيـديهم الحـلّ والعقـد، وإن كـان للعامّـة نـصيب مـن ذلـك، بحـسب وعـيهم ومراكـزهم في المجتمـع ومستوياتهم العلمية والفكرية.

٦. ضرورة الحزم في التعامل مع المنافقين، واتّخاذ موقف صارم منهم، لا سيما من ظاهروا الأعداء، وأقاموا بين ظهرانيهم، ولم يهاجروا إلى بلاد الإسلام – مع قدرتهم –، وهـم يزعمـون أنّهـم مسلمون، واتّخـذوا مـن النفـاق ذريعـة للّعـب عـلى الحبلين كما يقال.

٧. أنّ جهاد المنافقين ، وفضح مخططاتهم وأوكارهم من أعظم القربات عند الله، لما فيه من دفع خطر عظيم عن الأمّة.

٨. أنّ من جهاد هؤلاء المنافقين: مقاطعة أوكارهم ومنتدياتهم، وهجرها، بل هدمها والقضاء عليها في حال القدرة على ذلك من قبل ولاة الأمر.

٩. الحذر من تولية المنافقين مناصب حسّاسة في الدولة الإسلامية، عسكرية كانت أو مدنية، ومنعهم من الخروج للقتال مع المؤمنين في حال وجوب القتال، لما لذلك من آثار سلبية مدمّرة.

١٠. – وهو في غاية الأهميّة – أنّ التعامل مع المنافقين بهذه الأساليب المتنوعة يخضع للسياسة الشرعية، حسب ما يقتضيه الحال والمآل، والزمان والمكان والأعيان، وليس بالضرورة الأخذ بها جميعاً في آن واحد أو مكان واحد.

هذه أهمّ النتائج التي توصّلت إليها، والله وليّ التوفيق، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد.

قائمة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. **الآثار في شمال الحجاز** للدكتور حمود بن ضاوي القثامي، الرياض: وزارة المعارف، المكتبات المدرسية، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ

٢. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم** لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، بيروت : دار إحياء التراث العربي.

٣. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** لمحمّد الأمين بن محمد المختار ابن عبدالقادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر : بيروت، الطبعة : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** لعبدالله بن عمر البيضاوي، بيروت : دار الفكر ، ١٤١٦هـ، **تحقيق**: عبدالقادر عرفات.

٥. **البحر المحيط** لأبي حيّان الأندلسي، دار الفكر : بيروت.

٦. **البداية والنهاية** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، بيروت: مكتبة المعارف .

٧. **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض السيد المرتضى الزبيدي، دار الفكر: بيروت: ١٤١٤هـ ، دراسة وتحقيق: علي شيري.

٨. **التاريخ الإسلامي، الدولة العباسية**، لمحمود شاكر، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٩. **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية** للدكتور علي حسّون، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٥هـ.

١٠. **التحرير والتنوير** لمحمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١. **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري** لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد **الزيلعي** ، دار ابن خزيمة : الرياض ، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ، تحقيق : عبدالله بن عبدالرحمن السعد.

١٢. **تفسير السراج المنير** لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، دار الكتب العلمية : بيروت.

١٣. **تفسير القرآن العظيم** للحافظ ابن كثير، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٣هـ.

١٤. **التوحيد** للشيخ صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة: ١٤٢٣هـ.

١٥. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنّان**، لعبدالرحمن بن ناصر السعديّ: الرياض: الرئاسة العامّة لإدارات البحوث العلميّة، تحقيق: محمّد زهري النجّار.

١٦. **جامع البيان في تأويل القرآن** لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري: الطبعة الأولى؛ بيروت: دار الكتب العلميّة: ١٤١٢هـ.

١٧. **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبدالله محمّد بن أحمد القرطبيّ: الطبعة الثانية؛ بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

١٨. **الدرر السنية في الأجوبة النجدية** لمجموعة من علماء نجد الأعلام، الطبعة السادسة: ١٤١٧هـ ١٩٩٦م ، المحقق : عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم.

١٩. **الدر المنثور في التفسير المأثور** لجلال الدين السيوطي، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.

٢٠. **الدرّ النضيد في تخريج كتاب التوحيد** لصالح بن عبدالله العصيمي، دار ابن خزيمة: الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣.

٢١. **زاد المسير في علم التفسير** لأبي الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن الجوزيّ، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١؛ ١٤٢٣هـ.

٢٢. **زاد المعاد في هدي خير العباد** للإمام ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، بيروت : مؤسسة الرسالة – الكويت مكتبة المنار الإسلامية، ط ١٤ ؛ ١٤٠٧ – ١٩٨٦، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عبد القادر الأرناؤوط.

٢٣. **سنن أبي داود،** لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، دار الفكر : بيروت، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، مع الكتاب : تعليقات كَمَال يوسُفْ الحوُت.

٢٤. **سير أعلام النبلاء** للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ، تحقيق: بشّار عوّاد ومحيي هلال.

٢٥. **السيرة النبوية الصحيحة،** للدكتور أكرم ضياء العمري، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط٦؛ ١٤١٥هـ.

٢٦. **شرح السنة** للحسين بن مسعود البغوي، المكتب الإسلامي : دمشق ـ بيروت ، الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش.

٢٧. **صحيح البخاري** لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، دمشق: دار القلم: ط١؛ ١٤٠١هـ. اعتنى به: د. مصطفى ديب البغا.

٢٨. **صحيح ابن خزيمة** لأبي بكر محمد بن إسحق ابن خزيمة، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١؛ ١٣٩١هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.

٢٩. **صحيح مسلم** لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري: الرياض: مكتبة الرشد: ١٤٢٢هـ.

٣٠. **الصحيح المسند من أسباب النزول** لمقبل بن هادي الوادعي، مكتبة المعارف : الرياض، ١٤٠٠هـ.

٣١. **طريق الهجرتين وباب السعادتين**: لابن قيّم الجوزية، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٣؛ ١٤٠٠هـ. عُني بمراجعته وإخراجه: محبّ الدين الخطيب.

٣٢. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة : بيروت.

٣٣. **قواعد التفسير، جمعاً ودراسة** للدكتور خالد السبت، الخبر، دار ابن عفّان، ط١؛ ١٤١٧هـ.

٣٤. **في ظلال القرآن** لسيد قطب، دار الشروق: بيروت، الطبعة التاسعة: ١٤٠٠هـ.

٣٥. **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري: بيروت، دار المعرفة.

٣٦. **كيف دخل التتر بلاد المسلمين .. الأدوار الخفيّة في سقوط الخلافة العبّاسيّة** للدكتور سليمان بن حمد العودة، دار طيبة: الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ.

٣٧. **لباب التأويل في معاني التنزيل** لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، دار الفكر : بيروت ، ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م.

٣٨. **اللباب في علوم الكتاب** لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض.

٣٩. **لباب النقول في أسباب النزول** لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر ابن محمد السيوطي، دار إحياء العلوم – بيروت.

٤٠. **لسان العرب** لأبي الفضل محمّد بن مكرّم بن عليّ ابن منظور: القاهرة: دار المعارف. تحقيق: عبدالله الكبير، ومحمّد أحمد حسب الله، وهاشم الشاذلي.

٤١. **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢ هـ.

٤٢. **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبدالرحمن ابن قاسم.

٤٣. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية : بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق : عبدالسلام عبدالشافي محمد.

٤٤. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت.

٤٥. **معالم التنزيل** لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي: الطبعة الأولى؛ الرياض: دار طيبة: ١٤٠٩هـ. تحقيق وتخريج: محمّد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش.

٤٦. **معاني القرآن الكريم** لأبي جعفر النحاس، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى : ١٤٠٩، تحقيق : محمد علي الصابوني.

٤٧. **المعجم الكبير** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢؛ ١٤٠٤هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٤٨. **معركة المصحف في العالم الإسلامي** لمحمد الغزالي، مصر: دار نهضة مصر، الطبعة الأولى.

٤٩. **المغرب في ترتيب المعرب**، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الطبعة الأولى: ١٩٧٩م، تحقيق : محمود فاخوري و عبد الحميد مختار.

٥٠. **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، لأبي محمد عبدالله ابن أحمد بن قدامة المقدسي، بيروت: دار الفكر، ط ١ ، ١٤٠٥هـ.

٥١. **مفاتيح الغيب** لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية : بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٢. **المفردات في غريب القرآن** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، بيروت: دار المعرفة، ط١؛ ١٤١٨هـ، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتاني.

٥٣. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** لأبي زكريا يحيى بن شرف ابن مري النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية : ١٣٩٢هـ.

٥٤. **الموافقات في أصول الشريعة** للإمام الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ، تحقيق : عبد الله دراز.

٥٥. **نظم الدرر في تناسق الآيات والسور** لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعيّ: ط١؛ بيروت: دار الكتب العلميّة: ١٤١٥هـ. تخريج: عبدالرزّاق المهدي.

٥٦. **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي. ط١؛ دمشق: دار القلم: ١٤١٥هـ. تحقيق: صفوان عدنان.

- **الرسائل العلمية:**

١ - (**اختيارات ابن تيمية وترجيحاته في التفسير، من أوّل سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء ، جمعاً ودراسة**) لمحمد بن عبدالعزيز المسند. رسالة دكتوراه، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

٢ - **قواعد فقه التعامل مع المخالفين** لسليمان الماجد، بحث طرح ورقة عمل في مؤتمر "الاختلاف.. رؤية واقعية..ومعالجة موضوعية"،المنعقد بالرياض يوم الخميس: ٢٤/ ٥/ ١٤٢٩هـ الموافق ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨م

فهرس الموضوعات

الملخص ١٣١

المقدّمة ١٣٢

التمهيد: تعريف النفاق وأقسامه ١٣٤

المبحث الأوّل : المعالم الخاصّة ١٣٩

المعلم الأوّل والثاني: جهادهم والإغلاظ عليهم ١٣٩

المعلم الثالث: ترك الصلاة عليهم أو القيام على قبورهم ١٤٤

المعلم الرابع: منعهم من الخروج للقتال مع المؤمنين ١٤٧

المعلم الخامس: إنكار التميّع في الموقف من بعضهم ١٥٠

المعلم السادس: النهي عن اتّخاذهم بطانة ١٥٣

المعلم السابع: عدم قبول اعتذارهم إذا اعتذروا ١٥٧

المبحث الثاني : المعالم العامّة ١٦٠

المعلم الأوّل إلى الثالث: الإعراض عنهم، وموعظتهم، والقول البليغ لهم ١٦٠

المعلم الرابع والخامس: عدم طاعتهم، وترك أذاهم ١٦٤

المعلم السادس: الحذر منهم ١٦٥

المعلم السابع: مقاطعة أوكارهم ومنتدياتهم ١٦٧

المعلم الثامن: عدم الرضا عنهم مهما حلفوا من الأيمان ١٧٠

المعلم التاسع: التحذير من السماع لهم، والتأثّر بما يبثّونه من الشكوك والشبهات ١٧٢

المعلم العاشر: النهي عن المجادلة عنهم ١٧٤

الخاتمة ١٧٧

قائمة المصادر والمراجع ١٨٠

مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن

د.يحيى بن عبد الله بن يحيى الشهري البكري*

الأستاذ المشارك بقسم السنة –كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد في أبـــها

* من مواليد عام ١٣٨٣هـ بمدينة النماص بالمملكة العربية السعودية.

- نال درجة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة أم القرى عـــام ١٤١٧هـ بأطروحتـــه: "**مرويات حميد الطويل عن أنس بين السماع والتدليس** "، ثم نال منها درجة الدكتوراه عـــام ١٤٢١هـ بأطروحته:"**زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة** "(منشورة في ٦ مج).
- من بحوثه المنشورة: "**النسبة للجد وأثرها على الرواة والمرويات**" ، "**أثر معاملـــة الرســـول صلى الله عليه وسلم في نشر الدين الإسلامي**"، ومن كتبه المنشورة: "**كشف الغطاء عن أحكام الذهبي في سير أعلام النبلاء (جمع وترتيب)**"، "**غنية المُلتمس إيضاح الملتبس للخطيب البغدادي (تحقيق)**"، "**العالم الرباني الشيخ المقرئ عبيد اللّـــه الأفغاني**" .
- البريد الإلكتروني : Yalbakri@kku.edu.sa

الملخص

هذا بحث بعنوان (مفهوم السنة وعلاقتها بالقرآن الكريم) ألقيت فيه الضوء على السنة النبوية ومفهومها واستعمالاتها، مع محاولة شرح هذا المفهوم مستدلاً لذلك بالقرآن والسنة والآثار عن الصحابة (رضي الله عنهم) والتابعين.

كما بينت العلاقة بين القرآن الكريم والسنة النبوية كمصدرين للتشريع، وخاصة من حيث كونها قد تستقل بالتشريع.. وظهر لي من أهم نتائجه ما يلي:

١ ـ أن السنة وردت في استعمالات العرب بمعاني مختلفة، منها: الطريقة المتبعة، والبيان، والمثال المتبع، والأمة.

٢ ـ أن معنى السنة في الشرع يختلف باختلاف المقصود بها، وأن هذا الاختلاف من باب التنوع، فتطلق ويراد بها أحد عدة معاني:

أ ـ التشريع المبني على السنة النبوية، قولية كانت أو فعلية، أو تقريرية، أو غير ذلك.

ب ـ السنة قد تطلق ويراد بها ما له تعلق بالفرائض وأحكامها وسننها.

ج ـ السنة قد تطلق ويقصد بها ما عليه الصدر الأول من الصحابة وغيرهم من التابعين.

د ـ السُّنَّة قد تُطلقُ على ما يُقابلُ البدعة.

هـ ـ تطلق السنة على ما كان عليه العمل بين المسلمين.

٣ ـ السنة بينت القرآن، ووضحته: ففسرت ألفاظه التي تشكل، ولا تعرف إلا بنص؛ وكذلك وضحت مجملاته، ومبهماته؛ وفرعت على أصل فيه، وربما أكدت ما ورد فيه من أحكام شرعية، وربما استقلت بأحكام لم ترد فيه.

٤ ـ السنة هي التطبيق العملي للقرآن ولا يتأتى التمسك بالقرآن الكريم إلا بالتمسك بها، سواء أكانت قولاً، أم فعلاً، أم تقريرًا، أم صفة لها علاقة بالتبليغ عن الله تعالى.

٥ ـ أن الاتباع يقتضي العمل بكل ما صدر عن النبي ﷺ، فكل ذلك مما كان يحرص السلف على التزامه وتطبيقه؛ لأن الأجر والإتباع حاصل في كل ذلك، وهذا الفهم هو الذي ينبغي أن يطبق، ليحصل الإقتداء به ﷺ على حقيقته.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. أما بعد: فتختلط على كثير من غير المختصين بعض المصطلحات الشرعية، لاختلاف مفهومها أو الاستدلال بها بين العلماء، ومن ذلك (مفهوم السنة) فله استخداماته الخاصة لدى أرباب العلوم الشرعية، من ذلك أهل الحديث ولهم في مصطلح السنة رؤية أشمل من غيرهم، بنوها على النصوص الثابتة من الكتاب والسنة.

وأهمية معرفة كل ذلك تنبع من أهمية السنة النبوية، وأنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث الاستدلال في التشريعات الإسلامية بعد كتاب الله الكريم.

لذلك فإني سألقي في هذا البحث الضوء على كل ذلك باختصار، مع محاولة شرح هذا المفهوم مستدلاً لذلك بالقرآن والسنة والآثار عن الصحابة (رضي الله عنهم) والتابعين (رحمهم الله).

كما أني حرصت على بيان العلاقة بين القرآن الكريم والسنة النبوية كمصدرين للتشريع، ردًا على من يشكك في حجية السنة النبوية، من حيث كونها قد تستقل بالتشريع، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع إلا فيما وافق القرآن لما كان لطاعته معنى، فدل على أن معنى قوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[النساء: ٨٠] أي طاعته طاعةً خاصةً به، وفي هذا دليل على أن السنة تستقل بالتشريع.

ومن المبشرات التي دفعتني إلى نشر هذا البحث أني رأيت الشيخ ابن عثيمين (رحمه الله تعالى) في المنام فعرضت عليه بعض أبحاثي، فأشار لهذا البحث، وأثنى

عليه، فبقيت زمنًا متعلقًا بتلك الرؤيا حتى نشطت لإخراجه من أجلها[1].. وكان أن جعلت خطته على النحو الآتي:

- مقدمة فيها بيان أهمية البحث وموضوعه، وخطته.
- الفصل الأول/ مفهوم السنة في اللغة والاصطلاح.
- المبحث الأول/ السنة في لغة العرب.
- المبحث الثاني/ السنة في الاصطلاح.
- المبحث الثالث/ السنة في استعمالات السلف من الصحابة والتابعين.
- الفصل الثاني/ علاقة السنة بالقرآن الكريم.
- المبحث الأول/ السنة وبيانها للقرآن الكريم.
- المبحث الثاني/ السنة تطبيق عملي للقرآن الكريم.
- المبحث الثالث/ السنة مكملة لتشريعات القرآن الكريم.
- الخاتمة.
- مصادر ومراجع البحث. وإلى الشروع في المقصود وبالله نستعين.

---

(١) عددت هذه بشرى؛ لقوله ﷺ : «إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا يراها العبد الصالح، أو تُرى له».أخرجه مسلم في صحيحه (١: ٣٤٨) في كتاب الصلاة، برقم (٤٧٩).

الفصل الأول

مفهوم السنة

المبحث الأول: السنة في لغة العرب

السنة في اللغة: هي الطريق و السيرة.. قال ابن منظور[1]: «السنة: السيرة حسنةً كانت أو قبيحة.

قال خالد بن عقبة الهذلي:

فلا تجزعن من سيرةٍ أنت سرتها فأول راضٍ سنةً من يسيرُها

وكلُّ من ابتدأ أمرًا عمل به قومٌ بعده، قيل: هو الذي سنَّهُ.

قال نصيب:

كأنَّي سننتُ الحبَّ أول عاشقٍ من النَّاس إذ أحببتُ من بينهم وحدي» .

وقال حسان بن ثابت:

إنَّ الذوائب من فهرٍ وأخوتهم قد بيَّنوا سُنةً للنَّاس تُتبعُ

وقال الفرزدق:

فجاء بسُـنَّة العُمرين فيها شفاءٌ للصُّدور من السِّقام

في ضوء النصوص السَّابقة يُمكننا أنَّ نقول: إنَّ كلمة السُّـنَّة استعملها الشُّعراءُ في الجاهلية والإسلام بمعناها اللُّغوي، أي الطريقة المُتَّبعة، سواءً كانت حسنةً أو قبيحة[2].

---

(١) لسان العرب لابن منظور (١٣: ٢٢٥/ مادة سنن).

(٢) دراسات في الحديث النبوي للأعظمي (١: ٢ ـ ٣).

لكن إطلاقها إذا أطلقت يغلب على السنة المحمودة، وهذا ذكره بعض أهل اللغة:

قال الأزهري: «السنة الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة، معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة»[(١)].

قال ابن منظور: «سنَّ فلانٌ طريقًا من الخير، يسنهُ: إذا ابتدأ أمرًا من البر لم يعرفه قومه، فاستسنُّوا به وسلكوه»[(٢)].

وقال الزبيدي: «وسنَّ الله سنة: بين طريقًا قويمًا»[(٣)].

وقال القرطبي: «والسنن جمع سنة، وهي الطريق المستقيمة، وفلان على السنة، أي على طريق الاستواء، ولا يميل إلى شيءٍ من الأهواء»[(٤)]. وهذا بيانٌ لأصل وضعها.

ولها عندهم معاني أخرى، منها:

١ ـ البيان: قال الزبيدي: «سنَّ الله أحكامه للنَّاس بينها»[(٥)].

٢ ـ المثال المُتبع: قال ابن منظور: «كل من ابتدأ أمرًا عمل به قومٌ بعده، قيل: هو الذي سنَّه»[(٦)].

وقال الطبري: «والسنة: هي المثال المتبع والإمام المؤتم به، يقال منه: سن فلان فينا سنة حسنة، وسن سنة سيئة إذا عمل عملاً اتُّبع عليه من خير وشر.

---

(١) تهذيب اللغة (١٢/ ٢١٠).

(٢) اللسان (٣/ ٢١٢٥).

(٣) تاج العروس (٣٥/ ٢٢٨).

(٤) أحكام القرآن (٤/ ٢١٦).

(٥) تاج العروس (٣٥/ ٢٢٨).

(٦) اللسان (٣/ ٢١٢٤).

ومنه قول لبيد بن ربيعة:

من معشر سنت لهم آباؤهم ولكل قوم سنة وإمامها

وقول سليمان بن قتة:

وإن الألى بالطفِّ من آل هاشم تآسوا فسنوا للكرام التآسيا»[(١)].

وبهذا فسره ابن زيد في قوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ﴾[آل عمران: ١٣٧]، فقال: مثال[(٢)].

٣ ـ الأمة: قال القرطبي: «والسنة الأمة، والسنن الأمم، عن المفضل، وأنشد:

ما عاين الناسُ من فضلٍ كفضلهمُ ولا رأوا مثلهم في سالف السُّنن»[(٣)].

وقد وردت السنة في القرآن الكريم في ستَّة عشر آية بمعنى العادة والطريقة.

فمنها على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[النساء: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وصحَّ عنه عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال: ((**من سنَّ في الإسلامِ سُنَّةً حسنة فله أجرُها وأجرُ من عمل بها من بعده، من غير أن ينقُص من أجورهم شيء، ومن سنَّ في الإسلام سُنَّةً سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء**))[(٤)].

---

(١) تفسيره (٤: ١٠٠).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤: ١٠٠) عن ابن وهب، عنه (فذكره).

(٣) أحكام القرآن (٤: ٢١٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٤: ٢٠٥٩) في كتاب العلم، باب من سنَّ سُنَّةً حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة برقم (١٠١٧): من حديث جرير بن عبد اللهَّ (رضي اللهَّ عنه).

وصَّح عنه عليه الصلاة والسلام أنَّه قال: ((**لتتبِعُنَّ سَنن من كان قبلكم، شِبرًا بشبرٍ، وذراعًا بذراع**))[(١)].

قال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)[(٢)]: ((**لتتبعُنَّ سَنن**)) بفتح المُهملة أي طريق.

وصحَّ عنه عليه الصَّلاة والسلام قوله: ((**فمن رغب عن سُنَّتي فليس منِّي**))[(٣)].

قال الحافظ ابن حجر[(٤)]: ((**فمن رغب عن سُنَّتي فليس منِّي**)) . المُراد بالسُّنة الطريقة، لا التي تُقابل الغرض.

فظهر بما أسلفنا أنَّ الجاهليين استعملوا كلمة السُّنَّة في قصائدهم بمعنى الطريقة، واستُعملت في القُرآن بمعنى الطريقة والعادة، والمعنى الثاني راجعٌ إلى الأول، واستعملها النبي ﷺ في هذا المعنى (كما سبق).

ثُمَّ نُقلت الكلمة من عمومها إلى المعنى الشرعي عند المُسلمين وأُضيف إليها (أل التعريف): أي طريق رسول اللهَّ ﷺ وشريعته.

وليس معنى هذا أنَّ معناها اللُّغوي قد بطل أو انعدم بل بقي استعمالها ولكن في نطاقٍ ضيق[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣: ١٢٧٤) في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (برقم ٣٢٦٩) من حديث أبي سعيد الخُدري (رضي اللهَّ عنه).

(٢) فتح الباري (٦: ٤٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥: ١٩٤٩) في كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح (برقم ٤٧٧٦) من حديث أنس بن مالك (رضي اللهَّ عنه).

(٤) فتح الباري (٩: ١٠٥).

(٥) دراسات في الحديث النبوي (١: ٥) (بتصرف)

المبحث الثاني
السُّـــنَّة في الشرع

وقد اختلف تعريف السُّـنَّة عند العلماء بحسب ما تقتضيه مباحث وأغراض كل فنٍّ من الفنُون التي لها علاقة بمادة السُّـنَّة. وسنعرض فيما يلي إلى مفهومها: عند المُحدِّثين، والأصُوليين، والفُقهاء.

فأمَّا المُحدِّثون فيُعرِّفونها: بأنَّها كُلُّ ما أُثِر عن النبي ﷺ: من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقيَّة، أو خُلقيَّة، أو سيرة، سواءً كانت قبل البعثة أم بعدها.

وأمَّا الأصوليون فيُعرِّفونها: بأنَّها كُلُّ ما صدر عن النبي ﷺ (غير القُرآن) من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ. مما يصلُح أن يكون دليلاً لحُكمٍ شرعي.

وأما الفقهاء فيُعرِّفونها: بأنَّها كلُّ ما ثبت علن النبي ﷺ ، ما لم يكُن من باب الفرض ولا الواجب.

وبالنظر لهذه التعاريف نجد أن بينها اختلاف تنوع لا يؤدي إلى التضاد؛ لأن كل طائفة من أصحاب الفنون نظرت للسنة من الزاوية التي تخدم هذا الفن، وموضوعه، وغايته.

فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي ، الذي أخبر اللهَّ عنه أنه أسوة وقدوة لنا.

فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة ، وخلق ، وشمائل، وأخبار ، وأقوال، وأفعال، سواءٌ أثبت ذلك حُكمًا شرعيًا أم لا.

وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول اللهَّ ﷺ المُشرِّع الذي يضع القواعد للمُجتهدين من بعده،ولذلك عنوا بأقواله ، وأفعاله، وتقريراته التي تثبت الأحكام

وتُقرِّرها.

وعلماء الفقه إنَّما بحثوا عن رسول اللهَّ ﷺ الذي تدل أفعاله على حكم شرعي، وجوبًا ، أو حرمةً، أو إباحةً، أو غير ذلك[1].

والمُحدِّثون من بين أرباب الفنون هم أسعدُ النّاس بالسُّنَّة، وأكثر النَّاس استعمالاً لها وعنايةً بها، فتعريفهم لها أشمل التعاريف وأكثر استيعابًا لحياة النبي (عليه الصَّلاة والسَّلام) بصفته المُشرِّع، والمُبلِّغ عن اللهَّ. وهو الأُسوة في كُلِّ شأنٍ من شُؤون حياته المُختلفة قال عز وجل: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ ﴾ [الأحزاب: ٢١].

تعريف السنَّة عند المُحدِّثين: لَّما كان الأمر على ما أسلفنا من أنَّ المحدِّثين هم أكثر النَّاس استعمالاً، وعملاً بالسُّنَّة، فيحسُن بنا شرحُ تعريفهم.

فقولهم: «**ما أُثِر عن النبي ﷺ** » : يعنون بذلك كلُّ ما حُكي وروي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام.

وقولهم: «**من قولٍ**»: يعنون بذلك أقواله التي قالها عليه الصَّلاة والسَّلام في جميع الأحداث (سلمًا وحربًا) والأمكنة (حضرًا وسفرً) والأزمنة (قبل الهجرة وبعدها)، وغير ذلك من شؤون الحياة المُختلفة.

وأمثلة الأقوال كثيرة نختار لها حديثًا ذا دلالة على استقلاله عليه الصَّلاة والسَّلام بالبلاغ والتشريع ، وهو قوله ﷺ : ((**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس**

---

(١) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع (ص٦١)، محمد عجاج: السنة قبل التدوين (ص١٥ ـ ١٦).

منه فهُو ردٌّ))[1].

وقولهم «**من فعلٍ**»: يعنُون بذلك أفعاله التي نقلها إلينا الصَّحابة في شؤون حياته المُختلفة.

كمثل أدائه الصَّلوات الخمس بهيئاتها وأركانها، وأدائه مناسك العمرة والحج.

وقولهم «**أو تقريرٍ**»: يعنُون به كل ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال أو أفعال، بسكوت منه وعدم إنكار، أو بموافقته وإظهار استحسانه، وتأييده:

فمثال الأول: موقف الصَّحابة من صلاة العصر في غزوة بني قُريظة: فيما رواه ابن عمر قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: ((**لا يُصلينَّ أحد العصر إلا في بني قُريظة**)).

فأدرك بعضُهم العصر في الطَّريق فقال بعضُهم لا نُصلي حتى نأتيها. وقال بعضُهم بل نُصلي لم يُرد مِنَّا ذَلِكَ. فذكر للنَّبي ﷺ فلم يُعنف واحدًا منهُم[2].

ومثال الثاني: حديث عائشة (رضي الله عنها): أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسرورًا تبرق أسارير وجهه، فقال: ((**ألم تسمعي ما قال المدلجي لزيد وأسامة - ورأى أقدامهما - : إن بعض هذه الأقدام من بعض**))[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥: ٣٠١) في كتاب الصُّلح ، باب إذا اصطلحوا على صُلح جورٍ فالصُّلح مردود (برقم ٢٦٩٧). ومسلم في صحيحه (٣: ١٣٤٣) في كتاب الأَقضية ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد مُحدثات الأمور. برقم (١٧١٨). (كلاهما) من حديث عائشة (رضي اللهَّ عنها).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١: ٣٢١) كتاب أبواب صلاة الخوف ، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء ... (برقم ٩٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣: ١٣٠٤) في كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ (برقم ٣٣٦٢).

فسكت النَّبي ﷺ مُستبشرًا ، ولم يُنكر على مُجزز ما قاله، فدلَّ ذلك على جواز القيافة، واعتبارها في النَّسب.

والمثال الثاني: فيه إعلامٌ بأنه أولى وأقوى مما سكت عنه مع عدم الاستبشار.

وبعض العلماء يرى أن الإقرار داخل في الفعل:

قال ابن ناصرالدين[١]: «التقرير يدخلُ في الأفعال، لأنه كفٌّ عن الإنكار، والكفُّ (على المُختار عند مُحقِّقي الأصوليين) فعلٌ» .

وقولهم: «**أو صفة خَلقيَّة**»: يعنُون بذلك صفات النبي ﷺ الجسدية، كما في حديث البراء بن عازب الصحيح: «كان النبي ﷺ مربوعًا، بعيد ما بين المنكبين، له شعر يبلغ شحمة أذنيه، رأيته في حلة حمراء لم أر شيئًا قط أحسن منه»[٢].

وقولهم «**أو خُلقيَّة**»: يعنُون به أخلاقه الشريفة عليه الصَّلاة والسَّلام.

كما في حديث أنس (رضي الله عنه)، قال: خدمتُ النبي ﷺ عشر سنين، فما قال لي: أف، ولا لم صنعت، ولا ألا صنعت[٣].

وقولهم: «**أو سيرة سواءً كانت قبل البعثة أم بعدها**»: يعنُون بهذا أعم مما سبق مما يدخل في نشأته عليه الصَّلاة والسَّلام، وتحنثه في غار حراء، ومبدأ الوحي، ودعوته للكفار، وهجرته وجهاده، ونحو ذلك.

ونضرب له بمثال قصة بدأ الوحي الواردة في (الصحيح) من حديث عائشة:

---

(١) مجالسه (ص١٣٩).

(٢) أخرجه لبخاري في صحيحه (٣: ١٣٠٢) في كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ (برقم ٣٣٥٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٥: ٢٢٤٥) في كتاب الأدب ، باب حسن الخلق والسخاء... (برقم٥٦٩١).

«أول ما بدئ به رسُول الله ﷺ من الوحي الرُّؤيا الصَّالحة في النَّوم، فكان لا يرى رُؤيا إلا جاءت مثل فلق الصُّبح، ثم حُبِّب إليه الخلاء، وكان يخلُو بغار حراء فيتحنَّث فيه (وهو التعبد) الليالي ذوات العدد، قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: ((**اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني**))، **فقال:** ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴾ [العلق: ١-٣]. فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها)، فقال: ((**زملوني زملوني**))، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: ((**لقد خشيتُ على نفسي**))، فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبدًا إنَّك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل ابن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخًا كبيرًا قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عم اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى! يا ليتني فيها جذع !، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك !، فقال رسول الله ﷺ : ((**أو مخرجي هم ؟**))، قال: نعم، لم يأت رجل قطُّ بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يُدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا، ثُمَّ

لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي[(١)].

فهذا تعريف السُّنَّة عند المحدِّثين مع ذكر الأمثلة على ذلك.. فهي عندهم أعمُّ من أن تكون أدلة شرعية، صالحة لأن تكون دليلاً شرعيًّا كما يرى الأصوليون.

وبهذا يمكن أن نقسمها باعتبار ذاتها إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ **السنة القولية**: وهي أقوال النبي ﷺ التي قالها في المناسبات المختلفة، وقد يكون لها أسباب، وقد لا يكون.

٢ ـ **السنة الفعلية**: وهي أفعال النبي ﷺ التي صدرت عنه في المناسبات المختلفة، وقد يكون لها أسباب، وقد لا يكون.

٣ ـ **السنة التقريرية**: وهي الأقوال أو الأفعال التي حصلت بحضرة النبي ﷺ أو بعلمه، فأقر ذلك، إما بقوله، أو بإشارته، أو بسكوته.

وزاد البعض سنة الخلفاء الراشدين؛ لقوله ﷺ : ((**فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**))[(٢)].

قال ابن رجب[(٣)]: «وفي أمره ﷺ بإتباع سنته، وسنة خلفائه الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاة الأمر عمومًا، دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة، كاتباع سنته».

وعن أم المؤمنين عائشة، قالت: بال رسول الله ﷺ ، فقام عمر خلفه بكوز من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١: ٤) في كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جل ذكره: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ (برقم ٣).

(٢) سيأتي تخريجه قريبًا (ص ٢٠٨).

(٣) جامع العلوم والحكم (٢: ١٢١).

ماء، فقال: ((**ما هذا يا عمر؟**)) فقال: هذا ماء تتوضأ به، قال: ((**ما أمرتُ كلما بلت أن أتوضأ، ولو فعلت لكانت سنة**))[1].

وهذا الحديث لو صح لكان نصًا في أن السنة ما داوم عليه النبي ﷺ .

وعن مكحول: السنة سُنَّتان: سنة الأخذ بها فريضة وتركها كفر، وسُنَّة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيره حرج[2].

والسنة بعمومها هي الحكمة، فما ورد من ذلك في القرآن الكريم مقرونة مع

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن (١: ١١) في الطهارة/ باب في الاستبراء برقم (٤٢)، وابن ماجة (١: ١١٨) في الطهارة وسننها/ باب من بال ولم يمس ماءً برقم (٣٢٧)، والدارقطني (١: ٩٨) في الطهارة/ باب في الاستنجاء برقم (١٧٣): من طريق ابن أبي مليكة، عن أمه،عن عائشة.

قال الدارقطني: « تفرد به أبو يعقوب التوأم، عن ابن أبي مليكة، حدث به عنه جماعة من الرفعاء». وضعفه النووي بعبد الله بن يحيى. وقال الولي العراقي: المختار أنه حسن. ورمز السيوطي لحسنه. البيان والتعريف للحسيني (٢: ١٨٧)، المجموع للنووي (٢: ٩٩).

والحديث حسنه ابتداءً الألباني في صحيح سنن أبي داود، فقال: « إسناده حسن وقواه الدارقطني». ولكنه أشار بعد بنقله إلى القسم الضعيف، قائلاً: « ينقل إلى الضعيف للمخالفة». وهو ما كان ضعيف سنن أبي داود (٩: ٢٦/ برقم ٩) الأصل.

ووجه المخالفة التي أشار لها الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ في المشكاة (١: ١١٨): فالحديث ورد من رواية أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج من الخلاء فقدم إليه طعام، فقالوا: ألا نأتيك بوضوء ؟ فقال: ((**إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة**)). أخرجه أبو داود (٣: ٣٤٥/ برقم ٣٧٦٠) ، قال: وسنده على شرط البخاري. اهـ.

أي أن أيوب السختياني وهو من الأئمة الثقات خالف عبدالله بن يحيى التؤم في روايته له عن عبدالله بن أبي مليكة عن أمه عن عائشة. فأغرب في إسناده ومتنه. والله أعلم.

(٢) أخرجه الدارمي (١: ١٥٣/ برقم ٥٨٩): عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عنه. وهذا إسناد صحيح.

الكتاب فهي السنة بإجماع السلف[١].

كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾[النساء: ١١٣].

قال الشافعي: «فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن، يقول: الحكمة سنة رسول الله»[٢].

(١) الفقيه والمتفقه (١: ٨٧، ٨٨).

(٢) الرسالة (ص٧٨).

المبحث الثالث

السنة في استعمالات السلف من الصحابة والتابعين

للسنة في استعمال السلف معان عامة وخاصة تتعلق جميعها بطريقة النبي ﷺ، والالتزام بهديه وشريعته، وهذه المعاني على النحو الآتي:

أولاً: السنة قد تطلق ويُراد بها سنته ﷺ على وجه العموم:

فالمقصود بها هنا التشريع المبني على السنة النبوية، قولية كانت أو فعلية، أو تقريرية، أو غير ذلك مما له حكم الرفع.

قال ﷺ : ((**إن الأمانة نزلت من السماء في جَذر قلوب الرجال، ونزل القرآن، فقرءوا القرآن وعلموا السنة**)). ونفهم هذا على إطلاقه وأن مراده ﷺ بالسنة كلما أثر عنه[(١)].

وقوله ﷺ: ((**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة**))[(٢)].

وهنا يراد بها سنته، دون النظر إلى اختصاصها بفرض أو واجب أو سنة، وهي بهذا تتعلق بالإسلام كله متمثلاً في الحديث النبوي الشَّريف.

وإذا حدث الصحابي بالشيء فوجد فيه من القرينة ما يدل على تلقيه له من

---

(١) أخرجه البخاري (٥: ٢٣٨٢) في الرقاق/ باب رفع الأمانة برقم (٦١٣٢)، ومسلم (١: ١٢٦) في الإيمان/ باب رفع الأمانة والإيمان برقم (١٤٣) من حديث حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه).

(٢) أخرجه مسلم (١: ٤٦٥) في المساجد ومواضع الصلاة/ باب من أحق بالإمامة برقم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري (رضي الله عنه).

النبي ﷺ فهو من السنة، وله حكم الرفع، وهو أنواع:

النوع الأول: قول الصحابي مما لا يقال مثله بمجرد الاجتهاد:

من ذلك ما أخرجه الترمذي[١] عن عمر موقوفًا: « الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصلي على النبي ﷺ» .

قال ابن العربي: ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى[٢].

ويضاف لهذا أن لا يكون هذا الصحابي يحدِّث بالإسرائيليات كمسلمة أهل الكتاب، وكعبد الله بن عمرو بن العاص.

وذلك فيما يمكن أن يكون من أخبار أهل الكتاب، مثل ما يتصل بأخبار السابقين وبدأ الخلق ونحو ذلك[٣].

النوع الثاني: قول الصحابي: كنا نقول أو نفعل كذا، ونحوه:

إن لم يضفه إلى زمن النبي ﷺ ففيه خلاف[٤]، وإن أضافه فالصحيح الذي قطع

---

(١) أخرجه في السنن (٢: ٣٥٦/ برقم ٤٨٦) وهو من مراسيل سعيد بن المسيب عنه. وهي صالحة للحجة. انظر جامع التحصيل للعلائي (ص٤٦)، وفتح المغيث (١: ١٢٧).

(٢) فتح الباري (١١: ١٦٤).

(٣) انظر النكت لابن حجر (٢: ٥٣٠).

(٤) كذا قال ابن الصلاح تبعا للخطيب وحكاه المصنف في شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول وأطلق الحاكم والرازي والآمدي أنه مرفوع وقال ابن الصباغ: إنه الظاهر، ومثله بقول عائشة رضي الله عنها: « كانت اليد لا تقطع في الشيء التافه». انظر تدريب الراوي (١: ١٨٥).

به الجمهور أنه مرفوع[1].

وذهب العراقي، وابن حجر، والسيوطي إلى أنَّ الأول من قبيل المرفوع كذلك، وهو اختيار النووي، والرازي، والآمدي؛ لأن الظاهر من مثل قول الصحابي: (كنا نفعل كذا...) أنه يحكي الشرع؛ لأن ذلك كان دأبهم[2].

وكذا قوله: (كنا لا نرى بأسا بكذا في حياة رسول الله ﷺ) أو (وهو فينا) أو (بين أظهرنا) أو (كانوا يقولون) أو (يفعلون) أو (لا يرون بأسًا بكذا في حياته ﷺ).. فكله مرفوع[3].

وهكذا قول الصحابي : (من السنة كذا) فالأصح أنه مسند مرفوعٌ؛ لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ ، وما يجب اتباعه[4].

النوع الثالث : ما جاء عن الصحابة في تفسير آيات تتعلق بأسباب النزول:

كقول جابر: «كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]»[5].

فأما سائر تفاسير الصحابة مما ليس فيه إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة في الموقوفات[6].

---

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص٤٨)، النكت لابن حجر (٢: ٥١٥ ـ ٥١٨) تدريب الراوي (١: ١٨٥).

(٢) انظر شرح الألفية (١: ٦٢)، تدريب الراوي (١: ١٨٥)، النكت لابن حجر (٢: ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

(٣) انظر تدريب الراوي (١: ١٨٦).

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص٥٠)، النكت لابن حجر (٢: ٥٢٣ ـ ٥٢٥)، وتدريب الراوي (١: ١٨٦).

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٤: ١٦٤٥/ برقم ٤٢٥٤)، ومسلم في الصحيح (٢: ١٠٥٨/ برقم ١٤٣٥).

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص٥٠)، النكت لابن حجر (٢: ٥٣٠ ـ ٥٣٢)، تدريب الراوي (١: ١٩٢ ـ ١٩٣).

وهناك أنواع أخرى لا يمكن الجزم بأنها من السنة المرفوعة كالقراءة التفسيرية[١]، وإجماع الصحابة السكوتي. وهذا الأخير حجة، ولكن في الجزم بأنه من السنة المرفوعة نظر[٢].

وهنا مبحث يذكره أهل الأصول في هذه السنن ويجعلونها على درجات من حيث التأكيد والاستحباب، ونمثل لذلك من الصلاة إذ هي أهم العبادات المشروعة:

الدرجة الأولى: السنة التي فعلها النبي ﷺ وداوم عليها، وحث عليها:

ففي الصحيح[٣]: عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: ((**كان لا يدع أربعًا قبل الظهر وركعتين قبل الغداة**)).

الدرجة الثانية: السنة التي فعلها النبي ﷺ أحيانًا وتركها أحيانًا:

قال الشاطبي[٤]: «العلماء يقولون في مثل الدعاء والذكر الوارد على إثر الصلاة: إنه مستحب لا سنة ولا واجب، وهو دليل على أمرين:

أحدهما: أن هذه الأدعية لم تكن منه عليه السلام على الدوام.

والثاني: أنه لم يكن يجهر بها دائمًا، ولا يظهرها للناس في غير مواطن التعليم إذ

---

(١) انظر الإتقان للسيوطي (١: ٢٠٩).

(٢) انظر فتح الباري (١٢: ٢٦٩، ٢٨٠)، (١٣: ٣٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (١: ٣٩٦/ برقم ١١٢٧).

(٤) الاعتصام (١: ٣١٥).

لو كانت على الدوام وعلى الإظهار لكانت سنة ولم يسع العلماء أن يقولوا فيها بغير السنة إذ خاصيته – حسبما ذكروه – الدوام والإظهار في مجامع الناس».

ومن هذا ما حث عليه ولم يعزم، للفرق بينها وبين سابقتها من السنن.

في الصحيح[(١)]: عن عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال: ((**صلُّوا قبل صلاة المغرب، قال في الثالثة: لمن شاء**)). كراهية أن يتخذها الناس سنة.

الدرجة الثالثة: السنة التي فعلها ﷺ ثم تركها لعلة:

ونمثل لها بصلاة التراويح في رمضان جماعة في المسجد، فقد قام بها النبي ﷺ في المسجد واجتمع الناس خلفه.

ففي الصحيح[(٢)]: عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ صلى في المسجد ذات ليله فصلى بصلاته ناس، ثم صلى القابلة فكثر الناس، ثم اجتمعوا الليلة الثالثة، أو الرابعة فلم يخرج إليهم النبي ﷺ ، فلما أصبح قال: ((**قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إلا أني خشيت أن يفرض عليكم**)). وذلك في رمضان.

قال الشاطبي[(٣)] : «فتأملوا ففي هذا الحديث ما يدل على كونه سنة فإن قيامه أولاً بهم دليل على صحة القيام في المسجد جماعة في رمضان، وامتناعه بعد ذلك من الخروج خشية الافتراض لا يدل على امتناعه مطلقًا؛ لأنَّ زمانه كان زمان وحي

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١: ٣٩٦/ برقم ١١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١: ٣٨٠/ برقم ١٠٧٧).

(٣) الاعتصام (١: ١٩٤).

وتشريع فيمكن أن يوحى إليه إذا عمل به الناس وبالإلزام، فلما زالت علة التشريع بموت رسول الله ﷺ رجع الأمر إلى أصله، وقد ثبت الجواز فلا ناسخ له».

ثانيًا: السنة قد تطلق ويراد بها ما له تعلق بالفرائض وأحكامها وسننها:

عن سالم قال: كتب عبد الملك إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر في الحج، فجاء ابن عمر (رضي الله عنه)، وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس، فصاح عند سرادق الحجاج فخرج وعليه ملحفة معصفرة، فقال: ما لك يا أبا عبد الرحمن ! فقال: الرواح إن كنت تريد السنة، قال: هذه الساعة، قال: نعم، قال: فأنظرني حتى أفيض على رأسي، ثم أخرج فنزل حتى خرج الحجاج فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد السنة فاقصر الخطبة وعجل الوقوف، فجعل ينظر إلى عبد الله فلما رأى ذلك عبد الله، قال: صدق[(١)].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج[(٢)].

وقال إسماعيل بن أمية: قلت للزهري: إن عطاء يقول: تجزئه المكتوبة من ركعتي الطواف، فقال: السنة أفضل لم يطف النبي ﷺ أسبوعًا قط إلا صلى ركعتين[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢: ٥٩٧) في الحج / باب التهجير بالرواح يوم عرفة برقم (١٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢: ٥٦٥) في الحج/ باب قول الله تعالى:﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾... تعليقًا ووصله.

(٣) أخرجه البخاري (٢: ٥٨٦) في الحج/ باب إذا وقف في الطواف. برقم (٦٨).

ثالثاً: السنة قد تطلق ويقصد بها ما عليه الصدر الأول من الصحابة وغيرهم من التابعين:

تُطلق السُّنة ويُراد بها عمل الصَّحابة (رضوان اللهَّ عليهم) سواءً أكان مأخوذًا من الكتاب أو من سنة رسول اللهَّ ﷺ ، أم من اجتهادهم، وهذا سائغ؛ لأنَّ عملهم اتباع لسنةٍ ثبتت عندهم، لم تُنقل إلينا، أو اجتهاد مُجتمع عليه منهم ، أو من الخلفاء[1].

ودليل ذلك ما رواه خالد بن معدان، قال: حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية وهو ممن نزل فيه:﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[التوبة: ٩٢] فسلمنا، وقلنا: أتيناك زائرين، وعائدين، ومقتبسين، فقال العرباض: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله ! كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا، فقال: ((**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدًا حبشيًا؛ فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**))[2].

---

(١) انظر الموافقات للشاطبي (٤: ٣ـ ٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤: ٢٠٠) في كتاب السُّنَّة ، باب لزوم السُّنَّة برقم (٤٦٠٧) واللفظ له. والترمذي في الجامع (١: ١٧) في كتاب العلم ، باب الأخذ بالسُّنَّة واجتناب البدعة. وقال: «هذا حديث =

قال العلائي[(١)]: «وجه الدلالة منه ظاهر... من جهة أنَّ النبي ﷺ أمر بالتمسُّك بسنتهم ، والعضِّ عليها بالنَّواجذ ، وذلك مجاز ، كنايةً عن مُلازمة الأخذ بها ، وعدم العدول عنها ، مع أنه ﷺ قرن في هذه الأوامر بين سنته وسنتهم ، فكانا في الحُجِّية سواء، ولا يُقال : إنَّ ذلك لا يلزم منه أن تكون سنَّتهم مُساويةً لما ثبت من سُنَّة النبي ﷺ بحيث يقع التعارض بينهما ، ويعدل إلى الترجيح، فربما يُقدم العمل بسنتهم على ما ثبت عن النبي ﷺ ، لأنَّا لا نقول: لا يلزم من كون سنَّتهم حُجَّة مُعتمدة أن يكون لها هذه المُساواة، بل يجوز أن تكون مأمورًا بإتباعها والعمل بها بشرط عدم وجود سنَّةٍ للنبي ﷺ قُدِّمت على سُنَّتهم ، كما أنَّ القياس حُجَّة شرعية، وهو متأخرٌ في الرُّتبة عن الكتاب والسُّنَّة.

وأمَّا كونه مُختصًا بالخُلفاء الأربعة دون من بعدهم فلإجماع العُلماء قاطبةً على اختصاصهم بالوصف المذكور في الحديث، وأنَّه لا يُطلق على من بعدهم.

وقد روى سفينة (رضي اللهَّ عنه) عن النبي ﷺ أنَّه قال: ((**الخلافة في أُمَّتي ثلاثون سنة بعدي ، ثمَّ تصير مُلكًا**))[(٢)]. وإسناده حسن.

وكانت مُدَّة الأئمَّة الأربعة (رضي اللهَّ عنهم) نحو هذا المقدار بالاتِّفاق، وبهذا

=حسن صحيح». وأخرجه ابن ماجه (١: ١٧) في المقدمة ، باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين برقم (٤٤). وأخرجه أحمد في مسنده (٤: ١٢٦ـ ١٢٧): كلهم من طريق خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض بن سارية (رضي اللهَّ عنه): (فذكره).

(١) إجمال الإصابة (ص٤٩).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥: ٢٢٠/ برقم ٢١٩٦٩)، وابن حبان في صحيحه (الإحسان) (١٥: ٣٤/ برقم ٦٦٥٧) وقد حسنه العلائي في كلامه السابق.

احتجَّ البيهقيُّ وغيره على انصراف قوله ﷺ: ((**وسُنَّة الخُلفاء الرَّاشدين المهديين**)) إلى الأئمَّة الأربعة، وقصر اللفظ عليهم». اهـ.

قلت: ومما يدلُّ على أنَّ ذلك كله يطلقُ عليه سُنَّة، ما رواه حضين بن المنذر أبو ساسان، قال: شهدتُّ عُثمان بن عفَّان وأُتِي بالوليد قد صلَّى الصُّبح ركعتين، ثُمَّ قال: أزيدكُم، فشهد عليه رجُلان: أحدهما حمران أنَّه شرب الخمر، وشَهِدَ آخر أنَّه رآه يتقيَّأ، فقال عُثمان: إنَّه لم يتقيَّأ حتَّى شربها.

فقال: يا علي قُم فاجلدهُ، فقال علي: قُم يا حسن فاجلدهُ. فقال الحسن: ولِّ حارَّها من تولَّى قارَّها.

فكأنَّه وجِدَ عليه. فقال: يا عبد اللهَّ بن جعفر قُم فاجلده. فجلدهُ وعليٌّ يعدُّ حتَّى بلغ أربعين، فقال: أمسِكْ، ثُمَّ قال: جلد النَّبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعُمر ثمانين وكلٌّ سنَّة. وهذا أحب إلَيَّ [(١)].

رابعاً: السُّـــنَّة قد تُطلقُ على ما يُقابلُ البدعة:

كقولهم: (طلاقُ السُّـنَّة كذا، وطُلاقُ البدعة كذا) [(٢)].

و(فُلانٌ على سُنَّة) إذا وافق التنزيل والأثر في القول والفعل. (وفُلانٌ على بدعةٍ) إذا عمل خلاف ذلك [(٣)]. فظهر بهذا أنَّ السُّـنَّة تُضادُّ البدعة في معناها.

وقد ورد الحديث بذلك فقال ﷺ: ((**ما أحدثَ قومٌ بدعةً إلاَّ رُفع مثلها من**

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٣: ١٣٣١) باب حد الخمر برقم (١٧٠٦).

(٢) قال البخاري : «وطلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع ويشهد شاهدين» . الصحيح (٥: ٢٠١١).

(٣) مفهوم أهل السنة والجماعة (ص٢٩).

السُّـــنَّة))[١].

وقال ابن عباس: «ما يأتي على النَّاس من عامٍ إلا أحدثُوا فيه بدعةً، وأماتوا سُـنَّةً، حتَّى تُحيى البدعُ، وتموتُ السُّنن»[٢].

على أن من الارتباط الواضح بين معنى السنة اللغوي وهي الطريقة المتبعة، وعمله عليه الصلاة والسلام يظهر في تعريف الراغب للسنة، بقوله: «سنة النبيﷺ طريقته التي كان يتحراها»[٣].

فهل هذا هو المراد أم أنه كل عمل عمله ﷺ ولو مرةً واحدة، نحتاج لبيان هذا لتتبع سنتهﷺ وفهم الصحابة لأقواله وأفعاله، ومدى تطابق هذا مع عمل الفقهاء.

خامساً: تطلق السنة على ما كان عليه العمل بين المسلمين:

عن ابن وهب، عن مالك، قال: قال لي مالك: «كل قرية متصلة البيوت وفيها جماعة من المسلمين، فينبغي لهم أن يجمعوا إذا كان إمامهم يأمرهم أن يجمعوا، أو ليؤمروا رجلاً فيجمع بهم؛ لأن الجمعة سنة»[٤].

قال ابن عبد البر: «يحتمل أن يكون قول مالك: (سنة) أي طريقة الشريعة التي سلكها المسلمون، ولم يختلفوا فيها»[٥].

---

(١) أخرجه أحمد (٤: ١٠٥/ برقم ١٧٠١١) من حديث غضيف بن الحارث الثُّمالي. قال الحافظ في الفتح (١٣: ٢٥٣) بسند جيِّد.

(٢) البدع والنهي عنها لابن وضَّاح (ص٤٥).

(٣) المفردات (ص٢٤٥).

(٤) الاستذكار (٢: ٥٧).

(٥) الاستذكار (٢: ٥٧).

موقف الصحابة من السنة واتباعهم للنبي ﷺ:

الأمة مكلفة باتباع هدي النبي ﷺ في أقواله وأفعاله وإقراره، وصفاته، وبالجملة كل ما صدر عنه، قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ لا فرق في ذلك ما بين العبادة، وما يظهر أنه من عاداته ﷺ في لبسه ومشيه وهيئته وأكله وشربه، فهو عليه الصلاة والسلام على أكمل الحالات في كل شؤون حياته، فمن اقتفى أثره لم يعدم الأجر في كل حال.

فسنة العادة لا تخلو من إفادة حكم شرعي، ومن تركها فقد حرم خيرًا كثيرًا، كهديه ﷺ في الأكل والشرب، والقيام، والقعود، ومخاطبته أصحابه (يا أبا بكر) و (يا أنس)، وطلبه الأكل من أهله، وتعممه، ولبسه وملابسه، ونعله، ونوع طعامه، وأنه أكل اللحم وشرب اللبن والعسل والنبيذ، وأكل التمر والثريد.

وما يتبع ذلك من هيئته عند اللبس والمشي والقيام والقعود والأكل والشرب.. كل ذلك أفاد حكمًا شرعيًا يدور بين الإباحة والاستحباب والوجوب، فأكل الثريد مثلاً يدل على إباحة أكله، وتعممه ﷺ دل على إباحة التعمم وهكذا [1].

وإذا نظرنا في امتثال الصحابة (رضي الله عنهم) لهذا التكليف، وجدنا عندهم الاتباع بكل صوره، بدون تفريق بين عبادة وعادة، والذي دعاهم إلى ذلك حب متابعته، وفهم لكونه ﷺ أسوة في كل شيء، فمما ورد في الباب:

١ ـ حديث ابن عمر (رضي الله عنهما)، قال: اتخذ النبي ﷺ خاتمًا من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، فقال النبي ﷺ : ((**إني اتخذت خاتمًا من ذهب**))،

---

(١) المدخل إلى السنة النبوي (ص٢٥) بتصرف.

فنبذه، وقال: ((**إني لن ألبسه أبدًا**))، فنبذ الناس خواتيمهم[(١)].

٢ ـ وحديث أبي سعيد الخدري: أنه قال صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، فخلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى القوم أن رسول الله ﷺ قد خلع نعليه، خلعوا نعالهم، فلما انفتل، قال لهم: ((**ما شأنكم خلعتم نعالكم!**))، قالوا: يا رسول الله رأيناك خلعت نعليك، فخلعنا نعالنا، فقال: ((**أتاني جبريل فحدثني أن في نعلي أذى؛ فخلعتهما، فإذا دخل أحدكم المسجد فلينظر فإذا رأى في نعليه قذرا فليمسحهما بالأرض، ثم يصلي فيهما**))[(٢)].

٣ ـ عن أنس بن مالك: «أن خياطًا بالمدينة دعا رسول الله ﷺ على خبز شعير وإهالة سنخة، وكان فيها قرع، قال أنس: فكنت أرى النبي ﷺ يعجبه القرع، قال: فكنت أقدمه بين يديه، فلم يزل القرع يعجبني منذ رأيته يعجبه ﷺ »[(٣)].

فهذه الآثار وغيرها تدل على أن الصحابة (رضي الله عنهم)، لم يكونوا يتلمسون الحكمة والسبب من أفعاله عليه الصلاة والسلام، بل كانوا ينفذون ما يأمرهم به، وما لم يأمرهم به من أفعاله وتصرفاته حاكوه فيه، فإن كان شيئًا يخصه ولا يلزمهم نبههم

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٦: ٢٤٥٠) في الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ برقم (٦٨٦٨).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (٢: ١٠٧) في الصلاة/ جماع أبواب الصلاة على البسط/ باب المصلي يصلي في نعليه برقم (٧٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٥: ٥٦٠) في ذكر الأمر لمن أتي المسجد للصلاة أن ينظر في نعليه ويمسح الأذى عنهما إن كان بهما برقم (٢١٨٥).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٢: ١٠٣/ برقم ٥٢٩٣) ذكر إباحة إجابة المرء إذا دعي على الشيء الطفيف.

إلى ذلك، كقصة خلع النعال.

فدل هذا على أن الأصل عندهم جميعًا اتباع النبي ﷺ في كل أحواله؛ لقول الله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ ﴾[الأحزاب: ٢١]. وقد لزموا ذلك المنهج في حياتهم بعد وفاته ﷺ ، اشتهر من الصحابة بذلك جماعة، منهم عمر بن الخطاب، وسلمة بن الأكوع ، وابن عمر، وابن مسعود، وعمرو بن الأسود، وقرة بن إياس، وفاطمة (رضي الله عنهم)، فإلى طرف من أخبارهم:

١ ـ فأما عمر بن الخطاب: فهو الخليفة الراشد الإمام المجتهد، كان من ألزم الناس لسنة الرسول ﷺ ولسنة أبي بكر الصَّديق.

فعن إبراهيم النخعي: «أن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون إليه فينظرون إلى سمته وهديه ودلِّه ، قال: فيتشبهون به»[(١)].

وعن مالك، قال: «كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ وأشبه الناس بعمر ابنه عبد الله وبعبد الله ابنه سالم»[(٢)].

٢ ـ وأما سلمة بن الأكوع: فكان حريصًا على اقتفاء أثر النبي ﷺ في الصلاة إلى سارية معهودة في المسجد، روى هذا يزيد بن أبي عبيد، قال: «كنت آتي مع سلمة ابن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف، فقلت: يا أبا مسلم أراك

---

(١) أخرجه أبو عبيد في الغريب (٣: ٣٨٣ ـ ٣٨٤) من حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عنه (فذكره). وقد وهم الحافظ في الفتح (١٠: ٥١٠) في نقله وفهمه لهذا الأثر، فقال: «وقد أخرج أبو عبيد في (غريب الحديث): أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون إلى سمته وهديه ودله، فيتشبهون به، فكأن الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة». **فالمقصود بالرحلة هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وانظر أثر** حذيفة الآتي في شأن ابن مسعود .

(٢) فتح الباري (١٠: ٥١٠).

تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة ؟ قال: فإني رأيت النبي ﷺ يتحرَّى الصلاة عندها»[(١)].

فهل الصلاة إلى هذه السارية أمرًا تعبديًا محضًا أم أن المقصود هو اتخاذ سترة تستر النبي ﷺ من أن يمر بين يديه أحدٌ !، هذا هو الأظهر، لكن في صنيع سلمة بن الأكوع (رضي الله عنه) مزيد اقتفاء لفعله ﷺ ؛ لتخصيصه تلك السارية، بدون البحث في الحكم الشَّرعي الذي هو شأن الفقيه.

٣ ـ أما ابن عمر: فقل نظيره في المتابعة لرسول الله ﷺ في كل شيء من الأقوال والأفعال، وفي الزهادة في الدنيا ومقاصدها والتطلع إلى الرياسة وغيرها.

وإن كان قد خولف في بعض ما ذهب إليه، ومن ذلك تتبعه لآثار النبي ﷺ.

قال جابر (رضي الله عنه): «لم يكن أحد منهم ألزم لطريق النبي ﷺ من ابن عمر»[(٢)].

وعن نافع قال: «كان ابن عمر يتتبع آثار رسول الله ﷺ ، وكل منزل نزله رسول الله ﷺ ينزل فيه، فنزل رسول الله ﷺ تحت سمرة، فكان ابن عمر يجيء بالماء فيصبه في أصل السمرة كي لا تيبس»[(٣)].

عن نافع عن ابن عمر، قال: «دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال، فأطال ثم خرج فكنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالاً: أين

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١: ١٨٩) في كتاب الصلاة/ باب الصلاة إلى الأسطوانة. برقم (٤٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في (رفع اليدين) عزاه له النووي في تهذيب الأسماء (١: ٢٦٢)، والبخاري في الفتح (١٠: ٥١٠)، ولم أجده في المطبوع من هذا الكتاب.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥: ٥٥١) في ذكر تتبع بن عمر آثار رسول الله ﷺ واستعماله سنته بعده برقم (٧٠٧٤).

صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين»[(١)].

وعن نافع: «أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل ظهره، فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبًا من ثلاثة أذرع صلى، يتوخى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه»[(٢)].

والحكمة غير ظاهرة، إنما هو من قبيل الاتفاق، لا أن لهذين العمودين خصوصية، وهذا ما فهمه راوي القصة نافع إذ قال عقبها: وليس على أحدنا بأس إن صلى في أي نواحي البيت شاء.

وعن مالك بن أنس، عن الزهري، قال: «لا تعدلن برأي ابن عمر لأنه أقام ستين سنة بعد رسول الله ﷺ فلم يخف عليه شيء من أمر رسول الله ﷺ ولا أصحابه»[(٣)].

وعن مالك: «أقام ابن عمر بعد النبي ﷺ ستين سنة يقدم عليه وفود الناس»[(٤)].

وفي رواية عن أبي وهب، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: «قلت لسالم: أسمعت أباك يقول هكذا ، فقال: ربما سمعته يقول الشيء أكثر من مئة مرة، فقلت لمالك: مئة مرة، قال: نعم وألف مرة، لكثرة السنين قد أقام ابن عمر بعد النبي ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١: ١٨٩) في الصلاة/ باب الصلاة بين السواري في غير جماعة برقم (٤٨٢). وأخرجه مسلم في صحيحه (٢: ٩٦٦) في الصلاة/ باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها. برقم (١٣٢٩) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١: ١٩٠) في الصلاة/ باب الصلاة بين السواري في غير جماعة برقم (٤٨٤).

(٣) تاريخ دمشق (٣١: ١٦٤).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢: ٢٥٨/ برقم١٣٠٣٥، ١٣٠٣٦) وهو مرسل رجاله ثقات.

ستين سنة يفتي الناس في الموسم»[(١)].

٤ ـ أما ابن مسعود فقد شهد له حذيفة بن اليمان، إذ قال: «إن أشبه الناس دلاً[(٢)] وسمتا[(٣)] وهديا[(٤)] برسول الله ﷺ لابن أم عبد، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه، لا ندري ما يصنع في أهله إذا خلا»[(٥)].

٥ ـ عن عروة بن عبد الله بن قشير، حدثني معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: «أتيت رسول الله ﷺ فبايعته، وإن زر قميصه لمطلق، قال عروة: فما رأيت معاوية ولا ابنه في شتاء ولا صيف إلا مطلقة أزرارهما»[(٦)].

٦ ـ وأما فاطمة (رضي الله عنها): فعن عائشة، قالت: «ما رأيت أحدًا أشبه سمتًا وهديًا ودلاً برسول الله ﷺ في قيامها وقعودها من فاطمة بنت رسول الله

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١: ١٦٣).

(٢) قوله (دلاً): (بفتح المهملة وتشديد اللام)، هو: حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما، ويطلق أيضًا على الطريق. انظر الفتح (١٠: ٥١٠).

(٣) قوله (سمتًا): (بفتح المهملة وسكون الميم)، هو: حسن المنظر في أمر الدين، ويطلق أيضا على القصد في الأمر، وعلى الطريق والجهة. انظر الفتح (١٠: ٥١٠).

(٤) قوله (هديًا): قال أبو عبيد: « الهديُّ والدلُّ: متقاربان، يقال في: السكينة والوقار، وفي الهيبة والمنظر والشمائل،قال: والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لا من جهة الجمال والزينة، ويطلق على الطريق، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الإسلام». انظر الفتح (١٠: ٥١٠).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٥: ٢٢٦٢) في الأدب/ باب في الهدي الصالح برقم (٥٧٤٦).

(٦) أخرجه أبو داود (٤: ٥٥) في اللباس/ باب في حل الأزرار برقم (٤٠٨٢)، وابن ماجه (٢: ١١٨٤) في اللباس/ باب حل الأزرار برقم (٣٥٧٨)، وابن حبان في صحيحه (١٢: ٢٦٦) ذكر الإباحة للمرء أن يكون مطلق الإزار في الأحوال برقم (٥٤٥٢).

ﷺ »[1].

واشتهر بذلك جماعة من التابعين منهم عمرو بن الأسود، شهد له بذلك عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه)، وعداده في الشاميين، ويقال: إنه كان بحمص[2].

قال عمر بن الخطاب: «من سره أن ينظر إلى هدي رسول الله ﷺ، فلينظر إلى هدي عمرو بن الأسود»[3].

وفي رواية عنه قال: «مررت على عمر سائرًا إلى الشام، فدخلت على عمر، فلما خرج من عند عمر قال: من أحب أن ينظر إلى هدي رسول الله، فلينظر إلى هدي عمرو بن الأسود»[4].

وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير: «حج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي، فقال: ما رأيت أشبه صلاة ولا هديًا ولا خشوعًا، ولا لبسة برسول الله ﷺ من هذا الرجل»[5].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤: ٣٥٥/ برقم ٥٢١٧)، والترمذي (٥: ٧٠٠/ برقم ٣٨٧٢)، والنسائي في الكبر ى (٥: ٦٩/ برقم ٨٣٦٩)، والحاكم في المستدرك (٤: ٣٠٣/ برقم ٧٧١٥) وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عائشة. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة.

(٢) تاريخ دمشق (٤٥: ٤١٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (١: ١٨/ برقم ١١٥)، قال الهيثمي في المجمع (٩: ٤١٤): « وفيه أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط، وبقية رجاله ثقات ».

(٤) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة (٢: ١٨١).

(٥) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢: ٦٧)، ومن طريق ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥: ٤١٣).

الفصـــل الثاني

علاقة السنة بالقرآن الكريم

المبحث الأول

السنة بيان للقرآن الكريم

لقد أتت السنة في الجملة موافقة للقرآن الكريم، تفسر مبهمه، وتفصِّل مُجمله، وتقيِّد مُطلقة، وتُخصِّص عامَّه وتشرح أحكامه وأهدافه، كما جاءت بأحكام لم يَنصَّ عليها القرآن الكريم، فكانت في الواقع بيانًا للقرآن، وهذا البيان أخذ صورًا متعددة:

فحيناً يكون عملاً صادراً عن رسول الله ﷺ ، وحيناً آخر يكون قولاً في مناسبة، وحيناً ثالثاً يكون تصرُّفاً أو قولاً من أصحابه ﷺ فيرى العمل أو يسمع القول ثم يقر هذا وذاك، فلا يعترض عليه ولا ينكره، بل يسكت عنه ويستحسنه، فيكون هذا منه تقريرًا.

والمهم هنا فهم أن العلاقة تكاملية، فلا ينبغي أن يؤخذ الحكم من القرآن وحده ولا من السنة وحدها، وإنما يؤخذ منهما.

فالسنة بينت القرآن، ووضحته؛ ففسرت ألفاظه التي تشكل،ولا تعرف إلا بنص؛ وكذلك وضحت مجملاته، ومبهماته؛ وفرعت على أصل فيه، وربما أكدت ما ورد فيه من أحكام شرعية، وفي الجملة هي بيان له، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:٤٤]

وبـــهذا الاعتبار تنقسم السنة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: السنة المؤكدة، وهي الموافقة للقرآن الكريم، من كل وجه.. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها جميع الأحاديث التي تدلُّ على فرض الصَّلاة والزَّكاة والصُّوم والحجِّ.. وغيرها. منها قوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي هريرة

ﷺ: كان النبي ﷺ بارزًا يومًا للنَّاس فأتاه جبريل فقال: ما الإيمان؟ قال: ((**أن تؤمن بالله وملائكته وبلقائه ورسله وتؤمن بالبعث**)). قال: ما الإسلام ؟ قال: ((**الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به، وتقيم الصلاة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان...**)) (١).

ومثل هذا كثير في العبادات والمعاملات وغير ذلك من أبواب الدين.

القسم الثاني: السنة المبينة المفسرة لما أجمل في القرآن الكريم.

قال الشافعي: «ومنه ما أحكم فرضه بكتابه، وبيَّن كيف هو على لسان نبيه، ومثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها» (٢).

بيان النبي ﷺ لما أجمل من عبادات وأحكام في القرآن الكريم، باب واسع.. من ذلك أن الله تعالى فرض الله تعالى الصَّلاة على المؤمنين، من غير أن يبين أوقاتها وأركانها، فبين الرسول ﷺ ذلك بقوله وفعله: ((**صلُّوا كمَا رأيتُمُوني أُصلِّي**)) (٣).

ومن بيان النبي ﷺ تخصيص عموم القُرآن، من هذا ما ورد في بيان قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾ [النساء:١١]. فهذا حكم عام في وراثة الأولاد آباءهم وأمهاتهم، يثبت في كلِّ أصلٍ موروث، وكلِّ ولدٍ وارثٍ، فخصَّت السنَّة المورِّث بغير الأنبياء بقوله ﷺ: ((**لا نُورث ما تركناهُ صدقة**)) (٤).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٥٠)، ومسلم برقم (١٠).

(٢) الرسالة للشافعي (ص٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٦٠٥).

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح برقم (١٧٥٧).

وخصَّت الوارث بغير القاتل بقوله ﷺ : ((**لا يرث القَاتِل شيئًا**))[١].

وربما خصص القرآن السنة كما في حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: ((**إنَّ الصَّدقة لا تحل لغني ولا لذي مرَّةٍ سَوِي**)).

خصصه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة:٦٠] فالعامل على الزكاة له حق في الزكاة وإن كان غنيًا.

ومن بيانه ﷺ تقييد ما أُطلق في القرآن كما في قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨].

فإنَّ قطع اليد لم يقيد في الآية الكريمة بموضعٍ خاص.

فتطلق اليد على الكف، وعلى السَّاعد وعلى الذِّراع، ولكن السُّنة قيَّدت القطع بأن يكون من الرُّسغ، وقد فعل ذلك النبي ﷺ، عندما أُتي بسارقٍ فقطع يده من مِفْصل الكف[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤: ١٨٩/ برقم ٤٥٦٤)، والبيهقي في معرفة السنن (٥: ٤٣): من حديث عمرو بن شعيب. قال أحمد هذا مرسل. وأخرجه في السنن الكبرى (٦: ٢١٩/ برقم ١٢٠١٦)، (٨: ١٣٣/ برقم ١٦٢٦٢): عن سعيد بن المسيب: «قال لا يرث قاتل من دية من قتل» وأخرجه البيهقي (٨: ١٣٣ ـ ١٣٤) من مرسل غيره ثم قال (٦: ٢١٩): هذه مراسيل جيدة يقوي بعضها ببعض وقد روي موصولا من أوجه فذكرها وجميعها فيها كلام. وقال في (٨: ١٣٤): هذه مراسيل يؤكد بعضها بعضا وقد رويناه من أوجه موصولة ومرسلة في كتاب الفرائض. اهـ.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبير (٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ برقم ١٧٠٢٥) وقال في السنن الصغرى (٧: ٣٠٢): «وفي إسناد هذا الحديث مقال ».

القسم الثالث: السنة المستقلة، أو الزائدة على ما في القرآن.

قال الشافعي: «ومنه ما سنَّ رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص وحكم» [1].

ويلتحق به التفريع على أصل في القرآن.. وهذا كله سيأتي بيانه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

(١) الرسالة للشافعي (ص٢٢).

المبحث الثاني

السنة التطبيق العملي للقرآن الكريم

تعد السنة التطبيق العملي للقرآن الكريم، فالأخذ بكل ما جاءت به من أحكام وأخلاق وآداب، إنما هو بيان للقرآن الكريم.. قال تعالى عن رسوله ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾[النجم: ٣-٤].

وقال عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[الحشر: ١٧].

وقد قال النبي ﷺ : ((**ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه**))(١) .

ولا يتأتى التمسك بالقرآن الكريم إلا بالتمسك بسنة النبي ﷺ ، سواء أكانت قولاً، أم فعلاً، أم تقريرًا، أم صفة لها علاقة بالتبليغ عن الله تعالى.

وقد قيض الله تعالى لهذا السنة أفذاذ الرجال على مرِّ العُصُور فنفوا عنها زيف الضَّالين، وانتحال المُبطلين، وكذب الوضَّاعين، فاشتغلوا بالحديث رواية ودراية، وأكثروا التصنيف في هذه الفنون المختلفة، كل ذلك لخدمة الحديث الشريف، وبيان صحيحه من ضعيفة؛ لكي لا ينسب شيء إلى النبي ﷺ ولم يقله، واستطاع الفقهاء من أهل الحديث وغيرهم الاستدلال بالحديث النبوي جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، خلافا لبعض الفرق الضالة الذين جعلوا الحجة بالمتواتر دونما سواه من الآحاد، فكان لجهود المحدثين في نقد أسانيد أحاديث الآحاد وبيان ما يثبت منها مما لا يثبت، وعرضها على الموازين التي وضعوها في مصطلح الحديث فتميز بها الصحيح من الضعيف الأثر الواضح في إظهار السنة وقمع البدعة وأصبح كلام

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤: ١٣٠) قال الشوكاني في نيل الأوطار (٨: ٢٧٨): « وهو حديث صحيح ».

النبي ﷺ حجة لا يستطيع أحد رد الاحتجاج به في العقائد أو العبادات أو المعاملات.

وقد بدأت العناية بالسنة من قبل الصحابة رواية ودراية فهم الذين شهدوا التنزيل ورأوا تصرفات النبي ﷺ في أقواله أفعاله وأحواله، ولذا فقهوا عنه مراده، وكانوا بحق أنموذجًا يُحتذى في فهم نصوص الشارع والعمل بها، وإن لم يكونوا على درجة واحدة من الفهم والمعرفة.

قال ابن خلدون: «الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم،وإنما كان ذلك مختصًا بالحاملين للقرآن،العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالاته بما تلقوه من النبي ﷺ، أو ممن سمعه منهم ومن عليتهم، وكانوا يسمون لذلك القراء، أي الذين يقرؤون الكتاب، لأن العرب كانوا أمة أمية، فاختص من كان منهم قارئًا للكتاب بهذا الاسم لغرابته يومئذٍ.

وبقي الأمر كذلك صدر الملة، ثم عظمت أمصار الإسلام، وذهبت الأمية من العرب بممارسة الكتابة، وتمكن الاستنباط، وكمل الفقه، وأصبح صناعةً وعلمًا، فبدلوا باسم الفقهاء والعلماء من القراء»[1]. اهـ.

ثم في عصر الصحابة والتابعين نشأ من يشكك في السنة، ويعارضها بالقرآن:

عن أبي نضرة قال: كنا عند عمران بن حصين، قال: فجعل يحدثنا، قال فقال رجل: حدثنا عن كتاب الله، قال فغضب عمران: فقال: إنك أحمق ذكر الله الزكاة في كتابه فأين من المئتين خمسة ؟ ذكر الله الصلاة في كتابه فأين الظهر أربعًا ؟ حتى ذكر

(١) مقدمة ابن خلدون، الباب السادس / الفصل السابع (ص٤٤٦).

الصلوات ذكر الله الطواف في كتابه فأين الطواف بالبيت سبعًا وبالصفا والمروة سبعًا ؟ إنا نُحكم ما هناك وتفسره السنة[١].

وعن صرد بن أبي المنازل قال: سمعت حبيب بن أبى فضالة المالكى، قال: «لما بني هذا المسجد مسجد الجامع، قال: وعمران بن حصين جالس فذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: أبا نجيد إنكم لتحدثونا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن فغضب عمران، وقال: للرجل قرأت القرآن ؟ قال: نعم، قال: فهل وجدت فيه صلاة المغرب ثلاثًا، وصلاة العشاء أربعًا، والغداة ركعتين، والأولى أربعًا، والعصر أربعًا، قال: لا، قال: فمن أخدتم هذا الشأن ؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن نبى الله ﷺ »[٢].

ورواه عقبة بن خالد الشني، ثنا الحسن، قال: «بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ إذ قال له رجل يا أبا نجيد حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك تقرؤون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت، ثم قال: فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا، وقال الرجل: أحييتني أحياك الله.

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد برقم (٩٢): أنا معمر، عن علي بن زيد، عنه. وإسناده فيه ضعف من شأن علي بن زيد . قال ابن حجر في التقريب (٤٧٣٤): ضعيف وقد توبع على أصل الخبر.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٢: ٩٤/ برقم ١٥٦١)، وابن أبي عاصم في السنة (٢: ٣٨٦/ برقم ٨١٥)، المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢: ١٠٠٧/ برقم ١٠٨١) واللفظ له. وطوله الطبراني في المعجم الكبير (١٨: ٢١٩/ برقم ٥٤٧)، وفي سنده صرد بن أبي المنازل، قال فيه ابن حجر في التقريب (٢٩٢٤): مقبول. يعني عند المتابعه، وقد توبع عليه في الرواية التالية.

قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين»[(١)].

وعن سعيد بن جبير: «أنه حدث يومًا بحديث عن النبي ﷺ، فقال رجل: في كتاب الله ما يخالف هذا، قال: ألا أراني أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتعرِّض فيه بكتاب الله، كان رسول الله ﷺ أعلم بكتاب الله منك»[(٢)].

قال الشافعي (رحمه الله)[(٣)]: «لم أسمع أحدًا نسبه الناس (أو نسب نفسه) إلى علم يخالف في أنَّ فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه، بأنَّ الله (عز وجل) لم يجعل لأحد بعده إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، وأن ما سواهما تبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحدٌ، لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله تعالى».اهـ.

وهذا التنويه عن التمسك بالسنة وبكونه واجبًا كان يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه أمر من لوازم الشهادتين لولا أنه نشأ كما قال الشافعي من يشكك في حجية السنة، قديمًا وتولى هو الرد عليهم وتفنيد حججهم، وفي هذا العصر نشأ في الهند في القرن الماضي طائفة يدعون أنفسهم بـ(القرآنيين)[(٤)] يرون أنهم ليسوا ملزمين إلا بما في

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (١: ١٩٢/ برقم ٣٧٢) وفي سماع الحسن من عمران بن حصين كلام، وورودها من أكثر من طريق يدل على ثبوت القصة (والله أعلم).

(٢) أخرجه الدارمي (١: ١٥٤/ برقم ٥٩٠) بإسناد صحيح.

(٣) جماع العلم (ص١١، ١٢).

(٤) صنف في الرد عليهم خادم حسين إلهي بخش كتابًا قيمًا رد فيه على شبهاتهم، وعنوانه (القرآنيون =

القرآن الكريم، أما ما في السنة فليسوا مطالبين به.

فأين هؤلاء من مدلول قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤]. الذي بين أن السنة وحي ألهي، كالقرآن الكريم.

والقرآن الذي تبنوه مصدرًا وحيدًا حجة عليهم في ذلك، فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[الحشر: ٧].

ثم كيف قد عرف هؤلاء أوقات الصلاة، وعدد ركعات الفرائض، وكيفية الحج ومقادير الزكاة، إن كانوا يصلون أو يزكون أو يحجون، فأين توضيح ذلك وكثير غيره، إلا بسنة رسول الله ﷺ.

وهؤلاء ممن عَنَى رسول الله ﷺ في أعلام نبوته في أنه سيأتي بعض الناس ويرد الأحكام الثابتة في الشرع بالسنة المطهرة بحجج واهية، حيث قال ﷺ: ((**ليُوشك الرجلُ متكئًا على أريكته يُحدث بحديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله فهو مثل ما حرم الله**))[(١)].

وهكذا ظهر لنا أهمية السنة في التشريع، وأنه لا غنى عنها في جميع مجالات الحياة؛ إذ هي الوحي الثاني[(٢)].

=وشبهاتهم حول السنة)، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط ـ ١ (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م)، وأصله رسالة ماجستير قدمت لكلية الشريعة في مكة المكرمة تحت عنوان (فرقة أهل القرآن بباكستان وموقف الإسلام منها)، عام (١٤٠٠هـ).

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١: ١٥٣/ برقم٥٨٦) بهذا وسيأتي تخريجه قريبًا.

(٢) انظر السنة ومكانته في التشريع (ص٤٩ ـ ٥٦)، والسنة قبل التدوين (ص٢٣ ـ ٢٧)، والمدخل إلى السنة النبوية (ص١٣٥ ـ ١٤٨) بتصرف وزيادة.

فمهمة الرسول ﷺ بيان أحكام الشريعة للأمة، والتطبيق العملي للوحي.

فالذي لا شك فيه أن السنة المشرفة هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد القرآن الكريم، وهي بيان للقرآن في العموم، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: ٤٤].

والله جل وعلا تكفَّل بحفظ القرآن الكريم، ومن حفظه حفظ بيانه.. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

ثم إن من أصرح ما ورد من تبيان هذا الكتاب نصه على تحديد مُهمة الرسول ﷺ[(١)] بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: ٤٤].

وقد ورد هذا البيان بأساليب مُتنوعة تميز كلٌّ منها بحسب ما يقتضيه موضعه من إعجاز في البيان عند الإجمال وعند التفصيل، وشاهد ذلك أنَّ الكتاب قد حوى السنَّة كلها في جملتين من آيةٍ واحدةٍ[(٢)]، حيث قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[الحشر: ٧].

---

(١) دراسات في الحديث النبوي (ص٣٥).

(٢) أضواء البيان (٣/ ٣٣٥).

المبحث الثالث

السنة مكملة لتشريعات القرآن الكريم

قال الشافعي (رحمه الله تعالى): «إن الله جل ثناؤه وضع رسوله موضع الإبانة؛ لما افترض على خلقه في كتابه، ثم على لسان نبيه ﷺ، وإن لم يكن ما افترض على لسانه نصًا في كتابه الله، فأبان في كتابه أن رسول الله ﷺ يهدي إلى صراطٍ مستقيم، صراط الله، ففرض على العباد طاعته، وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتهاء عما نهاهم عنه»(١).

فلا عذر لأحد في ترك الاقتداء به ﷺ في أمره ونهيه..قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾[النساء: ٦٥].

وفي المبحثين الماضيين تعرضنا لعلاقة السنة بالقرآن من حيث التفصيل والبيان، وفي هذا المبحث نذكر، ما كملت به السنة تشريعات القرآن الكريم، وذلك من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: أنَّ السنَّة ترد مُفرِّعة على أصلٍ في كتاب الله، من ذلك منع بيع الثِّمار قبل بدوِّ صلاحها، ففي القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾[النساء: ٢٩].

وعندما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة، وجد المزارعين يتبايعون ثِمار الأشجار قبل أن يبدو صلاحها، من غير أن يتمكَّن المشتري من معرفة كمِّيتها وصلاحها، فإذا

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص١٢).

كان جنيِ الثِّمار كانت المفاجأة غير الطيبة كثيراً ما تُثير النِّزاع بين المتعاقدين، وذلك عندما يطرأ طارئ من بردٍ شديدٍ ، أو مرضٍ شجري، يقضي على الزهر، وينعدم معه الثمر.

لذلك حرم رسول ﷺ هذا النَّوع من البيع ما لم يبدو صلاح الثَّمر، فعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لو بعت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق**)) [(١)].

وعن زيد بن ثابت ﷺ : «كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جد الناس وحضر تقاضيهم، قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض، أصابه قشام عاهات ؛ يحتجُّون بها فقال رسول الله ﷺ: لما أكثر الغرماء عنده الخصُومة في ذلك، فإما لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر. كالمشورة يشير بها؛ لكثرة خصُومتهم» [(٢)].

الجانب الثاني: وردت السنَّة بأحكام لم يُنصَّ عليها في القُرآن الكريم، من ذلك ما ورد في الحديث الصحيح عن المقداد بن الأسود، عن رسول الله ﷺ، قال: ((**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعان على أريكته، يقول: عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام، فحرموه ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كلُّ ذي ناب من السباع، ألا ولا لقطة من مال معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم، فعليهم**

(١) أخرجه البخاري برقم (٢٠٨٦).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٠٨١).

أن يُقروهم، فإن لم يقروهم فعليهم أن يُعقبوهم بمثل قراهم))[١].

وعن ابن أبي أوفي (رضي الله عنهما)، قال: أصابتنا مجاعة ليالي خيبر، فلمَّا كان يوم خيبر وقعنا في الحمر الأهلية فانتحرناها، فلمَّا غلت القدور، نادى منادي رسول اللهﷺ: ((**أكفئوا القدور، فلا تطعموا من لحوم الحمر شيئًا**))[٢].

الجانب الثالث: ما ورد عن غيره ﷺ من الأئمة الراشدين (كذلك) يأخذ حكم السنة المستقلة، ولذا كان عمر بن الخطاب حذرًا من أن يصنع شيئًا فيستن الناس به، فعن عبد الرزاق: عن ابن جريج، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، حدثه: «أنه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمرو بن العاص، وأن عمر عرَّس في بعض الطريق قريبًا من المياه، فاحتلم فاستيقظ وقد كاد أن يصبح، فركب وكان الرفع حتى جاء الماء، فجلس على الماء يغسل ما رأى من الاحتلام حتى أسفر، فقال عمرو: أصبحت و معنا ثياب ألبسها ودع ثوبك يغسل، فقال عمر: واعجبًا لك يا عمرو ! لئن كنت تجد الثياب، أفكل الناس يجدون الثياب!، فوالله لو فعلت لكانت سنة، لا بل أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر».

ورواه كذلك عن معمر، عن هشام بن عروة به[٣].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤: ١٣٠/ برقم ١٧٢١٣)، وأبو داوود في كتاب السنة، باب لزوم السنة (٤ : ٢٠٠/ برقم ٤٦٠٤)، وابن زنجويه في الأموال برقم (٦٢٠)، والطبراني في الكبير برقم (٦٦٩)، و(٦٧٠)، والشاميين برقم (١٠٦١)، والبيهقي في الدلائل (٦: ٤١١)، وهو حديث صحيح الإسناد.

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢٩٨٦)، ومسلم برقم (١٩٣٧).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١: ٣٦٩/ برقم ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٨)، ومن طريقه الطبراني في الأوسط للطبراني (٢/ ١٦١/ برقم ٧٢٧) والقصة صحيحة الإسناد.

قال ابن عبد البر[1]: «أما قوله لعمرو بن العاص حين قال له: دع ثوبك يغسل، فقال: (لو فعلتها لكانت سنة)، فإنما كان ذلك لعلمه بمكانه من قلوب المؤمنين، ولاشتهار قول رسول الله ﷺ فيهم: ((**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي**))، وأنهم كانوا يمتثلون أفعالهم فخشي التضييق على من ليس له إلا ثوب واحد وكان رحمه الله، يؤثر التقلل من الدنيا والزهد فيها». اهـ.

أما ابن حزم[2] فنحى منحى آخر فقال: «وأما قول عمر: (لو فعلتها لكانت سنة)، فليس على ما ظن الجاهل المحتج بذلك في التقليد، ولكن معنى ذلك: لو فعلتها لاستن بذلك الجهال بعدي، فكره عمر أن يفعل شيء يلحقه أحد من الجهال بالسنن، كما قال طلحة: (إذ رأى عليه ثوبًا مصبوغًا وهو محرم) : (إنكم قوم يُقتدى بكم فربما رآك من يقول: رأيت على طلحة ثوبًا مصبوغًا وهو محرم)، أو كلامًا هذا معناه، فعلى هذا الوجه قال عمر: (لو فعلتها لكانت سنة)، لا على أن يسُنَّ في الدين ما لم ينزل به وحي، وقد كانوا رضي الله عنهم يفتون بالفتيا فيبلغهم عن النبي ﷺ خلافها فيرجعون عن قولهم إلى الحق الذي بلغهم وهذا لا يحل غيره».

ولم يتعرض رحمه الله تعالى إلى كون فعل الخليفة الراشد، سنة للحديث الصحيح: ((**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي**)).

وهذا أمر شائع ولا يدخل ما صنعوه في العبادة المحضة، إذ لازم هذا دليل من الكتاب أو السنة، فيتفق هذا مع رأي ابن حزم، في اقتصار السنن المشروعة على الوحي وهو الظاهر والله أعلم.

---

(١) الاستذكار (١: ٢٨٨) وبنحوه قال الباجي، كما في شرح الزرقاني (١: ١٥٠).
(٢) الإحكام (٦: ٢٤٨ـ٢٤٩).

أمثلة السُّنن التي سنَّها الخلفاء الراشدون:

أ ـ في عهد أبي بكر الصِّديق (رضي الله عنه): جمع القرآن من صدور الرجال، والعُسُب[١]، واللِّخاف[٢]. بإشارة عُمر الفاروق.. فعن عبيد بن السباق: «أن زيد بن ثابت (رضي الله عنه)، قال: أرسل إلي أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر (رضي الله عنه): إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر كيف تفعل شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ، قال عمر: هذا والله خير فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله ؟ قال: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب، واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع

---

(١) والعُسُب (بضم العين والسين) جمع عَسِيب، وهو: جريد النَّخل، مما لا ينبت عليه السَّعف. وربما كشفوا الخوص وكتبوا في الطرف العريض منه. انظر النهاية لابن الأثير (ص٦١٤).

(٢) واللِّخاف (بكسر اللام المُشدَّدة) جمع لخفة، وهي: حجارة بيضٌ رقاق. انظر النهاية لابن الأثير (ص٨٣٢).

أحد غيره، ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ حتى خاتمة براءة، فكانت الصُّحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر (رضي الله عنها)»[1].

ب ـ في عهد عُمر بن الخطاب (رضي الله عنه) دون الدواوين التي سجل فيها أسماء من يستحق العطاء من المُسلمين، على القبائل.. فعن عبيد الله بن عبد الله بن موهب، قال: «سمعت أبا هريرة، يقول: قدمت على عمر بن الخطاب من عند أبي موسى الأشعري بثمانمائة ألف درهم، فقال لي: بماذا قدمت ؟ قلت: قدمت بثمانمائة ألف درهم، فقال: إنما قدمت بثمانين ألف درهم، قلت: بل قدمت بثمانمائة ألف درهم، قال: ألم أقل لك أنك يمان أحمق، إنما قدمت بثمانين ألف درهم، فكم ثمانمائة ألف، فعددت مائة ألف، ومائة ألف حتى عددت ثمانمائة ألف، قال: أطيبٌ ويلك ! قلت: نعم، قال: فبات عمر ليلته أرِقًا حتى إذا نودي بصلاة الصبح، قالت له امرأته: يا أمير المؤمنين ما نمت الليل، قال: كيف ينام عمر بن الخطاب وقد جاء الناس ما لم يكن يأتيهم مثله منذ كان الإسلام، فما يؤمن عمر لو هلك وذلك المال عنده فلم يضعه في حقه، فلما صلى الصبح اجتمع إليه نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال لهم: إنه قد جاء الناس الليلة ما لم يكن يأتهم منذ كان الإسلام، وقد رأيت رأيًا فأشيروا علي، رأيت أن أكيل للناس بالمكيال، فقالوا: لا تفعل يا أمير المؤمنين؛ إن الناس يدخلون في الإسلام ويكثر المال، ولكن أعطهم على كتاب، فكلما كثر الناس كثر المال أعطيتهم عليه، قال: فأشيروا علي بمن أبدأ منهم، قالوا: بك يا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤: ١٩٠٧) في كتاب التفسير ، باب جمع القرآن برقم (٤٧٠١).

أمير المؤمنين؛ إنك ولي ذلك، ومنهم من قال: أمير المؤمنين أعلم، قال: لا ولكن ابدأ برسول الله ﷺ، ثم الأقرب فالأقرب إليه فوضع الديوان على ذلك...»[(١)].

ومن ذلك قول ابن شهاب: «وأخبرني عروة بن الزبير، أن عمر بن الخطاب غرَّب، ثم لم تزل تلك السُّنة»[(٢)].

ج ـ وفي عهد عثمان بن عفان (رضي اللهَّ عنه) حمل النَّاس على القراءة على حرف واحدٍ من الأحرف السَّبعة.. فعن ابن شهاب: «أنَّ أنس بن مالك حدثه، أنَّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين ! أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق».

قال ابن شهاب: وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، سمع زيد بن ثابت، قال:

---

(١) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١: ٤٦٥)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦: ٣٦٤) في كتاب قسم الفيء والغنيمة ، باب إعطاء الفيء على الديوان ومن يقع به البداية برقم (١٢٨٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦: ٢٥٠٧) في المحاربين من أهل الكفر/ باب البكران يجلدان وينفيان برقم (٦٤٤٣).

«فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها، فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾[الأحزاب: ٢٣]، فألحقناها في سورتها في المصحف»[(١)].

د ـ في عهد علي بن أبي طالب (رضي اللهَّ عنه): معاملة الأسرى والجرحى في قتاله (رضي اللهَّ عنه) في الجمل وصفين؛ لأنها أول واقعة تحصل بين فئتين من المُسلمين، وقد عد هذا علي من البغي فعامل الأسرى والجرحى ألطف معاملة. وأمر بعدم قسمة أموالهم واعتبارها غنيمة، سوى السلاح والكُراع الذي حملوه للحرب[(٢)].

فظهر بكل ما قدمنا أن باب السنة واسع، وأن الفقه فيها شرط لازم، لذلك لم يبرع فيها إلا من كمل علمه وبصره بالكتاب العزيز، لذا لزم الفقيه فهمها والإحاطة بجلها، وخاصة الأحكام منها.

قال الزركشي: «لا يُشترط الإحاطة بجميع السنن، وإلا لانسد باب الاجتهاد، وقد اجتهد عمر (رضي الله عنه) وغيره من الصحابة في مسائل كثيرة لم يستحضروا فيها النصوص حتى رويت لهم فرجعوا إليها»[(٣)].

ورأى الغزالي أن يكون عنده أصلٌ مصححٌ لجميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام ومثل لذلك (بسنن أبي داود)[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٤: ١٩٠٨) في كتاب التفسير ، باب جمع القرآن برقم (٤٧٠١).
(٢) خلافة علي بن أبي طالب(ص٤٤٦ ـ ٤٤٨)، والعمري (١٤١٤هـ) عصر الخلافة الراشدة (ص٨٠ ـ ٨١).
(٣) البحر المحيط (٦: ٢٠٠).
(٤) المستصفى (٢: ٣٥١).

قال النووي: «والتمثيل بسنن أبي داود لا يصح؛ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه، وكم في (الصحيحين) البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود»[١].

وقال الشوكاني: «والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بدَّ أن يكون عالمًا بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن، كالأمهات الست وما يلحق بها، مشرفًا على ما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات والكتب التي التزم مصنفوها الصحة»[٢].

(١) الإبهاج شرح المنهاج للسبكي (٣: ٢٥٥).

(٢) إرشاد الفحول (ص٢٣٤).

الخاتـــمة

وفي الختام أحمد الله أن أعان على إكمال هذه المباحث اليسيرة التي بينت فيها المقصود بالسنة، واستعمالاتها لدى السلف الصالح، وطريقتهم في فهمها، وعلاقتها بالقرآن الكريم .. وظهر من نتائجه ما يلي:

١ ـ أن السنة وردت في استعمالات العرب بمعاني مختلفة، منها: الطريقة المتبعة، والبيان، والمثال المتبع، والأمة.

٢ ـ أن معنى السنة في الشرع يختلف باختلاف المقصود بها، وأن هذا الاختلاف من باب التنوع، فعلماء الأصول نظروا في التعريف من حيث أن رسول اللهَّ ﷺ المُشرِّع فعنوا بكل ما صدر عنه مما يتثبت الأحكام ويُقرِّرها. وعلماء الفقه نظروا في التعريف لكل ما صدر عنه ﷺ مما يكون دليلاً شرعيًا، وجوبًا ، أو حرمةً، أو إباحةً، أو غير ذلك.

وأشمل هذه التعاريف ما ورد عن أهل الحديث إذ نظروا في التعريف لكل ما يتصل به ﷺ من سيرة ، وخلق ، وشمائل، وأخبار ، وأقوال، وأفعال، سواءٌ أثبت ذلك حُكمًا شرعيًا أم لا، بصفته المشرِّع والأسوة الحسنة.

٣ ـ السنة تنقسم باعتبار ذاتها إلى أقوال وأفعال وتقريرات.

٤ ـ السنة تطلق ويراد بها أحد عدة معاني:

أ ـ التشريع المبني على السنة النبوية، قولية كانت أو فعلية، أو تقريرية، أو غير ذلك مما له حكم الرفع.

وهذه السنة بهذا المعنى لها درجاتها من حيث المداومة وعدمها : فمنها سنن

حث عليها النبي ﷺ وفعلها وداوم عليها، وسنن فعلها النبي ﷺ أحيانًا وتركها أحيانًا، وسنن فعلها ﷺ ثم تركها لعلة.

ب ـ السنة قد تطلق ويراد بها ما له تعلق بالفرائض وأحكامها وسننها.

ج ـ السنة قد تطلق ويقصد بها ما عليه الصدر الأول من الصحابة وغيرهم من التابعين.

د ـ السُّنَّة قد تُطلقُ على ما يُقابلُ البدعة.

هـ ـ الخامس: تطلق السنة على ما كان عليه العمل بين المسلمين.

٥ ـ السنة بينت القرآن، ووضحته: ففسرت ألفاظه التي تشكل، ولا تعرف إلا بنص؛ وكذلك وضحت مجملاته، ومبهماته؛ وفرعت على أصل فيه، وربما أكدت ما ورد فيه من أحكام شرعية، وربما استقلت بأحكام لم ترد فيه.

٦ ـ كملت السنة تشريعات القرآن الكريم من أوجه:

أ ـ ترد السنة مُفرِّعة على أصلٍ في كتاب الله.

ب ـ ورد في السنَّة بأحكام لم يُنصَّ عليها في القُرآن الكريم.

ج ـ ما ورد عن غيره ﷺ من الأئمة الراشدين (كذلك) قد يأخذ حكم السنة المستقلة.

٧ ـ السنة تنقسم بالنظر لعلاقتها بالقرآن إلى أقسام:

أ ـ السنة المؤكدة، وهي الموافقة للقرآن الكريم، من كل وجه.

ب ـ السنة المبينة المفسرة لما أجمل في القرآن الكريم.

ج ـ السنة المستقلة، أو الزائدة على ما في القرآن.

٨ ـ السنة هي التطبيق العملي للقرآن ولا يتأتى التمسك بالقرآن الكريم إلا بالتمسك بها، سواء أكانت قولاً، أم فعلاً، أم تقريرًا، أم صفة لها علاقة بالتبليغ عن الله تعالى.

٩ ـ أن الاتباع يقتضي العمل بكل ما صدر عن النبي ﷺ ؛ فكل ذلك مما كان يحرص السلف على التزامه وتطبيقه؛ لأن الأجر والاتباع حاصل في كل ذلك، وهذا الفهم هو الذي ينبغي أن يطبق، ليحصل الإقتداء به ﷺ على حقيقته.

المصادر والمراجع

١ـ (**الإبهاج في شرح المنهاج**) لتقيّ الدِّين علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج الدِّين عبد الوهاب بن علي السبكي، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م..

٢ـ (**أحكام القرآن**) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية.

٣ـ (**إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ) لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) تـ . د . نور الدين عتر، دار البشائر ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٤١١هـ، ١٩٩١م) .

٤ـ (**إرشاد الفحول**) للعلامة محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٢٧هـ).

٥ـ (**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**) للدكتور محمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ ، ١٩٨٩م).

٦ـ (**أضواء البيان**) للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية.

٧ـ (**الإتقان في علوم القرآن**) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تـ. سعيد المندوب، دار الفكر – لبنان ، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ– ١٩٩٦م).

٨ـ (**الإحكام في أصول الأحكام**) لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري(٤٥٦هـ) تقديم إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٩ـ (**الاعتصام**) لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ،المكتبة التجارية الكبرى – مصر.

١٠ ـ (**الأم**) لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، ومعه اختلاف الحديث، وكتب أخرى للشافعي، وفي آخره مختصر المزني، تصحيح محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.

١١ـ (**البحر المحيط في أصول الفقه**) لبدر الدين الزركشي، تـ. عبد الستار أبو غدة، راجعه. عبد القادر العاني، دار الصفوة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ١٩٩٢م).

١٢ـ (**البداية والنهاية**) للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير (٧٤٧هـ) تـ. د. أحمد أبو ملحم (وآخرين) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ ،١٩٨٥م).

١٣ـ (**البدع والنهي عنها**)، القرطبي، محمد بن وضَّاح (١٤١١هـ ،١٩٩٠م) الطبعة الأولى. القاهرة، دار الصفا.

١٤ـ (**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**) لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) تـ . الشيخ محمد راغب الطباخ، دار الحديث ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ ،١٩٨٤م).

١٥ـ (**التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**) للعلامة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، مؤسسة قرطبة.

١٦ـ (**التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**) لشمس الدين السخاوي، تـ. عبد الله البخاري، أضواء السلف، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ،١٩٩٨م).

١٧ـ (**الجامع الصحيح**) لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٨ـ (**الجامع الصحيح**) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل، تحقيق مصطفى بغا، دار القلم ـ دمشق.

١٩ـ (**الجامع الكبير**) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٩٤م ـ ١٤١٤هـ).

٢٠ـ (**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**) للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) تـ . د . محمود الطحان، م . المعارف ـ الرياض، (١٤٠٣ هـ ،١٩٨٣ م)

٢١ـ (**الجوهر النقي على السنن الكبير للبيهقي**) لابن التركماني، في حاشية السنن الكبير للبيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٤٤هـ.

٢٢ـ (**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**) للسيد محمد بن جعفر الكتاني (١٣٥٤هـ) كتب مقدماتها ووضع فهارسها . محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الخامسة (١٤١٤هـ ،١٩٩٣م).

٢٣ـ (**الرّسالة**) لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٤ـ (**السنة قبل التدوين**) د . محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٠هـ ،١٩٨٠م)

٢٥ـ (**السنة ومكانته في التشريع**) د. مصطفى السباعي، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٢٦ـ (**السنن الكبرى**) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٤٤هـ.

٢٧ـ (**السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**) لمهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).

٢٨ـ (**السيرة النبوية**)، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقاء وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

٢٩ـ (**الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله**) للإمام برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسيُّ، (٨٠٢هـ) تـ . صلاح فتحي هلل، م . الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ،١٩٩٨م).

٣٠ـ (**الفقيه والمتفقه**) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تـ . عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي ـ الهفوف، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ،١٩٩٦م).

٣١ـ (**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**) للعلاَّمة محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) تـ. عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ ،١٩٨٧م).

٣٢ـ (**الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**) للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجانيِّ (٣٦٥هـ) تـ . سهيل زكَّار ويحيى مختار غزَّاوي، دار الفكر ـ بروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ ،١٩٨٥م).

٣٣ـ (**الكفاية في علم الرواية**) للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (٤٦٣هـ) دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، الطبعة الأولى (١٣٥٧هـ)

٣٤ـ (**المجمع المؤسس للمعجم المُفهرِس**) وهو (مشيخة) الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تـ . د . يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).

٣٥ـ (**المستصفى من علم الأصول**) لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق ـ مصر، الطبعة الأولى، تصوير دار صادر ـ بيروت.

٣٦ـ (**المُسند**) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) دار الفكر العربي ـ بيروت .

٣٧ـ **(المصنّف في الأحاديث والآثار)** للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٣٨ـ **(المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي)**. للفيف من المستشرقين، نشره وينسنك، ومحمد فوائد عبد الباقي.

٣٩ـ **(المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار)** للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) اعتنى به . أشرف بن عبد المقصود، م . دار طبرية ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).

٤٠ـ **(المفردات في غريب القرآن)** لأبي القاسم الحسين بن محمد، ، تـ. محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت.

٤١ـ **(المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة)** للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) تـ . عبد اللهَّ بن محمد الصديق، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

٤٢ـ **(المقترب في بيان المضطرب)** لأحمد بن عمر بازمول، دار الخراز، ط١(١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

٤٣ـ **(المنهج المقترح لفهم المصطلح)** للشريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة ـ الثقبة، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).

٤٤ـ **(الموضوعات من الأحاديث المرفوعات)** للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ) تـ. د . نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، م . أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ،١٩٩٧م).

٤٥ـ **(الموقظة في علم مصطلح الحديث)** للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(٧٤٨هـ) بعناية. عبد الفتاح أبو غدة ، م . المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٤٦ـ **(النكت على كتاب ابن الصلاح)** للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ، تـ . د . ربيع بن هادي المدخلي، المجلس العلمي ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ ١٩٨٤م).

٤٧ـ **(النكت على كتاب ابن الصلاح)** للإمام بدرالدين محمد بن عبداللهَّ الزركشي (٧٩٤هـ) تـ. د. زين العابدين بلافريج، أضواء السلف ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ ١٩٩٨م).

٤٨ـ **(النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر)** بقلم . علي بن حسن بن عبد الحميد [مع تعليقات

للألباني]، دار ابن الجوزي ـ الهفوف، الطبعة الأولى (١٤١٣ ـ ١٩٩٢م).

٤٩ـ (**الهداية في تخريج أحاديث البداية**) لأحمد الغماري، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٥٠ـ (**اليواقيت والدرر في شرح نحبة ابن حجر**) لعبد الرؤوف المُناوي(١٠٣١هـ) تـ. د. المُرتضى الزين أحمد، م. الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م).

٥١ـ (**اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**) د . محمد لقمان السلفي، بدون.

٥٢ـ (**تاج العروس من جواهر القاموس**) لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق : مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٣ـ (**تاريخ بغداد أو مدينة السلام**) للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) دار الكتاب العربي ـ بيروت، (١٤مج).

٥٤ـ (**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تـ.عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض.

٥٥ـ (**تذكرة الحفَّاظ**) للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) تـ . الشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني (١٣٨٣هـ) الطبعة الثالثة (بعد ١٣٧٧هـ)

٥٦ـ (**تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح**) د . حمزة عبد اللهَّ المليباري، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ، ١٩٩٧م).

٥٧ـ (**تفسير القرآن العظيم**) لعماد الدين ابن كثير، دار الكتاب العربية ـ بيروت.

٥٨ ـ (**تهذيب اللغة**) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠١م).

٥٩ـ (**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**) لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (٣١٠هـ)، دار الفكر – بيروت (١٤٠٥هـ).

٦٠ـ (**جامع بيان العلم وفضله**) للعلامة الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

٦١ـ (**جزء فيه طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم**) للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) تـ . علي بن حسن بن عبدالحميد، دار عمار ـ عمان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ،١٩٨٨م).

٦٢ـ (**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**) لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، تـ.حمدي عبدالمجيد السلفي ، عالم الكتب – بيروت الطبعة الثانية (١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦م).

٦٣ـ (**جماع العلم**) للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

٦٤ـ (**حاشية الكمال بن أبي شريف**) على شرح نخبة الفكر (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر، لكمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي (٩٠٦هـ) تـ. د. إبراهيم بن ناصر الناصر، دار الوطن ـ الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

٦٥ـ (**خلافة علي بن أبي طالب**) (دراسة نقدية للروايات)، عبد الحميد علي ناصر، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤١٣هـ).

٦٦ـ (**دراسات في الحديث النبوي**) د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٦٧ـ (**سنن أبي داود**) الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) تـ . محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٨ـ (**سنن ابن ماجه**) للحافظ أبي عبداللهَّ محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) تـ . محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث ـ القاهرة، م. التجارية ـ مكة المكرمة.

٦٩ـ (**سنن الترمذي**) وهي (الجامع الـمُختصر من السنن عن رسول اللهَّ صلى اللهَّ عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ) تـ . أحمد محمد شاكر ـ وغيره، م . التجارية ـ مكة المكرمة.

٧٠ـ (**سير أعلام النبلاء**) لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) تـ . جماعة بأشراف شعيب الأنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ـ السابعة، (١٤١٠ ـ ١٩٩٠م).

٧١ـ (**شرح ألفية الحديث**) لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، تـ . محمود ربيع، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)

٧٢ـ (صحائف الصحابة (رضي الله عنهم) وتدوين السنة النبوية) لأحمد عبد الرحمن الصويان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ،١٩٩٠م).

٧٣ـ (**صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحماية من الإسقاط والسقط**) للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣ هـ) تـ . د . موفق بن عبد اللهَّ بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ،١٩٨٧ م).

٧٤ـ (**ضعيف الجامع الصغير وزيادته**) الفتح الكبير، تأليف . محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ،١٩٧٩م).

٧٥ـ (**ضعيف سنن أبي داود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٢هـ**)، لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م).

٧٦ـ (**عصر الخلافة الراشدة**)، لأكرم العمري (١٤١٤هـ،١٤٩٤م)، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

٧٧ـ (**فتح الباري شرح صحيح البخاري**) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) بتعليق . سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز (للثلاثة المجلدات الأول) ط . م . السلفية، مصورة ـ دار الفكر، بيروت.

٨٨ ـ (**لسان العرب**) للإمام العلامة ابن منظور جمال الدِّين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٧٩ـ (**مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبيﷺ**) لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٣١١هـ) ، تـ . د . محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٥هـ،١٩٧٥م).

٨٠ ـ (**مسند الشاميين**) للحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تـ. حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م).

٨١ـ (**معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**) للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ،١٩٩٩م).

٨٢ـ (**معرفة أنواع علم الحديث**)المعروف بـ(مقدمة ابن الصلاح) لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح

الشهرزوري (٦٤٢هـ) تـ. نور الدين عتر ـ دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ،١٩٨٤م).

٨٣ـ (**مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية، ط ٢(١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

٨٤ـ (**مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة**)، ناصر عبد الكريم العقل. دار الوطن ، الرياض.

٨٥ـ (**مقدمة ابن خلدون**) للمؤرخ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الإشبيلي التونسي المالكي (٨٠٨هـ) دار الفكر ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٧٨
ـ مقدمة	١٨٨
الفصل الأول: مفهوم السنة	
ـ المبحث الأول: السنة في لغة العرب	١٩٠
ـ المبحث الثاني: السُّنَّة في الشرع	١٩٤
ـ المبحث الثالث: السنة في استعمالات السلف من الصحابة والتابعين	٢٠٢
ـ أولاً: السنة قد تطلق ويُراد بها سنته ﷺ على وجه العموم	٢٠٢
ـ ثانيًا: السنة قد تطلق ويراد بها ما له تعلق بالفرائض وأحكامها وسننها	٢٠٧
ـ ثالثًا: السنة قد تطلق ويقصد بها ما عليه الصدر الأول من الصحابة وغيرهم من التابعين	٢٠٨
ـ رابعًا: السُّنَّة قد تُطلقُ على ما يُقابلُ البدعة	٢١٠
ـ خامسًا: تطلق السنة على ما كان عليه العمل بين المسلمين	٢١١
ـ موقف الصحابة من السنة واتباعهم للنبي ﷺ	٢١٢
الفصـــل الثاني: علاقة السنة بالقرآن الكريم	
ـ المبحث الأول: السنة بيان للقرآن الكريم	٢١٩
ـ القسم الأول: السنة المؤكدة، وهي الموافقة للقرآن الكريم، من كل وجه	٢١٩
ـ القسم الثاني: السنة المبينة المفسرة لما أجمل في القرآن الكريم	٢٢٠
ـ القسم الثالث: السنة المستقلة، أو الزائدة على ما في القرآن	٢٢٢
ـ المبحث الثاني: السنة التطبيق العملي للقرآن الكريم	٢٢٣
ـ المبحث الثالث: السنة مكملة لتشريعات القرآن الكريم	٢٢٩

ـ الجانب الأول: أنَّ السنَّة ترد مُفرِّعة على أصلٍ في كتاب الله ٢٢٩
ـ الجانب الثاني: وردت السنَّة بأحكام لم يُنصَّ عليها في القُرآن الكريم ٢٣٠
ـ الجانب الثالث: ما ورد عن الخلفاء الراشدين يأخذ حكم السنة المستقل ٢٣١
ـ أمثلة السُّنن التي سنَّها الخلفاء الراشدون ٢٣٢
ـ الخاتمة ٢٣٨
ـ المصادر والمراجع ٢٤١
ـ فهرس الموضوعات ٢٤٩

(هيهات): أحكامها النحوية وتوجيه قراءاتها

د. مصطفى فؤاد أحمد محمد*

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف .كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

* من مواليد عام ١٩٥٧م بمدينة الإسكندرية بمصر.

- تخرج من كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.
- نال شهادة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ بأطروحته: "**شرح خلاصة بن مالك لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (قسم التصريف): دراسة وتحقيق**"، ثم نال منها شهادة الدكتوراه عام ١٤٢٠هـ بأطروحته: " **اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية**".

- البريد الإلكتروني : dr.mfoad @ yahoo.com

الملخص

تناول البحث دراسة (هيهات) تأصيلاً وتحقيقاً من حيث لغاتها التي أوصلها بعضهم إلى أربعين لغة ، وإعرابها ، واستعمالاتها ، وقراءاتها ، وكذا كتابتها عند النحاة ، والوقف عليها عند النحاة والقراء ، متتبعاً في ذلك كله أقوال العلماء ، ومرجحاً بينها ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

وبالله التوفيق

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

ففي أثناء بحثي عن موضوع يستقيم أن يكون بحثاً وقع نظري على مقولة لأبي حيان في اسم من أسماء الأفعال ، وهو (هَيْهَات) تنبئ عن غزارة ما جاء فيه من لغات عن العرب إضافة إلى كثرة ما وقع في هذه اللغات من تغيرات ، ومع تتبعي لهذا الاسم وجدت أن بعض لغاته وردت في القرآن الكريم، وأن النحاة قد تعددت آراؤهم في توجيه هذه القراءات ، هذا كله دفعني إلى التسليم بصلاحية هذا الموضوع أن يكون بحثاً ، فشمرت عن ساعدي ، واستعنت بالله ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

مدخل في معنى (هَيْهَات)

(هَيْهَات) كلمة معناها : البعد كما في اللسان[١] وغيره[٢] ، وقيل : كلمة تبعيد ، كما في المفردات للأصفهاني[٣] ، وقال في التسهيل لعلوم التنزيل : « قال الغزنوي : هي للتأسف والتأوه »[٤] . وبين صاحب (الكلِّيات) معناها بقوله : « هي موضوعة لاستبعاد الشيء واليأس منه ، والمتكلم بها يخبر عن اعتقاد استبعاد ذلك الشيء الذي يخبر عن بعده ، فكان بمنزلة قوله : بَعُد جداً ، وما أبعده ، لا على أن يعلم المخاطب ذلك الشيء في البعد ، وكان فيه زيادة على (بَعُد) ، وإن كنا نفسره به »[٥] ، وما ذكره الكفوي من أن دلالة (هَيْهَات) أبلغ وآكد مما هي بمعناه وهو الفعل (بَعُدَ)، وكذا إفادتها معنى التعجب هو مسبوق فيه ، فقد قرر ذلك غير واحد من النحاة ، من ذلك ما ذكره ابن السراج بعد حديثه عن أسماء الأفعال ، قال : « فجميع هذه الأسماء التي سمى بها الفعل إنما أريد بها المبالغة »[٦] ، وقال الرضي : « ومعاني أسماء الأفعال ، أمراً كانت أو غيره

---

(١) ينظر : اللسان ١٥ / ١٨٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٠٢ ، والكشف لمكي ١ / ١٣٢ ، وتفسير القرطبي ١٢ / ١٢٩ ، والتبيان في تفسير غريب القرآن ص ٢٤١ ، وشرح الهداية ٢ / ٤٣٤ ، والتحرير والتنوير ١٨ / ٤٤ .

(٣) ينظر : المفردات في غريب القرآن ص ٥٤٧ .

(٤) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل ٣ / ٥١ .

(٥) ينظر : الكليات ص ٩٥٩ .

(٦) ينظر : الأصول ٢ / ١٣٤ ، وينظر : الخصائص ٣ / ٤٦ .

أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال : إن هذه الأسماء بمعناها ... وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب ، فمعنى هَيْهَات أي ما أبعَدَه »[1] .

وقد وردت كلمة (هَيْهَات) في القرآن الكريم في موضع واحد في سورة المؤمنون ، وهو قوله تعالى :﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [2] .

وأكثر النحاة والمعربين على أن معناها في الآية الكريمة هو معنى الفعل (بَعُد) ، وذهب الفراء إلى أن معناها معنى الوصف (بعيد)[3] ، وذهب المبرد إلى أن معناها (في البُعد)[4] ، ورأى الزجاج أن معناها معنى المصدر (البُعد) [5] ، واختلاف النحاة في تقدير معنى (هَيْهَات) في الآية الكريمة - في نظري ، والله أعلم - إنما هو راجع إلى اختلافهم في مدلول أسماء الأفعال ، بمعنى هل أسماء الأفعال أسماء لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة ، أو أسماء للمصادر ؟

---

(١) شرح الرضي ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، وينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٥ .

(٢) الآية (٣٦) .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٤ / ١٢ - ١٣ .

الفصل الأول

(هَيْهَات) أحكامها النحوية

المبحث الأول : لغات (هَيْهَات)

لم يكثر العلماء من نقلٍ للغات وردت في اسم فعل مثل ما نقلوا في (هَيْهَات) حتى أوصلها بعضهم - وهو أبو حيان - إلى ما يزيد على أربعين لغة[١] ، غير أن العلماء كانوا في نقلهم بين مقلّ ومكثر ، فقد ذكر الجوهري (هَيْهَات) بالفتح والكسر ، وإبدال الهاء همزة لا غير[٢] ، وصرح أبو بكر الأنباري بأن في (هَيْهَات) سبع لغات ، وذكر (هَيْهَاتَ) بالفتح ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر ، و(هَيْهَاتٍ) بالكسر منونة ، و(هَيْهَاتاً) بالفتح منونة ، و(هَيْهَاتُ) بالضم ، و(هَيْهَاتٌ) بالضم منونة ، و(أَيْهَات)[٣] ثم قال : « ومن العرب من يقول : أَيْهَان . بالنون ، ومنهم من يقول : أَيْها . بلا نون »[٤] ، ونص ابن الجوزي على أن (هَيْهَات) لها عشر لغات ، وسرد ما أورد أبو بكر الأنباري ، وزاد (هَيْهَاتْ) بإسكان التاء[٥] . وقال في المفصل: « (هَيْهَات) - بفتح التاء - لغة أهل الحجاز ، وبكسرها لغة أسد وتميم ، ومن العرب من يضمها ، وقد قرئ بهم جميعاً ، وقد تنون على اللغات الثلاث ... ومنهم من يحذفها[٦] ، ومنهم من يسكنها ، ومنهم

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .
(٢) ينظر : الصحاح (هيه) ٦ / ٢٢٥٨ .
(٣) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .
(٤) ينظر : المصدر السابق ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ .
(٥) ينظر : زاد المسير ٥ / ٤٧١ - ٤٧٢ .
(٦) يعني التاء من (هيهات) .

من يجعلها نوناً ، وقد تبدل هاؤها همزة ، ومنهم من يقول : أَيْهاك ، وأَيْهان ، وأَيْها »[1] ، وقد جاء الرضي بما أورد الزمخشري ، وزاد (أَيْهاً) بالتنوين غير أنه ذكر أن (أَيْهَانَ) بفتح الهمز والنون ، بعضهم يكسر النون[2] ، ونقل الصاغاني ما أورده الجوهري ، وزاد عليه قائلاً : « وبقي منها الضم ، مثل : حيث ، والتنوين في الوجوه الثلاثة ، والتنوين مع إبدال الهاء همزة في الوجوه الثلاثة ، ومراعاة الوجوه الثلاثة مع إبدال التاء نوناً ، و(هَايْهَات) في الوجوه الستة ، و(آيْهَات) بالمد في الوجوه الستة »[3] ، ونقل أبو حيان ما ذكر الصاغاني ، وأضاف لغات أخرى ، قال : « ... فتلك ستة وثلاثون وجهاً . وقيل : أَيْهاء ، وأَيْهاكَ ، والكاف للخطاب ، و: أَيْهاً ، وهَيْهاً »[4] .

نلحظ مما سبق أن العرب - كما ذكر أبو حيان[5] - تلاعبت بـ(هَيْهَات) تلاعباً كبيراً بالحذف والإبدال والتنوين . ومجيئها - كما صرح ابن الحاجب[6] - تارة مفتوحة الآخر ، ومكسورة أخرى ، وأيضاً قلب تائها وإثباتها أخرى جعل بعض النحاة يشبهونها في الموضعين بما يماثلها ، فيجعلونها مفردة مع الفتح ، جمعاً مع الكسر . والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : المفصل ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٣) التكملة والذيل ٦ / ٣٦١ .

(٤) الارتشاف ٥ / ٢٣٠٢ ، وينظر في لغاتها أيضاً : تهذيب اللغة (هيه) ٦ / ٤٨٤ ، والقاموس (هيه) ٤ / ٢٩١، والمقرب ١ / ١٣٣ - ١٣٤، والدر المصون ٨ / ٣٣٨ ، والتسهيل ص ٢١١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٦) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٢ .

المبحث الثانـــي : (هَيْهَات) بين الاسمية والفعلية

أســماء الأفعــال عنــد النحــاة عــلى ضربــين : ضرب لتــسمية الأوامــر ، وضرب لتـسمية الأخبـار ، والغلبـة لـلأول ، والعلـة في ذلـك - كـما ذكـروا - شيئان :

الأول : أن الأمـر لا يكـون إلا بالفعـل ، فلـما قويـت الدلالـة في الأمـر عـلى الفعل حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه[١] .

الثـاني : أن الغـرض مـن أسـماء الأفعـال الإيجـاز مـع ضرب مـن المبالغـة وذلـك بابـه الأمـر ؛ لأنـه الموضـع الـذي يجتـزأ فيـه بالإشـارة عـن النطـق بلفظـه ، فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر[٢] .

وينقــسم الــضرب الأول - عــلى مــا ذهــب ســيبويه[٣] وغــيره[٤] - إلى قسمين:

القـسم الأول : الأسـماء المفـردة ، نحـو قولـك : هَلُـمّ زيـداً ، ورُوَيْـدَ زيـداً ومـن ذلـك تَرَاكِهـا ومَنَاعِهـا ، وهـذه متعديـة ، والمعنـى : أُتْرُكْهـا وامنَعْهـا ، وأمّـا ما لا يتعدى فنحو : صَهْ ، ومَهْ .

القــسم الثــاني : وهــي الأســماء المــضافة ، ومنهــا أيــضاً مــا يتعــدى ،

---

(١) ينظر: الكتاب١ / ٢٤٢، والإيضاح العضدي ص ١٨٩، والخصائص ٣ / ٣٧ ، وشرح المفصل٤ / ٢٩.

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤١ - ٢٤٣ ، ٢٤٨ .

(٤) ينظر : المقتصد ١ / ٥٧٠ ، ٥٧٢ .

وما لا يتعدى ، فأما المتعدي فنحو : دُونَكَ زيداً ، وعليكَ زيداً . وأما ما لا يتعدى فنحو : مَكانَكَ ، وبَعْدَكَ ، وإليكَ .

وهذا القسم إنما يضاف – كما ذكر سيبويه – إلى كاف علامة المخاطب المتكلم فقط[1] .

وذهب ابن السراج إلى تقسيم أسماء الأفعال في الأمر إلى ثلاثة أقسام : أسماء مفردة كما فعل سيبويه ، وأسماء مضافة ولم يضمّ إليها ما استعمل مع حرف الجرّ نحو : عليكَ ، وإليكَ ، وأسماء جاءت مع أحرف الجر وجعلها قسماً ثالثاً[2] .

وأما أسماء الأخبار فنحو : هَيْهَاتَ ذاك ، أي بَعُد ، وشتَّانَ زيدٌ وعمرو، أي افترقا وتباينا ، وأُفّ بمعنى : أتضَجَّر ، وأَوَّه بمعنى : أتوَجّع .

وسلك ابن مالك في تقسيم أسماء الأفعال مسلكاً آخر ، فجعلها على ضربين[3] ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كـ(شَتَّانَ) للفعل الماضي ، و(صَهْ) لفعل الأمر ، و(أَوَّه) للفعل المضارع .

والثاني : ما نقل عن غيره ، وهو نوعان :

الأول : منقول عن ظرف أو جار مجرور ، نحو : عليك ، بمعنى اِلزَمْ ، ودُونَكَ زيداً ، بمعنى خُذْه ، ومَكانَكَ ، بمعنى اُثْبُتْ .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٠ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١٤١ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٣ / ٢٠٠ وما بعدها .

والنوع الثاني : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله[١] ، ومصدر أهمل فعله[٢] . قال في الألفية :

« ما نَابَ عن فِعْل كَشَتَّانَ وصَهْ هو اسمُ فعل ، وكذا أَوَّهْ ومَهْ
وما بمعنى افْعَلْ ، كـ(آمينَ) كَثُرْ وغَيْرُهُ كـ(وَيْ ، وَهَيْهَات) نَزَرْ
والفعلُ مِنْ أسمائِهِ عَلَيْكَا وهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إليكَا
كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ ويَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْن »

وقال فيما ينون من هذه الأسماء وما لا ينون :

« وَاحْكُمْ بِتَنْكيرِ الَّذي يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وتَعْريفُ سِوَاهْ بَيِّنُ » .

قال في شرح الكافية الشافية : « لما كانت هذه الكلمات من قِبَل المعنى أفعالاً ، ومن قِبَل اللفظ أسماء جعل لها تعريف ، وتنكير ، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوناً . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف ، كالمضمرات وأسماء الإشارة ، وما يلازم التنكير كـ(أَحَد) و(عَرِيب) ، وما يُعَرَّف وقتاً ويُنَكَّر وقتاً كـ(رَجُل) و(فَرَس) جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضها التعريف كـ(نَزَالِ) و(بَلْهَ) و(آمِينَ) ، وألزموا بعضها التنكير كـ(وَاهاً) و(وَيْهاً) ، واستعملوا بعضها بوجهين فنُوِّن مقصوداً تنكيره ، وجُرِّد

---

(١) نحو : رُوَيْد زيداً فإنهم قالوا : أَرْوِدْه ، إرواداً ، بمعنى أمهله إمهالاً ، ثم صغروا المصدر تصغير الترخيم ، ينظر : شرح التصريح ٢ / ١٩٨ .

(٢) نحو : بَلْهَ زيداً ، أي دَعْه فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ(دَعْ) ، ينظر : شرح التصريح ٢/ ١٩٩ .

مقصوداً تعريفه كـ(صَهْ وصَهٍ) و(أُفٍّ وأُفٍّ) »[1] .

وقد اختلف النحويون في : هَيْهَاتَ ، ومَهْ ، ونَزَالِ ، وما أشبهها من أسماء الأفعال .

فذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة جرت في ألفاظها على طريق الأسماء ، فقالوا في (نَزَالِ) : إنها (انْزِل) . ثم إن العرب أجرت لفظها كلفظ الأسماء ، وكذلك (شَتَّان) أصله : شَتَتَ ، ثم عُدِل من شَتَتَ إلى شَتَّان ، وأجروا اللفظ مجرى الأسماء فتسميتهم لها على هذا أسماء إنما هي مراعاة للفظ ، وإنما هي في الحقيقة أفعال[2] ، وذهب بعض البصريين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء[3] .

وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء ، ويسمونها أسماء أفعال[4] ، واختلف هؤلاء ، فقيل : مدلولها ألفاظ أفعال لا أحداث ، ولا أزمان ، وتلك الأفعال هي التي تدل على الحدث والزمان ، فـ(مَهْ) اسم للفظ اسْكُتْ ، وقيل : تدل على معاني الأفعال من الحدث والزمان ، فـ(مَهْ) مرادف لـ(اسْكُتْ) وقيل : هو ظاهر مذهب سيبويه[5] ،

---

(١) ٣ / ١٣٨٨ ..

(٢) ينظر : البسيط ١ / ١٦٣ ، والكافي ٣ / ١١٢٠ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ ، والمساعد ٢ / ٦٣٩ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤١ ، والمقتضب ٣ / ٢٠٢ ، والأصول ١ / ١٤٣ ، ٢ / ١٣٠ ، والخصائص ٣ / ٣٤ ، والتهذيب الوسيط ص ٨٧ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦١١ ، والتوطئة ص ٣١٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٣ / ٥٢٩ ، ٤ / ٢٢٩ .

وأبي علي[١] وجماعة ، فدلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة ، وقيل : هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الطلب والأمر ، فتبعه الزمان ودخلها معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر ، فتبعه الزمان فـ(مَهْ) اسم لقولك سُكُوتاً ، وكذلك باقيها ، فيكون إطلاق أسماء الأفعال عليها يُعنَى به المصادر ، وهي أفعال لا الأفعال التي قسيمة الأسماء . وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماء ، ولا أفعالاً ، ولا حروفاً فهي قسم رابع من قسمة الكلمة[٢] .

والصحيح - في نظري والله أعلم - من هذه الأقوال هو قول البصريين، وذلك لما استدلوا [٣] به من أشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء ، منها عدم ظهور علامة المضمر ، ومنها التنوين الذي هو علم التنكير ، وهذا لا يوجد إلا في الاسم، نحو قولك : هذا سيبويه وسيبويهٍ آخر . ومنها التثنية[٤] ومنها وجود الجمع فيها في (هَيْهَات) ، ومنها وجود التأنيث فيها في هَيْهاة وهَيْهات ، ومنها الإضافة ، وهي قولهم : دونَك وعندَك ، ووراءَك ، ومنها وجود لام التعريف فيها ، نحو النَّجَاءَك ،

---

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ١ / ١٨٩ ، والعسكريات ص ١١١ ، وينظر : المقتصد ١ / ٥٦٩ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٨٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٢ ، وكتاب الشعر ١ / ٥ ، والخصائص ٣ / ٤٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣٠ - ٥٣١، وشرح الرضي ٣ / ٨٣ - ٨٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٧ - ٢٨ ، والمساعد ٢ / ٦٣٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦١٥ .

(٤) ينظر : الخصائص ٣ / ٤٤ .

فهـذا اسـم (أُنْـجُ) ، ومنهـا التحقـير ، وذلـك قـولهم : رُوَيْـدَك . ومنهـا جـواز كونها فاعلة ومفعولة[1] ، ومنها جمودها وعدم تصرفها [2] .

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٢٧ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٤ / ٢٨ .

المبحث الثالث : (هَيْهَات) بين الإفراد والجمع

تقدم من لغات (هَيْهَات) المنقولة عن العرب (هَيْهَاتَ) بالفتح و(هَيْهَاتِ) بالكسر ، و(هَيْهَاتُ) بالضم ، و(هَيْهَاتْ) بالتسكين ، ولم يدخر النحاة جهداً في تحديد وتوضيح هيئة (هَيْهَات) في كل لغة من هذه اللغات، ومن ذلك تبيينهم نصيب هذه الكلمة من الإفراد والجمع والوزن.

أولاً : (هَيْهَاتَ) بالفتح

مذهب سيبويه[١] وعليه جمهور النحاة[٢] أن (هَيْهَاتَ) بالفتح اسم مفرد، ودليلهم في هذا أنه يوقف عليها بالهاء ، ولا يوقف بالهاء إلا على مفرد والتاء فيه للتأنيث ، كما في (عَلْقَاة)[٣] ، قال في الكتاب : « وسألته عن (هَيْهَاتِ) اسم رجل ، و(هَيْهَاةَ) ؟ فقال : أما من قال : هَيْهَاةَ . فهي عنده بمنزلة (عَلْقَاة) ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : (هَيْهَاه) »[٤] .

ونقل بعضهم عن الأخفش أنه أجاز فيها الجمع[٥] . وأما عن وزنها

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ ، والخصائص ٣ / ٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ .

(٣) العَلْقَاة واحدة العَلْقَى ، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ . ينظر : اللسان (علق) ٩ / ٣٥٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : الصحاح ٦ / ٢٢٥٨ .

فقد ذكروا أنها اسم رباعي من مضاعف الهاء والياء ، ووزنها فَعْلَلَة ، وأصلها : هَيْهَيَة ، فهو من باب الزلزلة ، وممن صرح بهذا: أبو علي الفارسي[١] وابن جني[٢] ، والزمخشري[٣] ، وابن يعيش[٤]، والعكبري[٥] .

ثانياً : (هَيْهَاتِ) بالكسر

كان الخلاف بين العلماء في (هَيْهَاتِ) بالكسر أهي مفرد أم جمع ؟ أقوى مما كان في (هَيْهَاتَ) بالفتح ، إذ لم يعهد مخالف لإجماع النحاة على أن (هَيْهَاتَ) بالفتح مفردة إلا الأخفش فيما نقل عنه الجوهري ، وأما الخلاف في (هَيْهَاتِ) بالكسر فيمكن بيانه على النحو التالي :

١) ذهب سيبويه ، وجمع من النحاة إلى أنها جمع تأنيث ، كزينبات، وهندات ، قال سيبويه : « وسألته عن هَيْهَاتِ اسم رجل وهَيْهَاةَ ؟ فقال ... ومن قال : هَيْهَاتِ . فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء ... ونظير (هَيْهَاتِ) ، و(هَيْهَاةَ) في اختلاف اللغتين قول العرب : استأصلَ اللهُ عِرْقَاتِهم ، واستأصلَ اللهُ عِرْقَاتَهم[٦] . بعضهم يجعله

---

(١) ينظر : العضديات ص ١٤٠ .

(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٩٧ ، ٣ / ٤٣ .

(٣) ينظر : المفصل ص ١٦١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٦ .

(٦) في اللسان (عرق) ٩ / ١٦١ : « قال الأزهري : والعرب تقول : استأصل الله عِرْقاتِهم وعِرْقَاتَهم أي شأفتهم » .

بمنزلة (عَلْقَاة) ، وبعضهم يجعله بمنزلة عُرُس[١] وعُرُسات »[٢]، وممن أخذ بقول سيبويه الزجاج[٣] وأبو علي الفارسي[٤] ، وابن جني[٥] وغيرهم. ومفرد (هَيْهَاتِ) بالكسر على ذلك القول - كما ذكروا - هو (هَيْهَاتَ) بالفتح ، وكان ينبغي على أصله - كما صرحوا - أن يقال فيه : هَيْهَيَات . الجمع المصحح ، والتاء فيه تاء جمع التأنيث بقلب ألف (هَيْهَاتَ) ياءً لزيادتها على الأربعة ، نحو : مَرْمَيَات ، واللام التي هي الألف في (هَيْهَات) محذوفة لالتقائها مع ألف الجمع ، وإنما حذفت ، ولم تقلب ، كما قلبت في حُبْلَيَات لعدم تمكنها ، جعلوا للتمكن مزية على غير المتمكن ، فحذفوها على حد حذف الياء في (اللذان ، واللتان)[٦] ، فعلى هذا الألف في (هَيْهَاتَ) بالفتح لام الكلمة المبدلة من الياء بمنزلة اللام الثانية في الزلزلة والقلقلة ، والألف في (هَيْهَاتِ) بالكسر زائدة ، وهي التي تصحب تاء الجمع في مثل : الهندات والحُبْلَيَات[٧] .

وذهب الزجاج إلى أن مفرد (هَيْهَاتِ) بالكسر - وإن لم ينطق به -

---

(١) جمع عَرُوس ، ينظر اللسان (عرس) ٩ / ١٣١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٤ / ١٢ .

(٤) ينظر : العسكريات ص ١١٧ .

(٥) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥٠٠ ، والخصائص ٣ / ٤٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ ، والدر المصون ٨ / ٣٣٩ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

هَيْهَـة كبيـضة ظنـاً منـه أن سـيبويه إنـما أراد بقولـه : « ومـن قـال : هَيْهَـات . فهـي عنده كبيضات » في اتفاق المفرد ، وقد ضعف النحاة رأي الزجاج[١] .

٢) وذهـب فريـق مـن النحـاة إلى أن (هَيْهَـاتِ) بالكـسر مفـرد ، كحالـه في لغـة مـن فـتح ، وأنـه كـسر عـلى أصـل التقـاء الـساكنين ، ورأى أن في تقـديره جمعـاً تعـسفاً لا حاجـة إليـه ، وأن ذلـك إنـما هـو مـن قبيـل تغـيّر اللغـات ، ومـن هـؤلاء ابـن الحاجـب[٢] والـسمين الحلبـي[٣] ، قـال ابـن الحاجـب : « ... والحـق أنـه لغـات فيهـا ، إلا أنهـم لمـا رأوهـا مفتوحـة تـارة ، ومكـسورة أخـرى ، وتقلـب تاؤهـا ، وتثبـت أخـرى شـبهوها في الموضـعين بـما يماثلهـا ، فقـالوا مـا قـالوه .... هـذا كلـه تعـسف لا حاجـة إليـه »[٤] . ومـمـن ذهـب أيـضاً إلى أن (هَيْهَـاتِ) مفرد أبو حيان[٥] .

٣) وذهـب جماعـة ثالثـة إلى احـتمال (هَيْهَـات) للإفـراد والجمـع ، مـنهم ابـن يعـيش[٦] والعكـبري[٧] ، والـرضي[٨] ، غـير أن الـرضي رجـح جانـب

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ ، والدر المصون ٨ / ٣٣٩ .
(٢) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٢ .
(٣) ينظر : الدر المصون ٨ / ٣٤٠ .
(٤) الإيضاح ١ / ٥٠٢ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .
(٦) شرح المفصل : ٤ / ٦٦ .
(٧) إعراب القراءات ٢ / ١٥٨ .
(٨) شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

الإفراد ، قال في شرح الكافية : « .. لا منع أن نقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل كوكب، ولا منع أيضاً من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَة ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكنين ؛ لأن أصل البناء السكون ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير ، أعني أن أصله : هَيْهَيَة ، ألا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر ، تنبيهاً على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكانت تاؤها مثل تاء (قامَتْ) وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين »[١] .

والذي آخذ به – والعلم عند الله – هو الرأي الثالث ، وهو احتمال الإفراد والجمع ، أما الجمع فلما ذُكر ، ولأنه قد يوقف عليها بالتاء ، وقد صرح العلماء بأنه لا يوقف بالتاء إلا فيما كان جمعاً ، كما أنه لا يوقف بالهاء إلا فيما كان مفرداً [٢] .

وأما احتمال الإفراد فلما ذكر ابن يعيش ، والرضي من أنه لا فرق بين (هَيْهَاتِ) بالكسر و(هَيْهَاتَ) بالفتح مفردةً إلا في كسر التاء، وإنما جاء على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف[٣].

---

(١) شرح الرضي ٣ / ١٠٢ – ١٠٣ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ ، والعسكريات ص ١١٥ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

ثالثاً : (هَيْهَاتُ) بالضم

لم أقف على نص لأحد من النحاة حكم فيه على (هَيْهَاتُ) بالضم بالإفراد أو الجمع سوى نصٍ لابن جني يفهم منه أنها مفردة لا جمع ، وهو قوله في المحتسب : « ومن قال : هيهاةٌ هيهاةٌ ، فإنه يكتبها بالهاء ؛ لأن أكثر القراءة (هَيْهَاةَ) بالفتح ، والفتح يدل على الإفراد ، والإفراد بالهاء ، كهاءِ أرطاة[1] وعَلْقَاة »[2] .

رابعاً : (هَيْهَاتْ) بالسكون

ذهب ابن جني[3] – وتبعه آخرون – إلى أن (هَيْهَاتْ) ساكنة التاء جمع لا مفرد ، واستدلوا على ذلك بأن بقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء ، وإذا كانت تاء فهي للجماعة ، ودفعوا ما قد يضعف استدلالهم من ذهاب بعضهم إلى أن سكون التاء إنما جاء نتيجة لإجرائها في الوقف مجراها في الوصل من كونها تاء ، كقولنا : عليه السلام والرحمتْ، بقلة هذا – إذ بابه الضرورة والشعر – وكثرة الأول ، وممن تبع ابن جني في رأيه هذا ابن يعيش[4] وابن عطية[5] . والله تعالى أعلم .

---

(١) الأرطى : شجر من شجر الرمل . ينظر : اللسان (أرط) ١ / ١٢٠ .

(٢) المحتسب ٢ / ٩١ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

المبحث الرابع : كتابة (هَيْهَات) عند النحاة

اختلف النحويون في كتابة هَيْهَات أهي بالهاء في آخرها أم بالتاء ؟

١) فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنّ هَيْهَاتَ بالفتح تكتب بالهاء ، وبالكسر تكتب بالتاء والعلة عنده في ذلك هي العلة نفسها في الوقوف عليها وهي أن المفتوحة اسم مفرد والمكسورة جمع ، والمفرد لا يكون إلا بالهاء وصلاً ووقفاً كما أن الجمع لا يكون إلا بالتاء وصلاً ووقفاً ، قال في الكتاب: « وسألته عن هَيْهَاتِ اسمِ رجل وهَيْهَاةَ ؟ فقال : أمّا من قال : هَيْهَاةَ ، فهي عنده بمنزلة عَلْقَاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكون : هَيْهَاه ، ومن قال : هَيْهَاتِ ، فهي عنده كبيضات ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء»[(١)] فقوله: « ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء» أفهم أن (هَيْهَاةَ) المفتوحة بالهاء ، والمكسورة بالتاء ، وممن أخذ بقول سيبويه في كتابة (هَيْهَاتِ) مكسورة بالتاء أبو علي الفارسي[(٢)] ، وابن يعيش[(٣)] ، وممن أخذ بقول سيبويه في كتابة (هَيْهَات) بالفتح وبالكسر ابن جني[(٤)] ، كما أنه ذهب إلى أن (هَيْهَاتُ) بالضم تكتب بالهاء كالمفتوحة وأن (هَيْهَاتْ) بسكون التاء تكتب بالتاء ، وذكر العلة في ذلك كله ، قال في

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٢) ينظر : العضديات ص ١٣٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١ .

المحتسب : « ... ومن كسر كتبها بالتاء ؛ لأنها جماعة ... ومن قال : (هَيْهَاةُ هَيْهَاةُ) فإنه يكتبها بالهاء ؛ لأن أكثر القراءة (هَيْهَاةَ) بالفتح والفتح يدل على الإفراد ، والإفراد بالهاء كهاء (أَرْطَاة) و(عَلْقَاة) ... وأمّا (هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ) ساكنة بالتاء فينبغي أن يكون جماعة وتكتب بالتاء ، وذلك أنها لو كانت هاء كهاء عَلْقَاة وسُمَانَاة[1] للزم في الوقف عليها أن يلفظ بالهاء ، كما يوقف مع الفتح ، فيقال : هَيْهَاه هَيْهَاه ، فبقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء ، وإذا كانت تاء فهي للجماعة »[2] .

٢) وذهب أبو علي الفارسي - مخالفاً رأي سيبويه في كتابة (هَيْهَات) بالفتح - إلى أنها تكتب بالتاء لا بالهاء ، قال في (العضديات) : « فهذا معنى (هَيْهَات) ، فأمّا لفظها ، فإنهم استعملوه على ضربين ، أحدهما : أن تكون التاء فيها مفتوحة ... فمن فتح كان عنده اسماً مفرداً ، فإذا وقف عليها أبدل من التاء الهاء »[3] ، فقوله : « أبدل من التاء الهاء » صريح في أن (هَيْهَاتَ) بالفتح تكتب بالتاء ، وممن أخذ بهذا الرأي أيضاً ابن يعيش[4] .

---

(١) في اللسان (سمن) ٦ / ٣٧٦ : « والسُّمَانَى : طائر ، واحدته سُمَانَاة ، وقد يكون السُمَانى واحداً » .

(٢) المحتسب ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٣) العضديات ص ١٣٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

المبحث الخامس : الخلاف في إعراب (هَيْهَاتَ)

تحدثت في السابق عن الخلاف بين النحاة في اسمية أسماء الأفعال - ومنها هَيْهَات - وفعليتها ، وهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ، والزمان أو تدل على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمان ، أو مدلولها المصادر ، وقد اختلف النحاة بناء على هذه الأقوال في موضع أسماء الأفعال - ومنها هَيْهَات - هل لها موضع من الإعراب أو لا ؟ ، فانقسموا إلى فريقين :

أولاً : من قال : إن (هَيْهَات) لا موضع لها من الإعراب

أكثر النحاة وعلى رأسهم سيبويه على أن (هَيْهَات) - ومثله بقية أسماء الأفعال - اسمُ فعلٍ مبني يدل على معنى الفعل من الحدث والزمان ولا موضع له من الإعراب[1] ، أما كونه لا محل له من الإعراب فلأن معناه - كما ذكروا - معنى ما لا موضع له من الإعراب وهو الفعل، فوجب أن لا يكون له موضع من الإعراب ، قال صاحب البسيط:« و(هَيْهَاتَ) اسم (بَعُد) كما أن حَسَّان اسمٌ لشخص ، ولا موضع لها من الإعراب ، لأن الإعراب في الأسماء إنما يُوجِدُ دلالة على معانٍ في مدلولاتها، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني لا يمكن أن توجد في الفعل»[2] ، وقال أبو علي الفارسي مصرحاً بأن لا موضع لـ(هَيْهَاتَ) من الإعراب : «

---

(١) في المساعد ٢ / ٦٥٨ : كونها غير معمولة قول الأخفش ونقله المصنف عن المحققين ونقله الخضراوي عن الجمهور . وينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٦ .

(٢) البسيط : ١ / ١٦٣ - ١٦٤ ، وينظر الإيضاح ١ / ٥٠٥ ، والكافي ٣ / ١١٢٢ .

... فأما (هَيْهَاتَ) نفسها فلا موضع لها من الإعراب »[1] .

وأما بناء (هَيْهَات) فقد ذكرتُ آنفاً أنه مذهب سيبويه ، وتبعه جمع غفير من النحاة[2] ، قال في الكتاب : « وسألته عن (هَيْهَاتِ) اسمِ رجلٍ وهَيْهَاةَ ؟ فقال : ... فإذا لم يكن (هَيْهَاتِ) ولا (هَيْهَاةَ) علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا ممّا لم يتَمَكَّن»[3] . وقد اختلف أصحاب هذا الرأي - أعني البناء - في علة بناء (هَيْهات) ، فقيل :

(١) لإبهامها ومشابهتها أسماء الأصوات ، وقد تَبنَّى هذا التعليل سيبويه إذ ذكر أولاً في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، كـ(قبلُ وبعدُ) أن علة بناء هذه الظروف راجع إلى مشابهتها للأصوات في الإبهام وعدم التمكُّن[4] ، وأبان عن معنى إبهامها وعدم تمكُّنها بقوله : « ويَدُلُّك على أَنَّ (قبلُ) و(بعدُ) غير متمكِّنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين ، لا تقول : قبلُ وأنت ، تريد أن تبني عليها كلاماً ، ولا تقول :

---

(١) العضديات ص ١٤٠ ، وممن نص أيضاً على ألا موضع لاسم الفعل من الإعراب الرضي ، قال في شرحه على الكافية (٣ / ٨٦) : « .. فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محل من الإعراب » .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، والأصول ١ / ٥٠ ، والخصائص ٣ / ٤٩ - ٥٠ .

(٣) ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٨٥ .

هذا قبلُ ، كما تقول : هذا قبلَ العَتَمة ، فلما كانت لا تمكَّنُ ، وكانت تقع على كلِّ حين شُبِّهت بالأصوات و(هَلْ) و(بَلْ) ؛ لأنَّها ليست متمكّنة »[١] ، ثم علل بعد ذلك بناء (هَيْهَاةَ وهَيْهَاتِ) بأنها بمنزلة ما ذكر مما لم يتمكّن[٢] . وأخذ بتعليل سيبويه جمع من النحاة ، منهم المبرد ، قال : « فأما (هَيْهَاتَ) فتأويلها : في البُعد ، وهي ظرف غير متمكِّن لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات »[٣] وكذا الزجاج[٤] .

(٢) وقوعها موقع المبني وهو الفعل الماضي ، وذكر هذا أيضاً عدد من النحاة ، منهم أبو علي الفارسي ، قال في العسكريات : « و(هَيْهَات) ونحوه من الأسماء المشابهة للحروف إذا وضعت موضع المبني أجدر بالبناء»[٥] . وكذا ابن يعيش[٦] ، وابن الحاجب[٧] ، والرضي[٨] ، وأبو البركات ابن الأنباري[٩] ، والواسطي الضرير[١٠] .

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٨٦ .

(٢) المصدر السابق : ٣ / ٢٩٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٤ / ١٢ .

(٥) العسكريات ص ١١٧ ، وينظر : العضديات ص ١٤٠ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٣٥ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ص ٥٢٩ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٣ .

(٩) ينظر : البيان ٢ / ١٨٤ .

(١٠) ينظر : شرح اللمع ص ٦ .

(٣) مشابهتها الحرف ، وممن أخذ بهذا ابن السراج ، قال : « فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها »[١] . وقال بهذه العلة أيضاً ابن جني[٢] وأبو جعفر[٣] النحاس وابن عطية[٤] وابن مالك[٥].

واختلف بعض هؤلاء في وجه المشابهة ، فذهب ابن جني إلى أن أسماء الأفعال كلها مبنية ، لتضمن ما كان منها بمعنى الأمر معنى حرف الأمر ، وحمل باقي الأسماء عليها[٦] .

وذهب ابن مالك إلى أن أسماء الأفعال إنما أشبهت الحروف العاملة في الاستعمال إذ هي عاملة غير معمولة مع جمودها ولزومها طريقة واحدة[٧] .

والذي أراه -والله أعلم- أن غير علة مشابهة الحرف يمكن ردها إليها.

أما علة مشابهة أسماء الأصوات فللأسباب الثلاثة الآتية :

الأول : أن المبرد - وهو ممن قال بعلة مشابهة أسماء الأصوات - صرح كما نقل عنه الزجاجي في كتابه (مجالس العلماء) بأن علة بناء أسماء الأصوات هي مشابهة الحروف ، قال المبرد : « ... والأصوات عندهم ،

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ٥٠ .

(٢) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٠٠، ٣/ ٤٩ - ٥٠

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٧ .

(٦) ينظر : الخصائص ٣ / ٥٠ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٧ .

كـ(غـاق) و(طَـقْ) مـضارعة للحـروف ؛ لأنهـا حكيـت حكايـة جـرت فيهـا كالزجر ، لأن الزجر إنما وضعتها حروف معان ليعلم ما تريد بها ... »[١] .

الثـاني : أن ابـن مالـك رجـع علـة بنـاء أسـماء الأصـوات إلى مـشابهة الحـرف في الاسـتعمال ، قـال في شرح الكافيـة الـشافية بعـد تعليلـه لبنـاء أسـماء الأفعـال: « وأمـا أسـماء الأصـوات فهـي أحـق بالبنـاء ؛ لأنهـا غـير عاملـة ، ولا معمولـة فأشبهت الحروف المهملة »[٢] .

الثالـث : مـا نقلـه ابـن جنـي مـن أن مـذهب سـيبويه – وهـو ممـن قـال أيـضاً بعلـة مـشابهة أسـماء الأصـوات – في علـة بنـاء الاسـم هـو تـضمنه معنـى الحـرف أو وقوعه موقعه[٣] .

وأمـا علـة الوقـوع موقـع الفعـل فلتـصريح بعـض العلـماء بأنهـا ترجـع – في التحقيـق – إلى علـة مـشابهة الحـرف ، وممـن صرح بهـذا ابـن عطيـة في تفـسيره ، قـال : « ومـن حيـث كانـت هـذه اللفظـة بمعنـى الفعـل أشـبهت الحـروف ، مثـل صَـهْ وغيرهـا ، فلـذلك بنيـت عـلى الفـتح »[٤] وكـذا الـصبان ، فبعـد سرده مـا قيـل في علـل بنـاء الاسـم – غـير علـة مـشابهة الحـرف – قـال : « وكـل هـذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف »[٥] وممن قال بهذا أيضاً الخضري[٦] .

---

(١) ينظر : مجالس العلماء ص ١٧١ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٧ .
(٣) ينظر : الخصائص ٣ / ٥٠ .
(٤) المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ .
(٥) حاشية الصبان ١ / ٥١ .
(٦) حاشية الخضري ١ / ٤٢ .

ثانياً : من قال : إنّ لها موضعاً من الإعراب

ذكر غير واحد من النحويين أن القول : إنّ لأسماء الأفعال موضعاً من الإعراب ، مبني على القول : إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، أو القول: إنها أسماء لمعاني الأفعال ، ذلك أن أسماء الأفعال وقعت مركبة ، وكل اسم وقع مركباً فلابد من إعرابه ؛ إذ علة الإعراب التركيب ، وقد وُجِد ، وأن ما ذكر من علة بناء أسماء الأفعال لا يوجب ألا يكون لها موضع من الإعراب ، كجميع الأسماء المبنية ، فإنه يحكم بأن لها موضعاً من الإعراب ، وإن كانت مبنية[1] .

هذا والمشهور لدى النحويين في موضع أسماء الأفعال من الإعراب مذهبان ، أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر . والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء[2] .

١) قول من قال : إنّ موضعها نصب

مذهب المازني ومن وافقه ، كما صرح به بعضهم[3] ، واحتج أصحاب هذا القول بأن أسماء الأفعال أسماء ، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلابد أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة في اللفظ أو في التقدير أو في الموضع ، فنظروا بماذا تلحق من الأسماء ، فرأوا أقرب الأسماء إليها المصادر

---

(١) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٥ ، والبسيط ١ / ١٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣٢ ، شرح الرضي ٣ / ٨٦ ، وتوضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

النائبة ، فأجروا (رُوَيْدَاً) مجرى (ضرباً زيداً) ؛ لأن كل واحد منهما ناب مناب فعل ، وهذه النائبة منصوبة ، فجعلوا موضع هذه الأسماء النصب[١] ، وقد نقل ابن الحاجب والرضي[٢] هذا القول ثم ضعفاه ، قال ابن الحاجب في تضعيفه : « والوجه الأول ضعيف ؛ لأنه لو كان (رُوَيْدَ) منصوباً نصب المصادر لوجب أن يكون فعله مقدراً ، ويخرج حينئذ عن أن يكون اسم فعل ألا ترى أن (سَقْياً) و(رَعْياً) و(خَيْبَةً) و(جَدَعاً) ونحوها لما كانت مصادر ، وكان الفعل معها مقدراً وجب خروجها عن أسماء الأفعال، وأيضاً فإنه كان يجب أن تكون معربة كما في قولك : (سَقْيا) و(رَعْياً) ، إذ لا موجب حينئذ للبناء ؛ إذ معنى الفعلية إنما هو في الفعل المقدر لا فيها ، وذلك لا يوجب بناء كما ذكرنا »[٣] . وممن اعترض أيضاً على هذا الإعراب ابن الأنباري[٤] ، وابن أبي الربيع[٥] .

هذا وذهب المبرد – كما سيأتي – إلى أن (هَيْهَاتَ) ظرف غير متمكِّن، وبني لإبهامه ، وتأويله عنده (في البُعد)[٦] .

٢) قول من قال : إنّ موضعها رفع

ذكرت بعض كتب النحو أن هذا القول مذهب بعض النحويين ، ولم

---

(١) ينظر : البسيط ١ / ١٦٤ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٦ .

(٣) شرح الكافية ص ٥٣٣ ، وينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٦ .

(٤) ينظر : البيان ٢ / ١٨٤ .

(٥) ينظر : الكافي ٣ / ١١٢٣ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ .

تنسبه إلى أحد من النحاة على عكس ما كان منها في المذهبين السابقين ، أعني القائِلَيْنِ بأن لا موضع من الإعراب ، وأن الموضع نصب ، وقد اكتفت أكثر المصادر في بيان هذا القول الأخير أعني القول بأن موضع اسم الفعل رفع بأنه رفع على الابتداء ، وأغنى مرفوعه عن الخبر[1] ، غير أن ابن الحاجب ممن رجح هذا الرأي قد بين هذا القول أتم تبيين ، كما أنه ذكر سبب ترجيحه له على القول بأن الموضع نصب ، فقال في شرح الكافية : «وللنحويين في موضعها من الإعراب مذهبان ، أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر . والثاني : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمر مستتر والجملة – وإن كانت من مبتدأ وفاعل – مستغنى عن الخبر فيها كما استغنى في (أقائم الزيدان ؟) – لما كانت بمعنى : أيقوم الزيدان ؟ استغني عن الخبر بالفاعل ، إذ المقصود منسوب ومنسوب إليه . والثاني أوجه لأنه اسم جرد عن العوامل اللفظية ، فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل ساد مسد الخبر ، كما في قولك : أقائم الزيدان؟»[2].

وهذا الذي رجحه ابن الحاجب لم يُسَلَّمْ له فيه ، كما لم يُسَلِّمْ هو للقول بأن الموضع نصب ، وممن اعترض على قول ابن الحاجب الرضي ، إذ قال في رده : « ثمّ اعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها ، كما في أقائم الزيدان ؟ وليس بشيء ؛ لأن معنى

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٧٥ ، والمساعد ٢ / ٦٥٨ ، والتصريح ٢ / ١٩٥ .

(٢) شرح الكافية ص ٥٣٢ – ٥٣٣ .

(قائم) معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي ذو قيام ، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ ، فإن في قولك : تسمع بالمعيدي ، تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم ، فاسم الفعل إذن ككاف (ذلك) ، وكالفصل عند من قال : إنه حرف ، كان لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين ، فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك ، لأن الحرف لا إعراب له ، فكذا اسم الفعل ، كان له في الأصل محلّ من الإعراب ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل ، لم يبق له محلّ من الإعراب[1] .

والذي تطمئن إليه النفس - بعد سرد هذه الأقوال حول موضع اسم الفعل - هو القول بأن لا موضع له من الإعراب ؛ وذلك لما ذكر أصحاب هذا الرأي من أن اسم الفعل بمعنى ما ناب عنه ، وهو الفعل ، والفعل لا محل له من الإعراب فكذا اسم الفعل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح الرضي ٣ / ٨٦ .

المبحث السادس : تعليل النحاة لحركة البناء

تقدم أن للعرب في (هَيْهَاتَ) ما ينيف على أربعين لغة وأن منها المنون وغير المنون وأن علماء اللغة قد نقلوا كل ذلك عنهم ، وقد أوردت ما جاء به العلماء من هذه اللغات ، ومما ورد (هَيْهَاتَ) بالفتح من غير تنوين ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر غير منونة ، و(هَيْهَاتُ) بالضم من غير تنوين، و(هَيْهَاتْ) بالسكون .

وقد بينت في المبحث السابق أن أكثر النحاة على أن (هَيْهَاتَ) مبنية ، وفي هذا المبحث أذكر – إن شاء الله تعالى – تعليلهم لكل حركة بناء .

(١) تعليل حركة الفتح

لم يكن النحاة في تعليلهم لفتح التاء في (هَيْهَات) على قلب رجل واحد ، بل تشعبوا في ذلك ، ويمكن – في نظري – إجمال ما عللوا في ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن حركة البناء إنما كانت فتحة إتباعاً لما قبلها ، وممن قال بهذا سيبويه ، فقد ذكر أنه سأل الخليل عن (شَتَّانَ) فأجابه بقوله : « فتحتها كفتحة هَيْهَاة »[1] وقد نقل الزجاج كلام سيبويه هذا ثم أراد أن يكشف عن وجه الفتح في (شَتَّانَ) فقال : « وتفسير قوله في (شَتَّانَ) أن فتحة (شَتَّانَ) بناء وقع لالتقاء الساكنين »[2] والذي يستنبط من تفسير الزجاج أن علة الفتح في (هَيْهَاتَ) هي أيضاً التقاء الساكنين ، غير أن هذه

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٩٣ .

(٢) ما ينصرف : ١٢٥ .

العلة - في نظري - غير شافية ؛ إذ هي علة للبناء على حركة لا على سكون، وليست علة لنوع الحركة وهي الفتحة ، وقد أبان تعليل أبي علي الفارسي ، وغيره عن علة مجيء الحركة فتحة ، فقال الفارسي : « فأما (هَيْهَاتَ) في قولك : هَيْهَاتَ زيدٌ ... فبمنزلة قولك : بَعُدَ ذلك وبَعُدَ العقيقُ ، فالفتحة فيه على هذا فتحة بناء أتبعت الألف التي قبلها »[١]، فجعل علة الفتح الألف فقط ، وممن قال بهذا أيضاً أبو العباس المهدوي[٢] .

وأما ابن يعيش فحصر علة الفتح في إتباع الفتح قبل الألف ، قال : «... فمنهم من فتح التاء إتباعاً لما قبلها من الفتح إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة كما فتحوها في الآن وشَتَّانَ »[٣] .

وجمع مكي بن أبي طالب في تعليله بين الألف والفتحة قبلها ، فقال : « وفتحت للبناء والسكون اللذين قبلها ، واختير لها الفتح للألف والفتحة التي قبلها »[٤] .

القول الثاني : أن حركة البناء إنما كانت فتحة تشبيهاً لتاء (هَيْهَاتَ) بالهاء في (رُبَّتَ) ، و(ثُمَّتَ) وقد تبنَّى هذا القول الفراء ، إذ قال : « .. فنصب هَيْهَات بمنزلة هذه الهاء التي في رُبَّتَ ، لأنها دخلت على رُبّ وعلى ثُمَّ ، وكانا أداتين فلم يغيرهما عن أداتهما فنصبا »[٥] وممن أخذ بهذا

---

(١) ينظر : العسكريات ص ١١٤ .
(٢) ينظر : شرح الهداية ٢ / ٤٣٤ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٥ .
(٤) ينظر : الكشف ١ / ١٣٢ .
(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٦ .

التعليل ابن الأنباري[١] ، والإمام الطبري[٢] ، هذا إن قيل : إن كل واحدة من (هَيْهَات هَيْهَات) مستغنية بنفسها ، وأما إن قيل بعدم الاستغناء ، فقد جعل الفراء للفتح علة أخرى وهي أنهما أداتان ، فصارتا ، بمنزلة (خمسة عشر)[٣]، وممن أخذ بهذه العلة الإمام الطبري[٤] ، وأبو جعفر النحاس[٥] .

القول الثالث : نظر فيه صاحبه إلى أصل (هَيْهَات) حين كان مفعولاً مطلقاً ، وقد اعتمد هذا القول الرضي ، قال : « ... أصلها هَيْهَيَة ، ونقول : فتح التاء على الأكثر نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً »[٦] وأقول : القول : إنّ أسماء الأفعال في أصلها للمصدر ، قال به كثير من النحاة[٧] مما يجعل تعليل الرضي له وجه والله تعالى أعلم .

(٢) تعليل حركة الكسر

تعددت وجهات النظر في تعليل حركة الكسر في (هَيْهَات) كما تعددت في حركة الفتح فقيل :

١) تنزيلها منزلة (دَرَاكِ) و(نَظَارِ) ، وممن قال بهذا الفراء[٨]

---

(١) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠ .

(٢) ينظر : جامع البيان ١٨ / ٢١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

(٤) ينظر : جامع البيان ١٨ / ٢١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

والعكبري[١] .

٢) لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولخفة الألف كما كسرت نون التثنية بعد الألف في المثنى ، وممن أخذ بها الرضي[٢] وابن يعيش[٣] والسمين الحلبي[٤] .

٣) تشبيهاً بـ (حَذَامِ) و(قَطَامِ) ، وقد قال بهذا ابن الأنباري[٥] .

(٣) تعليل حركة الضم

ذهب ابن جني إلى أن ضمة البناء في (هَيْهَاتُ) كالضمة في نحنُ ، وفي (حَوْبُ) في الزجر[٦] ، على حين رجع ابن الأنباري الضم في (هَيْهَاتُ) إلى ذهاب (هَيْهَات) إلى الوصف ، قال : « ومن قال : (هيهاتُ لك) بالرفع بغير تنوين ذهب بها إلى الوصف ، وقال : هي أداة والأدوات معرفة »[٧] . ويرى العكبري والسمين الحلبي أن علة الضم هي مشابهة (قبلُ وبعدُ)[٨] . وأما الرضي فذهب إلى أنه للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه : ما أَبْعَدَه[٩]. ويمكن تضعيف علة الرضي - في

---

(١) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٨ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .
(٤) ينظر : الدر المصون ٥ / ١٨٥ .
(٥) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠ .
(٦) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١ .
(٧) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٠٠ .
(٨) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٧ ، والدر المصون ٥ / ١٨٥ .
(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

نظري- بحصولها في غير حركة الضم ، فذكرها في الضم تخصيص بلا مخصص والله أعلم .

(٤) تعليل السكون

علل ابن يعيش سكون التاء في (هَيْهَاتْ) باعتقاد الوقف ، وذكر أن الأمر إنما كان كذلك لأنه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين ، فيكون الوقف كالساد مسد الحركة ، وبين أن الأمثل أن يكون ذلك فيما فيه ضمير نحو قوله ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ؛ لأنه إذا كان فيه ضمير استقلَّ به، فساغ الوقف عليه[1]، وصرح ابن الجني بأن الوجه أن يكون ذلك - أعني الوقف بالسكون - على لغة من كسر التاء ، واعتقد فيه الجمعية واستدل على ذلك ببقاء التاء في الوقف مع السّكون[2] ، وممن قال أيضاً بأن تسكين التاء في (هَيْهَاتْ) إنما هو لاعتقاد الوقف أبو البقاء العكبري[3] والمرادى[4] .

هذا وذهب السمين الحلبي إلى أن التسكين إنما جاء من أنه الأصل في البناء[5] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٧ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات ٢ / ١٥٦ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٤ / ٨١ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٥ / ١٨٥ .

المبحث السابع : الوقف على (هَيْهَات) عند النحاة

اختلف أهل العربية في كيفية الوقف على (هَيْهَات) ، فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين[١] إلى أنه يوقف عليها في الفتح بالهاء ، وفي الكسر بالتاء ، قال في الكتاب : « وسألته عن (هَيْهَاتِ) اسمِ رجلٍ و(هَيْهَاةَ) ؟ فقال : أمّا من قال : هَيْهَاةَ ، فهي عنده بمنزلة عَلْقَاة . والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هَيْهَاة . ومن قال : هَيْهَاتِ . فهي عنده كبيضاتِ ، ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء »[٢]، والعلة في ذلك ما ذكره سيبويه في كلامه ، وهو أن المفتوحة نُزِّلت منزلة المفرد ، كثَمَرَة ، وهو لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وأن المكسورة نُزِّلت منزلة الجمع ، كثَمَرَات ، والجمع لا يوقف عليه إلا بالتاء ، هذا مذهب البصريين ، واختار الكسائي إمام الكوفيين الوقف على الهاء ، والفراء الوقف على التاء ، ذكر ذلك كله الفراء معللاً لكلٍّ بقوله : « فإذا وقفت على هَيْهَات وقفت بالتاء في كلتيهما؛ لأن من العرب من يخفض التاء ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث ، فصارت بمنزلة دَرَاكِ ونَظَارِ . ومنهم من يقف على الهاء ؛ لأن من شأنه نصبها ، فيجعلها كالهاء ... واختار الكسائي الهاء، وأنا أقف على التاء »[٣].

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٢ ، والعضديات ص ١٣٩ ، والخصائص ٣ / ٤١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، والبيان ٢ / ١٨٥ ، ومشكل إعراب القرآن ص ٤٦٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٦٦ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩١ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

وقد ذكر ابن جني لمن وقف بالتاء تعليلاً آخر ، وكذا لمن وقف بالهاء ، فقال: « وعذر من وقف بالتاء كونها في أكثر الأمر مصاحبة للأخرى من بعدها ، ولأنها أيضاً تشبه الفعل ، والفعل أبداً متطاول إلى الفاعل ، وهذا طريق الوصل ، ولأن الضمير فيها لم يؤكد قطُّ ، فأشبهت الفعل الذي لا ضمير فيه ، فكان ذلك أدعى في اللفظ إلى إدراجها بالتوقع له ، والذي حسن الوقوف عليها حتى نطق بالهاء فيها ما أذكره لك ، وهو أن (هَيْهَاة) جارية مجرى الفعل في اقتضائها الفاعل ، فإذا قال : هَيْهَات ، فكأنه قال : بَعُدَ بَعْثُكم ، بَعُدَ إنشاؤكم بَعُدَ إخراجكم ، فإذا وقف عليه أعلم أن فيه فاعلاً مضمراً ، وأن الكلمة قد استقلَّت بالضمير الذي فيها ، وإذا وصلها بالأخرى أوهم حاجة الأولى إلى الآخرة ، فآذن بالوقوف عليها باستقلالها، وغنائها عن الأخرى من بعدها ، فافهم ذلك »[1] .

(١) المحتسب ٢ / ٩٢ .

المبحث الثامن : استعمالات (هَيْهَات) وإعراب الاسم المرفوع بعدها

تقدم أن جمهور النحاة على أن (هَيْهَات) اسم فعل بمعنى : بَعُد لا محل لها من الإعراب ، والذي يتضح في استعمال هذه الكلمة - كما ذكر بعضهم[١] - أن الأصل فيما بعدها أن يكون مرفوعاً على الفاعلية ، كما في قول جرير[٢] :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقيقُ وأَهْلُه وهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُحَاوِلُه

وأن الأفصح أن يكون مجروراً باللام ، كما في الآية الكريمة ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ويكون الفاعل حينئذ - على ما ذكر أكثر النحاة - مضمراً[٣] راجعاً إلى الإخراج الذي دل عليه قوله تعالى : ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٤]

وتستعمل هَيْهَات مفردة كما في قول جرير[٥] :

هَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بنَعْفِ سُوَيقةٍ كَانَتْ مباركةً مِنَ الأَيْامِ

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١٨ / ٤٥ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٣٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٣٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١٣ ، والشيرازيات ١ / ٢٨٩ ، والخصائص ٣ / ٤٢ ، وينظر تخريجه في شرح المفصل ٤ / ٣٥ .

(٣) وذهب بعضهم إلى أن (ما) هي الفاعل واللام زائدة ، ورد بأن اللام لا تزاد مع الفاعل ، ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ ، والمحتسب ٢ / ٩٢ - ٩٣ .

(٤) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٣ ، والشيرازيات ٢ / ٥٢٨ ، والبيان ٢ / ١٨٤ ، والكشاف ٣/ ١٨٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٥) لم أجده في ديوانه ، والبيت في الخصائص ٣ / ٤٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٦ ، وينظر تخريجه في الكتاب ٤/ ٢٠٦ .

ومكررة – وهو الأكثر – إما مرتين كما في الآية الكريمة أو ثلاثاً كما جاء في شعر جرير المتقدم ، وفي شعرٍ لحميد الأرقط وهو قوله[1] :

هَيْهَاتِ منْ مُصْبِحِها هَيْهَاتِ هَيْهَاتَ حِجْرٌ من صُنَيْبِعَاتِ

وإذا جاء ما بعدها مجروراً بـ (مِنْ) كما في البيت السابق فـ(مِنْ) بمعنى (عن) . وأجاز الفراء جعلها مكررة مفتوحة كلمة واحدة مركبة كـ(خَمْسةَ عَشَرَ)[2]، وأخذ بقول الفراء ثعلب[3] ، هذا هو المشهور في إعراب الاسم الواقع بعد (هَيْهَات) ، وأما غير المشهور فقد سبق بيان شيء منه ، وسيأتي – إن شاء الله – بسط المزيد عند الحديث عن إعراب الآية الكريمة .

(١) لم أجد له ديواناً ، والبيت في التحرير والتنوير ١٨ / ٤٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٨ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٣٠٢ .

الفصل الثانـــي

توجيه قراءات (هَيْهَات)

المبحث الأول : ما جاء في (هَيْهَات) من قراءات

تقـدم أن (هَيْهَـات) وردت في القـرآن الكـريم في موضـع واحـد ، في سـورة المؤمنـون ، وهـو قولـه تعـالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [آيـة ٣٦] ، وقـد تنوعـت كتـب القـراءات والنحـو في إيرادهـا لغـات (هَيْهَـات) في هـذه الآية الكريمة ، فأورد ابن جني لها خمس لغات[١] هي :

١) (هَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ) بفـتح التـاء مـن غـير تنـوين ، وهـي لغـة الحجـاز ، وبها قرأ الجمهور[٢] .

٢) (هَيْهَـاتِ هَيْهَـاتِ) بكـسر التـاء مـن غـير تنـوين ، وهـي لغـة تمـيم وأسد ، وقرأ بها أبو جعفر[٣].

٣) (هَيْهَـاتٍ هَيْهَـاتٍ) بالكـسر مـع التنـوين ، قـرأ بهـا عيـسى بـن عمـر[٤] ،

---

(١) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ - ٩١ .

(٢) ينظـر : جـامع البيـان للطـبري ١٨ / ٢١ ، والمبـسوط لابـن مهـران ص ٣١٢، والمحتـسب ٢ / ٩١ ، والتذكرة لابن غلبون ٢ / ٥٥٨ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، وتحبير التيسير ص ١٤٦ ، وشرح طيبة النشر ص ٣٥٧ ، والبدور الزاهرة ٣ / ١٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣١٩ .

(٣) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤١٨ ، ومختصر ابن خالويه ص ٩٧ ، والمحتسب ٢ / ٩٠ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٧١ ، والكنز في القراءات العشر ص ٢٠٣ ، والنشر ٢ / ٣٢٨ .

(٤) ينظـر : المحتـسب ٢ / ٩٠ ، وإعـراب القـرآن للنحـاس ٢ / ٤١٨ ، وإيـضاح الوقـف والابتـداء ١ / ٢٩٩ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٢ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ .

وخالد بن إلياس[1] .

٤) (هَيْهَاتٌ هَيْهَاتٌ) رفع منون ، قراءة أبي حيوة[2] .

٥) (هَيْهَاتْ هَيْهَاتْ) بإسكان التاء ، قرأ بها عيسى وخارجة عن أبي عمرو[3] والأعرج .

وذكر الفراء لغتين فقط ، هما (هَيْهَاتَ) بالفتح غير منونة، و(هَيْهَاتِ) بالكسر غير منونة[4] ، وأورد المبرد ثلاث لغات هي : (هَيْهَاتَ) بالفتح غير منونة ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر منونة ، وغير منونة ، وذكر الزجاج ، وأبو جعفر النحاس اللغات نفسها[5] ، وأورد الزمخشري وكذا ابن الجوزي، والأشموني كل منهم سبع لغات[6] ، الخمس التي ذكرها ابن جني، وزادوا (هَيْهَاتاً)[7] بالفتح منونة ، و(هَيْهَاتُ) بالضمّ من غير تنوين[8] . واختلف النقل عند العُكبري ، فذكر مرة ست لغات هي (هَيْهَاتَ) ، و(هَيْهَاتاً) ، و(هَيْهَاتُ) و(هَيْهَاتٌ) ، و(هَيْهَاتٍ) ،

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، والدر المصون ٨ / ٣٣٨ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، وزاد المسير ٥ / ٤٣١ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٠ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ ، والمحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢ ، وإعراب القرآن ٢ / ٤١٨ .

(٦) ينظر : الكشاف ٣ / ١٨٢ ، وزاد المسير ٥ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، ومنار الهدى ص ٢٢٢ .

(٧) قرأ بها هارون عن أبي عمرو ، ينظر : زاد المسير ٥ / ٤٧١ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٤ .

(٨) قرأ بها أبو حيوة كما في البحر المحيط ٦ / ٤٠٤ ، والدر المصون ٥ / ١٨٤ .

و(هَيْهَاتْ)[١] ، وأخرى ثماني هي : (هَيْهَات) بالفتح والكسر والضم بلا تنوين، ومع التنوين و(هَيْهَاه) ، و(أَيْهَاه)[٢] ، وجاء أبو حيان بالست التي ذكرها العكبري ، وزاد (هَيْهَاتِ) بالكسر من غير تنوين[٣] .

وأما السمين الحلبي فقد أورد تسع لغاتٍ ، السبع التي ذكرها أبو حيان، وزاد (هَيْهَاه) ، و(أَيْهَاه) ، قال : « وبهاتين قرأ بعض القراء فيما نقل أبو البقاء »[٤] . نلحظ مما ذكر :

١) أن (هَيْهَاتاً) وإن كانت تفترق عن (هَيْهَاتَ) - وهي قراءة الجمهور - بالتنوين لم يذكرها - فيما اطلعت عليه - ابن جني ولا من قبله .

٢) أن ابن جني هو أول من ذكر قراءة (هَيْهَاتْ) بالتسكين ، ثم من جاء بعده والله تعالى أعلم .

---

(١) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٥٦ - ١٥٨ .

(٢) ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٥ / ١٨٤ .

المبحث الثانـــي : ما قيل في هذه القراءات من وجوه الإعراب

تقـدم ذكـر أقـوال العلـماء فـيما يخـص (هَيْهَـات) ولغاتهـا مـن حيـث الإفـراد والجمـع ، وهـل هـي معمولـة أو غـير معمولـة ؟ وأيـضاً اسـتعمالاتها وحكـم الاسـم الواقـع بعـدها وغـير ذلـك ، والآن يطيـب لي أن أتعـرض لمـا قـالوا في إعراب ما ورد من هذه اللغات في القرآن الكريم .

أولاً : (هَيْهَاتَ) بالفتح من غير تنوين

اختلـف مـن جعـل (هَيْهَـات) اسـم فعـل لا محـل لهـا مـن الإعـراب في فاعلها في الآية الكريمة ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ .

فقيـل : الفاعـل (مـا) ، والـلام زائـدة ، أجـاز ذلـك العكـبري[1] ، وضُـعِّف بأنه لم تؤلف زيادة اللام في نحو هذا[2] .

وقيـــل : الفاعـــل ضـــمير مـــستتر راجـــع إلى البعـــث أو الإخـــراج ، أو التـصديق ، أو نحـو ذلـك[3] ، والـلام للتبيـين ، أي لبيـان مـا هـو المـستبعد ، كـما جاءت في ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[4] لبيان المهيت به[5] .

هـذا وذهـب المـبرد إلى أن الفـتح في (هَيْهَـاتَ) – غـير منونـة – للنـصب عـلى

---

(١) ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : المحتسب ٢ / ٩٢ – ٩٣ .

(٣) ينظـــر : المحتـــسب ٢ / ٩٣ ، والـــشيرازيات ٢ / ٥٢٨ ، والكـــشاف ٣ / ١٨٢ ، وشرح المفـــصل ٤ / ٦٧ ، والإملاء ٢ / ١٤٩ ، والتحرير والتنوير ١٨ / ٥٤ – ٥٥ .

(٤) الآية (٢٣) من سورة يوسف .

(٥) ينظر : الكشاف ٣ / ١٨٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

الظرفية ، والمعنى : في البُعد ، وهي مبنية كـ« سَحَرَ » إذا كان ليومٍ معين ، قال في المقتضب : « فأمّا (هَيْهاتَ) فتأويلها : في البُعْد ، وهي ظرفٌ غير متمكِّن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات »[١] . واستحسن هذا الوجه من الإعراب أبو علي الفارسي بعد أن ذكره ، وذكر الوجه الأول ، وهو أن (هَيْهَاتَ) اسم فعل ، وأخذ يبين وجه هذا الاستحسان ، فقال : « ... وكذا القول الآخر وجيه ، وهو أن هذه الأسماء المسمى بها الأفعال بعضها ظروف ، كقولهم – في الأمر – : دُونَكَ ، و: وَرَاءَكَ . فكما جاء الظرف من أسمائها في الأمر كذلك يجوز أن يكون في الخبر[٢] »[٣] . والظاهر – والله أعلم – بناء على إعراب المبرد أن محل (هَيْهَات) الرفع على الخبرية ، و﴿ مَّاتُوعَدُونَ ﴾ المبتدأ ، واللام زائدة[٤] .

وذهب الزجاج إلى أن (هَيْهَاتَ) بالفتح اسم منزلُ منزلة المصدر، والتقدير : البعدُ لما توعدون ، و: بُعْدٌ لما توعدون فيمن نَوَّن (هَيْهَات) ، فيكون (هَيْهَات) مبتدأ ، و(لما تُوعَدُونَ) خبره[٥] ، قال الزجاج : « فمن فتحها – وموضعها الرفع ، وتأويلها : البعدُ لما توعدون – فلأنها بمنزلة الأصوات ، وليست مشتقة من فِعْلٍ ،

---

(١) المقتضب ٣ / ١٨٢ .

(٢) أقول : لكن يبقى – وإن جوز الفارسي أن يكون (هيهات) من أسماء الأفعال في الخبر ، وهو ظرف – أن معناه ليس معنى الفعل مع أن الظروف من أسماء الأفعال في الأمر معناها معنى الأفعال .

(٣) ينظر : العسكريات ص ١١٧ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ٣ / ١٩٩ .

(٥) ينظر : البيان ٢ / ١٨٤ .

فَبُنِيت ... فأمّا من نَوَّن (هَيْهَات) فجعلها نكرة ، ويكون المعنى : بُعْدٌ لما توعدون»[1] .

وقد ضعف أبو حيان – وقبله العكبري[2] – إعراب الزجاج ، قال في البحر المحيط : « ينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ؛ لأنه لم تثبت مصدرية (هَيْهَات) »[3] .

ويمكن في نظري – والله أعلم – رَدُّ قولهما من وجهين :

الأول : تصريح بعض النحاة بأن أصل أسماء الأفعال – ومنها (هَيْهَات) – المصدر ، من ذلك قول ابن الحاجب في شرح الكافية في معرض استدلاله على اسمية أسماء الأفعال : « والذي يدل على اسميتها تعذر الحرفية والفعلية فيها أمّا الحرفية فواضح ، وأمّا الفعلية ... وأيضاً فإنها بمعنى المصدر بدليل قولهم : رُوَيدَ زيداً ، بمعنى : إرواداً زيداً ... وإذا ثبت خروج هذه قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب أن يُعتقد أنها في أصل وضعها للمصدر ، ثم استعملت للزمان على خلاف أصلها »[4] . وكذا تصريح الرضي – عند تعليله فتح التاء في هيهات – بأن ذلك يرجع إلى أن أصلها المصدر ، قال في شرح الكافية : «وتقول : فتح التاء ، على الأكثر ، نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً »[5] .

---

(١) معاني القرآن (٤ / ١٢ – ١٣) .

(٢) ينظر : الإملاء ٢ / ١٤٩ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٥٣١ .

(٥) شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

والثاني : ذهاب غير واحد من النحاة إلى جعل (هَيْهَاتَ) بالنصب والتنوين مصدراً نائباً عن الفعل ، و(هَيْهَاتُ) بالضم والتنوين مصدراً مرفوعاً على الابتداء[1] .

هذا وذهب الفراء إلى أن (هَيْهَاتَ) بالفتح اسم منزل منزلة المشتق ، والتقدير: بعيد ، قال : « ... ومعنى (هَيْهَاتَ) بعيدٌ ، كأنه قال : بَعيدٌ ﴿ مَّاتُوعَدُونَ ﴾ و: بَعيدٌ العقيقُ ، وأهلُه . ومن أدخل اللام قال : (هَيْهَات) أداة ليست بمأخوذة من فِعْلٍ ، بمنزلة بعيد ، وقريب ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هَلُمَّ لَكَ . إذ لم تكن مأخوذة من فِعْلٍ ، فإذا قالوا : أَقبلْ . لم يقولوا : أَقْبلْ لَكَ . لأنه يحتمل ضمير الاسم »[2] .

والذي أراه – والله أعلم – أنَّ جعل (هَيْهَات) بمعنى المشتق (بَعِيد) ليس بقوي ، وذلك أن النحاة لم يصرحوا بأن اسم الفعل قد ينقل عن وصف كـ(بَعِيد)، والأولى من ذلك أن يجعل (هَيْهَات) اسماً بمعنى : البعد ، كما فعل الزجاج .

هذا والذي تميل إليه النفس – بعد ذكر أوجه الإعراب المختلفة في (هَيْهَاتَ) – أن الأولى من هذه الأوجه هو جعلها اسمَ فعلٍ مبنياً لا محل لها من الإعراب ؛ لأنه – لما ذكر أبو علي الفارسي – هو الأقيس ؛ إذ الأسماء والأفعال المعربة في الأصل إذا وقعت موقع المبني بنيت ، و(هَيْهَات) ونحوه من الأسماء

---

(١) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٠٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٥٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٦٦ ، والدر المصون ٨ / ٣٤١ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٣٥ .

المشابهة للحروف إذا وضعت موضع المبني أجدر بالبناء[١] .

والثاني : تنزيلها منزلة المصدر – كما ذهب الزجاج – لما ذَكرتُ في الرد على تضعيف أبي حيان له[٢] ، وقد اقتصر على هذين الوجهين بعض المعربين ، ولم يذكر غيرهما، كالزمخشري[٣] ، والطاهر بن عاشور[٤] .

والثالث : إعرابها ظرفاً على ما ذهب إليه المبرد .

وأما قول الفراء فقد سبق رأيي فيه . والله تعالى أعلم .

ثانياً : (هَيْهَاتاً) بالفتح ، مع التنوين

هي (هَيْهَاتَ) السابقة غير أنها منونة ، وتنوينها – كما ذكروا – هو اللاحق لأسماء الأفعال للدلالة على التنكير .

غير أن من المعربين من جعله تنوين إعراب و(هَيْهَاتاً) اسماً منصوباً على أنه مصدر واقع موقع الفعل ، وممن قال بهذا مكي بن أبي طالب[٥] ، والسمين الحلبي[٦] .

ثالثاً : (هَيْهَاتِ ، وهَيْهَاتٍ)

تقدم رأي سيبويه في (هَيْهَاة) بالفتح ، و(هَيْهَاتِ) بالكسر ، وأنه يرى أن

---

(١) ينظر : العسكريات ص ١١٦ – ١١٧ .

(٢) ينظر : صفحة (٤٥) .

(٣) ينظر : الكشاف ٣ / ١٨٢ .

(٤) ينظر : التحرير والتنوير ١٨ / ٥٤ – ٥٥ .

(٥) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٥٠٢ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٨ / ٣٤١ .

الأُولى اسم مفرد والثانية جمع ، فالفتحة في الهاء – عنده – نظير الكسرة في التاء ، وعليه فلا فرق بينهما من حيث التوجيه الإعرابي ، وأما (هَيْهَاتٍ) بالتنوين فهي (هَيْهَاتِ) السابقة غير أنها دخلها – كما ذكر – تنوين التنكير ، وأجاز المبرد أن تكون مع التنوين معرفة بمنزلة : مسلماتٍ ، معرفة[1] .

هذا ولا يفوتني – هنا – أن أورد كلاماً جيداً ذكره ابن جني توضيحاً لبعض ما قرئ من لغات (هَيْهَات) وربطاً بينها ، أعني : هَيْهَاتَ ، وهَيْهَاتاً وهَيْهَاتِ ، وهَيْهَاتٍ ، قال في سر الصناعة : « فأمّا من قال : هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ، ففتح ، فحكمه أن يقف بالهاء ... و(هَيْهَاتَ) على هذا اسم واحد ... فمن نَوَّن ، فقال : هَيْهَاةً فإنه نوى النكرة ... ومن لم ينون فإنه نوى المعرفة ... فأمّا إذا صرت إلى الجماعة فإن نظير قول من فتح الهاء في الواحد ، فقال : هَيْهَاتَ . أن يقول في الجماعة : هَيْهَاتِ . فيكسر التاء في الجماعة بغير تنوين ، كما فتح الهاء في الواحد بغير تنوين ، ومن كان يقول في الواحد : هَيْهَاةً . فينون ، ويعتقد التنكير ، فنظيره في الجماعة أن يقول : هَيْهَاتٍ . فيكسر التاء ، وينون إرادةً للتنكير ، كما أنه لَمَّا أراد التعريف لم ينون ، فقال: هَيْهَاتِ . وذلك أن بإزاء فتح تاء الواحد كسر تاء الجماعة ، والتنوين على هذا في : هَيْهَاتٍ ، هو علم التنكير بمنزلة تنوين صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ ، وتكون هَيْهَاةً وهَيْهَاتٍ في هذا القول مبنية بمنزلة بناء صَهٍ ومَهٍ ، ومن كانت هَيْهَاةَ وهَيْهَاتٍ عنده معربة منصوبة على الظرف فإن التنوين في : هَيْهَاتٍ عنده بمنزلة تنوين مسلماتٍ ، لا فرق بينهما ، فيجوز في : هَيْهَاتٍ على هذا أن تكون نكرة ، وقد أجاز أبو العباس فيها

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ١٨٣ .

أيضاً أن تكون مع التنوين معرفة ... »[1] .

رابعاً : (هيهاتُ وهيهاتٌ)

ذهب بعض النحاة إلى أن (هَيْهَاتٌ) بالضم مع التنوين يحتمل أمرين :

الأول : أن يكون اسماً للفعل ، والضم للبناء ، كما بنى (نحنُ) ، وكما بنى (حَوْبُ)[2] في زجر الإبل ، لكنه نون للتنكير .

الثاني : أن يكون أُخْلِصَ اسماً معرباً فيه معنى البعد ، وهو مرفوع بالابتداء ، و ﴿لِمَاتُوعَدُونَ﴾ خبر عنه ، وممن قال بهذين التوجهين ابن جني[3] ، وأخذ بهما ابن عطية[4] ، والزمخشري[5] ، وابن يعيش[6] .

خامساً : (هيهاتْ) بسكون التاء

ذكر بعضهم أن سكون التاء في (هَيْهَاتْ) إنما جاء على أصل البناء[7] . وصرح ابن جني بأنها جمع ، لا مفرد ؛ لبقاء التاء في الوقف مع السكون ، وأن فاعلها ضمير[8] .

---

(١) سر الصناعة ٢ / ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢) الحَوْب الجمل ، ثم كثر حتى صار زجراً له ، اللسان (حوب) ٣ / ٣٧٦ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢ / ٩١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١١ / ٢٣٣ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ / ٦٦ .

(٧) ينظر : الدر المصون ٨/ ٣٤٠.

(٨) ينظر : المحتسب ٢/ ٩٢-٩٣.

المبحث الثالث : الوقف على (هَيْهَات) عند القراء

ذكرت كتب القراءات[١] أن لا خلاف في (هَيْهَات هَيْهَات) بين السبعة حال الوصل ، وأن الخلاف في الوقف عليهما ، وقد حصرت كتب القراءات الوقف من القراء في التاء والهاء ، ولكنها اختلفت في تعيين صاحب كل منهما . فذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يقفان بالهاء وأنه رُوِي أيضاً عن أبي عمرو أنه كان يقف بالتاء[٢] ، وصرح في الكشف أن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البزي[٣] ، وذكر الداني[٤] وابن الجزري[٥] أن الكسائي يقف عليها بالهاء أيضاً ، وفرق ابن غلبون[٦] ومكي[٧] بن أبي طالب بين الوقف على (هَيْهَات) الأولى والثانية ، غير أن الإمام ابن الجزري – وهو حجة في القراءات – سوَّى بينهما في الحكم ، وعليه العمل عند من بعده من القراء[٨] .

هذا والذي آخذه به – والعلم عند الله – من هذه الأقوال فيما يخص من كان يقف بالهاء هو ما ذكره الإمام شمس الدين ابن الجزري من أن الكسائي والبزي

---

(١) ينظر : التذكرة لابن غلبون ٢ / ٤٥١ ، وغيث النفع ص ١٩٥ .

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٩٨ .

(٣) ينظر : الكشف ١ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : جامع البيان ٣ / ١٣٩٠ .

(٥) ينظر : النشر ٢ / ١٣١ ، وتحبير التيسير ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٦) ينظر : التذكرة ٢ / ٤٥١ – ٤٥٢ .

(٧) ينظر : الكشف ١ / ١٣١ .

(٨) ينظر : حاشية (التذكرة) ٢ / ٤٥١ .

فقط كانا يقفان بالهاء ، والباقون بالتاء ، قال في تحبير التيسير : « ووقف الكسائي على قوله تعالى : ﴿ مَرْضَاتَ ﴾ ... ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ بالهاء وتابعه البزي على ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ فقط ، فوقف عليها معاً بالهاء ... ووقف الباقون على هذه المواضع كلها بالتاء »[1] .

هذا وقد رجع مكي بن أبي طالب علة الوقف بالهاء إلى إجرائها على الهاء التي تدل على التأنيث في (التَّورَاة) و(كَمشْكاة) حيث إنها في الوصل بالتاء ، حَسَّن ذلك – كما ذكر – انفتاح التاء وبناؤها على الفتح[2] . كما أنه علل لمن وقف بالتاء بما ذكره النحاة في ذلك وزيادة ، فقال : « وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن من العرب من يخفضه وينونه كـ(غُرُفَات ، ومَلَكُوت) ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء ، وأيضاً فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البزي ، وقد قال الأخفش : هي بمنزلة قولك : كان من الأمر كَيْت وكَيْت . وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء ، وأيضاً فإن سيبويه قال : (هَيْهَات) اسم بمنزلة الأصوات ، وفتح التاء عنده تدل على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدل على أنه جمع ، لم ينطق بواحده ، وأيضاً فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية ، والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام »[3] .

هذا وقد ذكر السمين الحلبي أن رسم (هَيْهَات) في المصحف بالهاء ، ولذا كان

---

(١) تحبير التيسير : ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٢) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣١ .

(٣) المصدر السابق ١ / ١٣٢ .

ينبغي – في رأيه – أن يكون أكثر القراء على الوقف بالهاء ، قال في الدر المصون : «واختلف القراء في الوقف عليها ، فمنهم من اتبع الرسم ، فوقف بالهاء ... وكان ينبغي أن يكون الأكثر على الوقف بالهاء لوجهين :

أحدهما : موافقة الرسم . والثاني : أنهم قالوا : المفتوح اسم مفرد ... »[١] .

وما ذكره السمين الحلبي قال به أيضاً صاحب الفتوحات الإلهية[٢] .

وأقول : ما صرح به السمين الحلبي ومن تبعه مخالف لما قرره علماء القراءات من أن رسم (هَيْهَات) في المصحف بالتاء لا بالهاء ، من ذلك ما ذكره مكي بن أبي طالب – وذكر آنفاً – احتجاجاً لمن وقف بالتاء وهو قوله : « وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ... »[٣] وكذا ما صرح به صاحب مختصر التبيين بقوله : « ثم قال تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ نَدِمِينَ ﴾ رأس الأربعين آية ، وفي هذا الخمس ... ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ ﴾ كتبوهما في جميع المصاحف بتاء ممدودة بعد الألف في الموضعين »[٤] ، وأيضاً ما قرره صاحب تحبير التيسير حين قال : « ووقف الكسائي على ... (هَيْهَات هَيْهَات) بالهاء وتابعه البزي ... ووقف الباقون على هذه المواضع كلها بالتاء اتباعاً لخط المصحف »[٥] . والله تعالى أعلم .

---

(١) الدر المصون ٥ / ١٨٥ .

(٢) ينظر : الفتوحات الإلهية ٣ / ١٩١ – ١٩٢ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٣٢ .

(٤) مختصر التبيين ٤/ ٨٩٠ ،وينظر أيضاً : المقنع ص ٤٨٠،والوسيلة إلى كشف العقيلة ص ٤٥٦ .

(٥) تحبير التيسير ص ٢٦٣ – ٢٦٤ .

الخاتـــمة

بعد هذا التطواف مع (هَيْهَات) ولغاتها التي تجاوزت الأربعين وعرضٍ لوجوه الإعراب المختلفة للغاتها في القرآن الكريم يجمل بي أن أضع أهم ما خلص إليه البحث من نتائج ، وهي :

١ – أنّ (هيهاتَ) بالفتح غير منونة قراءة السبعة ، وهي موافقة للغة أهل الحجاز ، وقرأ أبو جعفر من العشرة بكسرها من غير تنوين موافقة للغة تميم وأسد، وما عدا هذا فشاذ .

٢ – أن أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، إذ الأمر كثيراً ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه ، فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر .

٣ – أن معاني أسماء الأفعال أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال : إن هذه الأسماء بمعناها .

٤ – أن كل ما هو بمعنى الخبر من أسماء الأفعال فيه معنى التعجب .

٥ – أن ما ورد من لغات (هَيْهَات) فاق ما ورد من لغات غيرها من أسماء الأفعال حتى تجاوزت الأربعين .

٦ – أن القول : إنّ الأصل في (هَيْهَات) المصدر . قال به غير واحد من النحاة.

٧ – أن القول المشهور : إنّ (هَيْهَات) لا تكون إلا مبنية . ليس وحده المعمول به عند النحاة بل أجاز بعضهم فيها الإعراب .

٨ – أن الحكم بأن (هَيْهَات) معمولة وأن لها موضعاً من الإعراب إما الرفع

على الابتداء وما بعدها فاعل سد مسد الخبر أو النصب على المصدرية لا يخلو من اعتراض فالأولى أن يجتنب وأن يحل محله في المرتبة الأولى الأخذ بأنها غير معمولة ثم قول الزجاج ثم قول المبرد .

٩ - أن اختلاف آراء النحاة في إعراب (هَيْهَات) كشف عن فهم ثاقب ، وفكر نيِّر قادر على الاستيعاب والشمول .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية

- **شرح الكافية لابن الحاجب** ، تحقيق جمال مخيمر ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

ثانياً : المطبوعات

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، للشيخ أحمد الدمياطي ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- **إعراب القراءات الشواذ** ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- **الإيضاح العضدي** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب النحوي ، تحقيق موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية .
- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل** ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** ، لأبي البقاء العكبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .
- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع ، تحقيق عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ،

بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦ م .

– **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

– **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، لعمر النشار ، شرح وتحقيق أحمد عيسى المعصراوي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

– **التذكرة في القراءات الثمان** ، لأبي الحسن بن غلبون ، تحقيق أيمن رشدي سويد ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

– **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

– **التسهيل لعلوم التنْزيل**، لمحمد بن أحمد الكلبي، ط١، مطبعة مصطفى محمد، مصر،١٣٥٥ هـ.

– **تفسير التحرير والتنوير** (تفسير ابن عاشور)، لابن عاشور، مؤسسة التاريخ ، بيروت.

– **تفسير القـــرطبي** (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق محمد إبراهيم الحفناوي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

– **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربيـــة** ، للصغاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٩ م .

– **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، حققه وقدم له عبد السلام محمد هارون ، دار القومية العربية للطباعة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

– **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

– **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .

– **التبيان في تفسير غريب القرآن** ، لابن الهائم ، تحقيق ضاحي عبد الباقي محمد ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي .

– **جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري** ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

– **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ البقاعي ، الطبعة الأولى، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

– **حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني** ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

– **الخصائص** ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

– **ديوان جرير** ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، دار بيروت ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

– **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي** ، تحقيق وتعليق مجموعة من المحققين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

– **زاد المسير في علم التفسير** ، لابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

– **سر صناعة الإعـــراب** ، لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣ م .

– **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل ، بيروت .

– **شرح التصريح على التوضيح** ، لخالد الأزهري ، ومعه حاشية الشيخ ياسين ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه .

– **شرح الرضي على الكافية** ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، الطبعة الثانية ، جامعة قاز يونس ، بنغازي ، ١٩٩٦ م .

– **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** ، لأحمد بن الجزري ، تحقيق علي محمد الضباع ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر ، ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م .

– **شرح اللمع في النحو** ، للواسطي الضرير ، تحقيق رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

– **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز

البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

– **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .

– **شرح الهدايـــة** ، لأبي العباس المهدوي ، تحقيق حازم سعيد حيدر ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .

– **الشيرازيات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق حسن محمود هنداوي ، الطبعة الأولى ، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م .

– **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

– **غيث النفع في القراءات السبع** ، لعلي النوري الصفاقسي ، دار الكتب العلمية، بيروت .

– **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** ، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل ، عيسى البابي الحلبي ، مصر .

– **القاموس المحيط والقابوس الوسيط في اللغـــة** ، للفيروزأبادي ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

– **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح** ، لابن أبي الربيعالأندلسي ، تحقيق فيصل الحفيان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

– **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

– **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجـــوه التأويـــل** ، للزمخشري ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

– **الكنْز في القراءات العشر** ، لابن الوجيه الواسطي ، تحقيق هناء الحمصي ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

– **كتاب تحبير التيسير في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، الطبعة الأولى ، مطبوعات جمعية المحافظة على القرآن الكريم ، الزرقاء ، الأردن ، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م .

– **كتاب التهذيب الوسيط في النحو** ، محمد بن علي بن يعيش الصنعاني ، تحقيق فخر صالح قدارة ،

الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

- **كتاب سيبويه** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م .
- **كتاب الشعر** (**شرح الأبيات المشكلة الإعراب**) لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .
- **الكليات** ، لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق عدنان درويش ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- **لسان العرب** ، لابن المنظور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م.
- **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، الطبعة الثالثة ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠ م .
- **المبسوط في القراءات العشر** ، لأحمد بن حسين الأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- **مجالس العلماء للزجاجي** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** ، عالم الكتب ، بيروت .
- **المسائل العسكرية** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م .
- **المسائل العضديات** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي جابر المنصوري ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- **معاني القرآن** ، للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- **معاني القرآن وإعرابه** ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء** ، لأحمد بن محمد الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي، مصر .

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ، دار سزكين للطباعة والنشر ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق المجلس العلمي بمكناس ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل** ، لأبي داوود سليمان بن نجاح ، تحقيق أحمد بن أحمد بن معمر شرشال ، الطبعة الأولى ، مجمع الملك فهد للطباعة ، المدينة المنورة ، ١٤٢١ هـ .
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** لابن خالويه ، عني بنشره ج. برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، بمصر ، ١٩٣٤ م .
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، حققه ياسين محمد السواس ، الطبعة الثالثة ، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق ، بيروت ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .
- **المفردات في غريب القرآن** ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- **المفصل في علم العربية** ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت .
- **المقتضب** ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- **المقرب** لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- **المقنع في رسم مصاحف الأمصار** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق الشيخ حسن السرّي ، الطبعة الأولى ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م .
- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، دار الفكر .
- **الوسيلة إلى كشف العقيلة** ، لعلم الدين السخاوي ، تحقيق مولاي محمد الإدريسي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢٥٣
مقدمة	٢٥٤
مدخل في معنى (هَيْهَات)	٢٥٥
الفصل الأول : (هَيْهَات) أحكامها النحوية	
المبحث الأول : لغات (هَيْهَات)	٢٥٧
المبحث الثاني : (هَيْهَات) بين الاسمية والفعلية	٢٥٩
المبحث الثالث : (هيهات) بين الإفراد والجمع	٢٦٥
المبحث الرابع : كتابة (هَيْهَات) عند النحاة	٢٧٠
المبحث الخامس : الخلاف في إعراب (هَيْهَات)	٢٧٣
المبحث السادس : تعليل النحاة لحركة البناء	٢٨٢
المبحث السابع : الوقف على (هيهات) عند النحاة	٢٨٧
المبحث الثامن : استعمالات (هيهات)	٢٨٩
الفصل الثاني : توجيه قراءات (هَيهَات)	
المبحث الأول : ما جاء في (هَيْهَات) من قراءات	٢٩١
المبحث الثاني : ما قيل في هذه القراءات من وجوه الإعراب	٢٩٣
المبحث الثالث : الوقف على (هَيْهات) عند القراء	٣٠١
الخاتمة	٣٠٤
فهرس المصادر والمراجع	٣٠٦

المجاز في القراءات القرآنية ودلالاته البيانية

د. ظافر بن غرمان العمري*

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى

* من مواليد عام ١٣٨٤هـ بمدينة الطائف.

- نال شهادة البكالوريوس في تخصص الأدب من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٠٨هـ ، ثم نال منها شهادة الماجستير عام ١٤١٧هـ في تخصص البلاغة والنقد بأطروحته: " **التناول البياني في تفسير فتح القدير للشوكاني**"، ثم نال منها درجة الدكتوراه في ذات التخصص عام ١٤٢٥هـ ، بأطروحته: " **مخالفة مقتضى الظاهر في استعمال صيغ الأفعال ومواقعها في القرآن الكريم** " (مطبوعة).
- من بحوثه المحكمة المنشورة: **"مجازات النداء وحقيقته وأغراضهما في الخطاب القرآني"**.
- البريد الإلكتروني: dhafamri@hotmail.com

الملخص

الحمد لله، وبعد: فهذا بحث يتناول المجاز بنوعية اللغوي والعقلي في القراءات القرآنية، وقد استعرض البحث في مقدمته، أهمية البحث وهدفه، وحدوده، و البحوث التي سبقت في الموضوع نفسه.

ثم عرف البحث بالمجاز وبنوعيه تعريفا مقتضبا، ثم استهل البحث موضوعاته بالقسم الأول وهو المجاز العقلي بدءا بتعريفه ثم استعراض الآيات حسب علاقات المجاز العقلي فيها. ثم القسم الثاني وهو المجاز اللغوي، وذلك على النحو التالي:

أولا: المجاز المرسل في القراءات وقد درست الآيات حسب العلاقات المصححة للمجاز فيها. ومنه خروج الاستفهام إلى معان مجازية غير معناه الأصلي حيث سلكناه في باب المجاز المرسل بناء على ما نراه راجحا مما ذهب إليه أهل العلم.

ثانيا: مجاز الحذف، ويسميه بعضهم مجاز النقصان.

ثالثا: الاستعارة التصريحية واشتملت الاستعارة الأصلية والتبعية.

رابعا: الاستعارة المكنية.

خامسا: الاستعارة التمثيلية.

وقد ناقش البحث الآيات المحتملة لأكثر من وجه ، إذ كان لا بد من استعراض بعضها في أكثر من موضع لاحتماله لوجهين من الدلالة.

ثم ختم البحث بخاتمة اشتملت على ما تُوصل إليه من نتائج. وذيل بثبت للمصادر والمراجع، ثم الفهارس.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل معجزة نبيه القرآن، وأنزله عربي اللسان، فتحدى به وأعجز أرباب البيان، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى، ومن بهديه اهتدى، وبعد:

فإن القراءات التي يُقرأ بها كتاب الله، علم من أجلِّ العلوم، ولقد أسس علماؤنا لهذا العلم، وبيّنوا وجوه أدائه، ومنازل تلك الوجوه، وكان علماء البلاغة ممن عنوا به وأنعموا النظر فيه، لصلته بإعجاز القرآن الكريم وبلاغته، ولأنها بسبب من جلال نظمه، وهذه الصلة تأتي من وجهين:

أحدهما: أن قراءة الكلمة على أكثر من وجه مع كون المعنى حينئذٍ مراداً للمتكلم على الوجوه كلها لا يقع في كلام البشر، فهو مما اختص به الكتاب الكريم.

والآخر: أن في تعدد القراءات في المفردة الواحدة ما يُظهر وجوهاً بلاغية متعددة بتعدد تلك القراءات، سواء في بلاغة المفردة أو التركيب، ومعلوم أن بلاغة هذا الكتاب الكريم هي أظهر وجوه إعجازه.

والقراءات القرآنية المتواترة علم جليل، وتلاوتها والتعبد بالقرآن بها واجب، والإيمان بأنها كلام الله لا شك في وجوبه، حتى إن بعض أهل العلم كان يخشى أن يقرأ بوجه و يهمل الآخر، فربما قرأ بوجه في صلاة وبآخر في أخرى، وما ذاك إلا لإيمانهم رحمهم الله بمنزلة كل قراءة متواترة. وأنها لا تفْضُل غيرَها ولا تَقِلّ عنها مادام شرطُ التواتر متحققاً في كلٍّ.

ومن أسباب عناية البحث البلاغي بالقراءات هو أن فيها وجوهاً بلاغية

تتظاهر بتعدد القراءات، وهو مما يدخل في عناية المفسر والدارس لكتاب الله، لأنها - أي البلاغة -كما قال الزركشي: « أعظم أركان المفسر، فإنه لابد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، من الحقيقة والمجاز، وتأليف النظم » [(١)]. إلى غير ذلك مما ذكره.

ولا ريب أن تعدد القراءة إنما وقع لمعنى اقتضى ذلك التعدد، غير أنّ هذا المعنى ليس بالضرورة أن يتبعه اختلافٌ بين معنى قراءة وأخرى في الآية، وإنما يكون الاختلاف بين المعنيين اختلافَ تكاملٍ لا تباين، لأن القرآن محكم وهو من عند الله ولن يكون فيه اختلاف بوجه، وذلك في حال كون القراءة متواترة صحيحة.

ومن أكثر وجوه البلاغة القرآنية ظهوراً في القراءات المجازُ، وهو أحد فنون البيان، وأرحبُها أُفقاً، وأكثرها سعة وشمولاً. وإذا وقع المجاز في وجه من القراءات مع بقاء الوجه الآخر على الحقيقة فإن ذلك مما يثري المعنى ويظهر جانباً من إعجاز الكتاب الكريم، لأنه - مع تعدد وجوه الدلالة في الآية الواحدة - مرادٌ مقصودٌ متى كان صحيحاً في تفسيره وبيانه وتوجيهه لأنه تابعٌ لإرادة وقصد القراءة المتواترة ، على أن ذلك يوجب على من تعرض لشيء منه أن يكون على حذر من القول بغير علم، وعلى وجه الخصوص حين نعلم أن المجاز في القرآن خالَف فيه طائفةٌ من أهلِ العلم فمنعوه مطلقاً، ولا يصح أن يُحمل المعنى في الآية على المجاز إذا كانت الحقيقة تَسَعه. ولا يقال بالمجاز إلا متى كان مطلباً لإظهار المعنى وكشفه. أو بيان ما التبس فيها.

---

(١) البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، حققه يوسف مرعشلي وصاحباه، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار المعرفة ، بيروت.

أهمية موضوع البحث:

تعد القراءات القرآنية من أهم جوانب الإعجاز القرآني، ذلك أن تعدد القراءات في الموضع الواحد من الآية، لا يؤدي إلى اختلاف وتباين في معنى الآية بل هو أكمل من ذلك وأزكى، إذ نجد تكاملاً بين وجوه القراءات، فهي تتآزر في إظهار معاني الآية، أو المعنى المجمل، ولذا فإن البحث في مجازات القراءات القرآنية يُسهم في بيان وإيضاح معنى الآية، وهو يحقق إحدى الطرق في تقصي أساليب الكتاب الكريم . ثم إن فهم القراءة يُعين على التدبر في الكتاب الكريم، وييسر حفظه.

الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز وجوه المجاز التي تحتملها القراءة القرآنية، ثم بيان ما يمكن بيانه من القيم البلاغية لتعدد القراءة في الآية، بما يظهر وجهاً من وجوه الإعجاز. وفائدة هذا الجانب من البحث في القراءات أيضا أن الدلالات تتعدد معانيها ، ويختص بعضها بطريقة في أداء المعنى دون الأخرى، ولا نعني بهذا تفضيلَ وجه من القراءات المتواترة على وجه آخر، بل نهدف إلى إيضاح ميزة كل دلالة في قدرتها على إظهار المعنى والكشف عن أسراره ما أمكن.

حدود البحث:

ينحصر هذا البحث في وجوه المجاز في القراءات المتواترة، وهي: « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن

الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[(١)]. وإذاً فالقراءة الصحيحة هي التي تحقق بها شروط ثلاثة هي:

١- صحة الإسناد فالقرآن كله متواتر.

٢- موافقة أحدِ المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

٣- موافقة العربية بوجه من الوجوه سواء كان أفصح أم كان فصيحا لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولُها بالإسناد لا بالرأي[(٢)].

وللشيخ محمد عضيمة - رحمه الله - بحث في تلحين القراء أورده في مقدمة كتابه القيم "دراسات في أسلوب القرآن"، وبيّن نصيب كلّ قارئ في تلحين قراءته[(٣)] وقال: « يؤسفني أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم فركنوا إليها، وعولوا عليها»[(٤)].

وعلى هذا فإن القراءة الصحيحة هي القياس الذي ينبغي أن يعود إليه الحكم

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٤، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، غير محدد الطبعة والتاريخ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

(٢) ملخص من كلام ابن الجزري في المصدر السابق.

(٣) دراسات في أسلوب القرآن الكريم ١/ ٣٤ للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار الحديث، القاهرة.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٩ .

النحوي وليس العكس. وقد اعتمد البحث كتابين أساسين هما المصدر الأول له في القراءات الصحيحة:

أولهما: كتاب الحجة في القراءات للحسين بن أحمد بن خالويه، بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم .[١]

وثانيهما: كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري المشهور بابن الباذش، بتحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش[٢]. إضافة إلى مواطن للقراءة ذكرها البيضاوي في تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"[٣] لم ترد في الكتابين السابقين مع أنها من قراءات السبعة القراء المشهورين. وما ذاك إلا لأن أشهر كتب القراءات "التيسير" و"الإقناع" لم يستوعبا جميع القراءات السبع. إذ ينقل الزركشي عن أبي حيان قوله: «لم يحويا جميع القراءات السبع»[٤]. وكتاب البيضاوي عُني كثيراً بالقراءات السبع.

والقراء السبعة نص على التعريف بهم ابن الباذش في الإقناع. وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة،والكسائي.[٥] وبين قراءات هؤلاء- رحمهم الله- توافقٌ واختلاف وحين تختلف القراءة في موضع فإنه

(١) الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت.

(٢) الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

(٣) الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الكتب العلمية. بيروت.

(٤) البرهان ١/ ٤٧٠.

(٥) للتفصيل والزيادة عن القراء السبعة: ينظر كتاب الإقناع ١/ ٥٥ و ما بعدها .

لا يكاد يخرج الاختلاف عن وجهين للقراءة ، وفي الأغلب من القراءات نجد أحد الوجهين قد مال إليه أكثر السبعة. وهذا لا يعني أن أحد الوجهين أصل في القراءة والآخر فرع عليه، فالذي نعتمده هنا هو أن تكون إحدى القراءتين مشتملة على المجاز، سواء أقَرأ بها الأكثر أم قرأ بها واحدٌ منفردا.

وقد تكون القراءتان مشتملةً كلٌّ منهما على وجه من المجاز، أو تدلان على صورة واحدة من المجاز فهي حينئذ مما يعنينا هنا، ثم إن القراءة الأخرى التي ليس فيها مجاز تدخل في هذا البحث من جهة المقارنة والموازنة في كثير من المواضع للتعرف على وجوه المعاني وتوسع الدلالات بتعدد القراءات.

أما المجاز الذي يُعنى به البحث فهو كلٌّ من المجاز اللغوي والمجاز العقلي، بما يدخل تحت كلٍّ منهما من تفريعات. وما سيتناوله البحث شرطُه أن يكون أحدُ وجوه القراءة فيه مشتملاً على نوع من المجاز، أو أن يكون المجاز متحققا في أكثر من قراءة.

البحوث السابقة:

من أهم البحوث المعاصرة المتعلقة بوجوه البلاغة في القراءات القرآنية، كتاب بعنوان:"**مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي**"[1] للدكتور محمد إبراهيم شادي وقد نبه إلى أنه وجد أكثر الظواهر المترتبة على القراءات القرآنية تتصل بعلم المعاني، ولذلك فقد كان الكتاب موقوفاً على تلك القضايا ولم يتعرض لمسائل علم

(١) طبع الكتاب بمطبعة دار السعادة بالقاهرة عام ١٤٠٨هـ ولم تحدد الطبعة.

البيان، والذي يتصل ببحثنا من هذا الكتاب هو المجاز العقلي فحسب ، وقد استهل المؤلف الكتاب بمقدمات للدراسة من أبرزها الأغراض والظواهر الأسلوبية للقراءات وأهمها كما يذكر المؤلف:

أ- الاقتصاد في التعبير .

ب - استقصاء مقتضيات الأحوال.

ج- تحقيق التوازن بين حركة السياق والمقصود.

د - تحقيق قوة البناء والسبك.

ولكون الكتاب عُني بالظواهر المتصلة بعلم المعاني في القراءات فإن ما يتصل ببحثنا من تلك الظواهر هو المجاز العقلي فحسب، ومن أبرز ما نجده في الكتاب حول المجاز العقلي ما يلي:

١ - التمهيد الذي استهل به الموضوع وتناول تصورا عن المجاز العقلي، وفي هذا التمهيد ناقش القضايا التالية:

أ) اختلاف حدّ المجاز العقلي بين العلماء، وقد مال المؤلف إلى رأي الدكتور محمد أبو موسى[1] في ترجيحه تعريف الزمخشري على تعريف الخطيب، وقد أشار المؤلف إلى مسألة مهمة نقلها عن الدكتور محمد أبو موسى وهي أنه كان حريا بالخطيب: « أن تتسع نظرته بمقدار اتساع نظرة الزمخشري الذي ذكر أنواعاً من

(١) خصائص التراكيب ٧٩ للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثالثة، لم يحدد تاريخها، مكتبة وهبة، القاهرة.

الملابسات أغفلها الخطيب، ومن جاءوا بعده »[١]. غير أن التعريف الذي انتهى إليه الزمخشري وعده المؤلف شاملاً يحتاج إلى وقفة سنتعرض لها في موقعها من هذا البحث.

ب) أنواع النسب التي يجري فيها المجاز العقلي.

٢- وقوف المؤلف في كتابه على مسألة مهمة نعدها من المسائل التي يعتني بها بحثنا هذا، ألا وهي مسألة التقاء القراءتين لتحقيق هدف واحد[٢]. وهي مسألة ليست جديدة على البحث في التفسير البلاغي والنظر في وجوه القراءات القرآنية وصلتها بالإعجاز، وإنما الذي يحتاج إلى وقفة هو تشخيص المسائل واستظهارها وبيان وجوه تكامل القراءات، وتضافر الوجوه البلاغية في رصد المعنى وبيانه، وهو ما اجتهد المؤلف في عمله، وسنحرص على الوفاء به بتوفيق الله.

٣- استقصاؤه لقدر صالح من وجوه المجاز العقلي في القراءات، واستعراضه لمسألة الملابسة والنسبة الواقعة بين طرفي الملابسة.

ولكون الكتاب قد اقتصر على هذا الضرب من المجاز، ولم يتعرض للمجاز اللغوي فإن من المناسب أن يكون البحث الذي بين أيدينا معنياً عناية خاصة بالمجاز اللغوي إضافة إلى المجاز العقلي. وكتاب الدكتور شادي - ولا ريب - قيّم حوى مادة علمية في بابه، وعرض مسائل جديرة بالاعتناء والنظر.

---

(١) ينظر كلامه ص١٤١، وهو منقول - كما بينا - عن الدكتور محمد أبو موسى في خصائص التراكيب ص٧٥.

(٢) ينظر لذلك مثلا ص١٥٠ من الكتاب.

أما الكتاب الثاني فهو كتاب: **"التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية"** للدكتور أحمد سعد محمد. وهو كتاب تناول فيه الباحث مسائل عديدة من الوجوه البلاغية في القراءات المتواترة والشاذة، وشمل كثيراً من أبواب البلاغة. و قد عقد فيه المؤلف فصلا بعنوان: "تنوع طرائق التعبير بين الحقيقة والمجاز". وفي هذا الفصل جمع المؤلف عدداً من الآيات التي تنوعت فيها القراءات وناقش مواضع مختلفة للمجاز، ونقل أقوالا لأهل العلم في توجيه القراءات بحسب الدلالة المجازية.

غير أن الكتاب كان غرضه شمول القراءات المتواترة والشاذة ، ونحن نقصر البحث هنا على القراءة الصحيحة المتواترة كما قدمنا. ومما ترتب على منهج الكتاب أنه لم يرد في الفصل المخصص للاستعارة في المفرد إلا ما كان من القراءات الشاذة، أما القراءة المتواترة فلم يورد المصنف شيئا منها على الرغم من توفر الآيات على قراءات متواترة تُخَرَّج على وجه الاستعارة في المفرد.

ومما يلحظ على كلام المؤلف في هذا الباب أنه لم يحرر بعض المسائل فنجده ينقل عن أهل العلم ثم يمضي دون بيان الوجه الأولى والأرجح[1]، خاصة حين تتداخل مسائل البيان كما عند بعض المفسرين إذ يتناولون مصطلح التمثيل بشيء من التسامح فيطلقونه على بعض وجوه المجاز والحقيقة أيضا، فقد وردت آية هي عند البيانيين من الاستعارة التصريحية فحملها المؤلف على أنها من التمثيلية، أي أنها من المجاز المفرد وليست من المجاز المركب. إلا أن المؤلف سار على تسامح بعض أهل العلم في مثل هذه المسألة، وكان الأولى أن يبين أنها من الاستعارة التصريحية ويسلكها في مبحثها الخاص.

---

(١) ينظر لذلك ص٣٩٩ من الكتاب المذكور، عند آيتي [٨٠من سورة النمل، ٥٢ من سورة الروم].

ويؤخذ على هذا الفصل أنه لم يستوعب الآيات التي وردت في القراءة المتواترة مما يتوجه للمجاز بأنواعه، وغاية ما في الفصل عدد من الآيات أغلبها من القراءات الشاذة. وبذلك فقد خلا الفصل الذي عقده لمباحث المجاز من فوائد كثيرة اشتملت عليها آيات القراءة الصحيحة.

ونحن بهذا نحاول أن نستقصي الآيات التي وردت فيها قراءات متواترة حوت وجوهاً من المجاز له من المزايا والمحاسن ما يستحق أن يعقد له مثل بحثنا هذا، ونحن بهذا لا نقلل من عمل صاحب الكتاب المذكور ففيه جهد واضح وبحوث مفيدة.

المجاز في القراءات القرآنية

يعد المجاز في البلاغة العربية من أكثر فنونها خصوبة، وأغناها رواءً، وأقدرها على الإيضاح والتبيين لمكنون المعاني، وهو من أهم ما عُني به دارسو البلاغة، وأحسنوا البحث والاستقراء لمسائله ، إذ يأخذ قدراً ليس باليسير من المباحث البلاغية في جانبي البيان والمعاني[1]، ولا عجب أن نجد بعض الدارسين يجعل كثيراً من فنون البلاغة راجعاً إلى المجاز. و البيانيون يقسمون في اصطلاحاتهم المجاز إلى قسمين رئيسين:

أحدهما: المجاز اللغوي، وهو أن يكون التجوز في اللغة نفسها. ويعرف بأنه «استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب»[2].

والآخر: المجاز العقلي ويسمى مجازاً حكمياً ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازياً،وذلك بـ« إسناد الفعل أو ما في حكمه إلى ملابس له غير ما هو له بتأوّل، وله ملابسات شتى ، فيلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب»[3].

ويتفرع من المجاز اللغوي المجازُ المرسل وهو مبني على علاقات ليست من التشبيه. والمجازُ التشبيهي "الاستعارة"،وهو مبني على التشبيه، وينقسم التشبيهي

---

(١) تتصل بعض مسائل علم المعاني بالمجاز اللغوي مثل استعمال الخبر موضع الإنشاء وعكسه، وخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (مخالفة مقتضى الظاهر) . أما المجاز العقلي فهو عند المحققين يرجع إلى علم المعاني.

(٢) المطول على التلخيص ٣٤٨، لسعد الدين التفتازاني، طبع بتركيا ١٣١٠هـ

(٣) المطول ٥٧.

إلى استعارة تصريحية، واستعارة مكنية، واستعارة تمثيلية، والتمثيلية نوع من التصريحية.

ومن المجاز اللغوي أيضاً مجازُ الحذف، ويسميه بعض الدارسين مجاز النقصان[١]، وهو نقل الكلمة «عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها»[٢]، وذلك مثل أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، فيأخذ المضاف الحكم الإعرابي للمضاف إليه، وهذا الضرب مختلف عن المجاز العقلي إذ يرجع إلى اختلاف إعراب الكلمة بسبب حذف وقع في ما له علاقة بها، هذا هو مفهوم كلام الشيخ عبد القاهر في مجاز الحذف، وقد منع رحمه الله أن يوصف المحذوف بالمجاز، إذ يقول: « لا ينبغي أن يقال: إن وجه المجاز في هذا الحذفُ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا » [٣] .

والشيخ يعني أنه لا يصح أن يُسمى كلُّ ما حذف مجازاً، وذلك لأن من الحذف مالا يترتب عليه تغيير في حكم ما بقي بعد الحذف، على ما هو معروف في باب الحذف في علم المعاني، إذ إن الحذف قد يقع في أحد طرفي الإسناد، أو في أحد متعلقات الفعل، أو في المضاف إليه، فلا يحدث تغييرا في الحكم. لأن التحول الدلالي في المجاز هو مناط تغيير الحكم الإعرابي.

---

(١) من ذلك ما ورد في الإبهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي١/ ٣٠٦ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) أسرا ر البلاغة ٤١٦، للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، مطبعة المدني بمصر.

(٣) المصدر السابق .

تلك هي الأقسام الرئيسة للمجاز بنوعيه على أن هناك تقسيمات فرعية، لا مجال لذكرها هنا، إذ لا صلة لها مباشرة بالبحث، كما أن هناك تقسيماً آخر يجعل المجاز إما مفرداً، وإما مركباً، وكلا القسمين يقع في التشبيهي والمرسل، فالمجاز التشبيهي المركب هو الاستعارة التمثيلية التي مر ذكرها، والمجاز المرسل المركب هو استعمال الخبر موضع الإنشاء والعكس. وسيكون تناولنا للمجاز بحسب هذه التقسيمات الرئيسة، بما ورد منها في القراءات إذ لم يرد كل أنواع المجاز في القراءات السبعية.

أولاً: المجاز العقلي

يرجع المجاز العقلي إلى علم المعاني، هذا هو اختيار الخطيب والمحققين من بعده وهو مبنيٌّ على مفهوم كلام الشيخ عبد القاهر إذ لم يرتض أن يسلكه في الاستعارة، بل جعل التجوّز في الحكم الواقع على الكلمة لا في الكلمة نفسها، قال الخطيب: «إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان»[(١)]. وهو باب جليل في البلاغة، وضرب من محاسن الكلام. قال عنه الشيخ عبد القاهر: « وهذا الضرب من المجاز على حِدَته كنزٌ من كنوز البلاغة، ومادةُ الشاعر المُفلِق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام، قريباً من الأفهام»[(٢)] . فنرى كيف جعله الشيخ مداداً للمفلق من الشعراء، والبليغ من الكتاب يستمدان منه قدرتهما على الإبداع والإحسان حتى كأن سبيل الشاعر وسبيل الكاتب الذي يسلكانه للتوسع في طرق البيان هو المجاز العقلي.

وإذا كان هذا شأنه في كلام البشر شعراً ونثراً فإنه في كتاب الله أسمى وأعظم، وهو فيه إلى البلاغة أقرب وهي إليه تُنسب،حتى إنك لتجد المعاني الجليلة تغزر

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني١٠٨ تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(٢) دلائل الإعجاز٢٩٥، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، مطبعة المدني بمصر.

وتتكاثر وراء هذا الضرب من الإسناد. ويتضح المجاز العقلي من الإسناد، أي أن الكلمة المفردة لا تكون مجازاً عقلياً حتى تُسند إلى غيرها أو تنسب إليها، فالمجاز العقلي لا ينظر إلى الكلمة المفردة وإنما ينظر إلى علاقتها بما تنسب إليه في الجملة.

وقد حدَّ الخطيب هذا الضرب بأنه « إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو له بتأول»[1] ومن قبلُ بيَّن المرادَ بمعنى الفعل أنه « المصدر واسم الفاعل»[2] وهذا الحد – في ظاهره – لا يشمل أشكال المجاز العقلي كلَّها إذ يلزم منه ألا يقع في غير إسناد كل من الفعل أو المصدر أو اسم الفاعل إلى مرفوعه، لأن المفهوم من الإسناد هنا هو النسبة الواقعة بين الفعل و مرفوعه أو بين ما في حكم الفعل ومرفوعه. لذا فإن تعريف السكاكي – في نظرنا – أشمل، وهو قوله: «هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول»[3] فيدخل فيه الإسناد الواقع بين طرفين ليس أحدهما الفعل، كما هو بين المبتدأ والخبر، ويدخل فيه كلُّ ما يربطه بغيره نسبة كالنسبة بين المضاف والمضاف إليه أو الفعل والمفعول به مما ليس بين طرفيه تمامُ النسبة كما بين الفعل وفاعله. غير أنّ هذا الحدَّ – وإن كان جامعاً لأطراف المجاز العقلي – ليس مانعاً من دخول غيره فيه، ذلك أنّ الحكم لا يتوقف على النسبة في الإسناد أو التعليق أو الإضافة. فالحكم مصطلح لغوي لم يختص بدلالة بيانية خاصة، واستعماله في البلاغة لا دليل فيه على تخصيصه بالإسناد

(١) الإيضاح للخطيب القزويني ٩٨.

(٢) المصدر السابق ٩٧.

(٣) المصدر نفسه السابق.

أو غيره، وما جاء في كلام الشريف في التعريفات من أنه « إسناد أمر إلى آخر إيجابا وسلبا»[١]. لا يفهم منه الإسناد البياني بين ركني الجملة بل يحتمل بوجه قوي أن يكون الإسناد المراد في هذا التعريف إسناداً عاماً بمعنى النسبة المطلقة، بخلاف الإسناد المنصوص عليه في التعريف البياني للمجاز العقلي إذ هو نص في النسبة الواقعة بين ركني الجملة، وهو ما يجعل الإسناد الاصطلاحي البياني الذي يقع بين ركني الجملة جزءاً من الحكم، لأنه ليس كل حكم إسناداً، وإن صح العكس، ويبقى الحكم أشمل من الإسناد أو النسبة أو الملابسة.

وفي المطول يذكر السعد: «أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاز موضعه الأصلي فالمذكور في الكتاب[٢] إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه، كما مرّ، أو يكون مستلزما له»[٣].

ومع أن الشريف الجرجاني فسَّر تعريفهم بأن "النسبة التعليقية في الأفعال وما في معناها ملحقة بالإسنادية وإن كانت خارجة عن مدلولوتها"[٤] إلا أنه وصفه

---

(١) التعريفات٤١، للشريف علي بن محمد الجرجاني، غير محدد الطبعة أو تاريخها. دار السرور، بيروت.

(٢) أي التلخيص.

(٣) المطول ٥٩.

(٤) حاشية السيد على المطول ٥٦.

بالتعسف[1].

غير أن العَود إلى تسمية الشيخ عبد القاهر لهذا النوع بالمجاز الحكمي[2] يدل على أنه لم يخصه بالإسناد الواقع في تمام النسبة، ومثله تعريف السكاكي، والحكم المراد هنا هو الحكم في النسبة لا مطلق الحكم، ولذا نحسب أنه يمكن أن يحد المجاز العقلي بأنه: (**الكلام المُفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم في النسبة بطريق التأول**) ، ليجمع ما عند الشيخ عبد القاهر والسكاكي، وما عند الخطيب والشراح، ويمنع أن يراد بالحكم مطلقه لأن تقييده بالحكم في النسبة يجعله جارياً على كل وجوه المجاز العقلي التي لا تدخل في الإسناد الاصطلاحي، ولأن العصام حينما نقد كلام شراح التلخيص في تعريف المجاز العقلي لم يعقبه بحد جامع مانع.

وتسمية الشيخ عبد القاهر له بالمجاز الحكمي يسع غير الإسناد في تمام النسبة، على الرغم من أن شواهده لم تتناول غير الإسناد سواء كان بين الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره، وأحسب أنهما أكثر وجوه المجاز العقلي جرياً في الاستعمال، لذلك فقد كان عموم حديث الشيخ عبد القاهر عن إسناد الفعل إلى غير فاعله.

ولكونه مجازاً في الإثبات لا يختص بالإثبات لما يلابس الفاعل فإن من المجاز العقلي ما يكون علاقته في إيقاع الفعل على غير مفعوله لملابسته له بأن كان ذلك الملابس بعضاً من المفعول الحقيقي، كما في قراءة حمزة والكسائي[3]، في قوله تعالى:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) دلائل الإعجاز٢٩٦.

(٣) كتاب الإقناع ٢/ ٦٠٧.

﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة:١٩١] بغير ألِف (ولا تقتلوهم)، إذ لا يصح المعنى أن يكون: (فإن قتَلكم جميعاً الكفارُ فاقتلوهم) وقد ذكر الألوسي أنه « اعترض الأعمش على حمزة هذه القراءة فقال له: أرأيت قراءتك إذا صار الرجل مقتولاً فبعد ذلك كيف يصير قاتلاً لغيره؟ فقال حمزة: إن العرب إذا قُتل منهم رجل قالوا: قُتِلنا، وإذا ضُرب منهم الرجل قالوا: ضُربنا»[(١)]. قال القونوي: « لا يصح أن يقال: "فإن قتل الكفار إياكم جميعاً أيها المؤمنون فاقتلوهم"، ولما كانت القرينة قائمة كنار على علم حُمل المعنى على المجاز العقلي فأُوقع الفعل الواقع على بعضٍ على الجميع مجازاً كما أُسند الفعل الصادر من البعض إلى الكل في مثل: "قُتل بنو فلان" وقد ثبت في موضعه[(٢)] أن المجاز العقلي يكون في المفعول كما في الفاعل فعلم منه أن ضمير المخاطبين عام للجميع»[(٣)].

ومراده بقوله: « المجاز العقلي يكون في المفعول كما في الفاعل» أن إسناد الفعل إلى ملابس للفاعل يكون مثله في المفعول بإيقاع الفعل على المفعول أو على ملابس للمفعول، وملابس المفعول في الآية بعض من المفعول. وهنا يصح أن تسمى العلاقة المفعولية أو الإيقاعية بناء على ما تقدم من كلام أهل العلم عن مثل هذه

---

(١) روح المعاني ٢/ ٧٦.

(٢) الموضع الذي يقصده هو ما أشرنا من الحديث عن أن المجاز العقلي لا يختص بالنسبة التامة بل يتعداها إلى ما سواها كالنسبة الإيقاعية في هذه الآية. وتفصيله في المطول٥٩.

(٣) حاشية القونوي ٤/ ٧٥.

الملابسة.

كما أن القراءة المشهورة في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود:٤٦] من المجاز العقلي، وذلك لكون المسند (عَمَلٌ) حُكم به على المسند إليه وهو الضمير في قوله (إنه) العائد على ابن نوح، وهذا الحكم بطريقة التصرف في الإسناد بأن أُخبر بالعمل عن الإنسان، ومعلوم عن العرب أنهم متى أرادوا المبالغة في وصف الشيء وصفوه بالمصدر[(١)]، كقولهم: «هذا رجل عدلٌ، وذاك أخٌ صدقٌ» ، « وهذه الجملة تفيد أن مضمونها تعليل لما قبلها لأنها مستأنفة في جواب لِمَ لمْ يكن من أهلي» [(٢)].

والتعليل بالإخبار عن ابن نوح بالمصدر ليس كافياً في المبالغة التي ذكروها حتى ينضم إلى ذلك وصفه بأنه غير صالح، وهو بمعنى "إنه عملٌ فاسد"، إلا أن الآية آثرت نفي الصلاح لغرض، قال عنه الزمخشري: « لما نفاه عن أهله نفى عنه صفتهم بكلمة النفي التي يُستبقي معها لفظُ المنفيّ، وآذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى من أهله لصلاحهم لا لأنهم أهلُك وأقاربُك» [(٣)].«فالمناقضة بين صالح وغير صالح أظهر منها بين صالح وفاسد» [(٤)].

---

(١) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٢٧٤، لأحمد بن يوسف الحلبي المعروف بابن السمين، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار القلم ، دمشق.

(٢) حاشية الشهاب٥/ ١٠٣.

(٣) الكشاف٢/ ٢٧٣.

(٤) حاشية ابن التمجيد١٠/ ٩٦.

وقد قرأ الكسائي ﴿ **عَمِلَ غيرَ صالح** ﴾[١] على لفظ الفعل الماضي مسنداً إلى الضمير، ونصب (غيرَ) على أنه مفعول به، وقراءة الجمهور - إذ يظهر المجاز الإسنادي- توضح عظم ذنب ابن نوح الذي هو معصية لله ومعصية للنبي نوح عليه السلام باعتباره نبياً وباعتباره أباً، فكأن عظم الجرم ناسبه أن يوصف المجرم بالمصدر. قال الألوسي : « أصله إنه ذو عمل فاسد فحذف (ذو) للمبالغة بجعله عين عمله لمداومته عليه، ولا يقدر المضاف لأنه حينئذ تفوت المبالغة المقصودة منه، ونظير ذلك ما في قول الخنساء:

ترتعُ ما غفلتْ حتى إذا ادّكرتْ فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ» [٢]

وما ذكره الألوسي هو ما أراده الشيخ عبد القاهر في الدلائل[٣] حينما منع أن يُقَدَّر في البيت مضاف محذوف فيكون المعنى (ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ)، وذلك لتتم المبالغة من الإخبار بالمصدر، دون تقدير مضاف. قال الشيخ عبد القاهر: « إذا جعلنا المعنى فيه الآن كالمعنى إذا نحن قلنا: "فإنما هي ذات إقبال وإدبار"، أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول، وإلى كلام عاميٍّ مرذول»[٤].

---

(١) الحجة لابن خالويه ١٨٧، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ،مؤسسة الرسالة، بيروت. وفتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني٢/ ٥٧٠،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير ، دمشق.

(٢) روح المعاني ١٢/ ٦٩، وأصله في حاشية الشهاب ٥/ ١٠٣، وفي دلائل الإعجاز٣٠٠ برواية: (ترتع ما رتعت).

(٣) دلائل الإعجاز ٣٠٠.

(٤) المصدر السابق ٣٠٢.

والعلاقة هنا هي المصدرية ولم يرد في القراءات بهذه العلاقة سوى هذه الآية، وسنورد الآيات في المجاز العقلي بناء على العلاقة في كلٍّ.

وقد جعل بعض أهل العلم[1] الضمير في (إنه عملٌ) عائداً إلى دعاء نوح: « أي إن نداءك هذا عملٌ غير صالح»[2]. واستبعده الزمخشري،ولعل استبعاده يرجع لِما عُلم من تكريم نوح عليه السلام عن أن يعمل عملاً يُعاتبه ربُّه عليه، ومن فوائد اجتماع قراءة الكسائي إلى قراءة الجمهور أنها تؤكد ضعف هذا التوجيه الذي استبعده الزمخشري وغيره، وتؤكد عود الضمير على ابن نوح، فتكون القراءتان متعاورتين لمعنى واحد تؤكد كل منهما الأخرى.

والملحوظ أن أكثر صور المجاز العقلي في القراءات ما تكون العلاقة فيه سببية كما في قوله تعالى:﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة:٣٦]، قرأ حمزة ﴿**فأزالهما**﴾ بإثبات الألف[3]، والمجاز يظهر في هذه القراءة، إذ الإزالة من الجنة هي إبعادهما عنها، وإسناد الإزالة إلى الشيطان مجاز عقلي، لأن الذي أبعدهما من الجنة إنما هو الله سبحانه، وكان الشيطان سبباً في ذلك الإبعاد، فأُسند الفعل إلى سببه ، وهذه القراءة تعضد وجها من تفسير القراءة المشتهرة وهي قراءة الجمهور ﴿فَأَزَلَّهُمَا ﴾ من

(١) ينظر لذلك زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج بن الجوزي٤/ ٨٧، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الكشاف٢/ ٢٧٣.

(٣) الحجة لابن خالويه٧٤ ، وفتح القدير ١/ ٨٠.

الإزلال، حيث يُحتمل معنيان، أحدهما الإزلال عن الشجرة بمعنى أنه أصدرهما «أي: فحملهما الشيطان على الزلة بسببها، وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنها، وعن هذه مثلها قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾[1]. والمعنى الآخر هو أنه أزلهما عن الجنة"بمعنى أذهبهما عنها وأبعدهما"»[2]. فقراءة حمزة بالألف تعضد المعنى الثاني في قراءة الجمهور وهو أن يكون الإزلال عن الجنة لا عن الشجرة، والله أعلم.

ويدخل فيما علاقة السببية كذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾[مريم:١٩] قرأ الجمهور بالهمزة، وقرأ أبو عمرو وورش عن نافع بالياء ﴿لِيَهَبَ﴾[3]، فأُسند الفعل إلى الملك لسببيته في ذلك الفعل، قال الشوكاني: «جعل الهبة من قِبَله لكونه سبباً فيها من جهة كون الإعلام لها من جهته، أو من جهة كون النفخ قام به في الظاهر»[4]،وفي قراءة أبي عمرو وورش تأكيد لوجه محتمل في القراءة الأولى وهو الوجه الذي لا مجاز فيه بأن يكون «لأَهَبَ..حكاية لقوله سبحانه»[5].

غير أن في إسناد الهبة إلى الملك نفسه نوعاً من الابتلاء لمريم، لأنه حين جاء

---

(١) الكشاف١/ ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢٣٦، وفتح القدير ٣/ ٣٨٧

(٤) فتح القدير ٣/ ٣٨٧.

(٥) أنوار التنزيل٢/ ٢٩.

إليها كان في صورة بشر، فقد كان تمثُّله « على ذلك الحسن الفائق والجمال الرائق لابتلائها وسبر عفتها ولقد ظهر منها من الورع والعفاف ما لا غاية وراءه» [1]، ثم يرفد ذلك أن تكون الهبة منه وهو على صورة بشر، وهما في خلوة، مما يقوي ما ذُكر من الابتلاء، إذ شدة الابتلاء تناسب حالها لأنها صِدِّيقة. فقد ظهر من هذه القراءة وإن لم تعضد وجهاً في القراءة الأخرى فإنها تظهر معنى رائعاً يؤيد قضية الابتلاء التي أريد لمريم أن تُبتلى به.

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم:٢٥]، قرأ حفص « ﴿تُسَٰقِطۡ﴾ مثل "تُفاعِل" ، وقرأ حمزة ﴿تَسَّاقَطْ﴾ خفيفة السين» [2]. وقرأ الباقون: ﴿تَسَّاقَطْ﴾ بتشديد السين مع فتح التاء» [3]. وفي قراءة حمزة أُسند الفعل إلى النخلة للسببية، وربما جعلها بعض أهل العلم مثلُ ابن السمين [4] من إسناد الفعل إلى الجذع، والتأنيث اكتسبه المضاف من المضاف إليه.

وقد يكون في الآية قراءات عديدة ، ثم تجد للمجاز العقلي موقعاً في أكثر من قراءة، وعلى غير وجه في الآية نفسها، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ﴾ [الغاشية:١١] قرأ الجمهور ﴿لَّا تَسۡمَعُ﴾ بفتح الفوقية ونصب ﴿لَٰغِيَةٗ﴾ أي: لا تسمعُ

(١) تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم٢٦٠، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

(٢) كتاب الإقناع٢/ ٦٩٦.

(٣) حاشية تحقيق كتاب الإقناع ٢/ ٦٩٦.

(٤) ينظر لذلك الدر المصون٧/ ٥٨٩.

أنت أيها المخاطب، أو لا تسمعُ تلك الوجوه[١]. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالتحتية مضمومةً مبنياً للمفعول ﴿ **يُسمَعُ** ﴾ ورفع ﴿ **لاغيةٌ** ﴾ [٢]، وقرأ نافع بالفوقية مضمومة مبنياً للمفعول ورفعِ ﴿ **لاغيةٌ** ﴾ [٣]، وهي على القراءات الثلاث تحتمل الإسناد المجازي على أن(لاغية) «صفة "كلمة" محذوفة على أنها للنسب أي: كلمة ذات لغو» [٤].

غير أن هناك لمحةً أخرى تتحقق مع قراءة الجمهور، وذلك بأن يكون الضمير في ﴿ تَسْمَعُ ﴾ عائداً للوجوه الناعمة، ويكون إسناد السماع للوجوه إسناداً مجازيا، لأن السامع هم أصحابها، وجعلُ الإسناد للوجوه إسناداً مجازياً هو قول الشهاب الخفاجي[٥]،وهذا القول يحتاج إلى توجيه، لأن الوجوه بالنسبة لأصحابها ليست مما ذكره البلاغيون أنه ملابس للفاعل، فالذي نراه أن تكون الوجوه كناية عن أصحابها على ما ذكره ابن عاشور[٦] ثم يكون إسناد الفعل إلى الوجوه مجازا عقلياً، إذ يذكر البلاغيون أن المجاز العقلي « لا يجب أن يكون بالصراحة بل يجوز حصوله بالكناية » [٧]. أما فائدة التعبير بالوجوه عن أصحابها دون غيرها فذلك « لأن حالة

---

(١) على أن يكون اسم الإشارة فاعلاً، والوجوه بدل منه.

(٢) ونائب الفاعل (لاغيةٌ).

(٣) الحجة لابن خالويه٣٦٩، وفتح القدير ٥/ ٥٢٢. ورسم هذه القراءة هو : (تُسمَعُ).

(٤) روح المعاني ٣٠/ ١١٥.

(٥) ينظر لذلك حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ٨/ ٣٥٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٦) ينظر التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٩٥،، لمحمد الطاهر بن عاشور، لم تحدد طبعته أو تاريخها. الدار التونسية للنشر. تونس.

(٧) ينظر لذلك مواهب الفتاح١/ ٢٤١.

الوجوه تنبئ عن حالة أصحابها، إذ الوجه عنوان عما يجده صاحبه من نعيم أو شقوة »[1].

وهذا النوع من الملابسة بين الفاعل الحقيقي وما له به علاقة تشبه علاقة الجزئية في المجاز المرسل قد بيّن السعد أن لك فيها وأمثالها أن تجعلها من قبيل الإسناد إلى السبب[2].

و**العلاقة الثالثة** من علاقات المجاز العقلي الواردة في القراءات هي المكانية، وفيها يُسند الفعل إلى مكان وقوعه، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٤٢] ، « قرأ نافع وابن عامر ﴿ **تَسَّوَّى** ﴾ بفتح التاء وتشديد السين »[3]« فهو مضارع تسوَّى الذي هو مطاوع سوَّاه إذا جعله سواء لشيء آخر، أي مماثلا، لأن السواء المثل فأدغمت إحدى التائين في السين »[4]، وفي هذه القراءة تكون الأرض هي التي تتسوى بهم، أي أن يُخْفَوا فيها فلا يُميَزوا عن ترابها، فيصبحوا بعضاً منها لا يُعرفون، وحقيقة تسوية الأرض بهم إنما هي من الله تعالى، وإسناد الفعل إلى الأرض من المجاز بعلاقة المكانية لأنها ـ أي الأرض ـ مكان التسوية. وفي إسناد الفعل إلى الأرض مزية أنهم لشدة جزعهم وخوفهم من عذاب الله يوم القيامة

---

(١) ينظر لذلك التحرير والتنوير ٣٠/ ٢٩٥.

(٢) ينظر كلام السعد في المطول ٥٨_٥٩.

(٣) الحجة لابن خالويه١٢٤، وفتح القدير ١/ ٥٩٣.

(٤) التحرير والتنوير ٦/ ٥٩.

يخشون لقاءه وحسابه إياهم، وذلك يؤدي بهم إلى تحاشي سؤال الله تعالى لهم، فهم يطلبون من الأرض ما تمنوه انصرافاً عن ذلك السؤال ، وهو أبلغ في بيان شدة خشيتهم، وخوفهم منه جل وعلا، لأن من خشي أحداً قصَّر عن النظر إليه، فضلا عن أن يخاطبه ويسأله.

ويُلحظ من اختلاف الفعلين بين التعدية واللزوم[1] أن في جعل الفعل لازماً بأن كانت التسوية واقعة من الأرض مزيداً من بيان خوفهم وذلك بفرارهم من أن تقع التسوية من فاعل غير الأرض، وكأنهم يريدون أن تخفيهم الأرض بفعل صادر منها هي لا يُعلم عنه غيرها، إذ لا يريدون أن يشارك في التسوية فاعل غير الأرض وكأنهم لشدة خوفهم من الله أسندوا الفعل للأرض ولم يسندوه له سبحانه مع علمهم أن الذي يسويها هو الله وذلك لخوفهم من لقائه.

والعلاقة الرابعة الواردة في القراءات هي إسناد ما هو للفاعل إلى المفعول. وقد ورد ذلك في آية أشكل فيها تخريج بعض معناها، حيث أسهم المجاز العقلي في إيضاح الوجه الذي به يظهر معنى القراءة، وذلك في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ [الأنفال: ١١] ، والقراءة لابن كثير وأبي عمرو بألف وفتح الياء والشين[2] .﴿**يغشاكم**﴾ ، قال أبو حيان: « أي: يغشاكم النعاس لأمْنِهِ، على أن إسناد الأمن إلى النعاس إسناد مجازي وهو لأصحاب

---

(١) فعل (تُسوَّى بالبناء للمفعول متعد) وفعل (تَسّوَّى بالبناء للفاعل لازم).

(٢) كتاب الإقناع ٢/ ٦٥٤

النعاس على الحقيقة ». وفي كلام أبي حيان تعليل لإسناد "الأمنة" إلى "النعاس" مع أن الأمن لأصحاب النعاس ولو لم يؤَّول الإسناد بأن يُجعل النعاسُ هو الآمن، لما صح إعراب "أمنة" مفعولاً لأجله، لاختلاف فاعلها عن فاعل التغشية، ففاعل التغشية هو الله سبحانه وفاعل الأمنة هو المؤمنون، غير أنّ إسناد الأمنة إلى النعاس بمعنى : "نعاس آمن" إنما هو إسناد مجازي كأنه قيل: "يغشاكم نعاس آمن" مع أنّ الآمن هو أصحاب النعاس،إلا أنه مثل:﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[الحاقة: ٢١] ، والراضي إنما هو أصحابها، وهذا الوجه متحقق في قراءة ﴿ **يغشاكم النعاسُ**﴾ بإسناد الغشيان للنعاس. قال ابن التمجيد: « وبهذا التأويل كان الأمَنة والغشيان فعلي فاعل واحد وهو النعاس، فهذا الوجه مبنيٌّ على أن إسناد الأمنة إلى النعاس المبني عليه جَعْلُ "أمنة" مفعولاً له؛ إسناد مجازي »[1]. حيث أُسند ما بني للفاعل إلى المفعول.

---

(١) حاشية ابن التمجيد ٩/ ٢٨.

ثانيا: المجاز اللغوي

يعرف المجاز اللغوي عند البيانيين بأنه: « الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة مانعة من إرادته »[١] فإن كان مبنياً على التشبيه فهو الاستعارة، وإن لم تكن علاقته التشبيه فهو المجاز المرسل[٢].

ويعد المجاز اللغوي من أكثر ما اشتملت عليه الآيات القرآنية من فنون بيانية، وذلك لسعة ما يدخل تحته من أقسام، ولما فيه من مجال واسع للصورة. وللقراءات القرآنية نصيب من هذا النوع سنراه فيما يلي.

١- المجاز المرسل:

عرفه الخطيب بأنه « ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه »[٣]. وقد ورد المجاز المرسل في القراءات القرآنية في مواطن عدة، بعلاقات مختلفة، ومنها علاقة الإطلاق والتقييد مثل خروج الأمر عن معناه الحقيقي إلى معنى الدعاء، كما بين الدسوقي في حاشيته على مختصر المعاني[٤]. حيث ورد في الآيات الكريمة في قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام حين سأل ربه أن يمدده بأخيه هارون: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾

(١) المطول ٣٥٢.

(٢) ينظر بيان ذلك تفصيلا في المصدر السابق.

(٣) الإيضاح ٣٩٧.

(٤) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (ضمن شروح التلخيص٢/ ٣٢٠.

[طه : ٢٩-٣١] وفي هذا الموضع قرأ ابن عامر "أشددُ" بهمزة قطع، أي أَشددُ أنا به أزري[١]، والمراد بالقراءة المشهورة على صيغة الأمر هو الدعاء، فلفظ الأمر متى أُريد به الدعاء كان مجازاً مرسلا بقرينة الحال، وهذه القرينة تظهر من السياق ، فإن الأمر المراد به الدعاء يأتي سؤالاً للأعلى من الأدنى، ولا يتميز الدعاء عن الأمر إلا بقرينة الحال المفهومة من السياق، ففي الآية الكريمة عُلم أن الأمر مراد به الدعاء من السياق حين يسأل موسى ربَّه. ومن الفوائد البيانية في هذه القراءة أنه «فصل الدعاء الأول عن الدعاء السابق لكمال الاتصال بينهما، فإنّ شدّ الأزر عبارة عن جعله وزيراً »[٢].

وقد تكون القراءة في كلمة موجبةً لقراءة في كلمة أخرى فيظهر المجاز حينئذ، ومن ذلك ما جاء بعلاقة الإطلاق والتقييد قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٩] ، قرأ حمزة ونافع ﴿ **ترحمنا ربُّنا** ﴾ بالتاء والنصب[٣]، على أن (ربَّنا) منادى مضاف فنُصِب. والنداء هنا مستعمل مجازاً في إظهار التندم، لأن حقيقة النداء هو طلب الإقبال من المنادى، فإذا لم يصح الإقبال بأن تكون الحال غير دالة على ذلك اتضح انصراف المعنى إلى غيره، وهو هنا كما أشرنا مراد به

---

(١) الحجة٢٤١. وتفسير فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني،٣/ ٤٢٩،الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير ، دمشق.

(٢) تفسير روح المعاني لشهاب الدين الألوسي، ١٦/ ١٨٥،لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٦٤. وفتح القدير ٢/ ٢٨٢.

إظهار التندم. والنداء المنصرف إلى معنى مجازي تراه كثيراً ما يقترن بالدعاء والتضرع إلى الله، فترى الداعي يبدأ دعاءه بنداء ربه ثم يشفعه بما يبين حاله ويوضح حاجته، وهو كثير في كتاب الله، و في القرآن ينطوي النداء على معان جليلة.

في إسناد الفعل إلى الضمير الدال على الغيبة (يرحمنا) ما يفيد كون ذلك من التقاول بينهم.

أما على قراءة الخطاب (ترحمنا) ما يفيد أنهم اتجهوا إلى الله ضارعين مقرين بخطئهم وضلالهم، فتكون القراءتان متآزرتين بالدلالة على أنهم ندموا وتقاولوا في أمر الرحمة ثم اتجهوا إلى الله متضرعين بخطابهم له، فالقراءتان وصفتا حالين مختلفتين؛ حال تقاولهم في حاجتهم إلى مغفرة الله ورحمته، وحال اتجاههم إلى الله وطلب المغفرة والرحمة، وهذا من التكامل بين القراءتين .

وقد تكون الآية محتملة لنوع من المجاز على قراءة، وتحتمل نوعاً آخر منه على قراءة أخرى، فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى :﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[البقرة:٣٧] إذ قرأ الجمهور برفع (آدم) ونصب (كلمات)، وقرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)[١]، « على معنى "استقبلتْه" فكأنها مُكرِمةٌ له لكونها سبب العفو عنه ، وقد يُجعلُ الاستقبال مجازاً عن البلوغ بعلاقة السببية»[٢]، أي أن استقبال الكلمات لآدم سبب لبلوغها إياه، وفي جعل الكلمات

(١) الحجة لابن خالويه ٧٥. وروح المعاني١/ ٢٣٧.

(٢) روح المعاني ١/ ٢٣٧.

ذات تلقٍ بيانٌ لعظمتها وقدرتها بإذن الله على تغيير حال آدم من الإساءة إلى الإحسان فهو من المجاز المرسل بعلاقة السببية.

وفي هذه القراءة والقراءة الأخرى وجه آخر من المجاز هو الاستعارة التصريحية، وسنعرض لهذا الوجه في موضعه من الاستعارة التصريحية بإذن الله، فتلقيه للكلمات يفيد رغبته في التوبة والإقبال عليها، وتلقيها له يفيد اعتنائها به وكلا المعنيين مما يفيد إقبال العبد على ربه تائباً منيباً.

وفي قراءة حمزة ﴿**يقاتلون**﴾[1] للمفاعلة، في قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقراءة الباقين ﴿وَيَقْتُلُونَ﴾ على "يفعلون" قال أبو علي في الحجة: « كأن معنى "يقاتلونهم" أنهم لا يوالونهم ليقِلَّ نهيُهم إياهم عن العدوان عليهم، فيكونون مباينين لهم، مشاقين لأمرهم بالقسط، وإن لم يقاتلوهم كما قَتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتالَ المُباين المشاق لهم »[2]. وهذا يفيد أن المقاتلة معبرٌ بها عن العداوة، من استعمال الملزوم في اللازم، لأن العداوة لازمة للمقاتلة. ولعل هذا هو مراد أبي علي بقوله: « لا يوالونهم » والقتل لا يدل على هذا المعنى فاستعمل لفظ "المقاتلة" لإظهار معنى العداوة وعدم الموالاة. والفرق بين القتل والمقاتلة في الدلالة على العداوة واستلزام المقاتلة للعداوة، أن المفاعلة تدل على الاشتراك في الفعل، فيكون

---

(١) كتاب الإقناع٢/ ٦١٨.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي ٢/ ٣٥٠، تحقيق النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي، غير محدد الطبعة، ١٤٠٣هـ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

الفاعلان مشتركين في معنى العداوة، ليفيد بذلك معنى الاستمرار في ترك الموالاة، والقتل لا يدل على معنى استمرار ترك الموالاة بل يدل على وجود عداوة، وهو من أخفى الفروق بين الفعل والمفاعلة، لأن المفاعلة تدل على استمرار الفعل أما الفعل فهو يدل على حدث وانقضاء، فلو عبر بالفعل "القتل" دون المفاعلة "المقاتلة" لما فُهِم منه معنى الاستمرار المُفاد به استمرار عداوتهم لمن يأمر بالقسط. وإذاً فالمجاز المرسل هنا علاقته الملزومية. والله أعلم.

ويرد المجاز المرسل بعلاقة الاستعداد[١] ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾[البقرة:٩] إذ قرأ الحرميان[٢] وأبو عمرو ﴿**يخدعون الله**﴾ [٣] وذلك أنه سُميَ تعاطيهم لأفعال الخادِع خدعاً على الرغم من امتناع وقوع فعل الخدع على الله سبحانه وتعالى، فهو مجاز مرسل بعلاقة "الاستعداد" وذلك أن تعاطيهم لأفعال الخادِع استعدادٌ للخدع،وإن لم يقع منهم فسُموا "خادعين" ، ولا يشترط فيما علاقته "الاستعداد" أن يَؤول الشيء ضرورة لما عُبر به عنه، وهذا هو الفرق بين ما علاقته الاستعداد وما علاقته"اعتبار ما سيكون" وهو المسمى بـ "الأوْل"، لأن هذا الأخير لا بد فيه من أن يؤول المعبر عنه إلى المعبر به كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[يوسف: ٣٦] فإن الخمر

---

(١) الكلام على هذه العلاقة وما يتعلق مستفاد من كلام السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج،١/ ٣٠٤و٣١١، دار الكتب العلمية، بيروت. ومن كلام ابن المنير في كتاب الانتصاف المطبوع بحاشية الكشاف١/ ١٧٣، الطبعة الأولى ١٣٩٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

(٢) الحرميان هما : ابن كثير المكي، ونافع المدني، وسميا بالحرميين نسبة إلى حرمي مكة والمدينة.

(٣) كتاب الإقناع ٢/ ٥٩٧.

ههنا معبر به عن العنب الذي سيؤول خمراً.

ويقع المجاز المرسل كذلك في استعمال أدوات الاستفهام في غير معناها الأصلي، وخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر استعمالاً اختُلِف في نوع المجاز فيه، أهو من المرسل أم من الاستعارة؟ واحتمَل بعضُ الشُّراح أن يكون من الكناية، وإن كان السعد التفتازاني لم يتكلم عن شيء من الفصل في ذلك إذ يقول: « وتحقيقُ كيفية هذا المجاز وبيانُ أنه من أيِّ نوع من أنواعه مما لم يَحُم أحدٌ حوله »[1].

بيد أنَّ من أهل العلم بعده من عرضوا لهذه المسألة، فقد حقق ابن يعقوب المغربي أنه « من المجاز المرسل لعلاقة اللزوم من استعمال اسم الملزوم في اللازم»[2]. والحق أن هذه العلاقة ألمح إليها السيد الشريف في حاشيته على المطول، وذلك بذكره مسألة الاستلزام في هذا النوع من المجاز[3].

ومقصود المغربي من كلامه السابق أن الاستفهام وهو ملزوم استعمل في لازمه من المعاني الأخرى، كالتعجب، والإنكار، والإقرار، ونحو ذلك من المعاني التي يخرج إليها الاستفهام حين يفتقر إلى ركن من أركانه وهو جهل السائل بما يَسأل عنه، لأن شرط الاستفهام أن يكون الأمر المستفهم عنه مجهولا "غير معلوم"

---

(١) المطول٢٣٥.

(٢) مواهب الفتاح (شروح التلخيص ٢/ ٢٩١).

(٣) حاشية السيد الشريف على المطول ٣٤٨، للسيد الشريف علي ، لم تحدد طبعته، ١٣١٠هـ، المكتبة الأزهرية، القاهرة.

بالنسبة للسائل، فإن عدم هذا الشرط كان الاستفهام على غير حقيقته.

والعصام في الأطول يجعل هذا النوع من الاستعمال المجازي للاستفهام محتملا لكل من المرسل والاستعارة دون تعيين، مشيراً إلى ما في المفتاح من هذا الإبهام في دلالة التركيب على أيٍّ منهما إذ يقول: « وهل إرادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية، فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها، أو من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف[١]، لا سبيل إلى تعيين أحد الأمرين، بل الأمر متوطن في موطن الاحتمال »[٢].

وقد تتبع الدكتور عبد العظيم المطعني -رحمه الله- الأقوال المختلفة في هذه المسألة وانتهى إلى إيثار علاقة الإطلاق والتقييد على علاقة اللزوم، وذلك بأن يقال : « أُطلق الاستفهام من معناه الذي يفهم منه بدلالة الوضع ثم أريد منه كذا »[٣]. ولم يتعرض الدكتور المطعني لما ذكره العصام في الأطول من أنه يحتمل الاستعارة أيضا. و ما يدخل في الاستعارة من هذا النوع أو يحتملها مع المجاز المرسل سنتعرض له فيما بعد عند حديثنا عن الاستعارة بإذن الله.

ومن الاستفهام المستعمل مجازاً مرسلا في القراءات ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ [الأعراف: ١١٣]

---

(١) المراد بالمصنف ههنا الخطيب.

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لعصام الدين الحنفي، ١/ ٥٨٧ حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع١/ ٣٤٢. للدكتور عبد العظيم المطعني، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ مكتبة وهبة، القاهرة.

حيث قرأ « ابن كثير ونافع وعاصم ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ على الإخبار وإيجاب الأجر»[1]. والباقون على الاستفهام ﴿ **أئن لنا لأجرا** ﴾. وهو استفهام تقريري، وفي قراءة الإيجاب معنى التقرير أيضا بدلالة جواب فرعون بـ(نعم) قال الطاهر: «وعلى القراءتين فالمعنى على الاستفهام، كما هو ظاهر الجواب بـ نعم، وهمزة الاستفهام محذوفة تخفيفاً على القراءة الأولى. ويجوز أن يكون المعنى على الخبرية لأنهم وثقوا بحصول الأجر لهم، حتى صيّروه في حيز المخبر به عن فرعون، ويكون جواب فرعون بـ نعم، تقريراً لما أخبروا به عنه »[2]. وقراءة الاستفهام أظهرت معنى التقرير وساعدت على حمل المعنى نفسه في قراءة الإيجاب.

ويذكر أبو حيان فائدة أخرى في قراءة الإيجاب، قال: « في خطاب السحرة بذلك لفرعون دليل على استطالتهم عليه باحتياجه إليهم، وبما يحصل للعالم بالشيء من الترفع على من يحتاج إليه، ومن لا يعلم مثل علمه »[3]. وفي جملة معاني القراءتين يتضح أن القراءة التي خُففت فيها الهمزة حملت معانيَ أحدُها: التقرير لمشاركتها قراءة الاستفهام، والثاني: المعنى الذي ذكره أبو حيان وهو تطاول السحرة على فرعون ، والثالث: معنى ثقتهم بحصولهم على الأجر، وهي معانٍ تتآزر في بيان حال فرعون وهي شدة حاجته إلى أولئك الذين يَدّعي عبوديتهم له، وذلك يفيد انتقاص منزلة الألوهية التي يدعيها، وتزعزع جبروته المصطنع.

---

(١) أنوار التنزيل ١/ ٣٥٣.

(٢) التحرير والتنوير ٩/ ٤٥.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٣٢.

وفي المقام نفسه من الآيات قوله تعالى:﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأعراف:١٢٣] ، وفيه قراءة لحفص عن عاصم « ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ على الإخبار»[(١)]. والاستفهام « للإنكار والتوبيخ إذ إنكار الواقع بعد وقوعه لا يكون إلا للتوبيخ» [(٢)].

وقد تؤدي القراءتان معنيين كل منهما لا يستغني عن الآخر لأداء غرض الآية كما في قوله تعالى:﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[العنكبوت: ٢٨] ، حيث قرأ الحرميان[(٣)] وابن عامر وحفص على الخبر في قوله: ﴿إِنَّكُمْ﴾ وقرأ الباقون بالاستفهام ﴿ **أئنكم** ﴾ [(٤)]. وهو استفهام إنكاري، و « القراءة على الخبر يراد به فيها لازمه وهو الذم بأقبح أحوال السفهاء »[(٥)]. فقراءة الخبر أظهرت ذم الفاعل وقراءة الاستفهام أظهرت إنكار الفعل، فاجتمع إنكار الفعل وذم فاعله بمجموع القراءتين.

وفي هذه الآيات التي تقع فيها القراءة بوجهين أحدهما بالهمزة والآخر بطرحها مال بعض أهل العلم إلى ترجيح وجهٍ منها على الآخر، ومن ذلك ما جاء في قراءة: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾[الصافات : ١٦] . إذ قرأ السبعة بالهمزة عدا ابن

---

(١) أنوار التنزيل ١/ ٣٥٥.

(٢) حاشية القونوي ٨/ ٤٧١.

(٣) الحرميان هما : نافع المدني، وابن كثير المكي، وسميا بذلك نسبة إلى الحرمين الشريفين.

(٤) كتاب الإقناع ٢/ ٧٢٦.

(٥) حاشية القونوي ١٥/ ٤٥.

عامر قرأ بطرحها[1]. قال البيضاوي: « أصله: "أنبعث إذا متنا؟" فبدَّلوا الفعلية بالاسمية، وقدّموا الظرف وكرّروا الهمزة مبالغة في الإنكار، وإشعاراً بأن البعث مستنكر في نفسه وهو في هذه الحالة أشد استنكاراً، فهو أبلغ من قراءة ابن عامر بطرح الهمزة »[2]. وكون بعض القرآن أبلغ من بعض – ومنه القراءات الصحيحة المشتهرة – منعه فريق من أهل العلم، وهو الأولى في نظرنا. روي عن ثعلب أنه قال: « إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أُفضِّل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضلتُ الأقوى »[3]. وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: « وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يُسقِط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربِّ تعالى بهما »[4].

وفي قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾[يوسف:٩٠] ، قرأ ابن كثير، ﴿**إنَّك**﴾[5] على الخبر بغير همزة الاستفهام، وقرأ الباقون بالهمزة، فيكون الاستفهام محتملاً لوجهي الحقيقة والمجاز، وكونُ الاستفهام على حقيقته يؤكده قراءةُ ابن

(١) أنوار التنزيل ٢/ ٢٩١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩١.

(٣) الدر المصون ١/ ٤٨.

(٤) المصدر السابق١/ ٤٩.

(٥) كتاب الإقناع ٢/ ٦٧٢.

كثير، إلا أنَّ تركيب الجملة الاستفهامية يؤيد المجاز لأن « تحقيقَ الكلام بكلمة "إنَّ" ودخول اللام عليه قرينةٌ على أن المراد التقرير لا الاستعلام، فإن بين الاستعلام والتحقيق المذكور منافرةً تامة، لكن يرد عليه أن قوله: ﴿ قَالَ أَنَا۟ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ﴾ يلائم كون الاستفهام على ظاهره حتى لا يبعُد أن يقال إن قراءة الإيجاب مقدر فيها الاستفهام »[١].

وفي وجه المجاز يُحتمل أن يكون الاستفهام لغرض التقرير، وأن يكون غرضه الاستغراب والتعجب، وتردد المعنى المجازي بين التقرير والتعجب إذا انضم إليه معنى قراءة الإيجاب يفيد أنهم خالطهم ظنٌ أنَّ المخاطب هو أخوهم يوسف، قال ابن التمجيد: « مثلُ هذا الاستفهام لا يكون إلا بعد الظن بثبوت المستفهم عنه عندهم في الجملة »[٢].

ومن الإنكار الوارد في القراءات إنكار المتكلم على نفسه إظهاراً لتحسره وندمه، وهو غرض مفهوم من غرض آخر، كما في قوله: ﴿ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[ص: ٦٣] ، فيه قراءة لأبي عمرو وحمزة والكسائي بهمزة وصل بغير استفهام، وقرأ الباقون بهمزة استفهام[٣].« على أنه إنكار وتأنيب لها في الاستسخار منهم »[٤]. وقد جعل أبو حيان الاستفهام للتقرير المؤذن بالتوبيخ لأنفسهم[٥]،

(١) حاشية القونوي ١٠/ ٤١٣.

(٢) حاشية ابن التمجيد١٠/ ٤١٣.

(٣) كتاب الإقناع٢/ ٧٤٨.

(٤) أنوار التنزيل٢/ ٣١٦.

(٥) ينظر البحر المحيط٩/ ١٧٠.

والإنكار والتقرير لا يتدافعان في الاستفهام هنا، والتوبيخ حاصل مع المعنيين.

٢- مجاز نقل الحكم [(١)]:

ذكرنا فيما سبق أن من الدارسين من يسمي هذا النوع مجازاً بالنقصان، والذي عليه أغلب البلاغيين هو ما ذكرناه من قبل عن الشيخ عبد القاهر[(٢)] ومن هذا النوع من المجاز قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[المائدة:١١٢] فعلى قراءة من قرأ بالتاء ﴿**تستطيعُ**﴾ يقع المجاز بالحذف وذلك على تقدير محذوف هو "سؤال" فكأنهم قالوا :"هل تستطيعُ سؤالَ ربك"، ونرى هنا كيف نُقلت كلمة "ربك" من كونها مضافاً إليه في الأصل إلى أن صارت مفعولاً به.

ومن لطائف هذه الآية أن في القراءة المشهورة "يستطيعُ" مجازاً مرسلاً بعلاقة السببية، وذلك أنهم أرادوا "هل يُنزِّلُ ربُّك؟ " والاستطاعة أحد أسباب التنزيل «والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن المسبَّب بالسبب الذي هو الفعل»[(٣)]. لأن السؤال عن استطاعته من عدمها غير لائق به تعالى، وإنما أرادوا بذلك فعل التنزيل نفسه، فعبروا بالاستطاعة. على أنه يحتمل أن يكون سؤالهم على حقيقته أي أنهم سألوا عن الاستطاعة نفسها، بدليل قول عيسى عليه السلام بعد

---

(١) تسميته مجاز نقل الحكم مستفاد من كلام الشيخ عبدالقاهر في الأسرار ٤١٦، وكلام البلاغيين بعده كالسكاكي والخطيب وشراح التلخيص، ينظر مثلا المطول ٤٠٥.

(٢) ينظر لذلك مفتاح العلوم ١٨٥،لأبي يعقوب السكاكي،منشورات المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت. والتلخيص وشروحه،٤/ ٢٣١، طباعة مكتبة الباز مكة المكرمة.والمطول ٤٠٥.

(٣) روح المعاني ٧/ ٥٩.

سؤالهم: ﴿ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢] إذ يحتمل أن يكون اعتراض عيسى عليه السلام على سؤالهم لما فيه من الجرأة على الله.

وقد منع فريق من أهل العلم أن يكون سؤالهم عن حقيقة الاستطاعة إلا أن يكون ((هذا السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحكام معرفتهم بالله عز وجل، ولهذا قال عيسى عليه السلام في الجواب عن غلطهم وتجويزهم على الله ما لا يجوز: ﴿قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ أي لا تشكُّوا في قدرة الله تعالى))[(١)]. إلا أن الذي مال إليه أكثر أهل العلم أن يكون السؤال بمعنى ((هل يفعل؟، كما تقول للقادر على القيام: هل تستطيع أن تقوم؟ مبالغة في التقاضي)) [(٢)].

٣- الاستعـــــارة:

أ - الاستعارة التصريحية:

اشتملت آي القرآن الكريم في مواطن عدة على الاستعارة التصريحية، وفي القراءات القرآنية ورد طرف من هذه الاستعارات، فمنها ما هو متحقق في وجهي القراءة ومنها ما هو في وجه دون الآخر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾[هود:٢٨] حيث يُقرأُ بضم العين والتشديد، وبفتحها والتخفيف[(٣)] ففي قراءة التخفيف استعارة تصريحية تبعية إذ

---

(١) الجامع لأحكام القرآن٦/ ٢٣٥ لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الانتصاف ٢/ ٦٥٤.

(٣) الحجة لابن خالويه١٨٦.

الفعل لا يُستعار إنما المستعار هو المصدر والفعل تابع له، فقد شُبه خفاء البينة أو الرحمة بالعمى، قال الألوسي: « وهو من العمى ضد البصر، والمراد هنا الخفاء مجازاً، يقال: حجة عمياء كما يقال: مبصرة للواضحة، وفي الكلام استعارة تبعية من حيث أنه شبه خفاء الدليل بالعمى في أن كلاً منهما يمنع الوصول إلى المقاصد »[1]. إذ شُبه خفاء البينة بالعمى بجامع كون كل منهما يمنع من الوصول إلى المقاصد، ثم اشتُق من لفظ العمى "عمي" بمعنى خفي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، والقرينة امتناع وقوع العمى في الرحمة كونه مختصاً بذي الجارحة، أو بالقلوب. ويحتمل أن « الآية لمّا أهملوها أهملتهم ولما كرهوها كرهتهم حتى صارت تستمد من إعراضهم عنها إعراضها عنهم فاستغلقت دونهم »[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء:١٣] قرأ ابن عامر ﴿ **يُلَقَّاه** ﴾ بضم الياء وتشديد القاف[3]، والاستعارة إنما هي في القراءة المشهورة بالتخفيف، قال ابن عاشور: «معنى يلقاه يجده، استعير فعل يلقى لمعنى يجد تشبيها لوجدان النسبة بلقاء الشخص »[4]، واستعارة فعل "يلقى" لمعنى "يجد"، يوحي بأن كلاً من الإنسان وكتابِه يمضي نحو الآخر، ويؤيد هذا أن من المفسرين من جعل الضمير في "يلقاه"

---

(١) روح المعاني ١٢/ ٣٩.

(٢) مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي١٥٢، للدكتور محمد إبراهيم شادي، غير محدد الطبعة ١٤٠٨هـ، مطبعة السعادة ، القاهرة.

(٣) الحجة لابن خالويه ٢١٤ ، والتحرير والتنوير ١٥/ ٤٨.

(٤) التحرير والتنوير ١٥/ ٤٨.

أي "الهاء" للكتاب فيكون فاعلاً، فكأن الكتاب يبحث عن صاحبه ويمضي نحوه كما أن الإنسان يمضي نحو كتابه الذي هو سجل عمله، وهذا من تضامن القراءات وتكاملها ورفد بعضها لبعض في إظهار المعاني الكريمة والمقاصد الشريفة لآي الذكر الحكيم.

وتظهر الاستعارة في قوله تعالى:﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ﴾[البقرة:٦١] في قراءة الجمهور "أدنى" حيث « استعير الدُنوُّ بمعنى القرب المكاني للخسة كما استعير البعد للشرف »[(١)]، وإنما ظهرت دلالة كلمة "أدنى" على الخسة، لمقابلتها بقوله:﴿ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾. ثم لننظر إلى موقع قراءة الكسائي من قراءة الجمهور حيث قرأ هو"أدنأ" من الدناءة[(٢)]، فأسهم لفظ "أدنأ" في تأكيد معنى الخسة، وهذا مما يؤكد وجهاً من وجوه إعجاز القرآن، وهو أن يُقرأ في الموضع بوجهين أحدهما متمم لمعنى الآخر.

وقد أشرنا من قبل عند قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[البقرة:٣٧] إلى أن القراءتين لكل منهما وجه مجازي، فعلى قراءة الجمهور برفع "آدم" ونصب "كلمات"،تظهر الاستعارة التصريحية، إذ يذكر الألوسي أن «المراد بتلقي الكلمات استقبالها بالأخذ والقبول والعمل بها، فهو مستعار من استقبال الناسِ بعضَ الأحبة- إذا قدم بعد طول الغيبة-لأنهم لا يدَعون شيئا من الإكرام إلا فعلوه، وإكرام الكلمات الواردة من الحضرة الأخذ والقبول والعمل بها،

(١) المصدر السابق.

(٢) روح المعاني١/ ٢٧٥.

وفي التعبير – بالتلقي – إيماء إلى أن آدم عليه السلام كان في ذلك الوقت في مقام البعد »[1]. وفي نصب "آدم" ورفع "كلمات" مجاز مرسل مبين في محله.

ومما يستفاد من الآية على القراءتين أن في توبة آدم بالكلمات تعليماً له ولذريته، وإلا فإن الله قادر على أن يتوب عليه بغير الكلمات، وهذا من رحمة الله أن يُعلِّم خلقه كيف يتوبون إليه.

ومما جعله المفسرون من الاستعارة التصريحية قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس:٨١] إذ قرأ أبو عمرو ﴿**ألسحرُ**﴾ [2] وعليه فإن "ما" في قوله: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ﴾استفهامية، ويكون الاستفهام بالهمزة بدلاً من الاستفهام بـ "ما" بدل الكل، وفي النظم على هذه القراءة استفهامان، أحدهما: بالهمزة وهو تقريري[3]. وجعله أبو حيان « على سبيل التحقير والتقليل لما جاءوا به »[4]. والآخر بـ"ما" وهو استعارة تصريحية لغرض « إظهار كمال شناعة فعلهم إذ كلمة "ما" يطلب به الجنس فإذا استعمل في معلوم الجنس يفيد كمال الفخامة في مقام التفخيم وتمام الشناعة في مقام التوبيخ، إذ الشيء إذا عظم جداً يكون من باب خفيِّ الجنس ومشبهاً به، وكذا إذا قَبُح قبحاً تاماً يلحق بما خفي جنسه فيسأل بما يسأل به عن مجهول الجنس فهو في مثل هذا

---

(١) هذا الوجه ذكره القونوي ٩/ ٥٣٨.

(٢) كتاب الإقناع٢/ ٦٦١.

(٣) البحر المحيط ٦/ ٩٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٧.

مستعار»[١]. وإيضاح ذلك أن "ما" الاستفهامية أبهمت المستفهم عنه مع أنه معلوم لموسى أنه السحر، فإبهامه حينئذ لغرض إظهار كمال شناعته، فاستعير اللفظ الدال على الإبهام في مقام الإنكار، لمعنى القبح وكمال الشناعة بجامع خفاء الجنس فهو من الاستعارة التصريحية، وحيث إن الاستعارة في لفظ "ما" فهي من التبعية لأن "ما" وإن كان اسماً إلا أنه أشبه الحرف من جهة المعنى فهو محمول عند أهل العلم على الهمزة ، على ما تقرر في علم النحو[٢]، ثم إن مدار التشبيه في التبعية « لا يكون في نفس مفهوم اللفظ »[٣]. ولأن اسم الاستفهام لا يستقلُّ بالوصف الذي به يقوم التشبيه، بمعنى أن "ما" الاستفهامية لا تستقل بوصف "خفاء الجنس" الذي جمع طرفي الاستعارة.

هذا ولا يبعد أن يكون معنى الإبهام المعروف في "ما" الاستفهامية، هو ذاته خفاء الجنس، فيكون التشبيه قائماً على صفة مستقل بها اسم الاستفهام نفسه "ما"، وحينئذ فالاستعارة أصلية. والله أعلم. وهذا هو ما كنا قد وعدنا من قبل ببيانه فيما يتعلق بوجه المجاز في الاستفهام المستعمل في غير معناه الأصلي استعمالاً مجازيا.

ومن الاستعارة التبعية في القراءات ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: ٣٨]، حيث قرأ ابن كثير وأبو

---

(١) حاشية القونوي ٩/ ٥٣٨.

(٢) ذكر النحاة أن العلة في بناء أسماء الاستفهام هو أنها تشبه الحرف من جهة المعنى، فاسم الاستفهام "ما" مشبه بهمزة الاستفهام في معناه، ينظر لذلك مثلا: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ١/ ٣٠، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، لم تحدد طبعته أو تاريخها، المكتبة العصرية بيروت.

(٣) المطول٣٧٥.

عمرو ﴿ **يَدْفَع** ﴾ بفتح فسكون من غير ألف[1]. ومعلوم أن فعل المدافعة، ليس كالدفع، فالمدافعة من المفاعلة الدالة على المشاركة، فالاستعارة هنا بتشبيه الدفع بالمدافعة لبيان عظمة دفاعه تعالى عن المؤمنين، لأن المدافع يفعل أكثر مما يفعله من يدفع، وليس في هذا تقليل لقدرته تعالى، على معنى تفاوت القدرة فيما هو ظاهر اختلاف معنى القراءتين، لأنه سبحانه إنما يقول للشيء كن فيكون، ولا تفاوت في قدرته ولا اختلاف، ولكن تنزيل الأمر المدفوع منزلة المُدافَع لبيان عظمة فعله تعالى لمنع ضرر المشركين وغائلتهم عن المؤمنين.

وقد حمله بعض أهل العلم على أن المفاعلة لا تدل على المشاركة والفعل المتكرر من الجانبين، قال الألوسي: « وصيغة المفاعلة إما للمبالغة أو للدلالة على تكرر الدفع فإنها قد تتجرد عن وقوع الفعل من الجانبين »[2]. وتبقى الاستعارة قائمة في استعمال المفاعلة للدلالة على الفعل الواقع من طرف واحد، وهي استعارة تبعية لوقوعها في الفعل.

وقريب من ذلك استعارة المفاعلة الدالة على المغالبة للمفاعلة الدالة على المشاركة ، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ** ﴾[الحج: ٥١] ، فعلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ **معجزين** ﴾[3] بغير ألف، وعلى قراءة الباقين ﴿ **مُعَٰجِزِينَ** ﴾[4]فيكون معنى المفاعلة ليس على حقيقته،

(١) كتاب الإقناع٢/ ٧٠٦.
(٢) روح المعاني١٧/ ١٦١.
(٣) كتاب الإقناع٢/ ٧٠٧.
(٤) حاشية محقق كتاب الإقناع٢/ ٧٠٧.

قال ابن التمجيد: « ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ ليس على حقيقته، فإن حقيقة معناه المغالبة في الإعجاز، والمشركون ليسوا بغالبين على المؤمنين الساعين في تلك الآيات بالقبول فيكون مجازاً مستعملاً لمعنى المسابقة في الإعجاز التي ليست للمغالبة بل للمشاركة في السباق والعلاقة المصححة للإطلاق كون كل من المسابقين طالباً لإعجاز الآخر عن أن يلحق به كما أن المطلوب في باب المغالبة هو هذا المعنى »[(١)]. والاستعارة وقعت بين المفاعلة الدالة على المغالبة والمفاعلة الدالة على المشاركة، فقد شبهت المفاعلة الدالة على المشاركة بالمفاعلة الدالة على المغالبة بجامع كون كل من المتسابقَينِ طالباً سبق الآخر وتأخُرَ الآخرِ عنه، ثم استُعمل اللفظ الدال على المغالبة دون اللفظ الدال على المشاركة وإن كان المعنى للمشاركة، وذلك للمبالغة في بيان كيدهم للإسلام والمسلمين بما يجعلهم يحرصون على الغلبة لا على مجرد الاشتراك في الفعل وإن كانوا ليسوا بغالبين. والاستعارة في هذه الآية تبعية.

ومن الآيات التي احتملت التصريحية مع وجه آخر من المجاز قوله تعالى:﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾ [الأحزاب: ١٤] إذ يذكر القونوي أن في قراءة المد ﴿**لآتوها**﴾ بمعنى:"أعطوها" استعارةً تصريحية يؤيدها قراءة القصر ﴿لَّأَتَوْهَا﴾ بمعنى جاؤوها. إذ يقول: «ويحتمل أن يكون الإيتاء أي الإعطاء مستعاراً للفعل بقرينة قراءتها بالقصر »[(٢)]. ولم يُفسر وجه الاستعارة ونحن نجتهد في ذلك، فالوجه هو تشبيه الإتيان بالإيتاء

(١) حاشية ابن التمجيد١٣/ ٩٠.
(٢) حاشية القونوي١٦/ ٣٢٢.

بجامع سهولة الفعل وسرعة إيقاعه، لأن إعطاء ما في اليد أسهل من المجيء بالنفس والجسد، فتشبيه الإتيان بالإيتاء غرضه بيان سرعة استجابتهم وسهولة ذلك عليهم حتى إن مجيئهم الفتنة بأنفسهم يشبه إعطاء ما في اليد من جهة سرعة تخليهم عنه وتسليمه لطالبه. ولذا فقد جعل قراءة القصر قرينة على الاستعارة أي دليلا على وجه التصريحية، وليس مراده القرينة الاصطلاحية للاستعارة، فهي في هذا الوجه امتناع أن تُعطى الفتنة كما يُعطى الأمر المحسوس، وفي هذا الموضع يتأكد المعنى الظاهر من المجاز في قراءة بمعونة قراءة أخرى، والله أعلم.

ب- الاستعارة المكنية:

لم تخل الاستعارات المكنية في القراءات من أن تحتمل وجهاً آخر من المجاز، وهذا ليس بدعاً في الاستعارة بالكناية إذا علمنا أن هذا النوع من المجاز قرينته تخييلية والتخييلية استعارة أخرى أي أن قرينة الاستعارة المكنية استعارة بذاتها، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[البقرة:٨١] حيث قرأ نافع: ﴿ **خطيئاته** ﴾ بالجمع[(١)]، فالاستعارة هنا يحتمل أن تكون واردة في القراءتين، غير أنها في قراءة الجمع أولى وأقرب، « وقد استحسنوا قراءة الجمع لأن الإحاطة لا تكون بشيء واحد »[(٢)]، بل بأشياء مجتمعة، ليتحقق شمول الخطيئة لقلب الكافر ولسانه وجوارحه، مع ملاحظة ما تفيده صيغة الجمع من إيذان بكثرة فنون كفرهم،

(١) الحجة لابن خالويه ٨٣ ، وفتح القدير ١/ ١٢٤.
(٢) روح المعاني ١/ ٣٠٧.

فالإحاطة من لوازم الحائط أو السرادق،أو هي كإحاطة العدو، فشبهت الخطايا به، ثم إن لازمه وهو الإحاطة جعل للخطايا، على أن بعض أهل العلم ذكر كلاما يحتمل أن تكون معه من التصريحية[1]. وقول الألوسي: « استحسنوا قراءة الجمع » لا يعني بالضرورة تفضيلها على قراءة الإفراد، بل يحتمل بقوة أن يكون مراده أن استحسانهم لقراءة الجمع لأنها تؤكد معنى الإحاطة.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾[الأحزاب: ١٤]، إذ قرأ الحرميان ﴿**لأتوها**﴾ بالقصر، وقرأها الباقون ﴿**لَآتَوْهَا**﴾ بالمد[2]. بمعنى أعطوها، وقراءة الحرميين بمعنى جاؤوها، والاستعارة واردة في قراءة المد، وذلك أن إعطاء الفتنة ههنا « استعارة مكنية و تخييلية، شبه الفتنة بالأمر النفيس تهكماً، وإيقاع الإعطاء عليها تخييلية »[3]. فتشبيه الفتنة بالشيء النفيس المحسوس الذي يقع عليه الإعطاء لازمه قرينة تخيلية (من التخيُّل لا من التخييل) وهي إثبات الإعطاء للفتنة مع أنه ليس في الفتنة مقابل لهذا اللازم لكن يُنسب لها على طريقة التخيل، وإنما قلنا "التخيُّل" دون "التخييل"، لأن كلام الله منزه عن التخييل، وإنما يكون تخيُّلٌ من المتلقي، إذ يتخيل للفتنة صفة الإعطاء تشبيها للمعقول بالمحسوس مع إثبات لازم المحسوس للمعقول، وهذه الطريقة في تسمية لازم المكنية "تخيُّلا" واجتناب مصطلح "التخييل" القصد منه التأدب مع

---

(١) التحرير والتنوير١/ ٥٨١.

(٢) كتاب الإقناع/ ٧٣٦.

(٣) حاشية القونوي١٥/ ٣٢٢.

كلام الله، والابتعاد عن أن يكون كلام الله يخيِّل للسامع. وهو السبيل الأسلم. والله أعلم.

وفي الآية احتمال أن تكون الاستعارة من التمثيلية وسيأتي بيانه، كما أنه مر في حديثنا وجه لهذه الآية يحملها على التصريحية. وهذا من ترافد معاني الآيات مع تعدد القراءات.

وقد جعل بعض أهل العلم من الاستعارة قوله تعالى:﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] إذ قرأ حمزة والكسائي ﴿**بل عجبتُ**﴾ بضم التاء، على أن فعل التعجب صادر من الله تعالى، فقد جوز الشهاب الخفاجي « أن يكون استعارة مكنية و تخييلية كما في نحو: "لسان الحال ناطق" فيجعل تعالى كأنه لإنكاره حالهم يعدها أمراً غريباً ثم يُثبَت له العجب منها تخييلا »[(١)]. وربما جعله بعضهم من المجاز المرسل، أو التمثيلية أو المشاكلة[(٢)]. وذلك للتخلص من نسبة العجَب لله لما عرف عن العجب من أنه « روعة تعتري الإنسان عند استعظامه للشيء »[(٣)]. تنزيها ممن قال بهذا أن ينسب لله ما لا يصح.

وقد غاب عن قائلي هذا أن التعجب الذي يقع من الإنسان لا يصح أن يناظر به التعجب الذي وصف الله به نفسه، إذ من الثابت عند أهل السنة أن الصفات التي

---

(١) حاشية الشهاب الخفاجي٧/ ٢٦٤.

(٢) ينظر لذلك : حاشية الشهاب الخفاجي٧/ ٢٦٤، وحاشية القونوي ١٦/ ٢٣٦. وحاشية ابن التمجيد ١٦/ ٢٣٦.

(٣) الكشاف٣/ ٣٣٦.

وصف الله بها نفسه مما يشابه لفظها لفظ صفات المخلوقين أنه لا يصح أن تمثل بصفة المخلوقين، ولا أن يحمل معناها على معنى صفات المخلوقين، لتنزهه سبحانه عن المثل والشبه في ذاته وصفاته.

فالصواب أن يُحمل التعجب في الآية على حقيقته، لأنه صفة أثبتها سبحانه لنفسه، ولا يجوز تكييفها أو تمثيلها ولا يجوز تشبيهها بتعجب المخلوقين، أو تعطيلها بنفي التعجب عنه تعالى بعد أن ثبت في هذه القراءة السبعية المتواترة الصحيحة عجبه سبحانه وتعالى، وهو عجب يليق بعظمته وجلاله، وقد ورد في الآيات الكريمة تعجب بالصيغة مثل قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧] وقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[البقرة : ١٧٥] ، وقوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَىٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨] وقوله تعالى:﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ﴾[التوبة : ٧] وقد حمل البيانيون الاستفهام في الآيتين السابقتين على التعجب.

ج- الاستعارة التمثيلية:

قدمنا أن الاستعارة التمثيلية من المجاز المركب التشبيهي وهي تعود للاستعارة التصريحية وإنما قدمنا الاستعارة بالكناية إتباعا للنظير نظيرَه لكونها في المفرد، وهذه الاستعارة يحذف فيها المشبه من التركيب ويقام مُقامة المشبه به، حيث يكون التشبيه بين صورة مركبة، أي منتزعة من أمرين أو أكثر، وأخرى مثلها في التركيب. وعلى هذا يمكن أن تحمل الآية السابقة وهي قوله تعالى:﴿ وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَءَاتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا ﴾[الأحزاب:١٤] على أنها من التمثيلية، وهو ما ذهب إليه القونوي إذ يقول: « استعارة تمثيلية، شُبِّهت الهيئة المنتزعة من

الفتنة وطلب اتباعهم فيها وإطاعتهم ومتابعتهم بالهيئة المنتزعة من أمر نفيس وطلب بذله »[1] ، وقد ورد من ذلك في القراءات قوله تعالى :﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[البقرة : ٩]. قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿**يخدعون الله**﴾[2]، والاستعارة تتحقق في القراءة الأولى ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾إذ تدل على المفاعلة وهي اشتراك فاعلين في فعل واحد، وابن عاشور يوافق صاحب الكشاف على أن « ﴿ يُخَٰدِعُونَ ﴾استعارة تمثيلية تشبيها للهيئة الحاصلة من معاملتهم للمؤمنين ولدين الله، ومن معاملة الله إياهم في الإملاء لهم والإبقاء عليهم، ومعاملة المؤمنين إياهم في إجراء أحكام المسلمين عليهم، بهيئة المتخادعين »[3].

والتمثيلية تساعد في فهم القراءة على وجه يحقق التنزيه للرب سبحانه، ومن ذلك ما جاء في توجيه القراءة في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] ، حيث قرأ الحرميان وابن عامر ﴿**عند الرحمن**﴾[4]. بإضافة الظرف لاسم الله، ووجه والاستعارة التمثيلية . قول القونوي: « شبه الهيئة المأخوذة من الملائكة وقربهم من الله تعالى بحسب التجرد عن العلائق الجسمانية بالهيئة المنتزعة عن أشخاصٍ وقربهم من الملك العظيم بحيث تقبل شفاعتهم

---

(١) حاشية القونوي١٥/ ٣٢٢.

(٢) كتاب الإقناع٢/ ٥٩٧.

(٣) المصدر السابق، وانظر الكشاف ١/ ١٧٠.

(٤) المصدر السابق، وانظر الكشاف للزمخشري ١/ ١٧٠، حققه محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ، مطبعة البابي الحلبي، مصر.

ويخصهم بأنواع الكرامة، فاستُعمِل ما هو للمشبه به في المشبه»[1]. ومراد القونوي بقوله: «بحسب التجرد عن العلائق الجسمانية» هو تنزيه الله عن التشبيه بخلقه.

والذي نراه في مثل هذا التركيب أنه من الاستعارة التصريحية بتشبيه قرب الملائكة في المكانة وعظم منزلتهم عند الله بقرب المكان من الله، ثم استعمل المكان موضع المكانة، وذلك بأن يستعار الحسي للمعنوي. إظهاراً لعظيم منزلتهم عند الله، وهذا يؤيده أن من دخل في طائفة الأبرار فإنه يوصف بقربه من الله، ووصف الأبرار والأولياء بقربهم من الله كثر في القرآن والسنة الصحيحة. وهو تعبير يراد به بيان منزلة المقرب، يؤيد ذلك ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾[النساء: ١٧٢] حيث وُصِف الملائكة بأنهم مقربون وذلك قرب منزلة بما لهم عند الله من حظ بسبب طاعتهم وخلوِّهم من علائق الذنوب، وكذلك فإن من البشر من يكون من المقربين، كما يتضح في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة: ١١] . وهذا أولى من التمحل في توجيه الاستعارة التمثيلية. والله أعلم.

---

(١) حاشية القونوي ١٧/ ٢٩٨.

الخاتمـــــة

بعد هذه الوقفات مع آيات كريمة تعددت القراءة في مواضع منها، يجدر بنا أن نشير إلى أهمية القراءات القرآنية ومكانتها في الدرس البلاغي، فإن الوشائج قوية بين تعدد القراءات والبلاغة لأنهما من وجوه الإعجاز القرآني، ويتوجب على دارس البلاغة القرآنية أن يضع في اعتباره القراءات الواردة في أي آية يتعرض لدراستها، لأن كتاب الله لا تنقضي عجائبه، وفي كل آية مقاصد لا يصح أن يؤخذ ببعضها دون بعض، ولا أن يقلل من شأن شيء منها، لذلك فإن دراسة القراءات القرآنية لإظهار ما تدل عليه من وجوه بلاغية يعد غاية شريفة. كما لا يصح أن تسمى دراسة القراءات من الناحية البلاغية توجيهاً بلاغياً، لأن التوجيه في معنى تغيير الوجهة، فإن القراءة لها وجهة ثم وجهت بلاغياً خلاف تلك الوجهة، وهذا غير مناسب إطلاقاً، ثم إن التوجيه قد يعني إشكال المعنى وتعذر ظهوره إلا بحمله على ذلك التوجيه وهو مالا ينبغي أن توصف به القراءات وبخاصة القراءات المتواترة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

أولاً : أنه يكثر في المعاني المستظهرة من قراءتين في موضع واحد أن تتآزر وتتكامل ليكون كل منهما بسبب من الأخرى. فقد تؤديان معنيين لا غنى بأحدهما عن الآخر لأن القراءتين كليهما من كلام العلي الجليل فلا بد أن تكون كلّ منهما موافقة للأخرى.

ثانياً : أن الأمثل والأسلم عند ظهور معنيين في القراءتين ألا يفاضل بينهما، بل تُعد كل منهما نظيرة للأخرى في قيمتها البلاغية وحسنها وإن اختلفت الدلالة أو

وجهها فيهما.

ثالثاً : أن الغرض البلاغي في قراءة قد يسهم في وضوح غرض في قراءة أخرى، وهذا من إحكام النظم وإعجاز القرآن.

رابعاً : أن المجاز في القراءات القرآنية يحقق التنزيه لله تعالى وإثبات صفات الكمال له سبحانه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر

١) **الإبهاج في شرح المنهاج**، لعلي بن عبد الكافي السبكي الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢) **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرءان الكريم**، لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

٣) **أسرا ر البلاغة**، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ،مطبعة المدني بمصر.

٤) **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لعصام الدين الحنفي، حققه وعلق عليه عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥) **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**، لناصر الدين بن المنير المالكي،مطبوع بحاشية الكشاف، لم تحدد طبعته، أو تاريخها، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٦) **الإيضاح في علوم البلاغة** للخطيب القزويني، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي،الطبعة الخامسة١٤٠٣هـ، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٧) **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، حققه يوسف مرعشلي وصاحباه، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ، دار المعرفة ، بيروت

٨) **التبيان في البيان** للحسين بن عبد الله الطيبي ، حققه الدكتور حسين زموط، الطبعة الأولى١٤١٦هـ، دار الجيل، بيروت

٩) **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر.

١٠) **تلخيص مفتاح العلوم** للخطيب القزويني ، طبع مع شروح التلخيص ، دار الباز، مكة المكرمة.

١١) **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢) **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للسعد**(ضمن شروح التلخيص)، طباعة مكتبة الباز مكة المكرمة.

١٣) **حاشية السيد الشريف على المطول** ، للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني، لم تحدد طبعته، ١٣١٠هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

١٤) **حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥) **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي**، لإسماعيل بن محمد الحنفي، ضبطها وصححها عبد الله محمود عمر الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت

١٦) **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ،مؤسسة الرسالة ، بيروت.

١٧) **خصائص التراكيب** للدكتور محمد أبو موسى، الطبعة الثالثة، لم يحدد، تاريخها، مكتبة وهبة، القاهرة.

١٨) **دراسات في أسلوب القرآن الكريم** للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، لم تحدد طبعته أو تاريخها، دار الحديث، القاهرة.

١٩) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، لأحمد بن يوسف الحلبي المعروف بابن السمين، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٠) **دلائل الإعجاز** للشيخ عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه ، أبو فهر محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية١٤١٠هـ، مطبعة المدني، القاهرة.

٢١) **روح المعاني** للشهاب الألوسي، دار إحياء التراث العربي، لم تحدد طبعته أو تاريخها، بيروت.

٢٢) **زاد المسير في علم التفسير** لأبي الفرج بن الجوزي، الطبعة الأولى١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣) **فتح القدير الجامع بين الدراية والرواية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير ، دمشق.

٢٤) **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تأليف أبي جعفر بن الباذش، حققه وعلق عليه الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٥) **الكشاف للزمخشري** ، حققه محمد الصادق قمحاوي، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ، مطبعة البابي الحلبي، مصر

٢٦) **المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع**، للدكتور عبد العظيم المطعني، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ مكتبة وهبة، القاهرة.

٢٧) **مدخل القراءات القرآنية في الإعجاز البلاغي**، للدكتور محمد إبراهيم شادي، غير محدد الطبعة ، ١٤٠٨هـ، مطبعة دار السعادة، القاهرة.

٢٨) **المطول في شرح تلخيص المفتاح** ، لسعد الدين التفتازاني، لم تحدد طبعته، ١٣٣٠هـ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

٢٩) **مفتاح العلوم** ،لأبي يعقوب السكاكي، لم تحدد طبعته، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت.

٣٠) **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح** لابن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص) طبع دار الباز بمكة المكرمة.

٣١) **النشر في القراءات العشر**، للحافظ أبي الخير محمد بن الجزري، غير محدد الطبعة والتاريخ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

٣٢) **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، لفخر الدين الرازي ، بتحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، المكتب الثقافي ، القاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣١٥
المقدمة	٣١٦
أهمية الموضوع	٣١٧
الهدف من البحث	٣١٧
حدود البحث	٣١٨
البحوث السابقة	٣٢١
المجاز في القراءات القرآنية	٣٢٦
أولا: المجاز العقلي	٣٢٩
ثانيا: المجاز اللغوي	٣٤٣
١. المجاز المرسل	٣٤٣
٢. مجاز نقل الحكم	٣٥٤
٣. الاستعارة	٣٥٥
أ. الاستعارة التصريحية	٣٥٥
ب. الاستعارة المكنية	٣٦٢
ج. الاستعارة التمثيلية	٣٦٥
الخاتمة	٣٦٨
قائمة المصادر والمراجع	٣٧٠

ثانياً: التقارير

نـــــدوة

القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة (تقنية المعلومات)

المنعقدة بالمدينة النبوية خلال المدة ٢٤-٢٦/ ١٠/ ١٤٣٠هـ، الموافق ١٣-١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩م

عقد مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ممثلاً بأمانته العامة ندوة **"القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة-تقنية المعلومات-"**، والتي افتتحها معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع المشرف العام على الندوة، وشارك فيها نخبة من رجال العلم والباحثين المهتمين بالتقنيات المعاصرة وتطبيقاتها على القرآن الكريم، وقدموا لها بحوثاً ودراسات أثرت موضوع الندوة.

أهداف الندوة:

١- بيان أهمية تقنية المعلومات في تيسير تعلم القرآن الكريم وتعليمه.

٢- إبراز دور المجمع في توظيف التقنيات المعاصرة في خدمة القرآن الكريم.

٣- بيان الأحكام الفقهية الطارئة الخاصة بالقرآن الكريم؛ بسبب استخدام التقنيات المعاصرة.

٤- دراسة السبل الهادفة لإيصال رسالة القرآن الكريم إلى فئات المجتمع.

٥- تقويم ما تقدمه الشبكة العالمية (الإنترنت) والبرمجيات من خدمة للقرآن الكريم.

٦- التشجيع على ابتكار برمجيات تخدم القرآن الكريم.

٧- التحذير من البرامج والمواقع المناهضة للقرآن الكريم.

٨- تعزيز البحث العلمي الموثق في مجال خدمة القرآن الكريم.

٩- تشجيع التواصل بين المهتمين والمختصين في مجال خدمة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة.

محاور الندوة :

١- التطبيقات التقنية لخدمة القرآن الكريم.

٢- الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن الكريم المترتبة على استخدام التقنيات المعاصرة.

٣- الأدوات البرمجية المساعدة على خدمة القرآن الكريم.

٤- الجهود التقنية المبذولة في خدمة القرآن الكريم.

٥- البرمجيات ومواقع الإنترنت المناهضة للقرآن الكريم.

وقد حدد لكل محور موضوعات مناسبة.

جلسات الندوة وبحوثها:

الجلسة الأولى (١)

١- استخدام أساليب التعليم الإلكتروني الموائم في خدمة جودة تعليم وتعلم القرآن الكريم. أ. د. / عبد الحميد محمد رجب.

٢- استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة: تأصيل وتحليل.أ. د. / غانم قدوري الحمد.

٣- بنية معيارية إلكترونية للقرآن الكريم وآلية التوثيق والمصادقة الرقميين.أ. د. / عز الدين لزرق.

٤- دعم تعلّم وترجمة معاني القرآن الكريم بالإبحار في قاعدة بيانات القرآن الكريم بآلية

مجانية على شبكات الإنترنت (قرآني). د. / سلوى السيد حمادة عطيوة.

الجلسة الثانية (٢)

١- تحفيظ القرآن الكريم بالتكرار عبر التقنية. د. / أمين محمد أحمد الشنقيطي.

٢- تطوير نموذج كائن تعليمي موحد لتلاوة القرآن الكريم (التجويد) من أجل الاستخدام الفعال على نظم التعليم الإلكتروني. د. / محمد علي مناصر.

٣- تقنية المعلومات والاتصالات في تدريس ونشر القرآن الكريم. د. / عمر طيان.

٤- نظام تفاعلي للتعليم الذاتي للتجويد. د. / يحيى محمد الحاج.

٥- جهود مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في استخدام التقنيات المعاصرة لخدمة القرآن الكريم. أ. / علي عبد الله برناوي.

الجلسة الثالثة (٣)

١- تعليم القرآن الكريم عن بُعد (دراسة وصفية تحليلية لبعض التجارب). د. / أحمد بن عبد الله الفريح.

٢- دراسة تحليلية لمواقع الإنترنت الحكومية المهتمة بالقرآن الكريم وعلومه في دولة الإمارات العربية المتحدة: واقع ورؤى. د. / عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب.

٣- ذخيرة صوتية لجزء من القرآن الكريم (النبأ). د. / يحيى محمد الحاج.

٤- مقتبس النصوص القرآنية. د. / أحمد ميلود أحمد خرصي.

الجلسة الرابعة (٤)

١- التقنيات الصوتية المعاصرة في خدمة القرآن الكريم. د. / منصور بن محمد الغامدي.

٢- التوظيف التقني للقرآن الكريم في تعليم العربية للناطقين بغيرها. د. محمد

عبدالفتاح الخطيب.

٣- توظيف التقنيات الحاسوبية لإعداد فهارس هامة ومبتكرة لخدمة القرآن الكريم وعلومه.د. / سليمان بن عبد الله الميمان.

٤- مشكلة النص في مواقع التفسير الإلكترونية (موقع www.altafsir. com نموذجا). د. / مصطفى فوضيل.

الجلسة الخامسة (٥)

١- الأدوات البرمجية وأثرها في ضبط المصحف الشريف وَفْق القراءات المتواترة.

أ. / حمدي عزت عبد الحافظ متولي.

٢- استخدام الحاسب الآلي في تعليم القرآن العظيم بالقراءات السبع من طريق الشاطبية. د. / رفعت حسن محمد الزنفلي.

٣- منهجية تعاونية لإنجاز موسوعة إلكترونية شاملة للقرآن الكريم وعلومه.

أ. / محمد بن جماعة.

٤- موسوعة جامع القراءات، برنامج حاسوبي متطور. م. / عبد اللطيف صلاح عبد اللطيف الشموتي.

الجلسة السادسة (٦)

١- تطوير وتصميم وإنتاج محرك بحث اشتقاقي خاص بالنص القرآني.

أ. د. / محمد رفعت علي الحفني.

٢- قاعدة بيانات معجمية دلالية لألفاظ القرآن الكريم وتطبيقاتها .

أ. / حسين محمد علي البسومي.

٣- المعجم التكراري لألفاظ القرآن الكريم: المنهج والنموذج.

أ. المعتز بالله السعيد طه.

٤- محرك بحث المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

د. / عماد بن عبد الرحمن الصغيِّر.

الجلسة السابعة (٧)

١- الأحكام الفقهية المتعلقة بصناعة المصحف الإلكتروني.

د. / عبد الرزاق عبد المجيد ألارو.

٢- الأحكام الفقهية المتعلقة بالمقارئ الإلكترونية.

د. / محمد يحيى حسين غيلان.

٣- مسُّ الأجهزة الإلكترونية التي يُخزن فيها القرآن وحملُها .

د. / محمد جنيد بن محمد نوري الديرشوي.

٤- المصحف الإلكتروني وأحكامه الفقهية المستجدة. د. / رابح بن أحمد دفرور.

الجلسة الثامنة (٨)

١- التعليم الإلكتروني للقرآن الكريم في جمعية المحافظة على القرآن الكريم: تجربة وآفاق. (تقرير). أ . / عمر محمد باير الصبيحي.

٢- جهود مركز تحقيق النصوص في رسم المصحف الشريف (قطاع خاص - القاهرة) . (تقرير). أ. / أيمن صالح شعبان حسين.

٣- الجهود التقنية لمعهد الإمام الشاطبي في خدمة القرآن الكريم . (تقرير).

د. / نوح بن يحيى صالح الشهري.

٤- عرض أولي لمشروع مداد البيان في خدمة القرآن الكريم . (تقرير).

أ. د. / محمد زكي محمد خضر.

الجلسة التاسعة (٩)

١- بعض مواقع الإنترنت المناهضة للقرآن الكريم باللغة الفرنسية: الواقع وسبل التصحيح. أ. د. / حسن إدريس عزوزي.

٢- دراسة اعتراضات (موقع القرآن) على الكتاب العزيز. د. / محمد عبدو.

٣- مواقع الإنترنت الألمانية المناهضة للقرآن الكريم ودور المواقع الإسلامية في الردِّ عليها. د. / عبد الله رفاعي محمد الزهري.

٤- الموسوعة الحرة: «ويكيبيديا» الألمانية، نماذج من معالجتها للقرآن الكريم. دراسة تحليلية نقدية للنسخة. أ. / محمود محمد حجاج رشيدي.

توصيات الندوة:

أولاً: يتقدم المشاركون في الندوة والعاملون في لجانها بالشكر الجزيل لحكومة المملكة العربية السعودية على عنايتها بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ورعايتها له، وتهيئة أرقى الإمكانات العلمية والتِّقْنية للنهوض بمهامِّه المباركة في خدمة الإسلام والمسلمين.

ثانياً: تشيد الندوة بجهود وِزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية في خدمة القرآن الكريم وعلومه، ومن ذلك الإشراف على هذا الصرح المبارك: مجمَّعِ الملكِ فهد لطباعة المصحف الشريف، وتزويده بأرقى الإمكانات التِّقْنية الحديثة للنهوض بأعماله.

ثالثاً: تؤكد الندوة مرجعية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في أعمال تِقْنية المعلومات المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه؛ لِما توافر له من إمكانات علمية

وفنية وتِقْنية، ولما له من مشروعات رائدة ومتميزة في هذا المجال.

رابعاً: تعبر الندوة عن تقديرها لجهود المجمع في نشر بعض ترجمات معاني القرآن الكريم الصادرة عنه في موقعه، وتوصي بالنشر الإلكتروني لجميع ترجماته تعميماً للفائدة.

خامساً: تؤكد الندوة عالمية الإسلام ودوامه واستيعابه لكل المخرجات الحضارية النافعة، ومنها التقنيات المعاصرة، وتحث على استثمارها بما يخدم القرآن الكريم وعلومه.

سادساً: توصي الندوة بتوظيف التقنية الحديثة لإبراز جوانب الإعجاز العلمي في القرآن بضوابطه المقررة، واستثمار ذلك في الدعوة إلى الإسلام.

سابعاً: توصي الندوة بأن يقوم مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بتتبع وحصر المسائل الفقهية المتعلقة بأجهزة تقنية المعلومات التي تخدم القرآن الكريم؛ لعرضها على جهات الفتوى المختصة، وذلك لتحرير الأقوال، وبيان الحكم الشرعي الصحيح في هذه المسائل، كما توصي بأن يقوم المجمع بوضعها في موقعه على الشبكة العالمية، وطباعتها.

ثامناً: توصي الندوة بالاهتمام بتعليم تلاوة القرآن الكريم عن بُعد وتطويره والعناية به، ووَضْعِ ضوابط له والتعريف به؛ للإفادة منه في حَلِّ مشكلة الحواجز التي تفصل المتعلم عن موارد العلم .

تاسعاً: توصي الندوة بإقامة دورات فنية للمتخصصين في الإقراء لمعرفة كيفية التعامل مع أجهزة التقنيات الحديثة المَعْنِيّة ببرامج تعلُّم القرآن الكريم وقراءاته وتجويده، وتوظيفها في ميدان تعليم الإقراء.

عاشراً: توصي الندوة المشتغلين بتعليم قواعد التلاوة، والمعْنيين بالتأليف في علم التجويد بأن يُفيدوا من البرامج الإلكترونية الحديثة في صناعة الصور المتحركة والرسومات الخاصة بآلة النطق ومخارج الحروف وغيرها من مباحث التجويد، وترى الندوة أن إنتاج صور دقيقة لآلة النطق يحتاج إلى تضافر جهود عدد من الدارسين المنتمين إلى اختصاصات متعددة.

حادي عشر: توصي الندوة بأهمية التنسيق بين المواقع الإسلامية، والمراكز الإسلامية التي تنتهج نهج أهل السنة والجماعة؛ لتزويد هذه المواقع بمادة علمية ومضمون سليم، كما توصي بالتنسيق بين المواقع الإسلامية باللغات العالمية؛ لتجنب التكرار، وتوحيد الجهود، وملء الثغرات التي قد تَرِدُ في برامجها.

ثاني عشر: توصي الندوة المتخصصين بإعداد معاجم قرآنية حاسوبية تساعد على صياغة التفسير الموضوعي للقرآن الكريم المستند إلى معرفة صحيحة مستقاة من أوثق التفاسير، وتشتمل هذه المعاجم على تصنيف علمي دقيق للمفردات القرآنية وَفْقَ دلالاتها واشتقاقاتها واستعمالاتها.

ثالث عشر: تؤكد الندوة أهمية تسخير التقنيات المعاصرة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة مع القرآن الكريم، وتمكينهم من متابعة الإفادة منه.

رابع عشر: توصي الندوة بالعناية بالتطبيقات التقنية في مجال القرآن الكريم لخدمة الناطقين بغير العربية، وذلك بتصميم برامج عملية تستخدم أمثلة من القرآن الكريم وَفْقَ معطيات التقنية الحديثة.

خامس عشر :توصي الندوة المؤسسات المعنية والباحثين المتخصصين بفتح آفاق البحث في وسائل إيصال رسالة القرآن الكريم إلى المجتمعات الإنسانية،

والتشجيع على ابتكار برامج تخدم القرآن الكريم وعلومه وحث الجهات المانحة على دعم ذلك.

سادس عشر:توصي الندوة بالانتباه لما تلجأ إليه بعض المواقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) وذلك بإجراء تغييرات على إصدارات المجمع من ترجمات معاني القرآن الكريم إلى بعض اللغات.

سابع عشر: تؤكد الندوة أهمية تتبُّع المواقع المناهضة للقرآن الكريم بعواصم تقي من القواصم، فتردُّ عليها، وتكشف زيفها بأسلوب علمي رصين ووسائل إخراج متطورة، كما تؤكد أهمية كشف المواقع التي تتظاهر بتأييد الإسلام ولكنها تمثّل اتجاهات وعقائد مخالفة لمنهج الإسلام.

ثامن عشر: تؤكد الندوة أهمية التنسيق بين خبراء التقنيات المعاصرة المعنيين بخدمة برامج القرآن الكريم وعلومه لتجنب التكرار وسد الثغرات، والوصول إلى برامج حاسوبية وأدوات تقنية نافعة.

تاسع عشر: توصي الندوة بتصميم نموذج يحتوي على العناصر اللازمة التي تفي بأغراض كل من يريد إنشاء موقع للقرآن الكريم وعلومه على الشبكة العالمية، على أن يتم تطوير هذا النموذج وَفْق ما يستجد.

عشرين: توصي الندوة بنشر ثقافة الاعتدال بين فئات الشباب لإعطاء الصورة الحقيقية عن مقاصد القرآن ونشر المعرفة الصحيحة عن الإسلام، وتزويدهم ببرامج حاسوبية وأدوات تقنية تشْغَل أوقاتهم بما ينفعهم.

حادياً وعشرين: توصي الندوة بإعداد موسوعة إلكترونية شاملة لعلوم القرآن الكريم تستقي من المصادر الأصيلة الصحيحة، وتكون بمنزلة مرجع سهل

الاستخدام، قريب المنال يعتمد على أوثق المصادر العلمية.

ثانياً وعشرين: توصي الندوة الجهات التربوية المختصة بإنشاء مكانز) بنوك) يودع فيها أسئلة اختبارات موضوعية وتطبيقية تضم أسئلة اختيار من متعدد، وأسئلة الصواب والخطأ، وأنواع التقويم الأخرى، وهذا يساعد مهندسي البرمجيات في تصميم أنظمة اختبارات آلية لسد الفراغ في هذا المجال.

ثالثاً وعشرين: توصي الندوة بمراعاة تنوع الفئات التي تتصفح المواقع الإسلامية، من مسلم وغير مسلم، ورجل وامرأة، وكبير وصغير، على اختلاف لغاتهم، وينبغي أن يُعتنى بحسن الإخراج، كما توصي باستكتاب المواقع الإسلامية علماء متميزين للإجابة عن الشبهات المثارة حول الإسلام مثل: الإرهاب وقضايا المرأة وحرية العقيدة.

رابعاً وعشرين: توصي الندوة المؤسسات التجارية العاملة في حقل التقنيات والبرامج الحاسوبية أن تكون مخرجاتها متصفة بالموضوعية والدقة، فلا تشغلها الأرباح المادية عن تقديم مادة صحيحة تخدم القرآن الكريم على نحو يتسم بالمصداقية والمعلومة الصحيحة.

خامساً وعشرين: توصي الندوة بتشجيع التواصل بين المهتمين والمختصين في مجال خدمة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة.

ثالثاً: الملخصات باللغة الإنجليزية

What Did Al-Imam Al-shatibi exeed in Hirz Al-Amani On Al-Tayseer for Imam Abu Amr Al-Dani prevention of reading

Dr.Sami bin Mohammed Abdul-Shakour

This research was concentrated on the issue of Al-Imam Al-Shatibi increment; narrations and directions to Al-Tayseer book for Al-imam Al-Dani, when some considerations of the tenth and eleventh's century scientists appear, whom concern in recitation science, they called "Originators of redaction".

Prevention of reading with some of these increments , alleging that it is irrelevant to Al-Dani method in Al-Tayseer book, their evidence was following Ibn Al-Gazari expression in his Book Al-Nashr, and any other topic he narrated, and this what Al-Shatibi deviated from his methods, or " this what someone distinguished from recites", they prevented reading with any later narration , for the suspicion of these expressions, and they composed , writing books and wrote poetry in this matter.

I found that after searching and looking, the base which "originators of redaction" depended on was built on a wrong method , as Ibn Al-Gazari didn't mean from the expression deviated from prevention methods of reading as the editor wanted, but he just wanted to stirring up on these increments in the other books of Al-Dani, Moreover, the more release of individually reading the word was not preventing to read as the editors wanted, because the prevention of Ibn Al-Gazari in someone reading distinguished was very special, and to generalize as the

editor said, and I have showed that with dogmatic evidences in both types, also I found that the editor recited with it in more than one hundred narrations from Al-Shatibi increments in Al-Tayseer, because Ibn Al-Gazari said nothing in these increments, and didn't remark by the expressions my deviation from the way, and they read with it, despite of its deviation from Al-Shatibiah and Al-Tayseer, Also, the editors were not agree with these increments, some of them prevented and some read, and some asked to provide other forbidden faces, and some of them didn't say anything. Some issues , and even they were mistaken and deluded in many situations which proved that the fact of edits on Al-Shatibiah issues was existed later, matter happened due to following Ibn Al-Gazari expressions. Moreover, I found that all what Al-Imam Al-Shatibi did on Al-Tayseer didn't come through Al-Dani way or any others from what Al-Shatibi selected from the correct narrations. These three were the source of the increment on Al-Tayseer, but Editors made Al-Tayseer book section from Al-Dani's other predictions and obligate Al-Shatibi with contained there in, and dealt with Al-Tayseer as Al-Tahreerat on Tayibat Al-Nashr.

(Dealing with Hypocrites)
(Quranic Objective Study)
Mohammed Ibn Abdul-Aziz Al-Mosnad

This research handles hypocrites, this dangerous category in Islamic society and how To deal with them, either on the level of leaders and princes or on the level of Individuals

and the common people, and I explain the methods by which we can deal with hypocrites as stated in the Holy Quran and I make it such as landmarks, and I divide research into: Introduction, a preface, two chapters and a conclusion .

The introduction includes the importance of subjects, causes of selection, previous studies, and research methodology .

The preface entitled with (Definition of Hypocrisy and its Divisions) and divides it into two sections :

First: The definition, hypocrisy and landmarks,

Second: The types of hypocrisy .

The first chapter handles the features of the prophet Mohammed, peace be upon him and his successors of Muslims and leaders. Second chapter the general features of Muslims .

Then comes the conclusion which includes the most important results and recommendations.

The Concept of Sunnah and its relation with the Holy Quran

Dr. Yahya bin Abdullah Albakri

Praise be to God (Allah) & Peace be upon his Prophet , his family , his companions , and his followers ;

This is a research entitled "The Concept of Sunnah and its relation with the Holy Quran" in which I shed the light on the Sunnah , its concept and its applications with an attempt to explain this conception giving proofs from the Holy

Quran & prophet's Sunnah and his companions & followers traditions.

I have explained the relation between the holy Quran and the prophet's Sunnah as the main sources of Islamic legislation especially when both are the dominant sources of legislation.

As a result of that I came up with these results:

1. Sunnah were mentioned in Arab traditions with different meanings such as; followed way , revelation , followed example , nation.
2. The meaning of Sunnah in Islam defers according to the purpose of using and these meanings differences are acceptable when they are not contradicted , for example;

a- Legislation taken from the prophet Sunnah (sayings ,deeds . confirmation).

b- It might mean the law of distribution of estate.

c- It might mean the traditions of the prophet companions & followers taken from the Prophet Sunnah.

d- It might mean the opposite of heresy (fabricated deeds which contradicts the right Sunnah)

e- It might mean the consensus (of Muslim legal scholars).

3. Sunnah explained Quran through the interpretation of vague statements ; it clarified unclear meanings in details assured some Quranic rules & judgments and gave some more duties & rules etc
4. Sunnah is a practical application of Quran ,they are not separate , both should be taken seriously whether deeds ,statements ,or related descriptions

5. Following prophet's Sunnah as a whole cannot be optional ,we must follow all Sunnah details as our Salaf (ancestors)did to get the reward from Allah ; and this is what we must understand and apply correctly as legislated by the prophet .

The exclamation word "Hay-Haat" :
The grammatical rules and its guiding readings.
Dr.Mustafa Fouad Ahmad

The following is a research dealing with the **exclamation** word (**hay- haat**) in Arabic, its origin as well as its editing which had already been studied by early scholars taken from about forty vernaculars of Arabic: their usages, pronunciation, 'I'raab' and writing as realized by the scholars of Arabic grammar in the case of pause as well as blending.

All these are discussed based on the findings of the early scholars of Arabic.

The researcher has done his utmost to give his judgments on the views of those scholars in their discussions of this exclamation word.

The Metaphor in Quranic readings
and its eloquenic evidences
Dr. Dhafir bin Ghrman Al-Amri

Praise be to Allah This is research that addresses the quality of the linguistic metaphor and mental readings, was reviewed in the introduction, the importance of research and objective, and limitations, and research leading up to the same subject.

Search Bamajaz then introduced and a brief definition of both types, and then started the search topics first section of a metaphor from mental declare the verses and then review by the mental relations metaphor. Then the second part, ametaphor of language , and so on as follows: First : metaphor sender reads Having examined the verses as a metaphor for the relations corrected it. And from the question out to non-metaphorical meanings, where we took the original meaning in the door metaphor sender based on what we see as outweighing which went to the scholars.

Second: The metaphor of deletion, and to call each metaphor decrease.

Third: metaphor Declaratory included the original loan and subordination. IV: borrowing tools.

Fifth: The loan representative

Find verses have discussed the potential for more of the face, as it was not necessary to review some of them in more than one place of intolerable to Lower of significance. Then seal search included the findings. The tail of sources and bibliographic references, and indexes.